



جامعة الخليل
كلية الدراسات العليا
برنامج اللغة العربية وآدابها

الحذف في شعر العباس بن الأحنف

دراسة خوية دلالية

إعداد الطالب

جهاد عبد الحليم محمد العملة

إشراف الدكتور

ياسر محمد خليل الحروب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م

نوقشت هذه الرسالة يوم الأحد، بتاريخ : 21 / جمادى الآخرة / 1438 هـ
الموافق : 19 / 3 / 2017 م ، وأجيزت .

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة :

.....
.....

1- د. ياسر محمد خليل الحروب / مشرفاً ورئيساً

أحمد
.....

2- د. أحمد داود عبد الله دعمس / ممتحناً خارجياً

.....
.....

3- د. محمد عطا أبو فنون / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى مَنْ قَالَ اللهُ تَعَالَى فِيهِمَا:

"وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا"^(١)

إلى رفيقة الدرب " زوجتي "

مَنْ وَقَفْتُ إِلَى جَانِبِي فِي كُلِّ صَغِيرَةٍ وَكَبِيرَةٍ طِيلَةَ سِنَوَاتِ الدَّرَاسَةِ ، فَتَحَمَّلْتُ مَعِي
مُشَاقَّ الطَّرِيقِ وَعِنَاءَ الْبَحْثِ ...

إلى ولديّ الحبيبين : مهديّ ولَمَى

أُهدِي ثَمَرَةَ جُهْدِي .

(١) الإسراء ، ١٧/٢٤ .

الشُّكْرُ والتَّقْدِيرُ

أحمدُ اللهَ تعالى الَّذي مَنَّ عَلَيَّ بِاتِّمَامِ هذهِ الرَّسالةِ ، وتقدِيمِ هذا الجهدِ المتواضعِ لخدمةِ أمتي الحبيبةِ الَّتِي أفخرُ بِهَا ، و أشرفُ بالانتسابِ إليها .

الشُّكْرُ الجزيلُ لأستاذي الفاضلِ الحبيبِ المشرفِ على هذهِ الرَّسالةِ الدكتورِ ياسرِ الحروبِ الَّذي لم يَضُنَّ عَلَيَّ ولو للحظةٍ بوقتهِ وجهدهِ طيلةَ فترةِ الدِّراسةِ ، فما كانت هذهِ الرَّسالةُ لترى النورَ لولا توجيهاتُهُ العلميَّةُ القيِّمةُ .

والشُّكْرُ الجزيلُ لأستاذي الفاضلِ الحبيبِ الدكتورِ حسنِ فُليفِلِ ، مَن جعلني أعشقُ علومَ العربيَّةِ منذُ أن وطئتُ قدماي أرضَ هذهِ الجامعةِ ، فلهُ مِنِّي كلُّ التَّقديرِ والإخلاصِ والمحبةِ .

والشُّكْرُ الجزيلُ للأستاذينِ الكريمينِ : الدكتورِ محمَّدِ عطا أبي فَيونِ مناقشًا داخليًّا ، والدكتورِ أحمدِ داودِ عبدِ اللهِ مناقشًا خارجيًّا على تفضُّلهما بمناقشةِ هذهِ الرَّسالةِ ، فلهما مِنِّي خالصُ تقديري واحترامي .

المُلخَص

تُعَدُّ ظاهرة الحذف من أهمِّ عوارضِ البناءِ والتَّركيبِ ، وقد جاءتْ هذه الدِّراسةُ ترصدُ مواطنَ هذه الظَّاهرةِ في شعرِ العباسِ بنِ الأحنفِ وتُبرزُ جماليَّاتها ، فلم تقتصرْ على المفردِ وحدهُ ، بل تعدَّته لتشملَ الجملةَ أيضًا .

وأكثرُ من هذا فقدُ كانَ للتَّضمينِ في شعرِهِ نصيبٌ ، وهو شكلٌ من أشكالِ الحذفِ أضفى على نصِّهِ الشَّعريِّ زخماً دلاليًّا لم يكنْ ليُكتسَبَ في غيابِهِ .

ولسهولةِ شعرِ العباسِ وسلاستِهِ برزتْ ظاهرةُ الحذفِ جليَّةً واضحةً في أشعارِهِ ، فلم يعدْ يكتنِفُها الغموضُ كما اكتنَفَها عندَ غيرهِ من أصحابِ المعلَّقاتِ، الأمرُ الَّذي جعلَ الوقوفَ على جماليَّاتِ الحذفِ في شعرِهِ أمرًا هيئًا لا غرابةَ فيه ولا تعقيدَ .

ولا أبلُغُ إنْ قُلْتُ : إنَّ ظاهرةَ الحذفِ في شعرِ العباسِ غَدَتْ علامةً فارقةً ميَّزَتِ الشَّاعِرَ على هذا الصَّعيدِ ، فعلى الرِّغمِ منْ توسُّطِ حجمِ الديوانِ إلَّا أنَّ نسبةَ الحذفِ في شعرِهِ جاءتْ كبيرةً ، وربَّما لم تتسنَّ لكثيرٍ منْ الشعراءِ ممَّنْ فاقتْ دواوينُهُم الشَّعريَّةُ حجمَ ديوانِهِ .

ولعلَّ السَّببَ في ذلكَ يعودُ إلى أنَّ هذا الشَّاعِرَ كانَ مفضولاً على فنِّ الغزلِ ، ومنْ كانتْ هذه حالُهُ فإنَّ لجوءَهُ إلى الإيماءِ والتَّعريضِ يكونُ أكثرَ منْ غيرهِ ، فيجدُ في الحذفِ ما يُمكنُ أنْ يشغَلَ بهِ فراغًا عاطفيًّا يكمنُ في ذاتهِ ووجدانيهِ .

وعلى الرِّغمِ منْ كِبَرِ حجمِ المحذوفاتِ إلَّا أنَّها جميعًا جاءتْ وفقَ قواعدِ اللُّغةِ ، فلمْ تخرُجْ عنها قيدُ أنملةٍ إلَّا في موضعٍ واحدٍ ، وهو حذفُ (أن) النَّاصبةِ دونَ مُسوِّغٍ ، وقد تمَّ وسمُّ هذه الظَّاهرةِ بالحذفِ الشَّادِّ .

كلُّ ذلكَ يدلُّ على فصاحةِ الشَّاعِرِ وبلاغتِهِ وعلوِّ كعبيهِ ومكانتِهِ ، بلْ يوَكِّدُ إمكانيَّةَ الاحتجاجِ بشعرِهِ والاستشهادِ بهِ ، ولا سيَّما أنَّ هذا الشَّاعِرَ كانَ قريبًا منْ عصرِ الاحتجاجِ ، بلْ إنَّهُ عاشَ جزءًا منْ حياتِهِ فيه ، حتَّى وصفَهُ بعضهمُ بأنَّهُ أشعرُ أهلِ زمانِهِ .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ، أما بعد :

فليس من المبالغة القول : إن ظاهرة الحذف تعد من أهم ظواهر التركيب والبناء على صعيد اللغات بعامة ، واللغة العربية خاصة ؛ لما تشكله هذه الظاهرة من أهمية عظمى في أداء الكلام على نحو بديع ، حيث تعد سبيل الكلام على سجيته دون اللجوء إلى شحنه بالقيم التعبيرية الظاهرة والمقدرة ، ومن ثم تضافر المنطوق والمقدر للخروج بدلالات واضحة مفهومة ، تتجلي من خلالها صورة التعبير ويتضح بها مراد المتكلم .

ولعل تميز اللغة العربية بهذه الظاهرة عن غيرها يعود إلى سعة هذه اللغة وتعدد مدلولاتها ، حيث تجد هذه اللغة في الحذف ملاذاً آمناً لها يحميها من ذلك الضيق الذي يمكن أن يحجر عليها ، ويحد من إمكاناتها .

ولما وقع اختياري على ظاهرة الحذف ؛ لما لها من أهمية سبق الحديث عنها ، رأيت أنه من الأنسب لي أن أختار لها شعر شاعر قديم ، أدرس من خلاله هذه الظاهرة ، وأحكمها به ؛ إذ إن الحديث على إطلاقه فيها واسع فضفاض ، يخرج بالبحث عن نطاقه الصحيح ؛ لتعدد الأبحاث العلمية فيها من جانب ، وسعة الحديث فيها من جانب آخر ؛ لذا كان لزاماً علي أن أقتصر على شخصية واحدة أدرس من خلالها هذه الظاهرة ، فكان العباس بن الأحنف ، شاعر الغزل الرقيق ، وأشبه الناس في عصره بعمر بن أبي ربيعة شاعر الغزل المعروف .

ولماذا العباس بن الأحنف ؟ أستطيع القول : إن ما دفعني إلى اختيار هذا الشاعر أربعة أسباب :
الأول : أنني لم أعتز على دراسة مستقلة تناولت موضوع الحذف عند هذا الشاعر .
الثاني : ما يتسم به شعره من السهولة والسلاسة والوضوح ، حيث جلاء مواضع الحذف في شعره دون غرابة أو تعقيد .

الثالث : أن العباس بن الأحنف قريب من عصر الاحتجاج ، فقد عاش الشاعر فترة طفولته وأول شبابه على الراجح_ضمن هذا العصر ، فقد ذكرت كتب الأدب والتراجم أن وفاته كانت سنة ١٩٢ هـ ، وله من العمر ستون أو أقل^(١).

(١) ينظر : ياقوت الحموي ، معجم الأدباء ، ١٤/١٤٨١ . والصفدي ، الوافي بالوفيات ، ١٦/٣٦٤ .

والخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ١٢/١٣٢ . والزركلي ، الأعلام ، ١/٢٧٦ .

وقد شهد له بقوة الشاعرية الشعراء والأدباء والعلماء ، فكان عبد الله بن المعتز يقول فيه : " لو قيل : ما أحسن شعر تعرفه ؟ لقلت : شعر العباس بن الأحنف " ، وقد قيل فيه : " العباس بن الأحنف أشعر أهل زمانه " ، وقد وصفه أبو بكر الصولي بقوله : " ولم تزل العلماء تقدمه على كثير من المحدثين ، وقد ندر له الشيء البارع جداً " .^(١)

الرابع : وجود مادة كافية في شعره على ظاهرة الحذف نفي بمتطلبات الدراسة ، حيث يعد ديوانه من الحجم المتوسط الذي يقع في نحو (٣٠٠) صفحة تقريباً .

ولما كانت الدراسة تقوم على الوصف والتحليل فقد اقتضت طبيعتها أن يكون المنهج الوصفي التحليلي معالجاً لها ؛ لما تتطلبه من الاستقراء والتحليل ، حيث استخلص مواطن الحذف واستنباطها والوقوف على ماهيتها وأسبابها .

أما فيما يتعلق بالتقسيم فقد تم تقسيمها إلى تمهيد وفصلين تسبقهما مقدمة وتذيئها خاتمة :

أعطت المقدمة بعناصرها لمحة سريعة شاملة عن البحث بأبعاده المختلفة ، أما الخاتمة فقد جاءت تثبت على صفحاتها في النهاية أهم النتائج التي توصل إليها البحث عبر مراحلها المختلفة .

وفيما يتعلق بالتمهيد فقد جاء يعطي صورة مختصرة شاملة عن ظاهرة الحذف من جانب ثم التعريف بالشاعر من جانب آخر ، فكان أول ما بدأ به التفرقة بين مصطلحي الحذف والإضمار ؛ لينتقل بعد ذلك إلى الحديث عن أدلة الحذف وشروطه ، وأهميته وأقسامه ، ثم الانتهاء إلى أسبابه .

وبعد هذه التوطئة السريعة لظاهرة الحذف جاء الفصلان الأول والثاني يدرسان مواطن الحذف في شعر العباس بن الأحنف على صعيدي المفرد والجملة دراسة نحوية دلالية قائمة على المنهج العلمي ، فكانت على النحو الآتي :

الفصل الأول : حذف المفرد : تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث :

(١) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ١٤ / ٨ .

المبحثُ الأوَّلُ : حذفُ الحرفِ : وفيه تمَّ عرضُ ثلاثةٍ من أحرفِ المعاني ، وردت عليها أمثلةٌ في ديوانِ الشَّاعرِ ، وهي : حذفُ حرفِ الجرِّ ، وحذفُ (أن) النَّاصِبِ ، وحذفُ حرفِ النَّداءِ (يا) ، وقد تمَّ رصدُ مواضعِ هذه الأحرفِ وتقديرُها ، وتعليلُ الصَّورةِ التي جاءتْ عليها ، وما تركه حذفُها من ظلالٍ على المعنى .

المبحثُ الثَّاني : حذفُ الفعلِ : وقد جاءَ حذفُها في ديوانِ الشَّاعرِ على شكلين :

الأوَّلُ : حذفُ الفعلِ بعدَ أداتي الشرطِ (إن ، وإذا) ، **والثَّاني :** حذفُ الفعلِ بعدَ همزةِ الاستفهامِ .

المبحثُ الثَّالثُ : حذفُ الاسمِ : وهو أوسعُ المباحثِ الثلاثةِ ، وفيه تمَّ عرضُ حذفِ المبتدأِ ، والخبرِ ، والفاعلِ ، والمفعولِ بهِ ، والمضافِ ، والمضافِ إليه ، والصفةِ ، والموصوفِ ، واسمِ (أن) المخففةِ ، وأخبارِ النَّواسخِ : (كخبرِ كانَ وأخواتِها ، وخبرِ لبت ، وخبرِ لا النَّافيةِ للجنسِ) ، والمنادى ، والظرفِ والتمييزِ ، والبدلِ .

وقد تمَّت معالجةُ المبحثينِ الثَّاني والثَّالثِ على النَّحوِ الذي عولجَ بهِ المبحثُ الأوَّلُ .

أمَّا الفصلُ الثَّاني فقد جاءَ يتمُّ ما ابتدأَ بهِ الفصلُ الأوَّلُ ، غيرَ أنَّه تناولَ هذه الظَّاهرةَ على نطاقٍ أوسعٍ من حيثِ التَّركيبِ ، فجاءَ تحتَ عنوانِ : (حذفُ الجملةِ والتَّضمينِ) .

تمَّ تقسيمُ هذا الفصلِ إلى مبحثينِ : **المبحثُ الأوَّلُ : حذفُ الجملةِ :** وفيه تمَّ عرضُ حذفِ الجملةِ في شعرِ العباسِ بنِ الأحنفِ عبرَ أساليبٍ مختلفةٍ ، فتناولَ حذفُها في أسلوبِ الشرطِ ، والقسمِ ، والنَّداءِ والاستثناءِ ، وفي سياقِ المصدرِ النَّائبِ عن فعلِهِ ، وبعدَ أحرفِ الجوابِ ، وفي سياقاتٍ متفرقةٍ .

المبحثُ الثَّاني : التَّضمينُ : وقد تمَّ تقسيمُ هذا المبحثِ إلى قسمينِ :

الأوَّلُ : نظريُّ ، وفيه تمَّ إعطاءُ صورةٍ عامَّةٍ عن التَّضمينِ ، من حيثِ مفهومِهِ ، وشرطُهُ ، وفائدتُهُ ، وأقسامُهُ ، **والثَّاني :** تطبيقيُّ ، وفيه تمَّ عرضُ مواطنِ التَّضمينِ في شعرِ العباسِ بنِ الأحنفِ على صعيدي المفردِ والجملةِ ، على نحوِ ما جاءتْ عليه الرَّاسَةُ في الفصلينِ الأوَّلِ والثَّاني .

أمَّا فيما يتعلَّقُ بالرَّاساتِ السَّابقةِ فالحقُّ أنَّها عديدةٌ ، بعضها تناولَ ظاهراً الحذفِ على عمومِها وإطلاقِها ، نحوُ دراسةِ الحذفِ والتَّقديرِ في النَّحوِ العربيِّ لعليِّ أبي المكارمِ ، وظاهرةِ الحذفِ في الدِّرسِ اللُّغويِّ لطاهرِ حمّودةٍ ، وبعضُها تناولَ هذه الظَّاهرةَ مقيدةً بكتابٍ أو شخصيَّةٍ ، نحوُ دراسةِ الحذفِ والتَّقديرِ في القرآنِ الكريمِ لمرشدِ سعيدٍ ، وظاهرةِ الحذفِ عندَ ابنِ جنِّيِّ في كتابِهِ المحتسبِ لأحمدَ بنِ عوضِ الرِّحليِّ .

ولم أفُ على دراسةٍ لغويَّةٍ مستقلَّةٍ تناولتْ ظاهرةَ الحذفِ في الشَّعرِ العربيِّ _ في حدودِ ما

أعلمُ _ سوى ثلاثِ دراساتٍ :

الأولى : ظاهرة الحذف في شعرِ البحتريّ : دراسة بلاغيّة إيقاعيّة لأبي جمعة جَمِي ، وهي رسالةٌ دكتوراة من جامعة ابن زهرٍ بأكادير في المملكة المغربية ، ٢٠٠٠م .
والثانية : الحذف في شعرِ أبي الطيّب المتنبّي: دراسة نحويّة استقصائيّة ، وهي رسالةٌ ماجستير لزهير العرود ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠٤م .
والثالثة : ظاهرة الحذف في شعرِ الملكِ عبدِ اللهِ الأوّلِ بنِ الحسين ، وهي رسالةٌ ماجستير لروزِ الدنّيات ، جامعة مؤتة ، ٢٠٠٥م .

ومع أنّ هذه التّراساتِ تناولتْ موضوعَ الحذفِ في الشعرِ العربيّ ، غير أنّ واحدةً منها لم تجمع في تناولِ هذه الظّاهرة بين النّحوِ والدّلالة ، بل إنني لم أعثر على دراسةٍ تجمع بين هذين الأمرين سوى دراسةٍ واحدةٍ ، هي : الحذفُ والتّقديرُ في صحيح البخاريّ: دراسةٌ نحويّةٌ دلاليّةٌ ، وهي رسالةٌ ماجستير لسهام الزّعبوط ، الجامعة الإسلاميّة بغرّة ، ٢٠١٠م ، ولم يكن موضوعها الشّعرَ ؛ ولذا فقد جاءتْ دراستي الموسومةُ بالحذفِ في شعرِ العباسِ بنِ الأحنفِ : دراسةٌ نحويّةٌ دلاليّةٌ تسهمُ في إكمالِ بعضِ ملامحِ الصّورةِ المفقودةِ على هذا الصّعيدِ ؛ لتتجلى صورةُ الحذفِ ، وتكتملَ أبعادُها ، فتخرجَ بصورةٍ أكثرَ شموليّةً تتأى بها عن التّقصيرِ .

ومهما يكنُ من شيءٍ فقد تمّت التّراسّةُ وللهِ الحمدُ والمِنَّةُ ، فإنّ كانَ هناكَ توفيقٌ فمنَ اللهِ وحدَهُ ، وإنّ كانَ هناكَ سهوٌ أو خطأٌ أو تقصيرٌ فمِنِّي ومِنَ الشّيطانِ ، وحسبي نصيبُ المجتهدِ .

فإن تجد عيباً فسُدّ الخُلا فجلّ من لا عيب فيه وعلاً

ويُسعدني في نهايةِ المطافِ أن أعتنمَ هذهِ الفرصةَ الطّيبةَ المباركةَ ؛ لأعترفَ لأصحابِ الجميلِ بجميلهم ، ولذي الفضلِ بفضليهم ، أساتذتي في هذهِ الجامعةِ ، جامعةِ العلمِ والمعرفةِ ، من لهم عليّ يدٌ لا أنساها ، وفضلٌ لا أنكرهُ ، وعلى رأسهم أستاذي الفاضلُ الحبيبُ المشرفُ على هذهِ الرسالةِ الدّكتورُ ياسرُ الحروبِ ، الذي لم يألُ جهداً في نصحي وتوجيهي وإرشادي ، فما كانت رسالتي هذهِ لترى النّورَ لولا توجيهاتُهُ القيّمةُ ، وانتقاداتُهُ العلميّةُ البناءةُ ، فاللهُ أسألُ أن يجزيه عني خيراً ، وأن يُعظّمَ له أجراً ، إنّه وليّ ذلك ومولاهُ .

التّمهيد

أولاً- الحذف والإضمارُ

ثانياً- أدلّة الحذفِ وشروطه

ثالثاً- أهمّيّته وأقسامه

رابعاً- أسبابه

خامساً- التعرّف بالشّاعرِ

أولاً- الحذف والإضمار

الحذف لغةً : الأخذُ والقطعُ والإسقاطُ . يُقالُ: حَذَفْتُ من شَعْرِي ومن ذَنْبِ الدَّابَّةِ، أي أخذتُ. والحذافَةُ: ما حذفتُهُ مِنَ الأديمِ وغيرِهِ...، وحَذَفْتُ رأسَهُ بالسَّيفِ إذا ضربتُهُ ففَطَعْتُ مِنْهُ قِطْعَةً ، و حَذَفُ الشَّيْءِ : إسقاطُهُ. (١)

أما الإضمارُ لغةً : فمأخوذٌ مِنَ الضُّمْرِ أو الضُّمْرِ ، وهُوَ : " الهُزَالُ وَخِفَّةُ اللَّحْمِ." (٢) والفعلُ: ضَمَرَ أو ضَمَرَ، يَجُوزُ فِي عَيْنِهِ الفَتْحُ وَالضَّمُّ ، يُقالُ : ضَمَرَ يَضْمُرُ ضُمُورًا فَهُوَ ضَامِرٌ ، وَأَضْمَرْتُ الشَّيْءَ: أَحْفَيْتُهُ ، وَأَضْمَرْتُهُ الأَرْضُ: غَيَّبْتُهُ. (٣) ، وَالضَّمِيرُ: الشَّيْءُ الَّذِي تُضْمِرُهُ فِي قَلْبِكَ (٤) ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مَنْ أَضْمَرَ شَيْئًا غَيَّبَهُ فِي قَلْبِهِ وَصَدْرِهِ. (٥)

وَمَنْ يَرْجِعُ إِلَى اصطلاحِ أَهْلِ اللُّغَةِ يَجِدُ مَنْ يُعَرِّفُ الحذفَ بِقَوْلِهِ : هُوَ "إِسْقَاطُ جُزْءِ الكَلَامِ أَوْ كَلْمِهِ لِإِدْلِيلٍ" (٦) وَمِنَ القُدَمَاءِ مَنْ يُطْلَقُ الحذفُ عَلَى الإضمارِ ، يَقولُ أبو حِيَّانَ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى كَلَامِ لابنِ عَطِيَّةٍ وَقَدْ ذَكَرَ المُضْمَرَ: " يَعْنِي بِالْمُضْمَرِ المَحذُوفَ ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي اصطلاحِ النُّحَوِيِّينَ ، أَعْنِي أَنَّ يُسَمَّى الحذفُ إِضْمَارًا". (٧)

وفي كتابِ سيبويه : " وإِذَا يَقْبَحُ حَذْفُ الفِعْلِ وإِضْمَارُهُ بَعْدَ حُرُوفِ الاستفهامِ لِضارِعَتِهَا حُرُوفَ الجِزَاءِ" (٨) ، وَلَا يَظُنُّ أَحَدٌ أَنَّ العطفَ فِي قَوْلِهِ : "حذفُ الفِعْلِ وإِضْمَارُهُ" هُوَ مِنْ بابِ المُغَايِرَةِ ، بَلْ هُوَ مِنْ بابِ تَأْكِيدِ الشَّيْءِ بِمَا يُشْبِهُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ حُذِفَ المَعطُوفُ أَوْ المَعطُوفُ عَلَيْهِ لَبَقِيَ المَعْنَى الَّذِي يَرْمِي إِلَيْهِ شَيْخُ النُّحَاةِ صَحيحًا ، أَمَّا عَلَى المُغَايِرَةِ فَإِنَّهُ يَتَرْتَبُ عَلَى ذَلِكَ فَسادٌ فِي المَعْنَى ، إِذْ يُصْبِحُ المَعْنَى عَلَى حَذْفِ الأوَّلِ وبقَاءِ الثَّانِي : أَنَّهُ يَقْبَحُ إِضْمَارُ الفِعْلِ بَعْدَ أَحْرَفِ الاستفهامِ ، وَهَذَا مَا لَا يَقْتَضِيهِ المَعْنَى.

(١) يُنظَرُ: الخليل بن أحمد ، العين ، ٢٠١ / ٣ ، وابن دريد ، جمهرة اللغة ، ٥٠٨ / ١ ، والجوهري ، الصحاح تاج

اللغة وصحاح العربية ، ١٣٤١ / ٤ ، وابن فارس ، مجمل اللغة ، ٢٤٤ / ١ ، والزمخشري ، أساس البلاغة

١ / ١٧٧ ، وابن منظور ، لسان العرب ، ٣٩ / ٩ ، مادة (حذف) .

(٢) الزبيدي : تاج العروس ، ٧٢٢ / ٢ ، مادة (ضم) .

(٣) ينظر: ابن سيده ، المخصص ، ٣٧٦ / ٤ . وابن منظور ، المصدر السابق ، ٢٧٠ / ٤ ، مادة (ضم) .

(٤) ينظر : الخليل بن أحمد ، المصدر السابق ، ٤١ / ٧ .

(٥) ينظر : ابن فارس ، مقاييس اللغة ، ٣٧١ / ٣ ، مادة (ضم) .

(٦) الزركشي : البرهان في علوم القرآن ، ١٠٢ / ٣ .

(٧) البحر المحيط ، ٨٦ / ٢ .

(٨) الكتاب ، ١٤٤ / ١ .

وهذا ابن جنيّ في تعليقه على أحد الشواهد الشعرية يحكم على المضمر المحذوف ،
يقول : " وخبر كان المضمر محذوف معها " (١) ، ولعله بذلك يقصد المضمر معناه المحذوف لفظه .

ومهما يكن من شيء فإن إطلاق كثير من القدماء لمصطلح الحذف على الإضمار أكثر من
أن يستدل عليه ، فها هي كتب النحو تفتح أبوابها وفصولها بذكر أحد المصطلحين أو كليهما ، غير
أن من الإنصاف أن يذكر أن النحاة أنفسهم كانوا يميزون بين الحذف والإضمار ، وأن من أطلق منهم
الحذف على الإضمار فهو من باب إطلاق العام على الخاص ، وهذا ما دل عليه كلامهم ، فكثيرا ما
كانوا في مواطن الحذف يقدرون المحذوف أحيانا ويتركونه أحيانا أخرى ، أما إذا ذكروا المضمر
فالتقدير عندهم واجب لا محالة .

وأكثر من هذا ؛ فإننا لو وضعنا كلمة الحذف مكان الإضمار في كثير من مواضع كلامهم لما
استقام المعنى ، يقول ابن مالك : " أجاز الكسائي وحده - حذف الفاعل إذا دل عليه دليل ومنع غيره
ذلك ؛ لأن كل موضع ادعى فيه الحذف بالإضمار فيه ممكن ، فلا ضرورة إلى الحذف " (٢) ، ولو
وضعنا كلمة " الحذف " مكان الإضمار في هذا الموضع لاختل المعنى .

وهناك من ذهب إلى أن " الحذف : إسقاط الشيء لفظا ومعنى ، والإضمار : إسقاط الشيء لفظا
لا معنى " (٣) ، وهذا يعني أن " الحذف : ما ترك ذكره في اللفظ والنية كقولك : (أعطيت زيدا) ،
والإضمار : ما ترك ذكره من اللفظ وهو مراد بالنية " . (٤)

ويخلص الزركشي في (البرهان) إلى أن الفرق بينهما يكمن في التقدير ، يقول : " والفرق بينه
وبين الإضمار : أن شرط المضمر بقاء أثر المقدر في اللفظ ... وهذا لا يشترط في الحذف ، ويبدل على
أنه لا بد في الإضمار من ملاحظة المقدر باب الاشتقاق ؛ فإنه من " أضمرت الشيء أخفيته " ...
وأما الحذف فمن " حذف الشيء قطعه " ، وهو يشعر بالطرح بخلاف الإضمار ، ولهذا قالوا : (أن)
تنصب ظاهرة ومضمرة " . (٥)

ويعزز الزركشي انتصاره لهذا الرأي بقوله : " ورد ابن ميمون قول النحاة : إن الفاعل يحذف في

(١) الخصائص ، ٣٧٧ / ٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ، ٦٠٠ / ٢ .

(٣) القريمي ، الكليات ، ٣٨٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ٣٨٤ .

(٥) البرهان في علوم القرآن ، ١٠٢ / ٣ .

باب المصدر ، وقال : الصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ : يُضْمَرُ وَلَا يُحَذَفُ ؛ لِأَنَّهُ عُمْدَةٌ فِي الْكَلَامِ .^(١)

ولعلَّ الرَّأْيَ الْأَخِيرَ أَصَوْبُ مَا قِيلَ فِي هَذَا الْبَابِ ؛ حَيْثُ إِنَّ كُلًّا مِنَ الْمُضْمَرِ وَالْمَحذُوفِ مُرْتَبِطٌ بِغِيَابِ اللَّفْظِ وَتَقْدِيرِ الْمَعْنَى ، غَيْرَ أَنَّ هَذَا التَّقْدِيرَ وَاجِبٌ فِي الْإِضْمَارِ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ فِي الْحَذْفِ ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الْمَحذُوفَ إِذَا كَانَ عُمْدَةً وَصِفَ بِالْمُضْمَرِ دُونَ أَنْ تَنْفِي عَنْهُ صِفَةَ الْحَذْفِ ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ مُغَيَّبٌ ، وَإِذَا كَانَ فَضْلَةً كَالْمَفْعُولِ بِهِ بَقِيَ عَلَى حَالِهِ مِنَ التَّسْمِيَةِ .

وليس بسديدٍ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الْمَحذُوفَ مَا تُرِكَ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ ، وَالْمُضْمَرُ مَا تُرِكَ لَفْظُهُ دُونَ مَعْنَاهُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَحذُوفٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ تَقْدِيرٍ ، سِوَاءٍ أَظْهَرَ هَذَا التَّقْدِيرَ لِلْمُخَاطَبِ أَمْ بَقِيَ فِي نِيَّةِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَعِنْدَمَا نَقُولُ : " قَرَأْتُ " ، وَتَحَذَفُ الْمَفْعُولُ بِهِ لِهَذَا الْفِعْلِ ، فَلَيْسَ بِوَسْعِكَ أَنْ نَقُولَ : إِنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ مَحذُوفٌ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَظْهَرْ تَقْدِيرُهُ لِلْمُخَاطَبِ فَإِنَّهُ مُقَدَّرٌ فِي نِيَّةِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَقَدْ يَكُونُ التَّقْدِيرُ : قَرَأْتُ الْقَصِيدَةَ أَوْ الْمَقَالََةَ أَوْ الْقِصَّةَ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ، غَيْرَ أَنَّ هَذَا التَّقْدِيرَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ ، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْفِعْلِيَّةَ تَحْصُلُ إِفَادَتُهَا بِالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ، أَمَا إِنْ كَانَ الْمَحذُوفُ عُمْدَةً فَإِنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ تَقْدِيرٍ ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ لَا تَحْصُلُ إِفَادَتُهَا إِلَّا بِوُجُودِهِ ، فَعِنْدَمَا نَقُولُ : " قَرَأْتُ " فَإِنَّ هَذَا الْفِعْلَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ حَتَّى تَحْصَلَ الْإِفَادَةُ ، نَقُولُ : وَالْفَاعِلُ مُسْتَنْتَرٌ تَقْدِيرُهُ "هُوَ" ، وَمِنْ هُنَا فَإِنَّ وَصْفَهُ بِالْمُضْمَرِ أَدْقُ مِنَ الْمَحذُوفِ ؛ لَكُونِهِ أَقْرَبَ إِلَى مَعْنَاهُ .

وهذا ما يُمكنُ لَمُحُهُ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ اللَّغَةِ ، يَقُولُ ابْنُ هِشَامٍ : " وَيَخْتَصُّ الْاسْتِنَارُ بِضَمِيرِ الرَّفْعِ " ^(٢) ولم يَقُلْ ضَمِيرِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ ؛ لِأَنَّهُمَا مَحذُوفَانِ ^(٣) ، وَهُوَ بِذَلِكَ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْاسْتِنَارَ سَمَةٌ يَتَمَيَّزُ بِهَا ضَمِيرُ الرَّفْعِ عَنِ ضَمِيرِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ ، وَلَمَّا كَانَ ضَمِيرُ الرَّفْعِ عُمْدَةً فَإِنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ التَّقْدِيرِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى نِيَّةِ الذِّكْرِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَنْصُوبُ أَوْ الْمَجْرُورُ .

(١) الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ٣ / ١٠٢ .

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، ١ / ١٠٢ .

(٣) يُعَلِّقُ الْأَسْتَاذُ يَوْسُفُ الْبِقَاعِيُّ مُحَقِّقُ كِتَابِ أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ عَلَى اسْتِنَارِ ضَمِيرِ الرَّفْعِ نَقْلًا عَنْ تَحْقِيقِ مُحَمَّدِ مَحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ لِلْكِتَابِ نَفْسَهُ مَا نَصَهُ : " فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنِّي أَجِدُ ضَمِيرَ النَّصْبِ مَقْدَرًا فِي نَحْوِ : " إِنِّي أَكْرَمُ الَّذِي تَكْرَمُ " أَيِ الَّذِي تَكْرَمُهُ ، وَفِي ضَمِيرِ الْجَرِّ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : " وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ " أَيِ : مِنْهُ ، فَكَيْفَ يَقُولُونَ : إِنْ الْاسْتِنَارَ لَا يَكُونُ إِلَّا لَضَمِيرِ الرَّفْعِ ؟ . وَالْجَوَابُ : أَنَّ مَا ذَكَرْتُمْ مِنْ بَابِ الْحَذْفِ أَيِ أَنَّ الضَّمِيرَ كَانَ مَذْكُورًا فِي الْكَلَامِ ثُمَّ حَذَفَ ، وَلَا كَذَلِكَ الْمُسْتَنْتَرُ ، فَقَدْ التَّبَسَّ عَلَىكَ الْحَذْفُ بِالْاسْتِنَارِ . " يَنْظُرُ : ابْنُ هِشَامٍ ، هَامِشٌ (٣) مِنْ كِتَابِ : أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ إِلَى أَلْفِيَةِ بَنِ مَالِكٍ ، ١ / ١٠٢ .

ويُمكنُ القولُ : إنَّ الحذفَ مُرتبطٌ باللفظِ أكثرَ من ارتباطِهِ بالمعنى ، وإنَّ الإضمارَ مرتبطٌ بالمعنى أكثرَ من ارتباطِهِ باللفظِ ، ولَمَّا كانَ اللفظُ هو الشكْلُ والمعنى هو الجوهرُ فإنَّ إبرازَ المعنى في حيزِ التقديرِ هو الأهمُّ ، ومن هنا كانَ التقديرُ واجباً في الإضمارِ وليسَ بواجبٍ في الحذفِ ، وهذا يعنى أن لكلٍّ منهما سمةً تميّزُهُ عن الآخرِ ، فَمَنْ حَذَفَ اللفظَ أضمرَ المعنى ، ومن أضمرَ المعنى حذَفَ اللفظَ معَ مراعاةِ فارقِ التقديرِ .

ثانياً- أدلّةُ الحذفِ وشروطُهُ

• أدلّتهُ

إنَّ ممّا لا شكَّ فيه أن حذفَ أيِّ شيءٍ من الكلامِ يحتاجُ إلى دليلٍ، يقولُ ابنُ جنّي: " قد حذفتِ العربُ الجملةَ والمفردَ والحرفَ والحركةَ ، وليسَ شيءٌ من ذلك إلا عن دليلٍ عليه ، وإلا كانَ فيه ضربٌ من تكليفِ علمِ الغيبِ في معرفتهِ." (١)، ويصدّدُ هذه الأدلّةُ يقولُ القرظيّ : " ومن جملةِ شروطِ الحذفِ أن يكونَ في المذكورِ دلالةٌ على المحذوفِ إمّا من لفظِهِ أو من سياقِهِ، وهذا من قولهم: لا بدُّ أن يكونَ فيما أبقي دليلٌ على ما ألقى وإلا يصيرُ اللفظُ مَحْلاً بالفهمِ، وتلكَ الدلالةُ مقالِيّةٌ وحاليّةٌ." (٢) فالمقالِيّةُ : قد تحصلُ من إعرابِ اللفظِ ، وذلك إذا كانَ اللفظُ منصوباً فيُعلمُ أنَّهُ ناصباً، نحوُ: أهلاً وسهلاً . والحاليّةُ : قد تحصلُ مِنَ النَّظَرِ إِلَى الْمَعْنَى، والعلمُ لا يتمُّ إلا بِمَحذُوفٍ كَمَا فِي قَوْلِنَا: " فلانٌ يحلُّ ويربطُ " أي: يحلُّ الأُمُورَ ويربطُها. (٣)

• شروطُهُ

ذَكَرَ ابنُ هشامٍ أنَّ للحذفِ شروطاً ثمانيةً (٤) :

أولاً : وجودُ دليلٍ على المحذوفِ ، سواءً أكانَ لفظياً أم حاليّاً ، وهذا ما سبقتُ الإشارةُ إليه ، نحوُ : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ (٥) ، أي : أنزلَ ربُّنا خيراً ، والدليلُ لفظيٌّ : " ماذا أنزلَ ربُّكم " . وقد ترى رجلاً سدّدَ سهماً نحوَ الغرضِ ، فتقولُ : القرطاسَ واللهِ ، أي : أصابَ القرطاسَ ، فتنصبُ القرطاسَ بإضمارِك الفعلِ (أصابَ) ، والدليلُ هنا حاليٌّ مفهومٌ من السياقِ. (٦)

(١) ابن جنّي ، الخصائص ، ٣٦٢/٢ .

(٢) القرظيّ ، الكليات ، ٣٨٦ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه ، ٣٨٦ .

(٤) ينظر : ابن هشام ، مغني اللبيب ، ١ / ٧٨٩-٧٩٥ .

(٥) النحل ، ٢٤/١٦ .

(٦) ينظر : ابن جنّي ، المصدر السابق ، ٢٨٥/١ .

ثانياً : ألا يكون ما يُحذف كالجزء من المحذوف منه ، فلا يُحذف الفاعل ولا نائبه ، وأما ما قاله ابن عطية في قوله تعالى : ﴿بئسَ مثلُ القومِ الذينَ كذبوا بآياتِ اللّهِ﴾^(١) : إنّ الفاعل محذوفٌ وتقديره : بئسَ المثلُ مثلُ القومِ ... فمردودٌ ، لأنّ التقديرَ الصحيحَ : " بئسَ مثلُ القومِ مثلُ هؤلاءِ".

ثالثاً : ألا يكون مؤكّداً - وأوّلُ مَنْ ذكّره الأَخفشُ - لأنّ وظيفة التوكيد تقوية الاسمِ السابقِ وتأكيدُه ، والحذفُ منافٌ لذلك ، فلا نقولُ في نحوِ : الذي ضربتُ زيدٌ ، الذي ضربتُ نفسهُ زيدٌ ، أي : توكدُ المحذوفَ العائدَ ، ولا في نحوِ : " سمعتُ زيداً نفسَه يتكلم " : سمعتُ نفسَه .
رابعاً : ألا يُؤدّي الحذفُ إلى اختصارِ المُختصرِ ، فلا يُحذفُ اسمُ الفعلِ دونَ معمولِهِ ؛ لأنّه اختصارٌ للفعلِ ، وأما قولُ الرَّاجزِ^(٢) :

يَا أَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَ إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

فلا يجوزُ تقديرُ : دُونَكَ دَلْوِي دُونَكَ ، والتقديرُ الصحيحُ : خُذْ دَلْوِي دُونَكَ.^(٣)

خامساً : ألا يكونَ عاملاً ضعيفاً (لا يُمكنُ الاستغناءُ عنه) ؛ فلا يُحذفُ الجارُّ للاسمِ ولا الجارمُ والنَّاصِبُ للفعلِ ، إلّا في مواضعٍ قويت فيها الدلالةُ ، وكثُرَ فيها استعمالُ تلكِ العواملِ ، ولا يجوزُ القياسُ عليها .

سادساً : ألا يكونَ عوضاً عن شيءٍ ؛ لأنّ وظيفة العوضِ التعويضُ عن المحذوفِ ، فلا تُحذفُ (ما) من قولِ مَنْ قال : " أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ " ، والتقديرُ : لِأَنَّ كُنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ ، ف (ما) جاءتْ عوضاً عن (كان) ، فكيفَ تُحذفُ ؟ !

سابعاً و ثامناً : ألا يُؤدّي الحذفُ إلى تهيئةِ العاملِ للعملِ وقطعِهِ عنه ، ولا إلى إعمالِ العاملِ الضعيفِ معَ إمكانِ إعمالِ القويِّ؛ فقد امتنعَ عندَ البصريينَ حذفُ المفعولِ في نحوِ : " زيدٌ ضربتُه " لأنّ حذفَ المفعولِ بهِ (الضميرِ) يعني تسليطَ الضربِ على زيدٍ مع قطعِهِ عنه ، وكذلك فإنَّ عاملَ الابتداءِ أضعفُ في العملِ منَ الفعلِ ، وهذا ما لا يجوزُ ؛ لأنّ المتكلمَ يُريدُ (زيداً) على الابتداءِ رَفْعًا لا على المفعولِ نصبًا.^(٤)

(١) الجمعة ، ٥/٦٢ .

(٢) قيل لرجل من بني أسيد، وقيل لجارية من بني مازن. ينظر: الجرجاوي، شرح التصريح، ٢/ ٢٠٠.

(٣) من خصائص اسم الفعل أنه فرع في العمل ، والفرع أضعف من الأصل ، ولذا لم يجز حذفه مع إبقاء معموله ، ولا إعماله متأخرًا عنه ، ينظر : ابن عقيل ، شرحه على ألفية ابن مالك ، حاشية (١) ، ٢٦/١ ، ٢٧ .

(٤) ينظر : ابن هشام ، مغني اللبيب ، ٧٩٥/٢ .

ثالثاً - أهميته وأقسامه

• أهميته

أسهب علماء البلاغة في بيان الأغراض التي يرمى إليها الحذف في بليغ القول ، وفي ذلك إبانة عن أهمية الحذف أيما إبانة ، وستتم مناقشة هذه الأغراض - إن شاء الله - في الفصلين القادمين من هذه الدراسة ، ويحسن بنا في هذا المقام أن نستشهد بما قاله شيخ البلاغة عبد القاهر الجرجاني حول هذه الأهمية ، يقول : " هو بابٌ دقيق المسئل ، لطيف المآخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصدمة عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين " .^(١)

وقد عدّ ابن جنّي الحذف في لغة العرب من باب شجاعة العربية ، يقول في التعريف بهذه الشجاعة : " اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف " .^(٢)

وبشأن هذا الحذف يقول شوقي ضيف : " وقد وصفه كثير من علماء البلاغة في مرتبة عليا وكانوا يمتدحونه ويفضّلونه على سائر الكلام ، وذلك لأنه يجعل المخاطب يشترك في التفاعل مع النص ، ويمنع فكره ليصل إلى المحذوف ، وفي هذا متعة فنيّة ، وقد عدّه بعضهم البلاغة نفسها عندما سئل عنها فقال : البلاغة حُسْنُ الاقتضاب " .^(٣)

• أقسامه

لم تقف حدود الحذف في لغتنا عند المفرد أو الجملة ، بل تعدّتهما لتشمل الحرف والحركة ، يقول ابن جنّي : " قد حدّقت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة ، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه ، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته " .^(٤)

(١) دلائل الإعجاز ، ١/١٤٦ .

(٢) ابن جنّي ، الخصائص ، ٢/٣٦٢ .

(٣) البلاغة تطور و تاريخ ، ٣٦ .

(٤) ابن جنّي ، المصدر السابق ، ٢/٣٦٢ .

والحذف عند أهل اللغة ينقسم إلى خمسة أقسام^(١) :

الاقتطاع : وهو ذكُر حرفٍ من الكلمة وإسقاطُ الباقي أو العكس ، وقد جُعِلَ مِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى :

﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾^(٢) ، فقالوا : إِنَّ الْبَاءَ هُنَا أَوَّلُ كَلِمَةٍ "بَعْض" ، ثُمَّ حُذِفَ الْبَاقِي لِذَلَالَتِهَا

عَلَيْهِ ، وَمِنَ الثَّانِي حَذْفُ نَوْنِ الْفِعْلِ "يَكُونُ" الْمَجْرُومِ ، كَمَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَلَمْ يَكُنْ نُفْثَةً مِنْ

مَنِيَّ يَمْنَى ﴾^(٣) ، وَالْأَصْلُ : أَلَمْ يَكُنْ ، فَحُذِفَتْ النَّوْنُ تَخْفِيفًا .^(٤)

الاكتفاء : وهو أَنْ يَفْتَضِي الْمَقَامَ ذِكْرَ شَيْئَيْنِ بَيْنَهُمَا تَلَازِمٌ وَارْتِبَاطٌ ، فَيُكْتَفَى بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ ،

وَيَخْتَصُّ بِالْإِرْتِبَاطِ الْعَطْفِيِّ غَالِبًا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾^(٥) . أَي : وَالشَّهَادَةِ ، أَثَرَ الْغَيْبِ

لِكُونِهِ أَمَدَحَ ، وَلِكُونِهِ مُسْتَلْزِمًا لِلْإِيمَانِ بِالشَّهَادَةِ .^(٦)

التضمين : " إِبْرَابُ اللَّفْظِ مَعْنَى لَفْظٍ آخَرَ وَإِعْطَاؤُهُ حُكْمَهُ ؛ لِتَصِيرِ الْكَلِمَةِ تَوْدِي مُوَدِّي كَلِمَتَيْنِ " ^(٧)

نَحْوُ : ﴿ فليَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾^(٨) ، أَي : يَخْرُجُونَ .^(٩)

وهو ضَرْبٌ مِنَ الْحَذْفِ الْخَفِيِّ ، يَقُولُ عَنْهُ الدَّمَشْقِيُّ : " وَلدى تَحْلِيلِ التَّضْمِينِ يَظْهَرُ لَنَا أَنَّهُ

صَنَفٌ مِنْ أَصْنَافِ الْحَذْفِ الَّذِي يُتْرَكُ فِي اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ . فَالْفِعْلُ الْمَذْكُورُ يَدُلُّ بِحَسَبِ تَعْدِيتهِ

العَرَبِيَّةِ عَلَى مَعْمُولِهِ الْمَحذُوفِ ، وَالْمَعْمُولُ الْمَذْكُورُ مَعَ قَرَائِنِ النَّصِّ يَدُلُّ عَلَى عَامِلِهِ الْمَحذُوفِ ، وَيُنْتَجُ

عَنْ ذَلِكَ أَدَاءٌ مُوجَزٌ بَلِيغٌ ، اعْتَمَدَ عَلَى أَسْلُوبٍ بَيَانِيٍّ ذَكِيٍّ .^(١٠)

الاحتباك : وَيُسَمَّى الزَّرْكَشِيُّ " الْحَذْفَ الْمُقَابَلِيَّ " : " وَهُوَ أَنْ يَجْتَمَعَ فِي الْكَلَامِ مُقَابِلَانِ ، فَيُحْذَفُ مِنْ

وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُقَابَلَةٌ ؛ لِذَلَالَةِ الْآخَرِ عَلَيْهِ .^(١١)

(١) ينظر : الدمشقي عبد الرحمن ، البلاغة العربية ، ٤٦/٢ .

(٢) المائدة ، ٦/٥ .

(٣) القيامة ، ٣٧/٧٥ .

(٤) ينظر : القريني ، الكليات ، ٣٨٦ . والزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ١١٧/٣ .

(٥) البقرة ، ٣/٢ .

(٦) ينظر : القريني : المصدر السابق ، ٣٨٦ . والزركشي : المصدر السابق ، ١١٨/٣ .

(٧) الأشموني ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ٤٤٦/١ . وينظر : ابن هشام ، مغني اللبيب ، ٦٩٨ .

(٨) النور ، ٦٣.٤/٢٤

(٩) ينظر : الزمخشري ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، ٢٦٠/٣ .

(١٠) البلاغة العربية ، ٥٠/٢ .

(١١) الزركشي ، المصدر السابق ، ١٢٩/٣ .

وبعبارة أخرى : "أن يُحذفَ مِنَ الأوائِلِ ما جاءَ نظيرُهُ أو مُقابلُهُ في الأواخرِ ، أو يُحذفَ مِنَ الأواخرِ ما جاءَ نظيرُهُ أو مُقابلُهُ في الأوائِلِ." (١) ، وهو عندَ البلاغيينَ ضَرْبٌ مِنَ البَدِيعِ (٢) ، ومنهُ قولُهُ تعالى :

﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتِيںِ التَّقَاتِ فِئَةٌ تَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَهُمْ رَأْيَ الْعَيْنِ ﴾ (٣)
والتَّقْدِيرُ : ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتِيںِ التَّقَاتِ ﴾ ﴿ مُؤْمِنَةٌ ﴾ ﴿ تَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ " ، وَفِئَةٌ ﴿ أُخْرَى كَافِرَةٌ ﴾ ﴿ تَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ الطَّاعُوتِ ﴾ ﴿ يَرَوْنَهُمْ ... ﴾ إِلَى آخِرِهِ (٤) .

الِاخْتِزَالُ : وهو حذفُ كلمةٍ أو جملةٍ أو أكثرَ مِنْ جملَةٍ ، والكلمةُ إمَّا اسْمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ ، فَمِنْ حذفِ الكلمةِ قولُهُ تَعَالَى : " سيقولونَ ثَلَاثَةٌ " أي: هُم. (٥)

وَمِنْ حذفِ الجملَةِ قولُهُ تَعَالَى : ﴿ فقلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ (٦)
والتَّقْدِيرُ : ﴿ فَضْرَبَ ﴾ (٧) ﴿ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ .

وقد يكونُ المحذوفُ أكثرَ مِنْ جملَةٍ ، ومنهُ قولُهُ تَعَالَى : ﴿ يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَابْنَاهُ الْحَكِيمُ صَبِيًّا ﴾ (٨) يقولُ صاحبُ البُرْهَانِ : " حَذْفٌ يَطُولُ تَقْدِيرُهُ : فَلَمَّا وُلِدَ يَحْيَى وَنَشَأَ وَتَرَعَرَخَ قُلْنَا : يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ " . (٩)

(١) الدمشقي ، عبد الرحمن ، البلاغة العربية ، ٥٤ / ٢ .

(٢) ينظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، ٢٥٧/٣ ، ٢٥٨ .

(٣) آل عمران ، ١٣/٣ .

(٤) ينظر : الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ١٣٠/٣ .

(٥) ينظر : القريمي ، الكليات ، ٣٨٦ . والدمشقي ، عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ٥٨ / ٢ .

(٦) البقرة ، ٦٠/٢ .

(٧) القريمي ، المصدر السابق ، ٣٨٦ .

(٨) مريم ، ١٢/١٩ .

(٩) الزركشي ، ١٩٥/٣ .

رابعاً - أسبابه

للحذف أسباب كثيرة ترجع في مجملها إلى سببين : أحدهما يعود إلى غرض المتكلم ، والآخر يعود إلى الكلام نفسه ، يقول الجرجاني :

" والكلام إذا امتنع حمُّه على ظاهره حتى يدعو المتكلم إلى تقدير محذوف، أو إسقاط مذكور، كان على وجهين: أحدهما أن يكون امتناع تركه على ظاهره لأمر يرجع إلى غرض المتكلم، فلو قلت في غير التنزيل : " أسأل القرية ، لم تقطع بأن هاهنا محذوفاً، لجواز أن يكون كلام رجلٍ مرَّ بقريةٍ. قد حريت وبادأ أهلها، فأراد أن يقول لصاحبه واعظاً ومذكراً، أو لنفسه متعظاً ومعتبراً : أسأل القرية عن أهلها، وقل لها : ما صنعوا؟! على حد قولهم: سل الأرض من شق أنهارك، وغرس أشجارك، وجنى ثمارك؟! فإنها إن لم تُحبك حواراً، أجابتك اعتباراً ". (١)

والوجه الثاني : " أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره، ولزوم الحكم بحذف أو زيادة من أجل الكلام نفسه، لا من حيث غرض المتكلم به، وذلك مثل أن يكون المحذوف أحد جزأَي الجملة، كالمبتدأ في نحو قوله تعالى: " فَصَبَّرَ جَمِيلٌ " ، وقوله: " مَتَاعٌ قَلِيلٌ " ، لأبد من تقدير محذوف، ولا سبيل إلى أن يكون له معنى دونه ، سواء كان في التنزيل أو في غيره ". (٢)

ومهما يكن من شيء فإن هذه الدراسة تنصب على النواحي التركيبية والدلالية ، فما يهمننا فيها هو دراسة حذف المفرد والجملة ؛ لما فيهما من تباين واختلاف على صعيد التركيب أو الدلالة ، وإلى هذا التباين يشير القرويني بقوله: "المحذوف إما جزء جملة ، أو جملة ، أو أكثر من جملة". (٣)

(١) أسرار البلاغة ، ٤٢١ ، ٤٢٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ٤٢١ ، ٤٢٢ .

(٣) القرويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ١٨٤/٣ .

خامساً - التعريف بالشاعر

- اسمه ونسبه

هو أبو الفضل "العباس بن الأحنف بن الأسود بن طلحة بن جدان بن كilde بن جندب بن شهاب بن سالم بن حية بن كليب بن عبد الله بن عدي بن حنيفة بن لجيم بن علي بن بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أقصي بن ديمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان." (١)

ومما يدل على أنه من بني حنيفة قوله :

وَلَوْ كُنْتُمْ مِمَّنْ يُقَادُ لَمَا وَنْتِ مَصَالِيْتُ قَوْمِي مِنْ حَنِيفَةٍ أَوْ عَجَلٍ (٢)

- نشأته وصفاته

قيل: إن أصله من عرب خراسان، ومنشؤه ببغداد، وله فيها مع الرشيد أخبار كثيرة، منها أنه دخل يوماً على الرشيد فقال له: "أنشدني أرق بيت قالته العرب، فقال: قد أكثر الناس في بيت جميل، حيث يقول:

أَلَا لَيْتَنِي أَعْمَى أَصَمُّ تَقْوُدُنِي بُثِينَةٌ لَا يَخْفَى عَلَيَّ كَلَامُهَا

قال له هارون: أنت، والله، أرق منه، حيث تقول:

طَافَ الْهَوَى فِي عِبَادِ اللَّهِ كُلِّهِمْ حَتَّى إِذَا مَرَّ بِي مِنْ بَيْنِهِمْ وَقَفَا

قال العباس: أنت والله يا أمير المؤمنين أرق قولاً مني ومنه، حيث تقول:

أَمَا يَكْفِيكَ أَنْكَ تَمْلِكُنِي وَأَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِبِيدِي
وَأَنَّكَ لَوْ قَطَعْتَ يَدِي وَرَجْلِي لَقُلْتُ مِنَ الْهَوَى أَحْسَنَ زَيْدِي

فأعجب بقوله، وضحك (٣)

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٨/١٤. وينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ٢٠/٣.

(٢) العباس بن الأحنف، الديوان، ٢٠٩.

(٣) الخطيب البغدادي، المصدر السابق، ٩/١٦.

أما فيما يتعلّق بصفاته فقد ذكرت كتب الأدب والتراجم أنّ العباس بن الأحنف كان رجلاً ظريفاً حلوّاً مقبولاً جواداً كريماً كيساً مفوهاً منطقياً مطبوعاً ، رقيق الحاشية ، لطيف الطباع ، حلو النادرة ، حسن الشعر ، مجيداً فنّ الغزل ، ولم يقل في المديح والهجاء إلا شيئاً نزرّاً ، بل معظم شعره في التسيب والغزل^(١) .

مكائنه

برع العباس في فنّ الغزل ، فكان أشبه الناس في عصره بعمر بن أبي ربيعة شاعر الغزل المعروف ، وقد شهد له بقوة الشعريّة الشعراء والأدباء والعلماء ، فكان عبد الله بن المعتز يقول فيه : " لو قيل : ما أحسن شعر تعرفه ؟ لقلت : شعر العباس بن الأحنف " ، وقد قيل فيه : " العباس بن الأحنف أشعر أهل زمانه " ، وقد وصفه أبو بكر الصولي بقوله : " ولم تزل العلماء تقدّمه على كثير من المحدثين ، وقد ندر له الشيء البارع جداً " .^(٢)

وفاته^(٣)

توفي العباس بن الأحنف بالبصرة ، ودُفن فيها ، وله من العمر ستون أو أقل ، حيث تذهب معظم المصادر إلى أنّ وفاته كانت سنة ١٩٢ هـ .^(٤)

(١) ينظر : ابن المعتز ، طبقات الشعراء ، ٢٥٣ ، وياقوت الحموي ، معجم الأدباء ، ١٤٨١/٤ . ابن ماكولا ،

الإكمال في رفع الارتياب ، ٥٨/٧ .

- يُذكر أنّ العباس أحبّ في حياته غير واحدة ، وقد ذكر ذلك في شعره ، منهنّ : فوز ، وعنان ، وظلوم ، وسحر - إلا أنّ واحدة منهنّ لم تحظ بما حظيت به فوز من التسيب ، فجّل أشعاره فيها . ينظر : الصفدي ، الوافي بالوفيات ٣٦٧/١٦ . وابن ماكولا ، الإكمال في رفع الارتياب عن الموثلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ٥٨/٧ .

(٢) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ٨ / ١٤ .

(٣) ينظر : ياقوت الحموي ، المصدر السابق ، ١٤٨١/١٤ . والخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ١٣٢/١٢ .

والزركلي ، الأعلام ، ٢٧٦/١ .

(٤) هناك من ذهب إلى أنّ وفاته كانت ببغداد سنة ١٩٣ هـ ، معتمداً في ذلك على رواية تثبت حياة الشاعر بعد موت

الرشيد ، ومعلوم أنّ الرشيد توفي سنة ١٩٣ هـ . ينظر : الصفدي : المصدر السابق ، ٣٦٤/١٦ . والزركلي ،

المصدر السابق ، ٢٥٩/٣ .

الفصلُ الأوَّلُ : حذفُ المفردِ

المبحثُ الأوَّلُ : حذفُ الحرفِ

المبحثُ الثاني: حذفُ الفعلِ

المبحثُ الثالثُ: حذفُ الاسمِ

المبحثُ الأولُ : حذفُ الحرفِ

- أولاً_ حذفُ حرفِ الجرِّ
- ثانياً_ حذفُ (أن) النَّاصِبِ
- ثالثاً_ حذفُ حرفِ النَّداءِ

يَنقَسَمُ المَفْرَدُ في لُغَتِنَا إلى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : اسمٍ وفِعْلٍ وحَرْفٍ ، وقد اعتَادَ النَّحَاةُ في دِرَاسَاتِهِم على التَّرْتِيبِ المَذْكُورِ ، وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ تَتَصَبُّ على نَوَاحِي الحَذْفِ في الكَلَامِ فقد ارتأيتُ لَهَا تَقْسِيمًا آخَرَ ، وَهِيَ أَنْ تَبْدَأَ بِالأَقْلِّ بِنِيَّةٍ فَتَنْتَقِلَ إلى الأَكْثَرِ فَالأَكْثَرِ ، فَتَبْدَأَ بِالحَرْفِ ثُمَّ الفِعْلِ ثُمَّ الأِسْمِ تَدْرِجًا ، وَلَا سِيَّمًا أَنَّ هَذِهِ الدِّرَاسَةَ مِنْ بَدَايِئِهَا بَدَأَتْ بِالأَقْلِّ وَهِيَ المَفْرَدُ وَانْتَهَتْ بِالأَكْثَرِ وَهِيَ الجُمْلَةُ .

المَبْحَثُ الأَوَّلُ : حَذْفُ الحَرْفِ

يَنقَسَمُ الحَرْفُ إلى قَسْمَيْنِ : حَرْفِ مَبْنِيٍّ وحَرْفِ مَعْنَى ، وَالأَصْلُ في الأَوَّلِ أَنْ دِرَاسَتُهُ مِنْ اِخْتِصَاصِ عِلْمِ الصَّرْفِ ، الَّذِي يَنْصَبُّ اِهْتِمَامَهُ على دِرَاسَةِ بِنِيَّةِ الكَلِمَةِ العَرَبِيَّةِ مِنْ دَاخِلِهَا ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ دِرَاسَةَ هَذَا الحَرْفِ خَارِجَةٌ عَن نِطاقِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ الَّتِي تَتَرَكَّزُ أَساسًا حَوْلَ القَضَايَا النَّحْوِيَّةِ وَعِلاقاتِهَا الدَّلَالِيَّةِ .

وقَدْ جَاءَ حَذْفُ حَرْفِ المَعْنَى في شَعْرِ العَبَّاسِ على ثَلَاثَةِ أَشْكَالٍ :

أَوَّلًا - حَذْفُ حَرْفِ الجَرِّ

يُحذَفُ حَرْفُ الجَرِّ على شَكْلَيْنِ : أَنْ يُحذَفَ وَحْدَهُ ، أَوْ أَنْ يُحذَفَ مَعَ مَجْرُورِهِ .

١ - حَذْفُ الجَارِّ وَحْدَهُ

وَهُوَ على شَكْلَيْنِ : سَمَاعِيٍّ وَقِيَّاسِيٍّ .

أ - الحَذْفُ السَّمَاعِيُّ

يَخْتَصُّ بِالأِسْمِ الظَّاهِرِ^(١) لا المَوْوَلِ ، يَقُولُ ابْنُ عَقِيلٍ : "ومَذْهَبُ الجُمهورِ أَنَّهُ لا يَنْقَاسُ حَذْفُ حَرْفِ الجَرِّ مَعَ غَيْرِ (أَنْ وَأَنَّ) بَلْ يُقْتَصَرُ فِيهِ على السَّمَاعِ " ^(٢) ، وَزَادَ الجَرَجَاوِيُّ (كَيِّ) ، يَقُولُ : " لا يَجُوزُ في الفَصِيحِ حَذْفُ الجَارِّ وَتَعْدِيَةُ الفِعْلِ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ دُونَ (أَنَّ وَأَنَّ وَكَيِّ) ، إِلا شُدُودًا " ^(٣) .

(١) يَسْتَنْتَى مِنَ الظَّاهِرِ المَجْرُورِ بِ (رُبِّ) ، يَقُولُ ابْنُ عَقِيلٍ : "لا يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ الجَرِّ وإِبْقَاءُ عَمَلِهِ إِلا في رَبِّ"

شَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ على أَلْفِيَةِ ابْنِ مالِكٍ ، ٣/٣٦٠ .

(٢) المَصْدَرُ نَفْسُهُ ، ٢/١٥١ - ١٥٣ . وَيَنْظُرُ : الصَّبَّانُ ، حَاشِيَتُهُ على شَرَحِ الأَشْمُونِيِّ ، ٢/١٣٢٠ . البَغْدَادِيُّ

أَبُو البَقَاءِ ، مَسَائِلُ خِلافيَّةٍ في النَحْوِ ، ١/١٢٣ .

(٣) شَرَحَ التَّصْرِيحِ على التَّوْضِيحِ ، ١/٤٢٤ . وَيَنْظُرُ : الصَّبَّانُ ، المَصْدَرُ السَّابِقُ ، ٢/١٣٤ .

والمَجْرورُ السَّماعِيُّ بعدَ حذفِ حرفِ الجرِّ على شكلين أيضاً : باقٍ على جَرِّه ، ومنصوبٍ على نزعِ الخافضِ .

١ - بقاء الظاهر على جرّه

هو أن يُحذفَ الجارُّ ولا يُوصَلَ فعلُهُ إلى اسمِهِ ، فيكونَ الحرفُ المحذوفُ كالمُثبِتِ في اللَّفْظِ ، فيجْرُونَ بهِ الاسمَ كما يجْرُونَ بهِ وهو مُثبِتٌ ملفوظٌ بهِ (١) ، وهذا من الشذوذِ (٢) ؛ "لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يَعْمَلُ مَحذوفًا" (٣) ، ولعلَّ السرَّ في ذلك أنَّ المجرورَ داخلٌ في الجارِّ غيرَ مُنفصلٍ عنه ، فيصيرُ بمنزلةِ الحرفِ الواحدِ (٤) وبصددِ هذا الشذوذِ يقولُ الأشمونيُّ : " وإنَّ حُذِفَ حرفُ الجرِّ فالنَّصْبُ للمُنَجَّرِ " وجوبًا ، وشذَّ إبقاؤه على جرِّه" (٥) كقولِ الفَرَزْدَقِ :

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كَلْبِيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ (٦)

(١) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٥٢/٨ .

(٢) يستثني المرادي من هذا الشذوذ أمرين ، يقول : " والذي قرره المغاربة ، أنه لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا في باب القسم ، وفي باب (كم) على خلاف " توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، ٧٨١/٢ .

وفيه نظر ، فما ورد في باب القسم من هذا القبيل فهو من باب التخفيف ، والأصل فيه أن يكون منصوبا ، يقول سيبويه : " واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته ... ومن العرب من يقول : الله لأفعلن ، وذلك أنه أراد حرف الجر ، وإياه نوى ، فجاز حيث كثر في كلامهم ، وحذفوه تخفيفا " الكتاب ، ٤٩٧ / ٣ ، ٤٩٨ .
أما فيما يتعلق بحذف حرف الجر من تمييز (كم) الاستفهامية التي دخل عليها حرف الجر فالمسألة - كما ذكرها المرادي - على خلاف ، وجميل هنا أن نورد ما ذكره ابن عقيل بهذا الصدد ، يقول :

" الجر بغير (رب) محذوفاً على قسمين : مطرد وغير مطرد ، فغير المطرد كقول ربيعة لمن قال له : كيف أصبحت؟ خيرٍ والحمد لله ، التقدير : على خيرٍ ... والمطرد كقولك : بكم درهمٍ اشتريت هذا؟ فدرهمٍ مجرور بمن محذوف عند سيبويه والخليل ، وبالإضافة عند الزجاج ، فعلى مذهب سيبويه والخليل يكون الجار قد حذف وبقي عمله ، وهذا مطرد عندهما في ميمز كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر . " شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ٣٩/٣ - ٤١ .

(٣) الجرجاوي ، شرح التصريح على التوضيح ، ٤٦٦/١ .

(٤) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، ١٦٣/٢ .

(٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ٤٤٠/١ ، وينظر : المرادي ، المصدر السابق ، ٦٢٣/٢ .

(٦) الديوان ، ٣٦٢ . ويروى البيت برفع كليب ونصبها ، فعلى الرفع يكون إعراب (كليب) خبر لمبتدأ محذوف

والتقدير : أشارت الأصابع هذه كليب ، وعلى النصب يكون إعرابها على نزع الخافض ، وعلى هاتين الروايتين لا

شاهد في البيت . ينظر : البغدادي ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، ١١٣/٩ .

والتقدير: أشارت إلى كليب، فحذفت الجار (إلى) ، وأبقى الاسم الظاهر (كليباً) مجروراً على حاله.

أما النثر فمنه قول روية لمن قال له : كيف أصبحت ؟ فقال : خير والحمد لله ، والتقدير: على خير^(١) ، وهذا من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، ولم يعثر في ديوان العباس على شيء من هذا ، وفي ذلك ما يشير إلى فصاحته وبُعده عن كل ما هو شاذ غريب .

٢- نصب الظاهر على نزع الخافض

هذا هو الشكل الثاني من الحذف السماعي ، وهو أن يُحذف الجار ثم يُوصل فعله إلى اسمه فينصبه ، كالظروف إذا قلت : قمت اليوم ، وأنت تريد في اليوم ، ونحو : اخترت الرجال زيدا ، أي : من الرجال ، واستغفرت الله ذنبي ، أي : على ذنبي .^(٢)

والمطلوب هنا ليس البحث عن مواطن الحذف والإيصال فحسب ، بل بذل غاية الجهد من أجل الوصول إلى جمال الحذف والتعريف إلى أسرارهِ ، يقول يوسف الأنصاري : " الصناعة النحوية تقتضي تقدير المحذوف ، وهو حرف الجر ؛ ليوضح المعنى وتستقيم العبارة ، والبلاغة لا تقف عند حدود ما تقتضيه الصناعة النحوية ، من تقدير المحذوف ، بل تقتضي أن نبحت عن سر الحذف ، وأن نعمل عقولنا في سر المحذوف ، من خلال النظر في السياق ؛ لنهتدي إلى الوصول إلى إدراكه ، فينبجلى لنا بوضوح جمال البيان وجلال الإعجاز " .^(٣)

وشاهد الحذف والإيصال في شعر العباس قليلة ، وهي على قلتها جاءت تحمّل بين ثناياها معاني جليّة، ربّما لم تتأتّ لغيره من الشعراء ، يقول واصفاً حاله مع المحبوب وقد كثر مراقبوه :

وَمُرَاقِبٍ رَجَعَ السَّلَامَ بِطَرْفِهِ وَمُحَيَّرٍ لَمْ يَسْتَطِعْ تَسْلِيمًا^(٤)

(١) ينظر : ابن عقيل ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ٣/٣٩ .

(٢) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٨/٥٢ .

(٣) من أسرار نزع الخافض في القرآن الكريم ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، ج ١٦ ، ع ٢٨ ، شوال ١٤٢٤ هـ ، ٧١٣ .

(٤) الديوان ، ٢٣٧ .

والتقدير: رَجَعَ^(١) إلى السَّلامِ بِطَرَفِهِ ، وتتجلى هذه البلاغة في إسقاط حرفِ الجرِّ (إلى) ، وإِصْالِ الفِعْلِ نَفْسِهِ إلى مَعْمُولِهِ ، فهو هُنَا لا يُريدُ أَنْ يَكُونَ رَجوعُهُ إليها يَنْتَهِي عِنْدَ السَّلامِ ، بل إِنَّهُ سَلَّطَ فِعْلَ الرَّجوعِ نَفْسَهُ عَلى السَّلامِ ، فأَصْبَحَ بِمَنْزِلَةِ مَعْمُولِ الفِعْلِ ؛ لِيَكُونَ السَّلامُ نَفْسَهُ في طَوْرِ الرَّجوعِ ، وهو ما يَرْمِي إليه الشَّاعِرُ ، ولعلَّ مَنْ الخَطَأُ أَنْ يُذَهَبَ في هَذَا البَيْتِ إلى تَضْمِينِ (رَجَعَ) مَعْنَى (رَدَّ) ؛ لِأَنَّ الشَّاعِرَ لو أَرَادَ هَذَا المَعْنَى لَمَّا لَجَأَ إلى الحذفِ والإِصْالِ ؛ ولأَسْتِخْدَمَ الفِعْلَ (رَدَّ) بِهَيْئَتِهِ وَحَالِهِ ؛ كَوْنَهُ يَسْتَقِيمُ مَعَ الوِزْنِ والمَعْنَى .

وفي استخدامِ الشَّاعِرِ الفِعْلَ (رَجَعَ) دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلى عَدَمِ اسْتِغْنَائِهِ عَنِ المَحْبُوبِ ، وَضَعْفِهِ أَمَامَهُ ؛ لِما يَحْمِلُهُ هَذَا الفِعْلُ مِنَ المَعْنَى الرَّجوعِ ، وَقَدْ ازدادَ هَذَا المَعْنَى جَمالًا عِنْدَما نَسَبَ هَذَا الفِعْلَ إلى طَرَفِهِ ، فَمَحْبُوبَتُهُ تَحْرُسُها عِيونُ الرُّقَباءِ ، وَتُحِيطُ بِها مِنْ كَلِّ جانِبِ ، وَمَذا عَليه أَنْ يَصنَعَ الآنَ وَقَدْ اكَتَوى بِنارِ حُبِّها ، وَاصطَلَى بِلهيِّبِها ؟! ... حَقًّا ، لَيْسَ مِنْ سَبِيلِ سِوَى ذاكِ .

وفي مَوْطِنِ آخَرَ نَجَدُهُ يَصِفُ المَحْبُوبَ وَقَدْ مَلَ الزِّيارةُ :

لَكِنْ رَأَيْتَكَ قَدْ مَلَّتْ زِيَارَتِي فَعَلِمْتُ أَنَّ دِوَاعِكَ الهِجْرانُ^(٢)

أَي : مَلَّتْ مِنْ زِيَارَتِي ، وَفي اللِّسانِ : مَلَّتُ الشَّيْءَ وَمَلَّتُ مِنْهُ بِمَعْنَى سَمَّيْتُهُ^(٣) ، فُيَسْتَعْمَلُ مُتَعَدِّيًّا تارةً ، وَأُخْرى بِحَرْفِ جَرٍّ ، غَيْرَ أَنْ الأَصْلَ هو تَعَدِّيهِ بِحَرْفِ الجَرِّ (مِنْ) ، وَالدَّلِيلُ عَلى ذاكِ أَنَّهُ مَعَ مَفْعُولِهِ يَفْتَقِرُ إلى تَقْدِيرِ هَذَا الحَرْفِ ، وَهَذَا بِخِلافِ المُتَعَدِّي الَّذِي يَصِلُ إلى مَفْعُولِهِ دُونَ الحَاجَةِ إلى هَذَا التَّقْدِيرِ ، فَمَنْ قالَ : ضَرَبْتُ زَيْداً ، لا يَكُونُ التَّقْدِيرُ : ضَرَبْتُ مِنْ زَيْدٍ ، أو فِي زَيْدٍ ، أو عَنِ زَيْدٍ ؛ لِما فِي وَصُولِ الفِعْلِ إلى مَفْعُولِهِ مِنَ العُنْيَةِ عَنِ هَذَا التَّقْدِيرِ .

قالوا لنا: إنَّ بالقَاطولِ مَشْتاناً وَنَحْنُ نَأْمُلُ صُنْعَ اللّهِ مَولانا
وَالنَّاسُ يَأْتِمِرُونَ الرِّأْيَ بَيْنَهُمْ وَاللّهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ مُحَدِّثُ شانا^(٤)

أَي : يَأْتِمِرُونَ بِالرِّأْيِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ المَلَأَ يَأْتِمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ ﴾^(٥) ؛ قالَ أبو

(١) يأتي لازماً ومتعدياً ، ومصدره لازماً (رجوع) ، ومصدره متعدياً (رجع) ، وتعديه يكون على التضمين ، فإذا افتقر إلى تقدير حرف الجر كان لازماً وهو الغالب . ينظر : الخليل بن أحمد ، العين ، ١/٢٢٥ . ابن دريد ، جمهرة اللغة ١/٢٢٩ .
وأساس البلاغة ، ١/٣٣٩ . وابن منظور ، لسان العرب ، ٨/١١٤ .

(٢) الديوان ، ٢٧٥ .

(٣) ينظر : ابن منظور ، ١١/٦٢٩ . مادة (ملل) .

(٤) الديوان ، ٢٨٠ .

(٥) القصص ، ٢٨/٢٠ .

عُبَيْدَةَ^(١): أَي يَتَسَاوَرُونَ عَلَيْكَ لِيَقْتُلُوكَ ، أَوْ يَهْمُونَ بِكَ ، أَوْ يَأْمُرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِقَتْلِكَ^(٢) وهنا المعنى يتساورون فيما بينهم على ذلك ، ويبدو أن الذي دَفَعَ الشَّاعِرَ إِلَى حَذْفِ الْجَارِ هُوَ إِقَامَةُ الْوِزْنِ ، وَمَنْ يُنْعِمُ النَّظَرَ يَجِدُ نُكْتَةً أُخْرَى ، وَهِيَ أَنَّ الرَّأْيَ لَمَّا كَثُرَ مُتَنَازِعُوهُ سَلَّطَ عَلَيْهِ فَعَلَ الْإِتْتِمَارَ لِيَكُونَ أْبْلَغَ فِي الدَّلَالَةِ .

أَوْ لَيْتَنِي مِرْطُ^(٣) عَلَيْهَا ظَاهِرٌ أَلْتَدُّ نِعْمَةً جَلِدِهَا وَثِيَابِهَا^(٤)

أَي أَلْتَدُّ بِنِعْمَةٍ^(٥) جَلِدِهَا ، وَفِي هَذَا الْبَيْتِ يَتَمَنَّى الشَّاعِرُ لَوْ أَنَّهُ ثَوَّبَ يُلَامِسُ جِسَدَ مَحْبُوبَتِهِ النَّاعِمَ الْجَمِيلَ فَيَتَلَدَّدُ بِهِ ، وَقَدْ أَسْهَمَ حَذْفُ الْجَارِ وَإِيقَاعُ فَعْلِ الْإِلْتِذَادِ عَلَى جَلِدِهَا فِي رِسْمِ مَلَامِحِ هَذِهِ الْأُمْنِيَةِ الَّتِي يَحْلُمُ بِهَا الشَّاعِرُ ، وَلَوْلَا الْحَذْفُ وَالْإِیْصَالُ مَا اكْتَمَلَتْ مَلَامِحُ هَذِهِ الصُّورَةِ ، وَلَا ظَهَرَتْ عَلَى الْهَيْئَةِ الَّتِي أَرَادَ لَهَا الشَّاعِرُ أَنْ تَكُونَ .
ويقول :

وَلَكِنَّمَا أَبْكِي لِجَهْدِ مُبْرَحٍ مَدَاهُ إِذَا قَصَّرْتُ أَنْ أُسْكِنَ التُّرْبَا^(٦)

وَالتَّقْدِيرُ: أُسْكِنُ فِي التُّرْبِ ، وَفِي إِعْرَابِ الْاسْمِ الَّذِي يَلِي هَذَا الْفِعْلَ خِلَافٌ^(٦) ، فَمَنْ نَظَرَ إِلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ أَوْ قَعِ السَّكَنِ عَلَيْهِ ، فَأَصْبَحَ التُّرْبُ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْعُولِ بِهِ الَّذِي تَمَّ الْإِسْتِيْلَاءُ عَلَيْهِ بِهَذَا الْفِعْلِ ، وَمَنْ نَظَرَ إِلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ جَعَلَ التُّرْبَ مَكَانًا يَنْضَمُّ هَذَا الْفِعْلَ وَيَحْوِيهِ ، وَفِي كِلَا الْأَمْرَيْنِ بِلَاغَةٌ اقْتِضَاهَا السِّيَاقُ ، وَتَطَلَّبُهَا الْوِزْنُ ، فَكَانَ التَّوْفِيقُ .
ويقول :

إِذَا ذَرَفْتُ عَيْنِي لِحَرِّ مُصِيبَةٍ تَمَثَّلْتُ قَوْلَ الْمُبْتَلَى بِالْمَصَابِ

(١) هو معمر بن المثنى ، مولى لبني تميم ، نحويٌّ علامة ، اختلف في سنة وفاته (٢٠٩-٢١٣هـ) ، ينظر : القفطي ، إنباه الرواه على أنباه النحاة ، ٢٨٠/٣ .

(٢) لسان العرب ، ٢٩/٤ ، مادة (أمر) .

(٣) المرطُ : كساء من صوف أو خز يؤتزر به . ينظر : الجوهري ، الصحاح ، ١١٥٩/٣ ، مادة (مرط) .

(٤) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٥٤ .

(٥) التَّدُّ به وتلذذ به بمعنى . ينظر : الرازي ، مختار الصحاح ، ٢٨١/١ . والزبيدي : تاج العروس ، ٤٦٧/٩ .

(٦) المصدر نفسه ، ١١ .

(٧) اختلف النحاة في إعراب الاسم الذي يدل على المكان بعد الأفعال (سكن ، ودخل ، وذهب) - كقولهم : سكنت الدار ودخلت البيت وذهبت الشام - على أربعة أقوال : - منصوب على الظرفية المكانية . - منصوب على نزع الخافض - منصوب على التشبيه بالمفعول . - منصوب على أنه مفعول به ومن حيث البلاغة التقديرات الثلاثة الأخيرة لها المضمون نفسه ، وهذا ما دفعني في الشرح إلى الاختصار على إعرابين فقط . ينظر : ابن عقيل ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ١٩٧/٢ .

أَجِدَّكَ مَا تَعْفُو كُلُّومٍ مُصِيبَةٍ عَلَى صَاحِبٍ إِلَّا فُجِعْتُ بِصَاحِبٍ (١)

قال الأصمعيُّ في تقديره " : أَجِدَّكَ : مَعْنَاهُ أَيْجِدُ هَذَا مِنْكَ ، وَنَصْبُهُ بِطَرْحِ الْبَاءِ " ، وَقَالَ اللَّيْثُ (٢) : " مَنْ قَالَ : أَجِدَّكَ ، بِكَسْرِ الْجِيمِ ، فَإِنَّهُ يَسْتَحْلِفُهُ بِجِدِّهِ وَحَقِيقَتِهِ ، وَإِذَا فَتَحَ الْجِيمَ ، اسْتَحْلَفَهُ بِجِدِّهِ وَهُوَ بَحْتُهُ " (٣) ، وَيَكْتَرُ جَرُّهُ بِوَائِ الْقِسْمِ ، وَإِذَا وَرَدَ مَجْرُورًا بِهَا فَتَحَتْ الْجِيمُ ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مُضَافًا ، وَهُوَ عِنْدَ سَبِيحِيهِ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ النَّائِبِ عَنْ فِعْلِهِ ، وَكَأَنَّهُ قَالَ : أَتَجِدُّ جِدًّا . (٤)

وَيُعَلَّقُ عَلَى ذَلِكَ أَبُو حَيَّانَ فَيَقُولُ : " فَإِنْ قُلْتَ كَيْفَ أَدْخَلَ سَبِيحِيهِ هَذَا فِي الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِمَا قَبْلَهُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا فَرَضْتَهُ مُؤَكَّدًا فَإِنَّمَا يَكُونُ مُؤَكَّدًا لِمَا بَعْدَهُ ؟ ، قُلْتَ : إِنَّمَا هُوَ جَوَابٌ لِمَنْ قَالَ : أَنَا لَا أَفْعَلُ كَذَا ، وَأَنَا أَفْعَلُ كَذَا ، فَلَا شَكَّ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَحْمَلُ كَلَامَهُ عَلَى الْجِدِّ فَهُوَ يَقُولُهُ ، فَإِذَا قُلْتَ : أَتَجِدُّ ذَلِكَ جِدًّا ، فَهُوَ مُؤَكَّدٌ لِمَا قَبْلَهُ . " (٥)

وَالَّذِي يَبْدُو وَاللَّهُ أَعْلَمُ _ أَنَّ الْأَقْرَبَ إِلَى الصَّوَابِ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ الشَّاعِرَ يَسْتَحْلِفُ الْمَحْبُوبَ بِجِدِّهِ ، غَيْرَ أَنَّهُ حَذَفَ جَمَلَةَ الْجَوَابِ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَجِدُّكَ هَلْ هَذِهِ الْحَالُ تُرْضِيكَ : " مَا تَعْفُو كُلُّومٍ مُصِيبَةٍ ... " ، أَوْ أَنَّ أَسْلَ الْبَيْتِ : وَجِدَّكَ عَلَى الْقِسْمِ ، وَجَمَلَةٌ : " مَا تَعْفُو كُلُّومٍ مُصِيبَةٍ ... " هِيَ الْجَوَابُ ، فَيُصْبِحُ الْبَيْتُ :

وَجِدَّكَ مَا تَعْفُو كُلُّومٍ مُصِيبَةٍ عَلَى صَاحِبٍ إِلَّا فُجِعْتُ بِصَاحِبٍ

وَهُوَ كَمَنْ قَالَ : وَاللَّهُ مَا سَمِعْتِكَ تَتَكَلَّمُ إِلَّا أَنْصَتُ ، وَعِنْدَهَا يَكُونُ جَرُّهُ بِوَائِ الْقِسْمِ جَلِيًّا بَيْنًا ، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْمَعْنَى وَأَبْعَدُ عَنِ التَّكْلِيفِ .

ب- الحذف القياسي

وهو على شكلين : حذف (رُب) ، وحذف (الجار) قبل المصدر المؤول .

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٦٠ .

(٢) هو " اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَيُكْنَى أَبُو الْحَارِثِ ، مَوْلَى لَقَيْسٍ ، وُلِدَ سَنَةَ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ وَتَسْعِينَ ، فِي خِلاَفَةِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ، وَكَانَ ثَقَّةً ، كَثِيرَ الْحَدِيثِ صَحِيحَهُ ، ... ، وَمَاتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِأَرْبَعِ عَشْرَةَ لَيْلَةً بَقِيَتْ مِنْ شَعْبَانَ سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَمِائَةٍ فِي خِلاَفَةِ الْمُهَدِيِّ " ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ٥١٧/٧ .

(٣) ابن منظور ، لسان العرب ، ١١٣/٣ ، مادة (جد). .

(٤) ينظر : الهروي ، إسفار الفصيح ، ٦٧٨/٢ .

(٥) السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ١٢٥/٢ .

١ - حذف (رُبّ)

انفردت (رُبّ) دون سائر أخواتها من حروف الجرّ بجواز حذفها مع بقاء معمولها ، إذ لا يجوز أن يُحذف حرف الجرّ ويبقى عمله ، يقول ابن عقيل: " لا يجوز حذف حرف الجرّ وإبقاء عمله إلا في (رُبّ) بعد الواو ، وفيما سنذكره ، وقد ورد حذفها بعد الفاء وبل قليلاً " (١) ويُفهم من كلامه أنّ حذفها بعد الواو كثيرٌ (٢) ، ومنه قول امرئ القيس :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُورَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي (٣)

أما حذفها بعد (الفاء وبل) فقليلٌ ، ومن ذلك قول امرئ القيس أيضاً:

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمَرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنِ ذِي تَمَانِمٍ مُحَوِّلٍ (٤)

أي : فَرُبَّ مِثْلِكَ . (٥)

وقول رُؤَبَةَ :

بَلْ بَلْدٍ مِلْءِ الْفَجَاجِ قَتْمَهُ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمَهُ

أي : بل رُبِّ بَلْدٍ (٦) ...

والغرض من حذفها هو التّخفيفُ (٧) ، وفي ديوان العباس ما يشهدُ على كثرة حذف (رُبّ) بعد الواو

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ٣٦/٣ .

(٢) قيل : إن الواو هي الجارة ؛ " وليس بصحيح : لأن الجر بـ"رب" محذوفة بعد الفاء و"بل" قد ثبت ، ولا قائل بأنهما العاملان " ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٨٢١/٢ .

(٣) الديوان ، ١٨ .

(٤) المصدر نفسه ، ١٨ .

(٥) ومن نصب مثلك على أنها معمول لطرقت نصب مرضعا أيضا بالعطف عليها ، ومن جرّها فعلى تقدير رب ،

ينظر: ابن عقيل ، المصدر السابق ، ٣٦/٣ ، ٣٧ .

(٦) ينظر : ابن عقيل ، المصدر السابق ، ٣٦/٣ ، ٣٧ . وقد تحذف (رب) دون أن تسبق بالواو ، والفاء وبل ، ومنه قول

جميل بن معمر: رسم دارٍ وَقَفْتُ فِي طَلِّهِ كَذْتُ أَفْضِي الْغَدَاةَ مِنْ جَلِّهِ

أي رب رسم دار ، غير أن هذا من الشاذ الذي لا يقاس عليه . ينظر: ابن جني ، الخصائص ، ٢٨٥/١ .

(٧) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، ٤٩٨/٣ .

أما بعد الفاءِ وبل فلم يُعثرُ في ديوانه على شيءٍ من هذا ، وفي هذا دليلٌ على نُدرتهما ، وضالّةِ شأنهما ، وسيرِ الشاعِرِ على الفصيحِ المُعتادِ ، يقول واصفاً دليلَ سفرِه :

وَأَبْيَضَ سَبَّاقٍ طَوِيلٍ نِجَادُهُ أَشَمَّ خَصِيبِ الرَّاحَتَيْنِ وَهُوبِ (١)

أي : ورُبّ أبيض ، ويقولُ :

وَجَاهِلَةٌ بِالْحُبِّ لَمْ تَدْرِ طَعْمَهُ وَقَدْ تَرَكْتَنِي أَعْلَمَ النَّاسِ بِالْحُبِّ (٢)

أي : ورُبّ جاهلةٍ ، ويقولُ :

وَحَوْرَاءَ مِنْ حُورِ الْجِنَانِ مَصُونَةٌ يَرَى وَجْهَهُ فِي وَجْهَهَا كُلُّ نَاطِرٍ (٣)

أي : ورُبّ حوراء .

واختلفَ النُّحاةُ في المعنى الذي تفيده (رُبّ) على ثمانيةِ أقوالٍ أشهرها التَّقْلِيلُ ، وهو مذهبُ أكثرِ النُّحويِّينَ (٤) ، يقولُ ابنُ الصَّائغِ : " (رُبّ) : حَزَفُ جَرٍّ (٥) معناه التَّقْلِيلُ ، ويخصُّ بدخوله على الظَّاهرِ ، وبالنِّكراتِ دونَ المعارِفِ " (٦) .

وهي في ديوانِ الشاعِرِ على هذا المعنى ، فد (أبيضُ) في البيتِ الأوَّلِ تعودُ إلى دليلِ الشاعِرِ في سفرِه ، و (جاهلةٌ وحوراءُ) في البيتينِ الثاني والثالثِ تعودان إلى المحبوبةِ ، ولم يُعهدْ لها في الديوانِ خروجًا عن معنى التَّقْلِيلِ ، وفي ذلك ما يُشيرُ إلى فصاحةِ الشاعِرِ ، وسيره على نظامِ العَرَبِيَّةِ ، وعدمِ مخالفتِه سُنَنها .

(١) العباس ابن الأحنف ، الديوان ، ٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ٢٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ١٢٥ .

(٤) وهناك من يرى أنها للتكثير ، أو للتكثير والتقليل ، أو غير ذلك ، ينظر : المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ .

(٥) ربّ : عند القدماء حرف جر أصلي ، أما عند المحدثين فحرف جر شبيه بالزائد ؛ ولعل سبب تسميتها بذلك أنها تشبه الزائد في أنها مع مجرورها لا تتعلق بالعامل ، وتختلف عنه في كونها تحدث في الجملة معنى جديدا يغلب أن يكون التقليل . ينظر : حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ٤٥٣/٢ .

(٦) اللحة في شرح الملحّة ، ٢٥٥/١ .

٢ - حذف الجارِّ قبل المصدرِ المؤوَل

وهو على شكلين أيضاً : - حذفِ الجارِّ قبلَ (أن، أن)
- وحذفِ اللّامِ قبلَ (كي)

أ- حذفِ الجارِّ قبلَ (أن، أن)

سبقَتْ الإشارةُ إلى أنّ حذفَ حرفِ الجرِّ قبلَ (أن، وأن) مطرّدٌ قياساً ، يقولُ ابنُ عقيلٍ :
" وأما (أن وأن) فيجوزُ حذفُ حرفِ الجرِّ معهما قياساً مطرّداً بشرطِ أمنِ اللبسِ ، كقولِكَ : عَجِبْتُ أَنْ
يدوا ، والأصلُ : عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يدوا ، أي : مِنْ أَنْ يُعْطُوا الدِّيَةَ ، ومثالُ ذلكَ معَ (أنّ) بالتّشديدِ :
عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ قائمٌ ، فيجوزُ حذفُ "من" فتقولُ : عَجِبْتُ أَنَّكَ قائمٌ ، فإن حَصَلَ لَبْسٌ لم يَجْزِ الحذفُ ،
نحوُ : رَغِبْتُ فِي أَنْ تَقومَ ، أو رَغِبْتُ فِي أَنَّكَ قائمٌ ، فلا يجوزُ حذفُ (في) ؛ لاحتمالِ أن يكونَ
المحذوفُ (عن) فيحصلَ اللبسُ ".^(١)

وفي قولهِ تعالى : ﴿وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَنكحُوهُنَّ﴾^(٢) اختلفَ بعضُ المُفسِّرينَ في تقديرِ حرفِ الجرِّ
المحذوفِ أهو (عن) أم (في) ؟^(٣) ، والذي يُقرِّضُهُ النّحاةُ أنّ المتكلِّمَ إذا كانَ الغرضُ من كلامهِ الإبهامَ
جازاً ذلكَ ، يقولُ الأشمونيُّ : " وأما قولُهُ تعالى : ﴿وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَنكحُوهُنَّ﴾ فيجوزُ أن يكونَ الحذفُ فيه
لقربنةِ كانتَ ، أو أنّ الحذفَ لأجلِ الإبهامِ ليرتدِعَ مَنْ يرغبُ فيهنَّ لجمالِهِنَّ ، ومن يَرغبُ عنهنَّ
لدمامتهنَّ وفقرهنَّ ؛ وقد أجابَ بعضُ المُفسِّرينَ بالتّقديرينِ ".^(٤)

واختلفَ في محلِّ المصدرِ المؤوَلِ منهما عندَ حذفِ حرفِ الجرِّ ، فذهبَ الأخفشُ إلى أنّهما
في محلِّ جرٍّ ، وذهبَ الكسائيُّ إلى أنّهما في محلِّ نصبٍ ، وذهبَ سيبويه إلى جوازِ الوجهينِ.^(٥)

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ١٥١ / ٢ ، ١٥٢ . وينظر : ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٦٣٣ / ٢ .

(٢) النساء ، ١٢٧ / ٤ .

(٣) ينظر : الزمخشري ، الكشاف ، ٥٧٠ / ١ ، والبغوي ، معالم التنزيل في تفسير القرآن ، ٥٦٣ / ١ ، والقيرواني ، الهداية

إلى بلوغ النهاية ، ١٤٨٢ / ٢ ، والإلبيري ، تفسير القرآن العزيز ، ٤١٠ / ١ .

(٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ٤٤٣ / ١ . وينظر : المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن

مالك ، ١٣٤ / ١ . وابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ٤١٩ / ١ .

(٥) ينظر : ابن عقيل ، المصدر السابق ، ١٥٢ / ٢ .

ولعلَّ ما ذهبَ إليه سيبويه أقربُ إلى هذه اللّغة التي تميلُ بطبيعتها إلى السّعة والتّطور وتعدّد الدّلالات ، وليس الاقتصارَ على فهمٍ واحدٍ ينأى بها عن هذه السّعة ، بل لعلَّ في ذلك إجحافًا بحقّها ، وقتلاً لطبيعتها ، فبلاغتها تقتضي ذلك ، فمطابقة الكلام لمقتضى الحال أحدُ أهمِّ أهدافِ هذه البلاغة فمن أوقع الفعلَ على المصدرِ المؤوّل ، فأصبحَ بمنزلةِ المعمولِ لهذا الفعلِ ، ليس كمن قدرَ حرفَ الجرِّ قبلَ هذا المصدرِ ؛ لِمَا في ذلك من تعدّدِ المعنى تبعًا لتعدّدِ الدّالاتِ التي يجلبها هذا الحرفُ .

وقد ذهبَ يوسفُ الأنصاريُّ إلى أنّ الغرضَ من نزع الخافضِ قبلَ هذينِ الحرفينِ يقتصرُ على الإيجازِ مُستثنيًا من ذلكَ ما وُلِدَ حذفُهُ الإبهامَ ، وقد سبقتُ الإشارةُ إلى ذلكَ^(١) ، يقولُ : "ولعلَّ أبرزَ سمةٍ أسلوبيةٍ لشواهدِ نزع الخافضِ المطرّدِ مع (أنّ وأن) هي الإيجازُ في أغلبِ شواهدِهِ ، وإنّ ظهرَ في قليلٍ من شواهدِهِ تكثرُ الدّلالةُ تبعًا لاختلافِ حرفِ الجرِّ المحذوفِ"^(٢) على نحوِ ما نراهُ في قولِ الحقِّ تبارك وتعالى : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾^(٣) .

والحقُّ أنّ ما ذهبَ إليه الأنصاريُّ ليسَ بجديدٍ ، بل هو السّمةُ الغالبةُ على الحذفِ في لغةِ العربِ ومن يُنعمُ النَّظَرَ يجدُ للحذفِ سماتٍ أخرى ، وهي هنا تتمثّلُ في شحذِ ذهنِ السّامعِ وتحفيزِهِ على البحثِ عن الجمالِ الذي خلّفَهُ غيابُ هذا الحرفِ ، حيثُ تتجلى أسرارُهُ ، وتتضحُ صورتهُ .

ومهما يكنُ من شيءٍ فالشّواهدُ في ديوانِ العباسِ على حذفِ الجارِّ قبلَ هذينِ الحرفينِ ليستُ كثيرةً ، والمهمُّ هنا ليسَ رصدَ هذه الشّواهدِ وتعيينِ المحذوفِ ، بل المطلوبُ التعرفُ إلى جمالِ الحذفِ والغرضِ من ورائهِ ، وهو ما ترمي إليه الرّاسةُ .

ومن يتصفّحُ ديوانَ الشّاعرِ يجدُ حرفَ الجرِّ المحذوفَ قبلَ (أنّ ، وأن) جاءَ -في مُعظِمِهِ- على مَعْنِيَيْنِ ، هُما : (التّعديّةُ والتّعليلُ) ، وسأكتفي بذكرِ مثالٍ واحدٍ على كلِّ منهما ، يقولُ الشّاعرُ وقد صحبَ جيشَ الرّشيدِ إلى خُراسانَ :

ما نُبالي إذا صحبنا أمينَ اللهِ هارونَ أن يطولَ المغيبُ^(٤)

(١) البحث ، ٢٧ .

(٢) من أسرار نزع الخافض في القرآن الكريم ، ٧٢١ .

(٣) النساء ، ١٢٧/٤ .

(٤) الديوان ، ٥٩ . وهناك مواضع أخرى ، ينظر : ٨٨ ، ٩٧ ، ١٨٤ .

حَذَفَ البَاءَ فِي قَوْلِهِ : مَا نُبَالِي ...أَنْ يَطُولَ المَغِيبُ ، وَالتَّقْدِيرُ هُنَا عَلَى وَجْهَيْنِ : الأَوَّلُ : مَا نُبَالِي بِطُولِ المَغِيبِ ، وَالثَّانِي : مَا نُبَالِي بِشَيْءٍ طَوَّلَ المَغِيبِ ، وَلَيْسَ مِنْ شَكٍّ فِي أَنَّ المَعْنَى الَّذِي تَفِيدُهُ البَاءُ فِي كِلَيْهِمَا هُوَ التَّعْدِيَةُ ، غَيْرَ أَنَّ المَعْنَى بَيْنَ التَّقْدِيرَيْنِ يَخْتَلِفُ تَمَامًا ، فَعَلَى الأَوَّلِ يَكُونُ المَعْنَى هُوَ إِيقَاعُ عَدَمِ المُبَالَاةِ عَلَى طُولِ فِتْرَةِ الغِيَابِ جَمِيعِهَا ، أَي : لَا نَهْتَمُّ بِطُولِ هَذِهِ الفِتْرَةِ ، وَعَلَى الثَّانِي يَكُونُ المَعْنَى هُوَ إِيقَاعُ عَدَمِ المُبَالَاةِ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ يَحْدُثُ لَهُمْ طَوَّلَ هَذِهِ الفِتْرَةِ ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ المَعْنَى يَفْرِضُ عَلَيْنَا فِي التَّقْدِيرِ الثَّانِي إِعْرَابَ المَصْدَرِ المَوْوَلِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ فَقَطْ ، وَهَذَا يَسْتَلْزِمُ مَنَّا تَقْدِيرَ حَرْفِ جَرٍّ آخَرَ هُوَ (فِي) ؛ حَتَّى يَسْتَقِيمَ المَعْنَى ، وَهَذَا بِخِلَافِ التَّقْدِيرِ الأَوَّلِ الَّذِي يُعْرَبُ فِيهِ المَصْدَرُ المَوْوَلُ عَلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى نَزْعِ الخَافِضِ ، أَوْ مَجْرُورٌ بِحَرْفِ الجَرِّ المُقَدَّرِ ، فَشَتَاتَانِ مَا بَيْنَ الأَمْرَيْنِ ، وَلَوْلَا الحَذْفُ مَا وَصَلْنَا إِلَى هَذَا التَّقْدِيرِ ، وَلَا أَشْعَلْنَا فَتِيلَ الذَّاكِرَةِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ .

وَمِنَ التَّعْلِيلِ قَوْلُهُ :

إِنَّمَا أَشْرَقَ وَجْهِي أَنِّي جَاعَنِي مَا أَشْتَهِي مِمَّنْ أَحِبُّ (١)

والتَّقْدِيرُ : أَشْرَقَ وَجْهِي بِأَنَّي جَاعَنِي ... ، أَي : أَشْرَقَ وَجْهِي بِمَجِئِي بِمَا أَشْتَهِي ، وَالبَاءُ هُنَا لِلتَّعْلِيلِ ، أَي بِسَبَبِ مَجِئِي بِمَا أَشْتَهِي ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّهُ يَتَّعَيْنُ عَلَى المُعْرَبِ إِعْرَابُ المَصْدَرِ المَوْوَلِ عَلَى الجَرِّ فَقَطْ ، إِذْ لَا يَسْتَقِيمُ إِيقَاعُ الفِعْلِ عَلَيْهِ ؛ لَمَّا يُحْدِثُهُ مِنْ خَلَلٍ فِي المَعْنَى . إِلاَّ أَنْ يُحْمَلَ الفِعْلُ عَلَى التَّضْمِينِ ، أَي : أَضَاءَ (مَجِئِي بِمَا أَشْتَهِي) وَجْهِي ، وَهَذِهِ قَضِيَّةٌ أُخْرَى سَيَتِمُّ عَرْضُهَا فِي بَابِ التَّضْمِينِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى .

وَقَدْ يُوهَمُ الحَذْفُ السَّامِعَ تَقْدِيرَ أَكْثَرَ مِنْ دَلَالَةٍ تَبَعًا لِتَقْدِيرِ الحَرْفِ المَحذُوفِ ، غَيْرَ أَنَّ مَنْ يُنْعَمُ النَّظْرَ يَجِدُ تَقْدِيرًا وَاحِدًا ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ العَبَّاسِ يَحُثُّ النَّاسَ عَلَى البُكَاءِ مَعَهُ مِنْ أَجْلِ المَحْبُوبِ :

هَلْ لَكُمْ أَنْ نَقُومَ نَبْكَى جَمِيعًا وَنَشُقَّ الجُيُوبَ؟ بِاللَّهِ قُومُوا (٢)

والتَّقْدِيرُ هُنَا عَلَى وَجْهَيْنِ ، الأَوَّلُ : هَلْ لَكُمْ سَبِيلٌ إِلَى القِيَامِ ، أَي : أَدْعُوكُمْ إِلَى القِيَامِ ، وَالثَّانِي : هَلْ لَكُمْ رَغْبَةٌ فِي القِيَامِ ، وَالأَصْلُ فِي تَقْدِيرِ هَذَا التَّرْكِيبِ عِنْدَ النَّحَاةِ هُوَ الثَّانِي وَلَيْسَ الأَوَّلُ ، غَيْرَ أَنَّ الأَصْحَحَّ فِي هَذَا المَوْضِعِ تَقْدِيرُ حَرْفِ الجَرِّ (إِلَى) وَلَيْسَ (فِي) ؛ لَمَّا يَتَطَلَّبُهُ المَعْنَى مِنَ الحَثِّ وَالدَّعْوَةِ

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٥٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ٢٣٣ .

وليس السؤال عن الرغبة أو عدم الرغبة ، وهو شبيه بقوله تعالى : ﴿فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَن تَزْكَى﴾ (١).

يقول ابن جنِّي مُعلِّقًا على هذه الآية : " وأنتَ إنما تقولُ : هل لك في كذا ، لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ على هذا دعاء (٢) منه ﷺ صارَ تقديرُهُ : أدعوك وأرشدك إلى أن تَزْكَى " (٣) ولا شكَّ أنَّ الحالَ في البيتِ الذي ساقَهُ الشَّاعرُ يُماثلُ هذه الآيةَ ، فهو لا يسألُ النَّاسَ عن رغبتهم في القيام أو عدم رغبتهم، وإنما يدعوهم جميعًا للقيام معه من أجل ندبِ حظِّه والبكاءِ عليه .

وبعيدًا عن هذه المعاني فقد يكون الحرفُ المحذوفُ من الحروفِ الزائدةِ زيادةً واجبةً أو غالبيةً ، كحذفِ الباءِ مِنْ فاعِلِ (كَفَى) ، وهو قليلٌ ، يقولُ :

كَفَى حَزْنَا أَنِّي أَغَيْبُ وَلَيْسَ لِي سَبِيلٌ إِلَى تَوْدِيعِكُمْ فَأُودِعُ (٤)

والتَّقديرُ (كَفَى حَزْنَا بِأَنِّي أَغَيْبُ) ، أي بغيابي . وزيادةُ الباءِ معَ فاعِلِ (كَفَى) كثيرٌ في لغةِ العربِ ، وحذفُها قليلٌ . (٥) ، ولا ريبَ أنَّ الغرضَ من الحذفِ في هذا الموطنِ هو التَّخفيفُ وإقامةُ الوزنِ ؛ لِأَنَّ الحذفَ على هذه الشَّكلةِ لا يُؤثِّرُ في المَعنى سوى نُقصانِ التَّوكيدِ ، كما هي الحالُ في قولِهِ تعالى : ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (٦) ، يقولُ ابنُ السَّراجِ : " قالَ سيبويه : إنما هو "كَفَى اللهُ" ، والباءُ زائدةٌ ، والقياسُ يُوجبُ أن يكونَ التَّأويلُ : "كَفَى كفايتي بالله" ، فَحذفَ المصدرَ لِإدلالِهِ الفِعْلِ عليه ، وهذا في العربيَّةِ موجودٌ " . (٧)

ب_ حَذْفُ اللَّامِ قَبْلَ (كَي)

اختلف النَّحاةُ في (كَي) الدَّاخِلَةِ على الفِعْلِ المضارعِ على قولينِ : قولِ يَرَى أنَّها حرفٌ جرٌّ وتعليلٌ

(١) النازعات، ٧٩/ ١٨ .

(٢) أي طلب .

(٣) الخصائص ، ٣١١/٢ ، ٣١٢ . وينظر : المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ٣٨٨ .

(٤) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ١٧٦ .

(٥) ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، ٢٢٦/١٥ ، مادة (كفي) . وابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ١٤٤ .

(٦) الرعد ، ٤٣/١٣ .

(٧) الأصول في النحو ، ٢٦٠/٢ .

فيقدّر بعدها (أن) مُضمرةً ، والمصدرُ المؤوّلُ مِنْ (أن) وما بعدها مجرورٌ بها ، وهي على هذه الحال بمنزلة (كيمة) و(لمة) الداخلتين على (ما) الاستفهامية ، وقول يَرَى أنها حرفٌ مصدرِيٌّ ناصبٌ فيقدّر قبلها لامَ الجرِّ ، والمصدرُ المؤوّلُ منها ومن الفعلِ الذي يليها مجرورٌ باللامِ المُقدّرة (١) ، وهذا ما نحن بصدده ، ومن الأمتثلة عليها في ديوانِ الشاعرِ قوله على لسانِ الرّشيدِ يرثي جاريتهُ :

مَلِكٌ بَكَكَ فَطَالَ بَعْدَكَ حُزْنُهُ لَوْ يَسْتَطِيعُ بِمُلْكِهِ لَفَدَاكَ
يَحْمِي الْفُؤَادَ مِنَ النَّسَاءِ حَفِيظَةً كَيْ لَا يَحُلَّ حِمَى الْفُؤَادِ سِوَاكَ (٢)

والتّقديرُ: (لكي لا يحلّ) أو (كي لا يحلّ) . وقوله :

فَتَرَاهُ يَدْعُو بِاسْمِهَا كَيْمَا يُجَابِ إِذَا دَعَاهَا (٣)

والتّقديرُ : لكي يُجاب ، و(ما) هنا زائدة . وقوله :

إِنِّي لِأَطْوِي الْهَوَى كَيْ لَا يَطُوفَ بِهِ ظَنٌّ وَأَجْدُ مَا أَطْوِي إِذَا انْتَشَرَا (٤)

والتّقديرُ لكي لا يطوفَ به ، والغرضُ من حذفِ اللامِ هنا على شكلين : شكلي يتعلّق باللفظ ؛ وهو التّخفيفُ وإقامةُ الوزنِ ، وآخر يتعلّق بالمعنى ؛ وهو إبرازُ السببِ - نظرًا لأهمّيته - دونَ وساطةِ لامِ التعليلِ ، والبيتُ الأوّلُ خيرُ شاهدٍ على ذلك ، فقد جعلَ الشاعِرُ حرصَ الرّشيدِ الشّدِيدِ على إبقاءِ صورةِ الجاريةِ محفورةً في قلبه دونَ غيرها سببًا في مراقبةِ قلبه وحمايته من النّساءِ ، حيثُ شكّلَ هذا الأسلوبُ مجرّدًا من اللامِ جمالًا بيانيًا أكّدَ أهميّةَ هذه الصّورةِ ، ومكانتها في قلبه ، بعيدًا عن رتابةِ التّعبيرِ التي تتأى بها عن ذلك .

٢ - حَذْفُ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ مَعًا

الأصلُ أنّ حرفَ الجرِّ إذا حُذِفَ حُذِفَ مجروره معه ؛ ويعلّلُ ذلكَ شيخُ النّحاةِ بأنّ المجرورَ داخلٌ في الجارِّ غيرُ مُفصّلٍ عنه، فصارًا بمنزلةِ الحرفِ الواحدِ، يقولُ: "وليسَ كلُّ جارٍّ يُمزَمُ؛ لأنّ المجرورَ

(١) ينظر: المبرد ، المقتضب ، ٩/٢. والأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٤٦٥/٢ ، وابن الوراق ، علل النحو ،

١٩١. والزجاجي ، اللامات ، ٦٦/١.

(٢) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٢٠٨.

(٣) المصدر نفسه ، ٢٨٧.

(٤) المصدر نفسه ، ١٣٤.

داخل في الجارّ، فصارا عندهم بمنزلة حرفٍ واحدٍ .^(١)

وبطبيعة الحال ، إذا حُذِفَ الجارُّ والمجرورُ تَعَيَّنَ إِبْجَادُ الْقَرِينَةِ ، لَفْظِيَّةً كَانَتْ أَمْ مَعْنَوِيَّةً ، يَقُولُ الْجَرَجَاوِيُّ : " فَإِذَا حُذِفَ الْجَارُّ وَالْمَجْرورُ كَانَ فِي الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِمَا ... نَحْوُ: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾^(٢) ، فَالْمَوْصُولُ وَهُوَ "مَا" مَجْرورٌ بِ"مِنْ" التَّبْعِيضِيَّةِ ، وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِ"يَشْرَبُ" قَبْلَهَا ، وَالْعَائِدُ الْمَحذُوفُ مَجْرورٌ بِ"مِنْ" التَّبْعِيضِيَّةِ ، وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِ"تَشْرَبُونَ" ، وَالتَّقْدِيرُ: وَيَشْرَبُ مِنَ الَّذِي تَشْرَبُونَ مِنْهُ ."^(٣)

وهذا النَّوعُ مِنَ الْحَذْفِ فِي شَعْرِ الْعَبَّاسِ يَصْنَعُ حَصْرَهُ ، فَالشَّوَاهِدُ فِي شَعْرِهِ كَثِيرَةٌ ، وَقَدْ جَاءَتْ الْقَرِينَةُ عَلَى حَذْفِ الْجَارِّ وَالْمَجْرورِ فِي دِيْوَانِهِ عَلَى شَكْلَيْنِ :

الأوَّلُ : ذَكَرَ الْجَارَّ وَالْمَجْرورِ مَعَ الْعَامِلِ ثُمَّ حَذَفَهُمَا .

والثَّانِي : دَلَالَةُ الْعَامِلِ نَفْسِهِ عَلَيْهِمَا .

وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ عَلَى الشَّكْلِ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ :

أَلَا إِنَّ شَمْسَ الْأَرْضِ فِيمَا يُقَالُ لِي تَمَشَّتْ عَلَى شَمْسٍ فَطُوبَى لَهَا طُوبَى^(٤)

والتَّقْدِيرُ: طُوبَى لَهَا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

وَمَا اخْتَلَفَتْ حَالَايَ فِي وَصْلِ حَبْلِهَا لِأَقْطَعُهُ فِي الْبُعْدِ مِنْهَا وَفِي الْقُرْبِ^(٥)

أَي : وَفِي الْقُرْبِ مِنْهَا ، وَالَّذِي سَوَّغَ حَذْفَ شَبْهِ الْجُمْلَةِ (لَهَا ، وَمِنْهَا) ذَكَرَهُمَا سَابِقًا فِي السِّيَاقِ .

وقَوْلُهُ :

فَأَكْثَرُوا أَوْ أَقَلُّوا مِنْ مَلَامِكُمْ فَكَلُّ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى الْقَدَرِ^(٦)

(١) سيبويه ، الكتاب ، ١٦٣/٢ . وينظر : العكبري ، الباب في علل البناء والإعراب ، ١٢٦/٢ .

(٢) المؤمنون ، ٣٣/٢٣ .

(٣) شرح التصريح على التوضيح ، ١٧٦/١ .

(٤) الديوان ، ٢ .

(٥) المصدر نفسه ، ٣٢ .

(٦) المصدر نفسه ، ١١٨ .

والتقديرُ : فأكثرُوا من ملامِكُمْ أو أقلُّوا ... ، وهنا القرينةُ جاءت متأخرةً .

أما الشكلُ الثاني (دلالةُ العاملِ نفسه) ، فكثيرٌ في شعره ، ومنه قولهُ :

فَأَصَبْتُ مِمَّا كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ أُحَدِّثُ عَنْكُمْ مَنْ لَقِيتُ فَيَعَجِبُ^(١)

والتقديرُ : فَيَعَجِبُ مِنْكُمْ^(٢) ، أي من حَالِكُمْ . وقولهُ :

وَإِنِّي ابْتَلَانِي اللَّهُ مِنْكُمْ بِخَادِمٍ يُبَلِّغُكُمْ عَنِّي الْحَدِيثَ وَيَكْذِبُ^(٣)

والتقديرُ : وَيَكْذِبُ عَلَيَّ^(٤) . وقولهُ :

وَلَكِنْ تَجَنَّبْتِ لِمَا مَلَّتِ فَأَنْشَأَتْ تَذَكُرُ مَا تَذَكُرُ^(٥)

والتقديرُ : تَجَنَّبْتِ عَلَيَّ^(٦) لِمَا مَلَّتِ مِنِّي^(٧) . وقولهُ :

فَأُقْسِمُ مَا تَرَكِي عِتَابِكَ عَنْ قَلِيٍّ وَلَكِنْ لِعَلْمِي أَنَّهُ غَيْرُ نَافِعٍ^(٨)

والتقديرُ : أُقْسِمُ بِاللَّهِ .

ويُكْتَفَى بهذا ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ غُنْيَةٍ عَنِ الْإِسْهَابِ ، وَالْعَرَضُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ هُوَ الْإِيجَازُ وَالِاخْتِصَارُ ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا عَنْ دَلِيلٍ ، وَإِلَّا كَانَ فِيهِ ضَرْبٌ مِنَ الْإِلْعَازِ وَالتَّعْمِيَةِ ، الَّذِي لَا يَقُودُ الْمُخَاطَبَ إِلَى صِيغَةٍ وَاضِحَةٍ مَفْهُومَةٍ .

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ١٢ . وينظر مثله : ١١ ، ١٥ .

(٢) ينظر : الخليل بن أحمد ، العين ، ١١٨/٦ .

(٣) العباس بن الأحنف ، المصدر السابق ، ١٣ . وينظر مثله : ١٦ ، ٢٢ .

(٤) ينظر ، الأزهري ، تهذيب اللغة ، ٢٥/٢ .

(٥) العباس بن الأحنف ، المصدر السابق ، ١٤٦ . وينظر مثله : ٣٤ ، ٣٧ .

(٦) العباس بن الأحنف ، المصدر السابق ، ١٧٤ . وينظر مثله : ٢٣٩ ، ٢٤٢ .

(٧) ينظر : الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، ٢٤٠/١ .

(٨) ينظر : ابن القطاع ، كتاب الأفعال ، ١٩٥/٣ .

ثانياً - حَذْفُ (أَنْ) النَّاصِبَةِ

تُعَدُّ (أَنْ) أَقْوَى نَوَاصِبِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ، وفي ذلك يَقُولُ الْمُرَادِيُّ : "عَلِمَ أَنَّ أَقْوَى نَوَاصِبِ الْفِعْلِ (أَنْ) لِإِخْتِصَاصِهَا بِهِ ، وَلِشَبَهِهَا (بِأَنَّ) النَّاصِبَةِ لِلْإِسْمِ ؛ فَلِذَلِكَ عَمِلَتْ مُظْهَرَةً وَمُضْمَرَةً ، بِخِلَافِ أَخَوَاتِهَا، وَإِضْمَارُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ: وَاجِبٍ، وَجَائِزٍ، وَشَادٍّ. فَالْوَاجِبُ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْيَاءَ؛ أَوْلَهَا: "كَيْ" الْجَارِئَةُ، وَثَانِيهَا: لَامُ الْجُحُودِ. وَثَالِثُهَا: "أَوْ" بِمَعْنَى (إِلَى) أَوْ (إِلَّا). وَرَابِعُهَا: حَتَّى. وَخَامِسُهَا: فَاءُ الْجَوَابِ. وَسَادِسُهَا: وَאוُ الْمُصَاحَبَةِ . وَالْجَائِزُ بَعْدَ شَيْئَيْنِ؛ الْأَوَّلُ: لَامُ (كَيْ) إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا (لَا). وَالثَّانِي: الْعَاطِفُ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ. وَالثَّادُّ: إِعْمَالُهَا مُضْمَرَةً فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ . وَالْحَاصِلُ: أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ مُضْمَرَةً بِأَطْرَافٍ إِلَّا بَعْدَ حَرْفٍ جَرٍّ أَوْ حَرْفٍ عَطْفٍ عَلَى مَا سِيَأْتِي بَيَانُهُ." (١)

وَقَدْ جَمَعَهَا ابْنُ هِشَامٍ فِي عَشْرَةِ مَوَاضِعَ ، يَقُولُ : " وَتُضْمَرُ (أَنْ) بَعْدَ ثَلَاثَةِ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ ، وَهِيَ : كَيْ ، نَحْوُ : " كَيْ لَا يَكُونُ دَوْلَةً" ، وَحَتَّى ، إِنْ كَانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهَا ، نَحْوُ : " حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى " ، وَأَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْجَنَّةَ ، وَاللَّامُ (التَّعْلِيلِيَّةُ) مَعَ الْمُضَارِعِ الْمُجَرَّدِ مِنْ (لَا) ، نَحْوُ : " لِيُغْفَرَ لَكَ اللَّهُ " ، بِخِلَافِ " لِئَلَّا يَعْلَمَ " ، أَوْ (جُحُودِيَّةُ) ، نَحْوُ : مَا كُنْتَ أَوْ لَمْ أَكُنْ لِأَفْعَلٍ وَبَعْدَ ثَلَاثَةِ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ ، وَهِيَ : أَوْ ، الَّتِي بِمَعْنَى (إِلَى) ، نَحْوُ : لِأَلْزَمْتِكَ أَوْ تُعْطِينِي حَقِّي ، أَوْ (إِلَّا) ، نَحْوُ : لِأَقْتُلَنَّه أَوْ يُسَلِّمَ ، وَفَاءُ السَّبَبِيَّةِ وَوَاوُ الْمَعِيَّةِ مَسْبُوقِينَ بِتَقْيٍ مَحْضٍ أَوْ طَلَبٍ بِغَيْرِ اسْمِ الْفِعْلِ ، نَحْوُ : " لَا يُفْضَى عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا " ، وَلَا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي " ، وَلَا تَتَّعَنَّ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ " وَبَعْدَ (الْفَاءِ وَالْوَاوِ أَوْ وَثَمَ) إِنْ عَطَفْنَا عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ ، نَحْوُ : " لِلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي " . (٢)

(١) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، ١٢٤٢/٣ .

(٢) ابن هشام، شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ٣٨٠. وينظر: النجدي عبد الرحمن، حاشية الأجرومية، ٥٣ ويشار هنا إلى أن ما ذكر من إضمار (أن) بعد حروف العطف خاص بمواضع معينة ذكرها ابن هشام - رحمه الله- والأصل أن إضمارها في عطف المفردات لا يكون بعد حرف العطف إن كانت هي العاملة في المعطوف عليه ، وقد اختلف أئمة اللغة في العامل في المعطوف على ثلاثة أقوال :
الأول : رأي سيبويه وجمهور المحققين ، وهو الراجح : ويرون أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه ، وأن حرف العطف أغنى عن العامل؛ لأنه بمعنى ، وأن العامل إنما عمل فيهما بوساطة حرف العطف وعلى هذا الرأي فإنه لا حذف للعامل بعد حرف العطف .

الثاني : رأي ابن السراج ، ويرى أن العامل في المعطوف هو العاطف نفسه ؛ إذ إنه موضوع لينوب عن العامل ، ويغني عن ذكره .

الثالث : رأي أبي علي الفارسي وابن جني والسهيلي ، ويرون أن العامل في المعطوف محذوف مقدر من جنس العامل في المعطوف عليه ، وأن حرف العطف دال على ذلك المحذوف المقدر. ينظر : صلاح الدين الدمشقي ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، ٥٧-٦٠ .

ومن يتلمس حذفها في ديوان الشاعر يجده جاء في أربعة مواضع : بعدَ (كي) ، وبعدَ لامِ التعليل ، وبعدَ (حتى) ، وبعدَ فاءِ السببية .

أما (كي) فقد سبق الحديثُ عنها في مبحثِ حرفِ الجرِّ^(١) ، ولا داعيَ لذكره ؛ لما فيه من غنيّةٍ عن التكرار ، وأما المواضعُ الثلاثةُ الأخيرةُ فإليك بيانها :

• بعدَ لامِ التعليل

تُسمّى لامُ التعليلِ لامَ (كَي) ، وهي اللامُ المُبيّنةُ للعلّةِ ، ، نحوُ: جئتكَ لتُكرمني، وهي لامُ جازةٌ ، والفعلُ بعدها منصوبٌ بـ (أن) مُضمرةً ، و(أن مع الفعل) في تأويلِ مصدرٍ مجرورٍ بها .^(٢)

وهذه اللامُ لها حالان : " حالٌ يجبُ فيه إظهارُ (أن) ، وذلك مع الفعلِ المقرونِ بلا النافيةِ أو الزائدةِ، كقوله تعالى: " لئلا يعلم أهل الكتاب " ^(٣) . وحالٌ يجوزُ فيه إظهارها وإضمارها، وذلك مع الفعلِ غيرِ المقرونِ بـ(لا) ، نحوُ: "جئتُ لتُكرمني" . ولو أظهرتَ فقلت: لأن تُكرمني، لجازَ .^(٤) ومن الأمثلةِ عليها في شعرِ العباسِ قولهُ :

هَاتِي يَدَيْكَ فَصَالِحِي مَرَّةً لِنَسِيٍّ مَنْ بِالصَّرْمِ يَا نَفْسِي بَدَا ^(٥)

وقولهُ :

يَا سَعْدُ، هَاتِي لِي بَعِيثِكَ قَبْضَةً مِنْ بَيْتِهَا لِأَشْمِّ رِيحِ تَرَابِهَا ^(٦)

وقولهُ :

فَإِنْ قَالَ أَهْلِي مَا الَّذِي جِئْتُمْ بِهِ وَقَدْ يُحْسِنُ التَّعْلِيلَ كُلُّ أَرِيْبٍ
فَقُولُوا لَهُمْ جِنَاهُ مِنْ مَاءِ زَمْرٍ لِنَشْفِيهِ مِنْ دَاءٍ بِهِ بِذُنُوبٍ ^(٧)

ويُلاحظُ أنّ حذفَ (أن) بعدَ لامِ التعليلِ في الأمثلةِ المذكورةِ جاءَ على الجوازِ ، ومن يتأملُ حذفها يجدهُ يحملُ دلالتيْن : الأولى : إبرازُ السببِ ، حيثُ لا فاصلَ يحُولُ بينَ اللامِ وفعلها ،

(١) ينظر : البحث ، ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) هذا عند البصرة ، أما عند الكوفة فناصية . ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٤٦٩/٢ .

(٣) الحديد ، ٥٧ / ٢٩ .

(٤) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، ١٢٤٢/٣ .

(٥) الديوان ، ٢ .

(٦) المصدر نفسه ، ٥٤ .

(٧) المصدر نفسه ، ٩ .

والثانية: تعجيل السبب وعدم تأخيرهِ ؛ (فأن) كما هو معلوم تجعلُ الزمنَ في المستقبلِ ، وفي حذفها تخفيفٌ من حدة هذا الاستقبالِ ، وكأنَّ المتكلمَ يحرصُ على تعجيلِ صورةِ السببِ وجعلها في الزمنِ الحاضرِ ، وهذا ما يُمكنُ لمسهُ بوضوحٍ في الأبياتِ المذكورةِ ، ففي البيتِ الأولِ يحرصُ الشاعرُ في معرضِ الصِّدحِ والتَّقاربِ - على إبرازِ صورةِ شتمِ القطيعةِ وعدمِ تأخيرها ؛ لما لها من دورٍ كبيرٍ في تنغيصِ عيشهِ والتَّكيدِ عليه ، وفي المثالِ الثاني يعجلُ الشاعرُ اشتمامَ رائحةِ ترابِ المحبوبةِ ؛ لأتته في شوقٍ شديدٍ إليه ، أمَّا في المثالِ الأخيرِ فيحرصُ أصحابُ الشاعرِ على إتيانهِ بماءِ زمزمَ في أقربِ وقتٍ ، لعلهُ يبرأُ ممَّا حلَّ به.

وهكذا تتضافرُ الدَّلالتانِ في خُلُقِ هذه الصَّورةِ التَّعبيريَّةِ الجَماليَّةِ ، وهما دَلالتانِ لطيفتانِ رُيما لا تظهرانِ في بادئِ الأمرِ ، غيرَ أنَّ مَنْ يُنعمُ النَّظَرَ يَجِدُ أثرهما واضِحًا بيِّنًا ، فلهِ دُرٌّ هذه اللِّغةِ ، ما أجمَلها !

• بعدَ حتَّى

يُنصبُ المضارعُ بعدَ (حتَّى) الجارَّةِ (بأن) المُضمرةِ وجوبًا ، وتختلِفُ عن (إلى) في كونِ المجرورِ بها يدخلُ في حُكمِ ما قبله ، فإذا قُلْتَ : ضَرَبْتُ القومَ حتَّى زيدٍ ، فهذا يعني أنَّكَ أدخَلتَ زيدًا في حُكمِ الضَّرْبِ ، مثلهُ في ذلكَ مَثَلُ القومِ ، وهي بذلكَ تُشبهُ (حتَّى) العاطفةَ ، يقولُ المُبرِّدُ :

" اعلمَ أنَّ الفِعْلَ يُنصبُ بعدها بإضمارِ (أن) ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ حَتَّى مِنْ عَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ الْخَافِضَةِ لَهَا ، تَقُولُ : ضَرَبْتُ القومَ حَتَّى زيدٍ ، وَدَخَلتُ البِلَادَ حَتَّى الكوفةِ ، وَأَكَلتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا ، أَي لَمْ أَبْقِ مِنْهَا شَيْئًا ، فَعَمَلُهَا الْخَفْضُ (١) ، وَتُدخِلُ الثَّانِيَّ فِيمَا دَخَلَ فِيهِ الْأَوَّلُ مِنَ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا إِذَا خَفَضتَ كَمَعْنَاهَا إِذَا نُسِقَ (٢) بِهَا ، فَلِذَلِكَ خَالَفتُ (إلى) " . (٣)

وهي بهذا الصِّدحِ تأتي على معنيين : أحدهما : انتهاءُ الغايةِ ، بمعنى (إلى أن) ، نَحْوُ : أُسِيرُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، أَي : إِلى أَن تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَثَانِيهما : التَّعْلِيلُ ، بِمَعْنَى (كي) ، نَحْوُ : أَطعَ اللهُ حَتَّى يُدخَلَكَ الجَنَّةَ ، وَكَلِمَتُهُ حَتَّى يَأْمَرَ لي بِشَيْءٍ . (٤)

وقد جَاءتْ في ديوانِ الشَّاعرِ على كِلَا المَعْنِيَيْنِ ، غيرَ أَنَّ الغالبَ في مَجِيئِها هُوَ المَعْنَى الْأَوَّلُ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

(١) الخفض: مصطلح قديم يعني الجرّ . ينظر : الفراهيدي ، الجمل في النحو ، ١٩٣ .

(٢) أي : عَطِفَ . والتَّسْقُ ما كان على نظام واحد كالمعطوفات ، ينظر : الأزهرى ، تهذيب اللغة ، ٣١٣/٨ . (نسق)

(٣) المقتضب ، ٣٨/٢ . وحتى : عند البصرة حرف نصب ، وعند الكوفة حرف جر . ينظر : الإنصاف ، ٤٨٩/٢ .

(٤) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، ١٧/٣ . والمبرد ، المصدر السابق ، ٣٨/٢ .

ضِ الْمُبْتَلَى بِدَوَائِهِ ضَنَّ الطَّبِيبُ عَلَى الْمَرِيضِ
حَتَّى يَمُوتَ بِدَائِهِ (١) لَا شَيْءَ إِلَّا صَبْرُهُ

والتقديرُ : إلى أن يموتَ بدائه ، وقولُهُ :

وإن كنت قد بلغت يا فوزًا باطلاً تُقَوِّلَ عَنِّي فَاسْمَعِي ثُمَّ عَاتِبِي
وَلَا تَعْجَلِي بِالصَّرْمِ حَتَّى تَبَيَّنِي أَقُولَ مُحَقِّقًا كَانَ أَمْ قَوْلَ كَاذِبٍ؟ (٢)

والتقديرُ : لا تتعجلي بقطيعتي إلى أن تتبينني صدق ما قيل عني من كذبه ، ولو قدرت بمعنى (كي) لكان المعنى صحيحًا ، أي : كي تتبينني ، فيكون تعجيلها بالقطيعه سببًا في تبينها ما قيل عنه ، إلا أن التقدير الأول هو الأقرب إلى المعنى والأظهر من السياق .

وقولُهُ :

وَلَوْ أَنَّكُمْ لَمْ تَقْبَلُوا الْوَدَّ لَمْ يَزَلْ مَصُونًا لَكُمْ حَتَّى أُغَيَّبَ فِي لَحْدِي (٣)

أي : إلى أن أُغَيَّبَ في لحدي .

وَمِنْ مَحَبَّتِهَا عَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي قَوْلُهُ :

كَأَنَّ جَمِيعَ الْأَرْضِ ، حَتَّى أَرَاكُمْ تَصَوَّرُ فِي عَيْنِي سُودَ الْعَقَارِبِ (٤)

أي: كي أراكم ، والتقديرُ : كأن رؤية جميع أهل الأرض تصوّر في عيني عقارب سوداً لعدم الوصول إلى رؤيتكم ، فإذا رأيتم انتفى عني ذلك ، وعندها تكون رؤية الناس على هذه الحال ناتجة عن بحثه في الوصول إلى رؤية المحبوبة ، وكأنه لا يريد أن يرى غيرها . ولا يجوز حملها على المعنى الأول ؛ لأن (حتى) إذا كانت بمعنى (إلى) نخل ما بعدها في حكم ما قبلها ، وعندها لا يستقيم المعنى ، حيث يصبح التقديرُ : كأن رؤية جميع أهل الأرض حتى المحبوبة تصوّر في عيني سود العقارب ، وهذا لا يكون ، بل يخالف مراد الشاعر .

(١) العباس ابن الأحنف ، الديوان ، ٤ ، ٥ .

(٢) المصدر السابق ، ١٥ .

(٣) المصدر السابق ، ١٠٤ .

(٤) المصدر السابق ، ١٥ .

• بعد فاء السببية

وتُسمى فاء الجزاء ، وهي التي يكون ما بعدها متسبباً عن حدوث ما قبلها^(١)، حيث يُنصب المضارع بعدها (بأن) المضمره وجوباً بشرط أن يسبق بنفي أو طلب محضين^(٢) فمن النفي قوله تعالى : ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَاتِهِمْ﴾^(٣) ، ومن الطلب قوله تعالى : ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾^(٤) ، وفي هذه الحال يكون الفعل الذي قبل الفاء بمنزلة الشرط ، والفعل الذي دخلت عليه الفاء بمنزلة الجزاء؛ فإذا قلت: لا تقم فأغضب عليك ، فالمعنى: إن تقم أغضب عليك.^(٥)

وقد اختلفوا في انتصاب المضارع بعد هذه الفاء ، فالبصريون يرون أنه منصوب (بأن) المضمره بعد الفاء ، والكوفيون يرون أنه منصوب على الخلاف ، بمعنى أن المضارع يخالف ما قبله في المعنى ، فإذا قلت : "إيتنا فنكرمك" لم يكن الجواب أمراً ، وإذا قلت: "لا تتقطع عنا فنجفوك" لم يكن الجواب نهياً ، فلما لم يكن الجواب شيئاً من ذينك كان مخالفاً لما قبله ، وإذا كان مخالفاً لما قبله وجب أن يكون منصوباً على الخلاف .^(٦)

وقد ورد في ديوان الشاعر جملة لا بأس بها من الشواهد على هذه الفاء ، ومن ذلك قوله :

ألا أيها الباكون من ألم الهوى أظنكم أدركتم "بذنوب"
تعالوا ندافع جهدنا عن قلوبنا فيوشك أن نبقى بغير قلوب^(٧)

(١) ينظر : الجوجري ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ٥٣٣/٢ ، ٥٣٤ .

(٢) المقصود بالنفي المحض أن يكون خالصاً من معنى الإثبات كالحصر : ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا ، وأما الطلب المحض فيشترط فيه ألا يكون على هيئة اسم الفعل ، ولا على هيئة الخبر . ينظر : ابن عقيل ، شرحه على الألفية ١١/٤ .

(٣) فاطر ، ٣٦/٣٥ .

(٤) طه ، ٨١ / ٢٠ .

(٥) ينظر : ابن الصائغ ، اللحة في شرح الملحمة ، ٨٢٩/٢ . وسيبويه ، الكتاب ، ٢٨/٣ . وابن هشام ، قطر الندى وبل الصدى ، ٧١ . المقدسي مرعي بن يوسف ، دليل الطالبين لكلام النحويين ، ٢٨ .

(٦) ينظر : الأنياري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٤٥٤/٢ .

(٧) الديوان ، ٧ .

وقوله يتمنى الوصول إلى محبوبته :

أَمَّا لِيذَا الْأَمْرِ مِنْ وَقْتٍ فَأَعْلَمُهُ حَتَّى أَكُونَ لَذَاكَ الْوَقْتِ مُنْتَظِرًا^(١)

ومنه أيضًا قوله يصف حاله وقد غلبه الأرق :

تَجَافَى مِرْفَقَايَ عَنِ الْوَسَادِ كَأَنَّ بِهِ مَنَابِتَ لِلْقَتَادِ
فِيَا مَنْ يَشْتَرِي أَرْقًا بِنَوْمٍ فَيَسْلُبُ عَيْنَهُ ثَوْبَ الرُّقَادِ^(٢)

ولو تم الاستطراد في هذا الجانب لضاق المقام ، ويكتفى بهذا ؛ لما فيه من غنية عن الإسهاب فمقام البحث يقتضي إبراز جانب الإيجاز وحسن الاقتضاب ، فهي سمة بارزة تتميز بها هذه اللغة عن غيرها، ويا لها من منقبة عز أن تجد لها نظيرًا .

• الحذف الشاذ :

من يتلمس مواضع حذف (أن) الناصبة للمضارع في ديوان العباس يجد حذفها جاء على القياس إلا في موضع واحد ، وهو قوله :

وَنَخْشَى الْوُشَاةَ فَمَا نَسْتَطِيعُ نُهَادِي الَّذِي بَيْنَنَا فِي الْكُتُبِ^(٣)

والتقدير: أن نهادي ؛ لأن المصدر المؤول في تقدير مفعول به للفعل (نستطيع) ، أي: فما نستطيع مهادة الذي بيننا في الكتب .

والسبب في هذا الشذوذ أن (أن) حرف موصول ، والفعل صلته ، ولا يجوز حذف الموصول وبقاء الصلة ؛ لأن وظيفة الصلة التوضيح ، ولا يكون توضيح لغائب ، يقول ابن الوراق : " وَأَمَّا جَوَازُ حَذْفِ (أَنْ) وَنَسْبِ الْفِعْلِ بِإِضْمَارِهَا فَهُوَ قَبِيحٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِ طَرْفَةَ :

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٧٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ١٢٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ٤٢ .

أَلَا أَيُّهَذَا اللَّائِمِي أَحْضَرَ الْوَعْيَ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي (١)

فَالْوَجْهَ الرَّفْعُ فِي (أحضر) ، لِأَنَّ (أَنْ) لَيْسَتْ مَوْصُولَةً بِالْفِعْلِ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْمَوْصُولِ وَإِبْقَاءُ الصَّلَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهِيَ عَامِلٌ ضَعِيفٌ، لِأَنَّهَا حَرْفٌ مِنَ الْحُرُوفِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ الْحُرُوفُ مُضْمَرَةً وَقَدْ أَجَازُوا التَّصَبُّ فِيهِ، وَوَجْهٌ جَوَازُهُ إِظْهَارُ (أَنْ) فِي آخِرِ الْبَيْتِ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ " فَصَارَتْ (أَنْ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ كَالْعَوَضِ مِنَ الْمَحذُوفِ". (٢)

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٢٥ .

(٢) علل النحو ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ . وينظر : أبو جعفر النحاس ، عمدة الكتاب ، ٢٤٧ .

ثالثاً - حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ (يَا)

يَجُوزُ أَنْ يُحذفَ حَرْفُ النَّدَاءِ ، إِذَا كَانَ المِنَادَى قَرِيبًا مِنْكَ ، بِشَرطِ أَلَّا يَكُونَ نَكْرَةً وَلَا مُبْهَمًا^(١) ،
يقولُ ابنُ الوَرَّاقِ^(٢) :

" وَاعْلَمْ أَنَّ حُرُوفَ النَّدَاءِ قَدْ تُحذفُ ، إِذَا كَانَ المِنَادَى مِنْكَ قَرِيبًا^(٣) ، كَقَوْلِكَ : زَيْدُ أَقْبَلْ ، وَعَلَامَ
عَمْرٍو تَعَالَى ، فَهَذَا مُطَرِّدٌ فِي جَمِيعِ الأَسْمَاءِ إِلاَّ النُّكْرَةَ وَالْمُبْهَمَ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِسْقَاطُ حَرْفِ النَّدَاءِ مِنْهُمَا ؛
لِأَنَّ المُبْهَمَ هُوَ مَنْ نَعَتِ (أَيَّ) لِأَنَّكَ تَقُولُ : يَا هَذَا أَقْبَلْ ، وَالأَصْلُ فِيهِ : أَيَّ هَذَا فَيَصِيرُ (هَذَا) نَعْتًا لـ
(أَيَّ) كالألفِ وَاللَّامِ ، فَلَوْ قُلْتَ : هَذَا أَقْبَلْ ، لَأَجَحَفْتَ بِالإِسْمِ ، إِذْ حَذَفْتَ المُؤَصِّوفَ وَحَذَفْتَ النَّدَاءَ ، وَلَا
يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : رَجُلٌ أَقْبَلْ ، مِمَّا يَكُونُ نَعْتًا لـ (أَيَّ) ، وَالأَصْلُ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، فَلَوْ أَسْقَطْتَ (يَا) مِنْهُ ،
لَكُنْتَ قَدْ أَجَحَفْتَ بِهِ ، لِحذفِ المُؤَصِّوفِ وَحَرْفِ النَّدَاءِ ، وَقَدْ كَثَرَ حذفُ حَرْفِ النَّدَاءِ فِي القُرْآنِ ،
كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يُوْسُفُ أَعْرَضَ عَن هَذَا ﴾^(٤) ، وَقَوْلِهِ : ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ﴾^(٥) ... " .

ومِمَّا كَثُرَ مَعَهُ حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ لفظُ الجَلالَةِ ، حذفوا مَعَهُ (يَا) وَعَوَضُوا عَنْهُ بِمِيمٍ مُشَدَّدةٍ ،
فقالوا فِي نحوِ " يا اللهُ " : اللَّهُمَّ ، فكانوا لا يَجْمَعُونَ بَيْنَ المِيمِ وَحَرْفِ النَّدَاءِ إِلاَّ فِي الضَّرورةِ^(٦) .

ولا يَنْقَاسُ حذفُ حَرْفِ النَّدَاءِ فِي غيرِ هَذَا ، وَمِنَ النِّحَاةِ مَنْ يَسْتَثْنِي اسْمَ الإِشارةِ واسْمَ الجِنسِ عَلى
قَلْبَةٍ ، يَقُولُ ابنُ عَقِيلٍ : " لا يَجُوزُ حذفُ حَرْفِ النَّدَاءِ مَعَ المَنْدُوبِ نَحْوُ : وا زِيادَه ، وَلَا مَعَ الضَّميرِ
نَحْوُ : يا إِيّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ ، وَلَا مَعَ المُسْتغاثِ نَحْوُ يا لَزِيدِ ... لَكِنَّ الحذفَ مَعَ اسْمِ الإِشارةِ قَليلٌ ، وَكذا
مَعَ اسْمِ الجِنسِ ، حَتَّى إِنَّ أَكْثَرَ التَّحْوِيلِ مَنعُوه ، وَلَكِنْ أَجازَهُ طائِفَةٌ مِنْهُم ، وَتَبِعَهُمُ المُصَنِّفُ ، وَلِهَذَا
قالَ : وَمَنْ يَمْنَعُهُ فانصُرْ عادِلُهُ ، أَي انصُرْ مَنْ يَعِدُّهُ عَلى مَنعِهِ ؛ لِوَرُودِ السَّماعِ بِهِ ، فمِمَّا وَرَدَ مِنْهُ
مَعَ اسْمِ الإِشارةِ قَوْلُهُ تَعَالَى : " ثُمَّ أَنْتُمْ هُوَلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ " ^(٧) . وَمِمَّا وَرَدَ مِنْهُ مَعَ اسْمِ الجِنسِ قَوْلُهُم :

(١) يُمنَعُ نداءُ النكرة ، مقصودة كانت أم غير مقصودة ، أما المبهمة فالمقصود به اسم الإشارة أو ما كان أصله محلي

ب (أل) ثم نكر . ينظر : ابن الوراق ، علل النحو ، ٣٤٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ . وينظر : ابن جني ، اللع في العربية ، ١٠٨ ، ١٠٩ . والزمخشري ، المفصل في
صنعة الإعراب ، ٦٨ .

(٣) القُربُ نوعان : مادِّي ومعنويٌّ ، فمن الأول قولك : خالدٌ أقبل ، ومن الثاني قولك : بُنيَ تعال .

(٤) يوسف ، ٢٩/١٢ .

(٥) آل عمران ، ٣/٣ .

(٦) ينظر : الجوزي ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ٣٢٥/١ .

(٧) البقرة ، ٨٥/٢ .

أصبح ليلُ ، أي يا ليلُ ، وأطرقَ كَرًا ^(١) ، أي يا كَرًا ^(٢) .

وقد جاءَ مُعْظَمُ هذا الحذفِ في شعرِ العباسِ على القياسِ ، وشدَّ قولُهُ يصفُ حالَهُ وحالَها :

إِلَيْكَ أَشْكُو رَبِّ مَا حَلَّ بِي مِنْ ظَلَمٍ هَذَا الظَّالِمِ المُنْذِبِ
ظُلُومٌ يَا ظَالِمَتِي إِنَّمَا قُلْتُ لَكَ الحَقَّ فَلَا تُغْضَبِي ^(٣)

والشاهدُ قولُهُ : "ظُلُومٌ" ، حيثُ حَذَفَ حرفَ النَّداءِ (يا) قبلَ التَّكرارِ المقصودِ (ظُلُوم) ^(٤) ، ولعلَّ الَّذي سَوَّغَ ذلكَ أَنَّ الشَّاعِرَ جعلَ هذه الصِّفَةَ في شعرِهِ كالعَلَمِ على المحبوبةِ ، فأجراها مُجرأه ، فأخذتُ حُكْمَهُ ، وحَذَفُ "يا" هنا يُوجي بمدى الحُبِّ والألمِ في آنٍ واحدٍ ، فلمَ يجعلُ هذه الأداةَ حائلاً يحولُ بينَهُ وبينَ هذه الصِّفَةِ ، بل ذكرها مباشرةً ، فكانَ حذفُهُ إيَّاهَا يشيرُ إلى أمرينِ : الأوَّلُ : أَنَّ الشَّاعِرَ لمَ يَعدُ لديه مجالٌ لاحتمالِ ذلكَ البُعدِ وتلكَ القطيعةِ ، بل نفذَ صَبْرَهُ وقلَّ احتمالُهُ ، والثَّاني : أَنَّ هذه الصِّفَةَ تحملُ في طياتِها التَّحَبُّبَ وإنْ كانَ ظاهرُها الإساءةَ ، فكانَ ذكرُها أوَّلَ السِّياقِ موقِّفاً ، فهِيَ أوَّلُ ما يطرقُ سَمْعَ المحبوبةِ .

وَمِنَ القياسِ في شعرِهِ حذفُها قبلَ (أيَّها) ، كقولِهِ :

أَلَا أَيُّهَا النَّاهُونَ عَنْهَا سَفَاهَةٌ قَدْ أَزْدَادَ وَجَدِي مُذْ نَهَيْتُمْ فَأَقْصِرُوا ^(٥)

أي : أَلَا يا أَيُّهَا النَّاهُونَ .

وقبلَ الاسمِ المُضافِ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ ، كقولِهِ :

خَلِيلِيَّ مَا لِلعَاشِقِينَ قُلُوبٌ وَلَا لِلعُيُونِ النَّاظِرَاتِ ذُنُوبٌ ^(٦)

(١) الكَرَا: الذكر من الكِرْوَان. ومن أمثالهم: أطرق كَرًا إن النعام بالقرى ، يضرب مثلاً للرجل يُتَكَلَّمُ عنده بكلام ، فيظن أنه هو المراد بالكلام، فيقال له : أطرق كرا أطرق كرا إن النعام في القرى، أي: اسكت فإنني أريد مَنْ هو أنبلُ منك وأرفعُ منزلة. ينظر: الفراهيدي الخليل بن أحمد، العين ، ٤٠٠/٥ .

(٢) ابن عقيل ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ٢٥٦/٣ ، ٢٥٧ .

(٣) الديوان ، ٢٣ .

(٤) هناك من يرى أنها علم لمحبوبة أخرى أحبها الشاعر. ينظر : الوشاء ، الموشى = الظرف والظرفاء ، ٢٤٠ .

(٥) المصدر نفسه ، ١٢٣ .

(٦) المصدر نفسه ، ٥٠ .

وقوله :

مَا كَانَ ضَرْكَ إِذْ كَرِهْتَ أَمِيرَتِي أَنْ تَكْتُبِي أَنْ تَأْمُرِي مَنْ يَكْتُبُ^(١)

أي : يا خليلي ، ويا أميرتي . وقبل لفظِ الجلالةِ والتَّعويضُ عنها بميمٍ مُشَدَّدةٍ ، كقولهِ :

أَلَا قَدْ جَنَى طَرْفِي عَلَيَّ بَلِيَّةً أَعُوذُ بِكَ اللَّهُمَّ مِنْ شَرِّ مَا يَجْنِي^(٢)

والتَّقديرُ : يا الله .

ولا شكَّ أنَّ حذفَ الشَّاعرِ هذا الحرفَ قد جعلَ المُنادى قريباً من نفسه ، وهي ميزةٌ سبقَتْ الإشارةُ إليها^(٣) ، فحذفهُ قبلَ لفظِ الجلالةِ وقبلَ ما يُشيرُ إلى محبوبتِهِ شاهدٌ على ذلك ، ولكنَّ السَّؤالُ : كيفَ يكونُ هذا وقد جعلَ حذفهُ في البيتِ الأوَّلِ قبلَ مَنْ ينهاهُ عن حُبِّها وبلوْمُهُ عليه ؟ والجوابُ على ذلكَ أنَّ حذفهُ في هذا الموضعِ هو من بابِ التَّخفيفِ ، ولِضرورةِ الوزنِ ، فهو على نيَّةِ الذِّكْرِ ، وليسَ هناكَ ما يدعو إلى القُربِ ، فدلالةُ النَّصِّ تنفي ذلكَ ، حيثُ انتقاصُ شأنِ العُدَّالِ وذمُّهم ، واحتقارهم وتوبيخُهم ، وقد بدا ذلكَ واضحاً في قولهِ : "سَفَاهَةٌ" ، وقولهِ : "أَقصروا" .

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ، ٥٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ٢٧٤ .

(٣) ينظر : البحث ، ٤١ .

المبحثُ الثاني : حذفُ الفعلِ

- حذفُ الفعلِ بعدَ أداتي الشرطِ : (إن ، وإذا)
- حذفُ الفعلِ بعدَ (همزةِ الاستفهامِ)

يأتي حَذْفُ الفعلِ على ضربين : أحدهما: أَنْ يُحَدَفَ مَعَ فاعِلِهِ . فإذا وَقَعَ ذلكَ فهوَ حَذْفٌ جملةً، والآخَرُ: أَنْ يُحَدَفَ وَحْدَهُ^(١)، وهذا هو غرضُ هذا الموضعِ.

وقد وَرَدَ هذا النَّوعُ من الحذفِ في ديوانِ العباسِ على شكلين :

- الأَوَّلُ : بعدَ أداتِي الشَّرْطِ (إِنْ ، وَإِذَا).

- الثَّانِي : بعدَ همزةِ الاستفهامِ.

الشَّكْلُ الأَوَّلُ : حَذْفُ الفعلِ بعدَ أداتِي الشَّرْطِ (إِنْ ، وَإِذَا) :

يُؤَكِّدُ النَّحَاةُ أَنَّ الأَصْلَ في أدواتِ الشَّرْطِ دُخُولُهَا على الجُمَلِ الفَعْلِيَّةِ لا الاسْمِيَّةِ ، فهي على الأَصَحِّ عندَ جُمهورِ البصريينِ خِلَافًا للأَخْفَشِ لا تدخلُ على غيرِ الفعلِ ؛ لأنَّ الغرضَ من وضعِها أساسًا تَعْلِيْقُ فعلٍ بفعلٍ^(٢) ولَمَّا كانتَ على هذه الحالِ فقد كَثُرَ حَذْفُ الفعلِ بَعْدَهَا ؛ نظرًا لفهمِهِ ضِمْنًا من السِّيَاقِ .

والنَّاظِرُ في ديوانِ الشَّاعِرِ يَجِدُ حَذْفَ الفعلِ أَكْثَرَ ما يَكُونُ بعدَ (إِنْ ، وَإِذَا) الشَّرْطِيَّتَيْنِ ، ولعلَّ السَّبَبَ في ذلكَ يَعودُ إلى أَنَّ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةَ ؛ هيَ أُمُّ أدواتِ الشَّرْطِ الجازِمِ ، و(إِذَا) الشَّرْطِيَّةُ ؛ هيَ أُمُّ أدواتِ الشَّرْطِ غيرِ الجازِمِ ؛ لاشتِماليهما على خصائصَ تُمَيِّزُهُمَا عن غيرِهما من أدواتِ الشَّرْطِ^(٣) وقد جاءَ الحذفُ بعدَ هاتينِ الأَدَاتينِ في شعرِهِ مُورَعًا في أنحاءِ البيتِ ، فتارةً نَلَمَسُهُ في صدرِهِ وتارةً في عَجْرِهِ ، وأخرى في شطريهِ ، والمُعَوَّلُ عليه في ذلكَ كُلِّهِ حقُّ الصَّدَارَةِ .

وعلى هذا الأساسِ فقد جعلَ ابنُ هشامٍ-رَحِمَهُ اللهُ- حَذْفَ الفعلِ بعدَ أدواتِ الشَّرْطِ قِياسًا مَطْرَدًا ، يقولُ : " يَطْرُدُ حَذْفُهُ مُفَسَّرًا^(٤)، نَحْوُ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٥)، ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(٦) ، ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾^(٧)، وَالأَصْلُ لَوْ تَمْلِكُونَ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ، فَلَمَّا حَذَفَ الفِعْلُ انفَصَلَ الضَّمِيرُ، قالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ وَأَبُو البَقَاءِ وَأَهْلُ البَيَّانِ، وَعَن البَصْرِيِّينَ أَنَّهُ لا يَجوزُ "لَوْ زِيدَ قَامَ إِلَّا فِي الشَّعْرِ أَوْ النَّثْرِ على

(١) ينظر : ابن جني ، الخصائص ، ٣٨١/٢ .

(٢) ينظر : الجرجاوي، شرح التصريح على التوضيح ، ٣٩٦/١، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب ٦٢/٢ .

(٣) ينظر : الجرجاوي ، المصدر السابق ، ٤٠٧/٢. والعكبري، المصدر السابق ، ٥٠/٢ .

(٤) السر في حذفه أنه لا يجوز الجمع بين المفسر والمفسر ، والسبب في جعل الثاني مفسرا هو أن أداة الشرط لا تدخل على غير الفعل .

(٥) التوبة ، ٦/٩ .

(٦) الانشقاق ، ١/٨٤ .

(٧) الإسراء ، ١٠٠/١٧ .

التدوير ، نَحْوُ : لَوْ دَاثُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي " (١).

وقد اختلفَ في إعرابِ الاسمِ المرفوعِ بعدَ هاتينِ الأداتينِ ، فالبصريُّونَ يَرَوْنَ أَنَّهُ مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ يُفسرُهُ الفعلُ المذكورُ بعدهُ ، والكوفيُّونَ يَرَوْنَ أَنَّهُ مرفوعٌ بالفعلِ بعدهُ دونَ الحاجةِ إلى تقديرٍ هذا الفعلِ. والذي عليه الجمهورُ الرَّأْيُ الأوَّلُ ؛ للسببِ المذكورِ آنفًا (٢) ، وَمِنَ الأمثلةِ على حذفِ الفعلِ بعدَ (إن) الشرطيةِ قولُ العباسِ يسألُ الرِّياحَ تبليغَ السَّلامِ إلى محبوبتهِ :

وَأَسْأَلُهَا حَمَلَ السَّلَامِ إِلَيْكُمْ فَإِنِ هِيَ يَوْمًا بَلَغَتْ فَأَجِيبِي (٣)

والتقديرُ : فَإِنِ بَلَغَتْ هِيَ يَوْمًا بَلَغَتْ ، وقولُهُ يُوصِي زُورَ بَيْتِ اللَّهِ الحرامِ أَنْ يَصِفُوا حالَهُ لِأهلِ يَثْرِبَ أَهلِ محبوبتهِ وقد دبَّ فيه السَّقامُ :

إِذَا مَا عَصَرْنَا الْمَاءَ فِي فِيهِ مَجَّهُ وَإِنِ نَحْنُ نَادِينَا فَغَيْرُ مُجِيبِ (٤)
وَإِنِ أَنْتُمْ جِئْتُمْ وَقَدْ حِيلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنِي بِيَوْمِ اللَّمْنِ عَصِيبِ
فَرَشُوا عَلَى قَبْرِي مِنَ الْمَاءِ وَانْدَبُوا قَتِيلَ كَعَابِ (٥) لَا قَتِيلَ حُرُوبِ (٦)

والتقديرُ على التَّوالي : وَإِنِ نَادِينَا نَحْنُ نَادِينَا ... ، وَإِنِ جِئْتُمْ أَنْتُمْ جِئْتُمْ ... وَلَمَّا حُذِفَ الفعلُ انفصلَ الضَّميرُ ، كما أشارَ إلى ذلكِ ابنُ هشامٍ آنفًا. (٧)

ومن الأمثلةِ على حذفهِ بعدَ (إذا) الشرطيةِ قولُهُ يَصِفُ محبوبتهُ بالسَّحرِ :

وَإِذَا سِجَّرَ أَتَتْ زَائِرَةٌ كَشَفَتْ رُؤْيَهُ سِحْرٍ كُلِّ بَثِّ (٨)
وَإِذَا أَمْنَحُكُمُ الْوُدَّ وَالْهَوَى فَمَنْ ذَا الَّذِي يَا فَوْزُ أَهْوَى وَأَمْنَحُ (٩)
وقولُهُ :

(١) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ٨٢٧/١.

(٢) ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٥٠٤/٢.

(٣) الديوان ، ٦.

(٤) المصدر نفسه، ٨.

(٥) جارية كعاب وكاعب إذا كعب ثدياها والتكعيب: أن يصير له حجم والجمع كواعب. ينظر: جمهرة اللغة، ٣٦٥/١.

(٦) المصدر نفسه، ٩.

(٧) ينظر : ابن هشام، المصدر السابق ، ٨٢٧/١.

(٨) الديوان، ٧٠.

(٩) المصدر نفسه، ٧٣.

وقوله :

وَإِذَا الدَّارُ مَرَّةً جَمَعْتَنَا قُلْتُ وَاحْسِرْنَا عَلَى الظَّاعِنِينَ^(١)

والتقديرُ على التوالي : وإذا أتت سِحْرٌ أتت... ، وإذا لم أمنحكُ أنا لم أمنحكُ... ، وإذا جمعنا الدارَ مرَّةً جمعنا... ، حيثُ يُلاحظُ أنَّ تقديرَ الفعلِ بعدَ أداة الشرطِ هو نفسه الفعلُ المفسرُ سواءً أكانَ مثبتًا أم منفيًا ، وهذا يعني تكرارَ الفعلِ بعدَ أداة الشرطِ مرتين ، مرَّةً بالتقديرِ ، وأخرى بالتفسيرِ ، والسؤالُ الآنَ : ما الغرضُ من هذا التكرارِ الذي يجلبُهُ الحذفُ ؟

لا شكَّ أنَّ هذا التكرارَ يُحقِّقُ ذهنَ السامعِ ويلفتُ انتباهَهُ إلى المعنى الذي تُحدثه هذه الأداة ، وإلى الغرضِ من استخدامها ، وليسَ من المبالغةِ القولُ : إنَّهُ يُقرِّرُ هذا المعنى ويؤكدُهُ ، والذي يُؤكدُهُ البلاغيونَ أنَّ هناكَ فرقًا كبيرًا بينَ (إنْ ، وإذا) الشرطيتينِ ، يقولُ القزوينيُّ :

" أمَّا : (إنْ، وإذا)، فهما للشرط في الاستقبال لكنهما يفتقران في شيء ، وهو أنَّ الأصلَ في (إن) ألا يكونَ الشرطُ فيها مقطوعًا بوقوعِهِ ، كما تقولُ لصاحبِكَ : "إنْ تُكرمني أكرمك" ، وأنتَ لا تقطعُ بأنَّهُ يكرمك ، والأصلُ في (إذا) أن يكونَ الشرطُ فيها مقطوعًا بوقوعِهِ ، كما تقولُ : "إذا زالت الشمسُ آتيتك" .^(٢)

وعلى هذينِ المعنيينِ اللذينِ يشرحهما القزوينيُّ قوله تعالى : ﴿فَإِذَا جَاءَهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾^(٣) ، " أتى في جانبِ الحسنةِ بلفظِ (إذا)؛ لأنَّ المرادَ بالحسنةِ الحسنةُ المطلقةُ التي حُصولها مقطوعٌ به،...، وأتى في جانبِ السيئةِ بلفظِ (إن)؛ لأنَّ السيئةَ نادرةٌ بالنسبةِ إلى الحسنةِ المطلقةِ " .^(٤)

فالحسناتُ وهي النعمُ كثيرةٌ على الإنسانِ، تشملُ المؤمنَ والكافرَ ، وكُلُّها منَ الله ، قالَ اللهُ تعالى : ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾^(٥) ، وقالَ تعالى : ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجَاوَزُونَ﴾^(٦) . وفي هذا كله ما يدلُّ على أنَّ نعمَ اللهِ على الإنسانِ سابغةٌ ، وهي أكثرُ من السيئةِ.

(١) الديوان، ٢٦٩.

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة، ١١٧/٢. وينظر: السكاكي ، مفتاح العلوم ، ٢٢. والبغدادي، خزنة الأدب ، ٣٠٠/١١.

(٣) الأعراف ، ١٣١/٧.

(٤) ينظر: السكاكي ، المصدر السابق ، ٢٤٢. والقزويني ، المصدر السابق ، ١١٧/٢ ، ١١٨.

(٥) النساء، ٧٩/٤ .

(٦) النحل ، ٥٣/١٦.

وبهذا الصدد يقول الدمشقي: " فالبلغي مطلوبٌ منه، أن يستعملَ كلاً من "إن" و"إذا" فيما هو الغالبُ من استعماله، ليُشيرَ في كلامه بكلمة "إن" الشرطيّة إلى الشكِّ في وقوع الشرطِ أو ندرته، وليُشيرَ في كلامه بكلمة "إذا" إلى تحقُّق الشرطِ مُستقبلاً، أو إلى رجاءِ تحقُّقه".^(١)

غيرَ أن ما يجبُ التنبُّه إليه أن كلَّ واحدةٍ من الأدواتِ يُمكنُ استخدامها مكانَ الأخرى ؛ لأسبابٍ يقتضيها المقامُ ، ومن ذلك استخدامُ (إن) في مقامِ الشرطِ المقطوعِ بوقوعه ، كتنزيلِ العالمِ بالشيءِ منزلةَ الجاهلِ به لعدمِ جريه على موجبِ العلمِ ، كما تقولُ لمن يُؤذي أباه : إن كانَ أباكَ فلا تُؤذه ، أو كتغليبِ غيرِ المتَّصفِ بالشرطِ على المتَّصفِ به، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾^(٢) فغلبَ نسبةَ غيرِ المرتابينِ مِنَ المخاطبينِ على المرتابينِ منهم ، فإنَّهُ كانَ فيهم مَنْ يُعرَفُ الحقَّ وإنَّما يُنكره عناداً، ولَمَّا غلبَ صارَ الجميعُ بمنزلةِ غيرِ المرتابينِ، فأصبحَ الشرطُ قطعيّ الانتفاء.^(٣)

ومن يُنعم النَّظرُ في شعرِ العباسِ يجدُ الشَّاعرَ قد وُفقَ في استخدامِ هاتينِ الأدواتِ ، والأمثلةُ المذكورةُ أنفاً تشهدُ على ذلك ، فاستخدامه ل(إن) في المثالِ الأوَّلِ جاءَ في محلِّه ، فتبليغُ الرِّيحِ سلامه للمحبوبةِ غيرِ مُمكنٍ ، ولذلك قالَ : وإن هي يوماً بلَّغتْ فأجيبني .

وكذلك الحالُ في المثالِ الثَّاني :

إذا ما عَصَرْنَا المَاءَ فِي فِيهِ مَجَّةٌ وَإِنْ نَحْنُ نَادِينَا فَعَيْرٌ مُجِيبٌ^(٤)

إن أصحابه لا يتوقعون استجابة الشاعر لهم حال ندائهم إياه ؛ لما عليه حاله من الأسقام والأوجاع ، ولذلك قالوا : وإن نحن نادينا فغيرٌ مُجيبٍ ، في حينَ قالوا في الشطرِ الأوَّلِ : إذا ما عَصَرْنَا المَاءَ فِي فِيهِ مَجَّةٌ ، فاستخدموا (إذا) ؛ لأنَّ وَضْعَ الدَّوَاءِ فِي فَمِ الشَّاعِرِ مُمَكَّنٌ وَغَيْرُ مُسْتَحِيلٍ ، فَكَانَ الاسْتِخْدَامُ مُوَفَّقًا ، وَفِي هَذَا مَا يُشِيرُ إِلَى فَصَاحَةِ الشَّاعِرِ وَبِلاغَتِهِ وَعُلُوِّ كَعْبِهِ .

وقد خرجت (إن) في البيتين الأخيرين إلى المجاز:

(١) الدمشقي ، عبد الرحمن ، البلاغة العربية ، ٤٧٢/١ .

(٢) البقرة ، ٢٣ / ٢ .

(٣) ينظر : القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ١١٩/٢ - ١٢٢ ، والسكاكي ، مفتاح العلوم ، ٢٤٣ ، ٢٤٢ .

والصعدي ، عبد المتعال ، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح ، ١٧١/١ .

(٤) الديوان ، ٨ .

وَأَنْتُمْ جِئْتُمْ وَقَدْ حِيلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنِي بِيَوْمِ اللَّمْتُونَ عَصِيبٌ
فَرَّشُوا عَلَيَّ قَبْرِي مِنَ الْمَاءِ وَإِنْدُبُوا قَتِيلَ كَعَابٍ^(١) لَا قَتِيلَ حُرُوبٍ^(٢)

والأصلُ : إذا أنتم جئتم ؛ لأنَّ مجيء أصحابه إليه مُمكنٌ ، غيرَ أنَّه أخرج هذه الصورة إلى غير المُمكنِ ؛ لما يتوقَّعه من عدم الجدوى من رُجوعهم إليه ، حيثُ الموتُ ، وصيرورتهُ إلى عالم التسيان.

أما (إذا) فقد جاء استخدامها أيضاً في محلِّه ، يقولُ :

إِذَا أَنَا لَمْ أَمْنَحْكُمْ الْوُدَّ وَالْهَوَى فَمَنْ ذَا الَّذِي يَا فَوْزُ أَهْوَى وَأَمْنَحُ^(٣)

والمنفِيُّ هنا في معنى المُثبتِ ؛ لما يُوجبُه الشَّطرُ الثَّاني من تقريرِ هذه الصِّفةِ لذاته ونفيها عن غيره ، فَمَنْحُ الشَّاعرِ محبوبتهُ الودَّ والهوى هو الطَّابعُ الغالبُ على حاله ، فكيفَ له أن يتحوَّلَ عن ذلك؟!

أما قولهُ :

وَإِذَا (سِيحَرَ) أَتَتْ زَائِرَةً كَشَفَتْ رُؤْيِيَهُ (سِحْرٍ) كُلَّ بَتٍّ^(٤)

وقولهُ :

وَإِذَا السِّدَارُ مَرَّةً جَمَعْتَنَا قُلْتُ وَاحْسَرْتَنَا عَلَى الظَّاعِنِينَا^(٥)

فقد جاء استخدامُ (إذا) مكانَ (إن) في محلِّه ؛ فصحيحٌ أنَّ زيارةَ محبوبتهِ له ، واجتماعها معه في بيتٍ واحدٍ مستبعدٌ أو غيرُ مُمكنٍ ، لكنَّهُ جَعَلَ ذلكَ في صورةِ المُمكنِ تَقَاوُلًا بِحُصُولِهِ ، والتَّقَاوُلُ أحدُ الأغراضِ الَّتِي قد يَخْرُجُ إليها التَّقَاوُضُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْأَدَاتَيْنِ.^(٦)

ومهما يكنُ من شيءٍ فإنَّ استخدامَ الشَّاعرِ لهَاتَيْنِ الْأَدَاتَيْنِ كانَ مُوقَّفاً ، وليسَ من المبالغةِ القولُ : إنَّها من المواطنِ الَّتِي تشهدُ له بالفصاحةِ والبلاغةِ ، وَعُلُوُّ المَكَانَةِ فِي الشَّعْرِ ، وليسَ كمن

(١) الكَعَابُ بمعنى الكاعب : وهي الجارية التي كَعَبَ ثدياها ، والجمع : كواعب . ينظر : الأزهرى ، تهذيب

اللغة ، ٢١١/١ . مادة (كعب) .

(٢) الديوان ، ٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ٧٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ٧٠ .

(٥) المصدر نفسه ، ٢٦٩ .

(٦) ينظر : القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ١١٩/٢ .

قال فيهم الرّخشي : " وللجهل بموقع (إن وإذا) يزيغ كثير من الخاصّة عن الصّواب فيغلطون ".^(١)

الشكل الثاني : حذف الفعل بعد (همزة الاستفهام)

يغلب على هذه الهمزة دخولها على الأفعال ، يقول الجرجاوي : " الغالب في الهمزة أن تدخل على الأفعال ، وإنما لم يجب دخولها على الأفعال كباقي أخواتها ؛ لأنّها أمّ الباب ، وهم يتوسعون في أمّهات^(٢) الأبواب ما لم يتوسعوا في غيرها ".^(٣)

ولعلّ السبب في دخولها على الفعل كما يقول ابن أبي الحديد : " أنّ همزة الاستفهام تستدعي الفعل بذاتها ؛ لأنّ الاستفهام إنّما يكون من فعلٍ ، ألا ترى أنّك إذا فرضت شيئاً مجرداً عن فعلٍ لم يستفهم عنه ".^(٤)

وقد اختلفوا في إعراب الاسم المرفوع بعدها : فأعلّ هو أم مبتدأ ؟ ، والأوّل هو الأوّل ، يقول ابن هشام في تخريج قول الشاعر : أظبيّ كان أمك أم حمار : " إنّ (ظبي) اسمٌ لـ (كان) محذوفة مفسّرة (بـكان) المذكورة أو مبتدأ ، والأوّل أولى ؛ لأنّ همزة الاستفهام بالجملة الفعلية أولى منها بالاسمية ".^(٥)

ومن المعلوم أنّ ما يلي هذه الهمزة هو المُستفهم عنه^(٦) ، ولذلك قال العلوي : " وتختلف معانيها بحسب اختلاف مواقعها ، فمن وجه الاستفهام أنّ تستفهم عمّا تكون شاكاً فيه ، فإذا وليت الهمزة الأسماء فالشك يكون في الفاعل ، فتقول : أنت فعلت هذا ، إذا كان الشك في الفاعل من هو ؟ قال الله تعالى : ﴿ أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾^(٧) ، فلم يقع شكهم في الفعل أصلاً ، وإنما وقع في الفاعل ، ولهذا كان جواب إبراهيم بذكر الفاعل مطابقاً لما قالوه من ذلك ، وإن ولي الفعل كان الشك واقعاً فيه ، كقولك : أخرجت من الدار ؟ وأقلت شعراً ؟ فالاستفهام إنّما وقع في الفعل كما ترى ، ولهذا كان جوابه بنعم أو لا ".^(٨)

(١) القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ١١٨/٢ .

(٢) لعلّ الأصوب أن يقول : أمّات الأبواب ؛ لأنّ (أمّهات) جمع للعاقل ، و(أمّات) لغيره ، ينظر : الأزهرى ، التهذيب ، ٢٥١/٦ .

(٣) شرح التصريح على التوضيح ، ٤٤٨/١ . وينظر : الأشموني ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ٤٣٢/١ .

(٤) الفلك الدائر على المثل السائر ، ٢٥٦/٤ .

(٥) مغني اللبيب ، ٧٦٨/١ .

(٦) ينظر : الصبان ، حاشيته على شرح الأشموني ، ٧٠/٢ .

(٧) الأنبياء ، ٦٢/٢١ .

(٨) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، ١٠٩/٢ .

وقد سبقت الإشارة_ في المبحث السابق_ إلى أن أهميّة الحذف تكمن في مثل هذا الموضع في تكرار الفعل مرتين ، وتبرز هذه الأهميّة في تأكيد صورة الحدث المرتبطة بسياق الاستفهام ، ولفت انتباه السامع إليها ، وحتى تتضح الصورة أكثر لنذهب إلى شعر العباس نلتمس فيه مواطن الحذف ، لعلنا نجد فيه ما يجلي لنا هذه الصورة ، ويكشف لنا سر هذا الجمال .
يقول ابن الأحنف واصفاً حاله :

الأ رجل يبكي لشجو أبي الفضل بعبرة عين دمعها واكف السجل ؟
كفى حزنا أني وفوزا ببلدة مقيمان في غير اجتماع من الشمل (١)

والنقدير : ألا يبكي رجل يبكي ؟ وهنا يستفهم الشاعر عن عدم وجود رجل واحد يشعر بشعوره ، ويحس بمصابه وألمه ، فيبكي بكاءً حاراً لشجوه وحزنه ، كيف لا وقد اجتمع ومحبوبته في بلد واحد في غير اجتماع من الشمل ، وقد أسهم تكرار الفعل مرتين في تأكيد صورة البكاء المنوطة بحال الشاعر ، وتحفيز السامع إلى البحث عن حل حقيقي يخفف على الشاعر مصابه وألمه، حيث الحزن والبكاء .

ويقول : ألقول واش ظالم أقصيتني نفسي فداؤك_ أم لذنب واحد (٢)
والنقدير : أقصيتني لقول واش ظالم أقصيتني

وقد يأتي هذا التأكيد في سياق المصدر النائب عن فعله ، يقول :

أعتبنا علينا يا ظلوم فنعتب ؟ وإن كنت لم أحوجكم أن تعتبوا
"ظلوم" ترى الإحسان مني إساءة وتذنب أحياناً إلينا وتغضب (٣)

أي : أتعبتين علينا؟! والمعنى : هلا عتبت علينا عتبا فنزيل عتباك ، وأكثر ما يأتي الاستفهام في هذا الموضع للتوبيخ (٤) ، فهو يستكبر على محبوبته سكوتها وعدم عتابها ، بل يوبخها على ذلك ، ولما كان هدف الشاعر دفع المحبوبة إلى العتاب وحثها عليه فإن بروز صورة المصدر بعد حرف الاستفهام هو الأهم ؛ لما يشكله استخدام هذا المصدر من التأكيد ، ولو لم يكن المقصود ذلك لما لجأ الشاعر إلى الحذف ، وكان في استخدامه صيغة (أتعبتين علينا؟!) ما يُغني عن هذا الاستخدام ، غير أن حاجة الشاعر إلى التأكيد هي ما دفعته إلى جعل صورة التعبير على هذه الشاكلة .

(١) الديوان ، ٢٠٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ٩٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ٥٨ .

(٤) ينظر : ابن عقيل ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ١٧٧/٢ .

المبحثُ الثالثُ : حذفُ الاسمِ

- أولاً- حذفُ المبتدأ والخبرِ
- ثانياً- حذفُ الفاعلِ
- ثالثاً- حذفُ المفعولِ بهِ
- رابعاً- حذفُ المضافِ والمضافِ إليهِ
- خامساً- حذفُ الصِّفَةِ والموصوفِ
- سادساً- حذفُ اسمِ (أن) المخففةِ
- سابعاً- حذفُ أخبارِ النَّواسخِ
- ثامناً- حذفُ المنادى
- تاسعاً- حذفُ الظرفِ
- عاشراً- حذفُ التَّمييزِ
- حادي عشر- حذفُ البديلِ

يأتي حذف الاسم في التراكيب اللغوية على ضروبٍ عديدةٍ ، منها :

أولاً-حذفُ المبتدأ والخبرِ

يُحذفُ كلُّ منهما وجوباً وجوازاً إذا دلَّ عليه دليلٌ ، وفي ذلك يقول ابنُ جنيّ :

" وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ قَدْ يُحذفُ تَارَةً وَيُحذفُ الْخَبْرُ أُخْرَى ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي الْكَلَامِ دَلَالَةٌ عَلَى الْمَحذُوفِ ، فَإِذَا قَالَ لَكَ الْقَائِلُ : مَنْ عِنْدَكَ ؟ قُلْتَ : زَيْدٌ . أَي : زَيْدٌ عِنْدِي ، فَحذفت عِنْدِي وَهُوَ الْخَبْرُ ، وَإِذَا قَالَ لَكَ : كَيْفَ أَنْتَ ؟ قُلْتَ : صَالِحٌ ، أَي : أَنَا صَالِحٌ ، فَحذفت أَنَا وَهُوَ الْمُبْتَدَأُ ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ : " طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ " (١) أَي : طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ أَمْثَلُ مِنْ غَيْرِهِمَا ، وَإِنْ شِئْتَ كَانَ التَّقْدِيرُ : أَمْرًا طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ " . (٢)

وقد يُحذفُ المبتدأ والخبرُ معاً لدلالةِ السياقِ عليهما ، كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي يَئْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾ (٣) ، " أَي : فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ، فَحَدَفَ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبْرَ ، وَهُوَ : " فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ " لدلالةِ ما قبله عليه ، وَإِنَّمَا حُذِفَا لَوَقُوعِهِمَا مَوْقِعَ الْمَفْرَدِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَحذُوفَ مَفْرَدٌ ، وَالتَّقْدِيرُ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ كَذَلِكَ " . (٤)

أ- حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ

يُحذفُ المبتدأ ، ولا يكونُ حذفُهُ إِلا مَفْرَدًا ؛ " لِأَنَّهُ لَا يُبْتَدَأُ إِلا بِأَسْمَاءِ الْمَفْرَدَةِ ، وَبِتَعَدُّرِ تَقْدِيرِ الْجَمَلِ فِي الْمَفْرَدَاتِ " (٥) .

وأشهرُ ما يكونُ حذفُهُ على الوجوبِ في أربعةِ مواضعٍ (٦) ، هي :

(١) محمد ، ٢١/٥٧ .

(٢) اللع في العربية ، ٣٠/١ ، وينظر: الأشموني ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ٢٠٥/١ . وابن جني ،

الخصائص ، ٣٦٤/٢ . وابن السراج ، الأصول في النحو ، ٦٨/١ .

(٣) الطلاق ، ٤/٦٥ .

(٤) ابن عقيل ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ٢٤٦/١ .

(٥) العلوي ، يحيى ، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، ٦٣/٢ .

(٦) ينظر : ابن عقيل ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ٢٥٥ / ١ ، ٢٥٦ .

١- النَّعْتُ المَقْطُوعُ إِلَى الرَّفْعِ لِإِنْشَاءِ المَدْحِ ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدِ الكَرِيمِ ، أَوْ الذَّمِّ ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدِ الخَبِيثِ ، أَوْ التَّرْحُمِ ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدِ المَسْكِينِ ^(١) . وَإِنَّمَا وَجَبَ حَذْفُهُ لِئَعْلَمَ أَنَّهُ فِي الأَصْلِ صِفَةٌ ، فَفُطِعَ عَنْهَا بِقَصْدِ المَدْحِ أَوْ الذَّمِّ أَوْ التَّرْحُمِ ، وَلَوْ ظَهَرَ المَبْتَدَأُ مَا التَفَتَ المَخاطَبُ إِلَى ذَلِكَ. ^(٢)

٢- أَنْ يَكُونَ الخَبْرُ مَخْصُوصَ (نِعَمَ) أَوْ (بُئْسَ) ، نَحْوُ : نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَبُئْسَ الرَّجُلُ سَعِيدٌ ، فزَيْدٌ وَسَعِيدٌ خَبْرَانِ لِمَبْتَدَأَيْنِ مَحذُوفَيْنِ وَجُوبًا ، وَالتَّقْدِيرُ : هُوَ زَيْدٌ ، أَي : المَمْدُوحُ زَيْدٌ ، وَهُوَ سَعِيدٌ ، أَي : المَذْمُومُ سَعِيدٌ .

٣- أَنْ يَكُونَ الخَبْرُ مَشْعَرًا بِالقِسْمِ ، نَحْوُ : فِي ذِمَّتِي لِأَفْعَلَنَّ كَذَا ، فَشِبْهُ الجُمْلَةِ خَبْرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ وَجُوبًا ، وَالتَّقْدِيرُ : فِي ذِمَّتِي يَمِينٌ .

٤- أَنْ يَكُونَ الخَبْرُ مَصْدَرًا مَرْفُوعًا نَابَ مَنَابَ فِعْلِهِ وَأَغْنَى عَنْ ذِكْرِهِ ، نَحْوُ : حَجٌّ مَبْرُورٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : حَجَّكَ حَجٌّ مَبْرُورٌ ، فَحَذَفَ المَبْتَدَأُ وَأَغْنَى بِمَصْدَرِهِ المَرْفُوعَ عَنْهُ.

وَمَا عدا المَواطِنَ السَّابِقَةَ يُحذفُ المَبْتَدَأُ جَوازًا ، وَأَكثَرُ ما يَكُونُ حَذْفُ الجَوازِ فِي أربَعَةِ مَواضِعَ ^(٣) أَيْضًا :

١- فِي جَوابِ الإِسْتِفْهَامِ ، نَحْوُ : " وَمَا أَدْرَاكَ ما الحُطْمَةُ ، نَارُ اللهِ المَوقَدَةُ . أَي : هِيَ نَارُ اللهِ المَوقَدَةُ وَنَحْوُ : " وَمَا أَدْرَاكَ ما هِيَ ، نَارٌ حَامِيَةٌ " ^(٤) . أَي : هِيَ نَارٌ حَامِيَةٌ ، وَكأَنَّ تَسألُ : كَيْفَ زَيْدٌ ؟ فيُقَالُ : صَحيحٌ . أَي : هُوَ صَحيحٌ . وَقد جَرَتْ عَادَةُ النَّحْوِيِّينَ فِي ذَلِكَ أَنْ يُقدِّروا الضَّمِيرَ . وَالأَصْلُ : تَقْدِيرُ الظَّاهِرِ ، وَإِنَّمَا قَدَّرَ النِّحَاةُ الضَّمِيرَ لئَلَّا تُتَوَهَّمِ المَعَارِضَةُ. ^(٥)

٢- بَعْدَ فَأَءِ الجَوابِ ، نَحْوُ قَولِهِ تَعالَى : ﴿مَنْ عَمِلَ صالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَساءَ فَعَلَيْهَا﴾ ^(٦) أَي : فَعَمَلُهُ

(١) يَنْظُرُ : سَيَبُويهِ ، الكِتابُ ، ١٢٩/٢-١٣٠ . وَابنُ بَيعِشٍ ، شَرَحَ المَافِصِلَ ، ٩٤/١ . وَابنُ عَقيلٍ ، شَرَحَهُ عَلَيَّ أَلْفِيَةَ ابْنِ مالِكٍ ، ٢٥٥/١ .

(٢) يَنْظُرُ : الرَضِيِّ ، شَرَحَ الكَافِيَةَ ، ٣١١/١ .

(٣) يَنْظُرُ : ابنُ هِشامٍ ، مَغْنِي اللُّبِيبِ ، ٨٢٢/١ ، ٨٢٣ .

(٤) القارعة ، ١٠١/١٠ ، ١١ .

(٥) يَنْظُرُ : المَرادِي ، تَوضِيحُ المَقاصِدِ وَالمَسالِكِ بِشَرَحِ أَلْفِيَةِ ابْنِ مالِكٍ ، ٤٨٥/١ ، ٤٨٦ .

(٦) فَصَلَتْ ، ٤٦/٤١ .

لنفسه وإساءته عليها ، وقوله : ﴿وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾^(١) أي : فهم إخوانكم .

٣- بعد القول ، نحو : ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً﴾^(٢) أي : هم ثلاثة ، ونحو : ﴿بَلْ قَالُوا أَضْغَاتٌ أَحْلَامٍ﴾^(٣) أي : هي أضغاث أحلام .

٤- إذا كان الخبر صفة له في المعنى ، نحو : ﴿صُمُّ بَكْمٍ عُمِّي﴾^(٤) أي : هم صم ، ونحو : ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾^(٥) أي : هم التائبون .

ولم يُعثر في شعر العباس على شيء من مواضع الوجوب ، وكل ما ورد في شعره من مواضع حذف المبتدأ كان على الجواز ، وفي ديوانه ما يشهد على هذه المواضع الأربعة المذكورة ، فمن حذفه بعد الاستفهام قوله :

هَلَّا أَحَدْتُّكُمْ بِأَطْرَفِ قِصَّةِ
بَلَعْتَكُمْ فِي سَالِفِ الْأَحْقَابِ؟
إِنْسَانَةً عَرَضَتْ عَلَيَّ وَصَالَهَا
دَسَّتْ إِلَيَّ رَسُولَهَا بِكِتَابِ^(٦)

والتقدير : أطرف قصة إنسانة ، والذي دلّ على ذلك الاستفهام في البيت الأول ، وربما يتوهم السامع أن (هلاً) ليست حرف استفهام ؛ لأنها تفيد العرض ، والجواب على ذلك أنها وإن كانت كذلك فهي في معنى الاستفهام ، ففي اللسان : " هَلَّا فَعَلْتَ وَأَلَّا فَعَلْتَ كَذَا ، كَأَنَّ مَعْنَاهُ لِمَ لَمْ تَفْعَلْ كَذَا ؟ " ^(٧)

ومن حذفه بعد فاء الجواب قوله :

إِذَا مَا عَصَرْنَا الْمَاءَ فِي فِيهِ مَجَّةُ
وَإِنْ نَحْنُ نَادِينَا فَغَيْرُ مُجِيبِ^(٨)

(١) البقرة ، ٢/٢٢٠ .

(٢) الكهف ، ١٨/٢٢ .

(٣) يوسف ، ١٢/٤٤ .

(٤) البقرة ، ٢/١٨ .

(٥) التوبة ، ٩/١١٢ .

(٦) الديوان ، ٤٢ .

(٧) ابن منظور ، ١٥/٣٤ ، مادة (هل).

(٨) الديوان ، ٨ .

والتقديرُ : فهو غيرُ مُجيبٍ ، ومنَ المعلومِ أنَّ الفاءَ تلتحقُ جوابَ الشرطِ في مواضعٍ معيَّنةٍ ،
منها أن يكونَ جملةً اسميَّةً ، كما في هذا الموضعِ ، وهنا ينبغي على السامعِ تَعْيِينَ المبتدأ والخبرِ ،
والسياقُ يُوحى بحذفِ المبتدأ لفهمه ضمناً ، ولَمَّا كانتِ البلاغةُ تقتضي الإيجازَ حُذِفَ المبتدأُ ، وبقيَ
السياقُ دليلاً عليه .

أما حذفُهُ بعدَ القولِ فمنهُ قولُهُ :

إِذَا زُرْتُمْ قُلْتُمْ: نَزُوعٌ^(١) وَإِنْ أَدَعُ زِيَارَتَكُمْ يَوْمًا يَكُنْ مِنْكُمْ عَثْبٌ^(٢)

والتقديرُ : قلتمُ : أنتَ نَزُوعٌ ، وهذه المواضعُ الثلاثةُ جاءتْ قليلةً في شعره ، وأما أكثرُها فالموضعُ
الرابعُ ، وهو مَجِيءُ الخبرِ صفةً في المعنى للمبتدأ ، ومن ذلك قولُ العباسِ يصفُ محبوبتهُ :

جُوَيْرِيَّةٌ كَلِيْنِ الْمُوَحَّخِ إِنْ حَرَكْتَهُ ذَابًا^(٣)

والتقديرُ : هي جُوَيْرِيَّةٌ ، وقولُهُ :

غَزَالٌ مَرَاتِعُهُ بِالْبَلِيخِ إِلَى دَيْرِ زَكَى فَقَصْرِ الْخَشَبِ^(٤)

أي : هي غَزَالٌ ، وقولُهُ :

بَيْضَاءُ لَمْ يُرْ مِثْلَهَا بِشَرِّ تَبَارِكٍ مَنْ بَرَاهَا^(٥)

أي : هي بَيْضَاءُ .

ومن مواطنِ الجوازِ أيضاً حذفُهُ بعدَ (إذا) الفُجائيَّةِ إلا أنَّه قليلٌ؛ لأنَّ الأكثرَ بعدها حذفُ الخبرِ ،
والأشهرُ إثباتُهُ ، يقولُ السيوطيُّ : " وَيَقْلُ بعدَ إذا الفُجائيَّةِ ، نَحْوُ: خرجتُ فإذا السَّبْعُ ، ولم يَقْعُ في
القرآنِ بعدها إلا ثابتاً " ^(٦) والتقديرُ : فإذا الواقفُ السَّبْعُ ، ومن الأمثلةِ على هذا الموضعِ قولُ العباسِ
وقد أرسلتُ محبوبتهُ إليه رسالةً :

فَفَكَكْتُهَا فَقَرَأْتُ مَا قَدْ حَبَّرْتِ فَأَيُّ مَقَالَةٍ مُسْتَزِيرٍ عَاتِبِ^(٧)

(١) " النَّزُوعُ: الذي يَجِنُّ إلى الشيءِ " . ينظر: الخليل بن أحمد ، العين ، ٣٥٨/١ .

(٢) الديوان ، ٢٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ١٧ .

(٤) المصدر نفسه ، ٤١ .

(٥) المصدر نفسه ، ٢٨٧ .

(٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ٣٩٠/١ .

(٧) الديوان ، ٢٨ .

والتقدير: فإذا هي مقالة مُستزيرٍ عاتبٍ ، ويجوزُ التقديرُ على حذفِ الخبرِ^(١) ، أي : فإذا مقالةُ مستزيرٍ موجودةٌ أو كائنةٌ فيها ، إلا أن حذفَ المبتدأ في هذا الموضعِ أولى وأبلغُ ؛ لما في الإخبارِ بـ "مقالة مستزير عاتب" من الإفادةِ والزيادةِ في المعنى ، وهذا لا يكونُ حالَ الإخبارِ بالوجودِ المطلقِ أو الكونِ العامِّ ؛ لأنَّ وجودَ هذه المقالةِ وكيونتها منَ المعلومِ بالبدايةِ .

وهذا الموضعُ شبيهٌ بموضعٍ آخرَ من مواضعِ الوجوبِ ، وهو قولُ الله تعالى على لسانِ يعقوبَ: ﴿فَصَبِرْ جَمِيلٌ﴾^(٢) ، فمن اللغويينَ مَنْ قدَّرَ مبتدأً محذوفاً ، والتقديرُ: فأمرني صبرٌ جميلٌ ، ومنهم مَنْ قدَّرَ خبراً محذوفاً ، أي: فصبرٌ جميلٌ أجملٌ ، والأوَّلُ أبلغُ ، يقولُ العلويُّ : " حَذَفُ المبتدأ هَاهُنَا يَكُونُ أَبْلَغَ ؛ لِأَنَّ الآيَةَ وَرَدَتْ فِي شَأْنِ يَعْقُوبَ ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ اخْتِصَاصٌ بِهِ ، فَإِذَا كَانَ تَقْدِيرُهُ : فَأَمْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ كَانَ أَخْصَّ بِهِ وَأَدْخَلَ فِي احْتِمَالِهِ لِلصَّبْرِ " .^(٣)

ب- حذفُ الخبرِ

يكونُ حذفُهُ في الكلامِ أكثرَ منَ المبتدأ ، " ووجهُ ذلكَ أنَّ المبتدأَ طريقٌ إلى معرفةِ الخبرِ ، فإذا كانَ الخبرُ محذوفاً ، ففي الكلامِ ما يدلُّ عليه وهو المبتدأ ، وإذا حُذِفَ المبتدأُ لم يكنْ في الكلامِ ما يدلُّ عليه ؛ لأنَّ الخبرَ لا يكونُ دليلاً على المبتدأ ."^(٤)

وقد قيلَ : إنَّ حذفَهُ أحسنُ منَ حذفِ المبتدأ ؛ لتعدّدِ أشكاليهِ ، يقولُ ابنُ الأثيرِ : " أمّا حذفُ المبتدأ فلا يكونُ إلا مفرداً ، والأحسنُ هو حذفُ الخبرِ ؛ لأنَّ منه ما يأتي جملةً ، كقوله تعالى: ﴿ وَاللَّائِي يَيْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ رَأَيْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾^(٥) ، وهاهنا قد حُذِفَ خبرُ المبتدأ ، وهو جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ ، وتقديرُها: واللّائِي لم يَحِضْنَ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ " .^(٦)

(١) ينظر: ابن عقيل ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ٣٥٦/١-٣٥٨ . والمرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ٤١١/١ .

(٢) يوسف ، ١٨/١٢ .

(٣) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، ٦٤/٢ .

(٤) العلوي يحيى ، المصدر نفسه ، ٦٤/٢ .

(٥) الطلاق ، ٤/٦٥ .

(٦) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، ٢٥٦/٢ .

وحذفه على شكلين : واجبٍ وجائزٍ ، أما حذفه وجوباً ففي أربعة مواضع^(١) ، هي :

١- أن يقع المبتدأ بعد (لولا) ، نحو : لولا زيدٌ لأتيتك ، أي : لولا زيدٌ موجودٌ لأتيتك.

٢- أن يكون المبتدأ نصداً صريحاً في القسم^(٢) ، نحو : لعمرك لأفعلن . أي : لعمرك قسي .

٣- أن يقع بعد المبتدأ واوٌ هي ضيٌّ في المعية ، نحو : كلُّ رجلٍ وضعته ، فد (كلُّ) مبتدأ ، و(ضعته) معطوفة على (كلِّ) ، والخبر محذوفٌ ، والتقدير كلُّ رجلٍ وضعته مقترنان .

٤- أن يكون المبتدأ مصدرًا وبعده حالٌ سدّت مسدَّ الخبر ، وهي لا تصلح أن تكون خبراً ، فيحذف الخبر وجوباً لسدِّ الحال مسدّه ، نحو : ضربني العبدُ مسيئاً ، فد (ضربي) مبتدأ ، و(العبدُ) معمولٌ له ، و(مسيئاً) حالٌ سدّت مسدَّ الخبر . والتقدير : ضربني العبدُ إذا كان مسيئاً ، أو ضربني العبدُ إذ كان مسيئاً ، فمسيئاً حالٌ من الضمير المستتر في (كان) ، و(كان) هنا تامّةٌ ، ولا نقول : ضربني العبدُ مسيءٌ ؛ لأنَّ الضرب لا يوصف بأنه مسيءٌ.

أما ما عدا ذلك فيحذف الخبر جوازاً ، كأن تسأل : من عندك ؟ فيقال : زيدٌ ، والتقدير : زيدٌ عندي ، فحذفت (عندي) لدلالة السياق عليها ، ومثلها : " خرجت فإذا السبعُ ، أي : فإذا السبعُ حاضرٌ ، لأنَّ "إذا" الفجائية تُشعر بالحضور" ^(٣) ومنه أيضاً قول قيس بن الخطيم :

نحنُ بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ ، والرأي مختلف^(٤)

أي : نحنُ بما عندنا راضون ، والقرينة على ذلك كلمة راضٍ^(٥) في الشطر الثاني ، ولو استنطرد في هذا الجانب لضاق المقام ، فنمّ أمثلة كثيرة لا يتسع المجال لذكرها .
ومن يتصفح ديوان العباس يجد حذف الخبر وجوباً جاء على موضعين من هذه المواضع :

(١) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٣٣٦/١-٣٣٨، وابن عقيل ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ٢٤٤/١-٢٥٤ ، وابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٢٤٥/٥ .

(٢) القسم الصريح : ما كان استعماله في القسم خاصة دون غيره من الأبواب . ينظر : ابن هشام ، شرح قطر الندى ويل الصدى ، ١٢٦ .

(٣) الجرجاوي ، شرح التصريح على التوضيح ، ٢٢٣/١ .

(٤) ابن عقيل ، المصدر السابق ، ٢٤٤/١ .

(٥) ابن عقيل ، المصدر السابق ، ٢٤٤/١ .

الأوّل : بعدَ صيغةِ القسمِ (لَعْمَرِي) ، والثّاني : بعدَ (لولا) . ومن الأمثلةِ على الموضعِ الأوّلِ قولُهُ :

لَعْمَرِي لِأَهْلِ الْعِشْقِ فِيمَا يُصِيبُهُمْ أَحَقُّ بِأَنْ يُبْكَى عَلَيْهِمْ مِنَ الْمَوْتِ (١)
لَعْمَرِي لَقَدْ كَذَبَ الزَّاعِمُونَ أَنْ الْقُلُوبَ تُجَازِي الْقُلُوبَا (٢)
لَعْمَرِي لَقَدْ جَعَلَ الْفَادِحُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ يُورُونَ نَارًا (٣)

والتّقديرُ : لَعْمَرِي قَسَمٌ ، والقرينةُ على ذلكَ صيغةُ (لَعْمَرِي) نَفْسُهَا الدّالّةُ على القسمِ الصّريحِ ، وقد تأتي هذه الصّيغةُ على هيئةِ جملةٍ مُعترضَةٍ ، كقولِهِ :

فإن مُتُّ بالشوقِ الذي بي إليكم فنتلك - لَعْمَرِي - حَسْرَةُ الحَسْرَاتِ (٤)

ومن الأمثلةِ على الموضعِ الثّاني قولُهُ :

لَقَدْ طَابَتْ بِكِ الدُّنْيَا وَلَوْلَا أَنْتِ لَمْ تَطِيبِ (٥)
لَوْلَا مَحَبَّتُكُمْ لَمَا عَاتَبْتُكُمْ وَلَكُنْتُمْ عِنْدِي كَبَعْضِ النَّاسِ (٦)
لَوْلَا شَقَاؤُهُ جَدِّي مَا عَرَفْتُكُمْ إِنْ الشَّقِيَّ الَّذِي يَشْقَى بِمَنْ عَرَفَا (٧)

والتّقديرُ على التّوالي : لولا أنتِ موجودةٌ ، ولولا محبتكم موجودةٌ ، ولولا شقاؤهُ جدّي موجودةٌ ، والسرُّ في ذلكَ أنّ (لولا) حرفُ امتناعٍ لوجودٍ ، أي : امتناعُ الجوابِ لوجودِ الشرطِ (٨) ، فإذا قيلَ : لولا زيدٌ لأكرمتهُ ، لم يُشكَّ في أنّ وجودَ "زيدٍ" مَنعَ من "الإكرام" ، فصحَّ الحذفُ لتعيينِ المحذوفِ ، وإنّما وَجِبَ لسدِّ الجوابِ مسدَّهُ وحلولِهِ محلَّهُ " . (٩)

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ١١ .

(٣) المصدر نفسه ، ١٢٩ .

(٤) المصدر نفسه ، ٦٤ .

(٥) المصدر نفسه ، ٤٢ .

(٦) المصدر نفسه ، ١٦١ .

(٧) المصدر نفسه ، ١٨١ .

(٨) ينظر : ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ٣٤٦/١ . والسيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ٥٧٥/٢ .

(٩) المرادي ، شرح التصريح على التوضيح ، ٢٢٤/١ .

هذا إذا كان الخبر مُطلقاً، أما إذا كان مُقيّداً فيجبُ ذكرُهُ ، يقولُ المُرادِيّ : " فلو كان الخبرُ كوناً مُقيّداً ، بمعنى زائدٍ على الوجودِ وَجَبَ ذكرُهُ إنْ قُفِدَ دليلُهُ، كقولِكَ : لولا زيدٌ سالمٌ ما سلم ... ، فزيدٌ مبتدأ، وجملَةُ "سالمنا" خبرُهُ، وهو كونٌ مُقيّدٌ؛ لأنَّ وجودَ زيدٍ مُقيّدٌ بـ"المسالمة"، ولا دليلَ يدلُّ على خصوصيّتها، فلذلك وَجَبَ ذكرُهُ ". (١)

وقد يَخْرُجُ حذفُ الخبرِ في شعرِهِ عن هاتينِ الحالينِ إلى الجوازِ ، إذا فُهِمَ ضمناً من السِّياقِ ، ومن ذلكَ قولُهُ :

فَالْحَزْنَ إِنْ سَخِطْتَ وَالْخَوْفُ إِنْ رَضِيتَ إِلَّا يَتِمُّ الرِّضَا فَالْقَلْبُ فِي تَعَبٍ (٢)

والتَّقْدِيرُ : إن سَخِطْتَ فالحزنُ كائنٌ ، وإن رَضِيتَ فالخوفُ كائنٌ ؛ لأنَّ الجوابَ على تقديرِ جملَةٍ اسميةٍ محذوفةٍ يُفسِّرُها السِّياقُ المحيطُ ، ولولا السِّياقُ لَمَّا قُدِّرَ المحذوفُ ، ولا كانَ لنا طريقٌ إلى معرفتهِ أو تقديرِهِ .
ومنهُ أيضاً :

عَاذِلْتِي فِي حُبِّهَا أَقْصِرِي هَذَا وَهَذَا عَنْكَ مَوْضُوعٌ (٣)

وحذفُهُ هنا جاءَ بعدَ اسمِ الإشارةِ (هذا) ، والتَّقْدِيرُ : هذا حُبِّي لها أو حالي معها ، وهذا الحبُّ عنكَ موضوعٌ ، ولا ريبَ أنَّ حذفَهُ أبلغُ من ذكرِهِ ؛ لأنَّ السِّياقَ يُوحِي بوجودِهِ ، ولو ذُكِرَ لَعُدَّ من التَّطْوِيلِ الَّذِي قالَ بحَقِّهِ ابنُ الأثيرِ : " هو زياداتُ الألفاظِ في الدَّلالةِ على المعاني، ومهما أمكنكَ حذفُ شيءٍ من اللفظِ في الدَّلالةِ على معنىٍ من المعاني، فإنَّ ذلكَ اللفظُ هو التَّطْوِيلُ بعينه ". (٤)

(١) شرح التصريح على التوضيح ، ٢٢٤/١ .

(٢) الديوان ، ٤٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ١٧٣ .

(٤) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، ٢٢٠/٢ .

ثانياً-حذفُ الفاعلِ

يُشكّلُ الفاعلُ جزءاً رئيساً في بناءِ الجملةِ الفعليةِ ، فلا تقومُ دونهُ ، فحتّى تُفهمَ لا بدّ لكلِّ فعلٍ من فاعلٍ ، وهذا يعني أنّ الفاعلَ إذا حُذِفَ وَجِبَ أن يُقامَ مقامهُ اسمٌ آخرَ ، إن لم يكنُ ظاهراً فمضمراً ، وليسَ كذلكَ المفعولُ ؛ " لِأَنَّ الْفِعْلَ لَيْسَ يَفْتَقِرُ إِلَى الْمَفْعُولِ ، كَافْتِقَارِهِ إِلَى الْفَاعِلِ " .^(١)

وقد يُحذفُ المفعولُ ويبقى المعنى مفيداً ، فنقولُ في نحوِ : " شربتُ اللَّبَنَ " شربتُ ، دونَ ذكرِ المفعولِ ، ويصيرُ المعنى أنكَ قمتَ بالشربِ ، وهيَ جملةٌ تامّةٌ ، تُعطي معنى مفيداً يحسنُ السكوتُ عليه ، غيرَ أنّ ذلكَ لا يتأتّى في حذفِ الفاعلِ ؛ لأنّك إن حذفتَ الفاعلَ ترتبَ على ذلكَ خللٌ في المعنى ، وعندّها يجبُ عليكَ تقديرُ ضميرٍ مستترٍ للفعلِ يكونُ هوَ الفاعلُ ، فإذا ما حذفتَ تاءَ الفاعلِ منَ الفعلِ : شربتُ ، وقلتَ : شربَ ، كانَ الفاعلُ في هذهِ الحالِ ضميراً مستتراً تقديرُهُ (هو) ، إذ لا يستقيمُ المعنى دونَ هذا التّقديرِ .

ولعلَّ الكسائيَّ أوّلُ من أجازَ حذفَ الفاعلِ ، ومَنَعَ غيرهُ ذلكَ ؛ لأنَّ كلَّ موضعٍ ادّعى فيه الحذفَ فالإضمارُ فيه مُمكنٌ ، كقولهِ تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجُنُّهُ﴾^(٢) وقولهِ تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾^(٣) ، وتقديرُ الأوّلِ : ثم بدأ لهم البداءُ ، وتقديرُ الثاني: وتبين لكم العلمُ .^(٤) ، وعليه فإنّه لا حذفَ للفاعلِ .

وإذا حُذِفَ الفاعلُ نابَ عنه أحدُ أربعةِ أشياءَ^(٥) :

الأوّلُ: المفعولُ به^(٦)، نحوُ: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ﴾^(٧) ، والأصلُ : وإذا حيّاكم أحدٌ بتحيةٍ .
الثاني: الجارُّ والمجرورُ، نحوُ: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾^(٨) ، ونحوُ : "سيرَ يزيدٍ" .

(١) ابن الوراق ، علل النحو ، ٢٧٧ .

(٢) يوسف ، ٣٥/١٢ .

(٣) إبراهيم ، ٤٦/١٤ .

(٤) ينظر : ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٦٠٠/٢ .

(٥) ينظر : ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ١٢١-١٢٧ .

(٦) إذا ناب المفعول به عن الفاعل أخذ حكمه ، يقول ابن هشام : " وَحَيْثُ حُذِفَ فَاعِلُ الْفِعْلِ ، فَإِنَّكَ تَقِيمُ مَقَامَهُ

الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَتُعْطِيهِ أَحْكَامَهُ الْمَذْكُورَةَ لَهُ فِي بَابِهِ ، فَتَصِيرُهُ مَرْفُوعًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مَنْصُوبًا ، وَعَمْدَةٌ بَعْدَ أَنْ كَانَ فَضْلَةً وَوَجِبَ التَّأخِيرُ عَنِ الْفِعْلِ بَعْدَ أَنْ كَانَ جَائِزَ التَّقْدِيمِ عَلَيْهِ ، وَيُؤَنَّثُ لَهُ الْفِعْلُ إِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا " ابن هشام ، شرح قطر

الندى وبل الصدى ، ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٧) النساء ، ٨٦/٤ .

(٨) الأعراف ، ١٤٩/٧ .

الثالث: المصدر المتصرف المختص^(١)، نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾^(٢)، ويمتنع نحو: "سير سير"؛ لعدم الفائدة.

الرابع: الظرف المتصرف المختص، نحو: "صيم رمضان"، و: "جلس أمام الأمير"^(٣)، ويمتنع نحو: (عندك ومعك وثم)؛ لامتناع رفعهنّ، ونحو: (مكاناً وزماناً) إذا لم يقيدا؛ لعدم الفائدة.

وحول الأغراض التي تدعو المتكلم إلى حذف الفاعل يؤكد اللغويون أنها ترجع - في معظمها - إلى سببين، أحدهما: لفظي، والآخر: معوي.

وفيما يتعلّق بالأسباب اللفظية فأشهرها ثلاثة: أولها: القصد إلى الإيجاز في العبارة، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾^(٤)، وثانيها: المحافظة على السجع في الكلام المنثور، نحو: مَنْ طابَتْ سِرِيرُهُ حُمِدَتْ سِيرَتُهُ، إذ لو قيل: "حمد الناس سيرته" لاختلّ السجع، وثالثها: المحافظة على الوزن في الكلام المنظوم، كما في قول الأعشى:

عَلَّقْتُهَا عَرَضًا، وَعَلَّقْتُ رَجُلًا
غَيْرِي، وَعَلَّقَ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ^(٥)

فبنى "علق" في هذا البيت ثلاث مرات للمجهول؛ والأصل: عَلَّقَنِي اللهُ إِيَّاهَا، وَعَلَّقَهَا اللهُ رَجُلًا غَيْرِي، وَعَلَّقَ اللهُ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلَ، ولو ذكّر الفاعل في كل مرة منها أو في بعضها لما استقام له وزن البيت.^(٦)

أما الأسباب المعنوية فقد أسهب اللغويون في ذكرها، يقول محمد محيي الدين: "وأما الأسباب المعنوية فكثيرة: منها كون الفاعل معلومًا للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره له، وذلك نحو قوله تعالى: "خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ"، ومنها كونه مجهولًا للمتكلم فهو لا يستطيع تعيينه للمخاطب، وليس في ذكره فائدة، وذلك كما تقول: سُرِقَ متاعي، لأنك لا تعرف ذات السارق، وليس في قولك:

-
- (١) المتصرف: ما يفارق النصب على المصدرية، فلا تجوز إنابة (سبحان، ومعاذ، ...)، والمختص: ما خصص بما يزيل عن معناه الإبهام كأن يوصف، نحو (نفخة واحدة) أو يضاف، نحو (نفخة الصور) أو يعرف، نحو (النفخة) أو غير ذلك، وكذلك الظرف. ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، هامش (١)، ١٢٣/٢.
- (٢) الحاقة، ١٣/٦٩.
- (٣) خصص الأول بالعلمية والثاني بالإضافة. ينظر: الجرجاوي، شرح التصريح على التوضيح، ٤٢٨/١.
- (٤) النحل: ١٢٦/١٦.
- (٥) الديوان، ٥٧.
- (٦) ينظر: ابن عقيل، شرحه على ألفية ابن مالك، هامش (٢)، ١١١/٢. والمرادي، شرح التصريح على التوضيح، ٤٢٢/١. والتوحيدي أبو حيان، البصائر والنخائر، ١٤٣/٥.

"سَرَقَ الطَّبَّحُ مَتَاعِي" فائدة زائدة في الإفهام على قولك: "سُرِقَ متاعي"، ومنها رغبة المتكلم في الإبهام على السامع، كقولك: تُصَدِّقَ بِألفِ دينارٍ، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل، بصون اسمه عن أن يجري على لسانه، أو بصونه عن أن يقتصر بالمفعول به في الذكر، كقولك: خُلِقَ الخنزيرُ، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجري بذكره، ومنها خوف المتكلم من الفاعل فيعرض عن ذكره لئلا يناله منه مكروه، ومنها خوف المتكلم على الفاعل فيعرض عن اسمه لئلا يمسّه أحدٌ بمكروه^(١).

وفي شعر العباس ما يشهد على تنوع هذه الأغراض وتعددها، وهي - في معظمها - تتمثل في ثلاثة أغراض: الإيجاز، واستقامة الوزن، وكون الفاعل معلوماً من السياق، وفيما يتعلّق بالعرضيين الأولين فقد مضى الحديث عنهما، وأمّا الأخير فلا غرابة فيه، فجلُّ أشعاره قيلت في محبوبته (فور)، فتقدير حذف الفاعل أمرٌ هيئ ميسورٌ، تحكّمه طبيعة السياق، سواء أمقاليّة كانت قرينته أم حالية، وهذا لا جدال فيه، يقول أبو حيان: "وحذف الفاعل لعلم المخاطب به فعلٌ صحيح لا يدخله الاختلاف فيه".^(٢) غير أنّ ذلك لا يتعارض مع وجود أغراض أخرى في شعره تجتمع مع هذه الأغراض الثلاثة، وهذا ما يلمسه القارئ بوضوح، يقول العباس واصفاً اجتماع قلبه مع المحبوب:

أَيَا قَلْبَيْنِ قَدْ خُلِقَا كُنَابَتَيْنِ جُنَابَا^(٣)
يُدْوَمَانِ عَلَى عَهْدٍ إِذَا حَلَا وَإِنْ غَابَا^(٤)

والسؤال: هل يجوز التعبير عن المثنى بالجمع؟ والجواب: نعم، فمن سنن العرب إجراء المثنى مجرى الجمع، قال الشعبي في كلام له في مجلس عبد الملك بن مروان: "رجلان جاءوني، فقال عبد الملك: لَحْنَتَ يَا شَعْبِي، قال: يا أمير المؤمنين لم أَلْحَنَ مَعَ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: "هَذَانِ حَصْمَانِ اخْتَصَمَا فِي رَبِّهِمْ" فقال عبد الملك: لله درك يا فقيه العراقيين قد شُفِيَتْ وَكُفِيَتْ".^(٥)

(١) ابن عقيل، شرحه على ألفية ابن مالك، هامش (٢)، ١١١/٢، ١١٢. وينظر: المرادي، شرح التصريح على التوضيح، ٤٢٢/١. وأبو حيان التوحيدي، البصائر والذخائر، ١٤٣/٥.

(٢) البصائر والذخائر، ١٤٣/٥.

(٣) الجُنَاب: جمع جانب أو جنب، نقول: رجل جانب، بمعنى جنب، وهو الغريب، ينظر: الأزهرى، تهذيب اللغة، ٨٣/١١. وابن منظور، لسان العرب، ٢٧٧/١، مادة (جنب)، و(جُنَابا) في البيت حال من ألف الاثنين في صيغة المجهول (خلقا).

(٤) الديوان، ١٧.

(٥) الثعالبي أبو منصور، فقه اللغة وأسرار العربية، ٢٢٩.

ومن سننها أيضاً أنه قد يُطلق المفردُ على الجمع ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾^(١) أي أطفالاً ، وقولُ العربِ : قَرَزْنَا به عِينًا أي أعيننا ، وقد يكونُ العكسُ ، أي أن يُطلقَ الجمعُ على المفردِ ، كما في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾^(٢) ، والمقصودُ : المسجدُ الحرامُ ، وقوله تعالى : ﴿وَإِذِ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾^(٣) فقال : قَتَلْتُمْ مَعَ أَنَّ الْقَاتِلَ وَاحِدٌ ، أو أن يُطلقَ المثنى ويُرادَ به المفردُ ، كما في قوله تعالى : ﴿الْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾^(٤) فقال : (ألقيا) بصيغة التثنية مَعَ أَنَّ الْمُخَاطَبَ مَفْرَدٌ وَهُوَ مَالِكٌ خَازِنُ النَّارِ .^(٥) ، وكُلُّ ذَلِكَ مِنَ السَّمَاتِ الَّتِي تَتَمَيَّزُ بِهَا هَذِهِ اللَّغَةُ عَنْ غَيْرِهَا .

ولرَبِّ سائلٍ يسألُ : ما الغرابةُ بينَ ذينكَ القلبين اللذين ذكّرهما الشاعرُ مَعَ أَنَّهُمَا يدومانِ على عهدٍ واحدٍ من الحبِّ والوئامِ ؟ والجوابُ عن ذلك أن ما قصدهُ الشاعرُ هنا هو اختلافُ البلدِ ، فهو من العراقِ ، وهي من المدينةِ ، ومَعَ ذلكَ فقد جَمَعَ الحبُّ قلوبهما ، فأصبحا كنباتين من أصليين مختلفين ، ولكنهما متآلفتان متفقتان على كلِّ حالٍ من الغيبةِ والحضورِ ، وقد جاءَ حَدْفُ الفاعلِ في صيغةِ المجهولِ (خُلِقا) يُوكِّدُ هذه الحقيقةَ ، فألفُ الاثنينِ في هذا الفعلِ تعودُ إلى كلا العاشقينِ ، وفي ذلك إشارةٌ إلى وَحْدَةِ مَشَاعِرِهِمَا وَقُرْبِهِمَا وَتَأَلُّفِهِمَا ، عَدَاكَ عَمَّا أَفَادَتْهُ هَذِهِ الصِّيغَةُ مِنَ الْإِيجَازِ وَاسْتِقَامَةِ الْوِزْنِ ، وما كان ذلكَ ليُكتسَبَ في صيغةِ المعلومِ ، فلو قالَ : أيا قلبينِ قد خَلَقَهما اللهُ ... ، لطالنتُ العبارةُ ، وانكسرَ الوزنُ ، وما تمَّ له من المعنى كما تمَّ في صيغةِ المجهولِ .

وعلى هذه الشاكلة من الحذفِ تسييرُ جُلِّ أشعارِهِ ، والمطلوبُ هنا ليسَ التماسَ هذه الأعراضِ الثلاثةِ ، وإنما تبيُّنُ مواضعٍ أخرى من الجمالِ فيها ، وهذا ما ستتمُّ مناقشتُهُ في الأمثلةِ الشعريَّةِ القادمةِ ، فمُعظَمُها لا يخلو من لَفْتَةٍ بديعةٍ تزيدُ النَّصَّ جمالاً ، يقولُ :

مَنْ كَانَ يَزْعُمُ أَنْ سَيَكْتُمُ حُبَّهُ حَتَّى يُشَكَّكَ فِيهِ فَهُوَ كَدُوبٌ
الْحُبُّ أَمْلَكُ لِلْفُؤَادِ بِقَهْرِهِ مِنْ أَنْ يُرَى لِلْسَّرِّ فِيهِ نَصِيبٌ^(٦)

(١) غافر، ٦٧/٤٠ .

(٢) التوبة، ١٧/٩ .

(٣) البقرة، ٧٢/٢ .

(٤) ق ، ٢٤/٥٠ .

(٥) ينظر : الثعالبي أبو منصور ، فقه اللغة وأسرار العربية ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

(٦) الديوان، ٦٠ .

والتقديرُ : من أن يرى العاشقُ للسرِّ فيه نصيباً ، والمعنى : أن العاشقَ مهما كانت قدرتهُ على كتمانِ الهوى فإنه لا يستطيعُ ، بل لا بدُّ أن يظهرَ قهراً على صاحبه ، فهو على حدِّ قوله : " أملاكُ للفؤادِ بقهره " ، فعدَلَ عن ذكرِ الفاعلِ كونه معلوماً بالبداهةِ ، وفي ذلك دلالةٌ واضحةٌ على انهزامِ الشاعرِ أمامَ هذا الحبِّ ، وإذعانِهِ له ، ومنهُ أيضاً :

وَصِرْتُ إِذَا انْتَهَى مِنِّي كِتَابٌ إِلَيْكَ لَتَعْطِفِي نُبْدُ الْكِتَابِ (١)

أي : نَبَذتِ الْكِتَابَ ، وجمالُ الحذفِ هنا يكمنُ في التعريضِ بذاتِ النَّابِذِ ، فهو عندما يَذْكُرُ المنبوذَ يُعَرِّضُ بنابذِهِ ، حيثُ يريدُ الشاعرُ أن يلفتَ انتباهَ محبوبتهِ إلى هذا الصنيعِ الشنيعِ الذي لم يعدُ للشاعرِ قدرةٌ على تحمُّلهِ والصَّبْرِ عليه ، وأتُّهُ لا ينبغي أن يكونَ ، ولو ذَكَرَ الفاعلُ لَمَا كَانَ هذا التعريضُ ، ولانتفى ذاكَ الجمالُ ، ولَفَقَدَ النَّصَّ قيمتهُ الجماليَّةُ التي ينبغي لها أن تكونَ .

وَأَتَّبَعْنَا رِضَاكَ فِي كُلِّ وَجْهِ لَوْ نُجَازِي بِمِثْلِ مَا قَدْ فَعَلْنَا (٢)

أي : لو نُجَازِينَا بِمِثْلِ مَا قَدْ فَعَلْنَا ، والغرضُ من ذلكَ هو التَّلَطُّفُ والتَّادُّبُ والتَّعْرِيفُ بمجازاتها لهُ ، وهذا التَّلَطُّفُ سِمَةٌ اعتادها الشاعرُ في شعرِهِ ، فلا تكادُ تجدُ فيه غِلظةً ؛ لما كانت عليه حالُهُ مع المحبوبِ ، كيفَ لا وهو المفطورُ على فنِّ الغزلِ ؟! حتَّى شَبَّهَهُ بعضهم بعمَرَ بنِ أبي ربيعة (٣) ، ذاكَ الذي لم يُعْهَدْ في شعرِهِ غيرُ النَّسِيبِ .

فُرِيَءَ، الْكِتَابِ، وَمَاطَلُوا، بِجَوَابِهِ رَأْيِي، يُقَدِّمُ، مَرَّةً، وَيُؤَخَّرُ. (٥)

والتقديرُ : قرأتُمُ الْكِتَابَ وماطلتم بجوابِهِ ، وقد جعلها في النَّصِّ على سبيلِ الجمعِ تعظيماً لها وتشريعاً ، وفي حذفِ الفاعلِ هنا دلالةٌ أكيدةٌ على احترامها وتقديرها ؛ لأنَّهُ لو ذَكَرَهَا لَأَسَاءَ إلى شرفها وسُمعَتِها ، فقد حَرَصَ في ديوانِهِ على رسمِ صورةٍ مثاليَّةٍ لها عزٌّ أن تَجِدَ لها نظيراً ؟! وهذا ما يَلْمَسُهُ القارئُ بوضوحٍ في كثيرٍ من مواضعِ شعرِهِ . يقولُ :

أَتَبِحَ لِقَلْبِي مِنْ شَقَاوَةِ جَدِّهِ غَزَالَ غَرِيرٍ فَاتِرِ الطَّرْفِ سَاحِرِهِ (٦)

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٢٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ٢٦٨ .

(٣) ينظر : ابن قتيبة ، الشعر والشعراء ، ٨١٧/٢ .

(٥) الديوان ، ١٢٧ .

(٦) المصدر نفسه ، ١٥٠ .

والَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ حَذْفَ الْفَاعِلِ هُنَا عَلَى تَقْدِيرَيْنِ ، الْأَوَّلُ : أَتَاخَ الْهَوَى لِقَلْبِي غَزَالًا ، وَغَرَضُ الْحَذْفِ عِنْدَهَا هُوَ عِلْمُهُ مِنَ السِّيَاقِ ، وَالثَّانِي : أَتَاخَ اللَّهُ لِقَلْبِي غَزَالًا ، وَالغَرَضُ مِنْ حَذْفِهِ عِنْدَهُ هُوَ صَوْنُهُ عَنِ الذِّكْرِ مِنْ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى لِسَانِهِ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْطِنِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا تُسَبَّبُ لَهُ أَسْبَابُ الصَّبْوَةِ ، فَحَاشَاهُ ذَلِكَ ، وَأَغْلَبُ الظَّنِّ هُنَا أَنَّ الشَّاعَرَ لَا يَصْدُرُ فِي ذَلِكَ عَنْ خُلُقٍ وَدِينٍ ، لِأَنَّ فِي شِعْرِهِ مَا يُنَافِي هَذَا ، وَإِنَّ الَّذِي دَفَعَهُ إِلَى ذَلِكَ هُوَ سِيرُهُ عَلَى طَرِيقَةِ الْعَرَبِ فِي تَعْظِيمِهَا لِذَاتِ الْخَالِقِ وَتَنْزِيهِهَا لَهُ .

يَقُولُ عَلَى لِسَانِ الرَّشِيدِ بَرْتِي جَارِيَتُهُ (ضِيَاء) :

لَعَمْرِي لَنَعَمِ الْمُسْتَعَاثُ بِهِ الْبُكَاءُ إِذَا فَنِي الصَّبْرُ الَّذِي كَانَ يُنْخَرُ
سَابِكِي ضِيَاءٌ مُسْتَقَلًّا لَهَا الْبُكَاءُ وَيُسْعِدُنِي يَحْيَى وَفَضْلٌ وَجَعْفَرٌ (١)

والتَّقْدِيرُ : إِذَا فَنِي الصَّبْرُ الَّذِي كُنْتُ أُنْخَرُهُ ، فَحَذْفَ الْفَاعِلِ هُنَا لِيَتَجَاهَلَ صَبْرُهُ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ الْجَلِيلِ ، فَعِظَمُ الْمُصَابِ أَجْلٌ مَنْ أَنْ يُنْسَى أَوْ يُصَبَّرَ عَلَيْهِ ، فَهَوَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُطِيقَهُ إِذَا مَا فَكَّرَ فِيهِ .

وَمَنْ يُنْعِمُ النَّظَرَ يَجِدُ حَذْفَهُ فِي مَوَاضِعَ أُخْرَى مِنْ شِعْرِهِ قَدْ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مَعْلُومًا مِنَ السِّيَاقِ إِلَى كَوْنِهِ مَجْهُولًا ، غَيْرَ أَنَّهُ قَلِيلٌ ، يَقُولُ :

أَخْلَفْتِ يَا سَيِّدَتِي وَعَدِي نَعَمْ، وَقَدْ غُيِّرْتِ مِنْ بَعْدِي
وَمَا أَنَا مِنْ بَعْدِكُمْ لَمْ أَرَلْ فِي دَوْلَةِ الْأَحْزَانِ وَالْوَجْدِ (٢)

أَي : وَقَدْ غَيَّرْتُ شَيْءٌ بَعْدِي ، فَحَذْفَ الْفَاعِلِ لِلْجَهْلِ بِهِ ، حَيْثُ إِنَّ تَقْدِيرَهُ تَدَخُّلُهُ احْتِمَالًا كَثِيرًا ، فَقَدْ يَكُونُ الزَّمَانُ أَوْ التَّسْيَانُ أَوْ الْحُسَادُ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَتَعَدَّدُ هَذِهِ الْاحْتِمَالَاتِ يُوَوَّلُ بِالصِّيغَةِ إِلَى الْمَجْهُولِ ، وَكَأَنَّ الصِّيغَةَ هُنَا عَلَى إِمْكَانِيَّةِ سَوَالٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : مَا الَّذِي غَيَّرَكَ بَعْدِي؟ ، وَهُوَ بِذَلِكَ يَرِيدُ أَنْ يَسْتَنْقِطَ حَالَ الْمَحْبُوبَةِ ، فَيَتَعَرَّفَ إِلَى سَبَبِ تَغْيِيرِهَا مِنْ بَعْدِهِ ، وَأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ، مَعَ أَنَّهُ مَا زَالَ عَلَى حَالِهِ مِنَ الْحَبِّ وَالْوَفَاءِ ، بَلْ لَقَدْ أَوْرَثَهُ إِعْرَاضُهَا عَنْهُ دَوْلَةَ الْهَمُومِ وَالْأَحْزَانِ .

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ١٥٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ٩٣ .

أَلَا لَيْتَنَا نَعْمَى إِذَا حِيلَ بَيْنَنَا وَتَجَلَّى لَنَا أُبْصَارُنَا حِينَ نَلْتَقِي^(١)

والتقديرُ : إذا حالَ الحسَادُ أو المسافاتُ أو الزَّمانُ بَيْنَنَا، فيكونُ الغرضُ من حذفِهِ على أمرينِ :
إمَّا كثرةَ احتمالاتِ الفاعلِ وتعدُّدِها ، وإمَّا تهميشُ هذه الاحتمالاتِ والتقليلُ من أهميَّتها ، إذ لا ينبغي لها أن تكونَ هيَ الحائلُ ، وعلى كلا التقديرينِ يكونُ حذفُ الفاعلِ في محلِّه ، ويترتَّبُ عليه فائدةٌ ، ومتى ترتَّبَ عليه فائدةٌ كانَ حذفُهُ موقِّفاً ، يقولُ ابنُ أبي الحديدِ في شرطِ حذفِ الفاعلِ : " والضَّابطُ في ذلكَ ألا يزيدَ ذِكْرُ الفاعلِ في قوَّةِ العلمِ بِهِ على ما يحصلُ من قوَّةِ العلمِ وهو غيرُ مذكورٍ ".^(٢)
بمعنى أنَّ الفاعلَ إذا لم يترتَّبْ على ذكرِهِ فائدةٌ يقتضيهما السِّياقُ ، فالأولى حذفُهُ ، لأنَّ ذكرَهُ وحذفُهُ عندئذٍ سِيَّانٌ ، فلا معنى لذكرِهِ .

ولم يُعثرْ في شعرِهِ خروجُ حذفِ الفاعلِ عن هذينِ الغرضينِ - أقصِدُ كونهُ معلوماً أو مجهولاً -
إلَّا في موضعٍ واحدٍ ، وهو قولُهُ :

لَيْسَ يُسْتَنْكَرُ النُّحُولُ بِمِثْلِي جَسَدِي مُبْتَلَى بِقَلْبٍ مَشُومٍ.^(٣)

أي : ليسَ يَسْتَنْكَرُ أحدُ النُّحُولِ بجسمي ، والغرضُ من حذفِهِ هو عدمُ الفائدةِ من ذكرِهِ ، إذ المعوَّلُ عليه في السِّياقِ عدمُ استتكارِ النُّحُولِ ، وليسَ المُسْتَنْكَرُ نفسهُ ، وقد استنقى الفاعلُ المحذوفُ من هذه الصِّيغَةِ العمومَ أيضاً، وكانَ الشَّاعرُ أرادَ أن يُوصِلَ إلى المخاطبِ أنَّ صيرورتهُ إلى هذه الحالِ أمرٌ طبيعيٌّ لا يُنكرُهُ أحدٌ مِنَ النَّاسِ ؛ لِمَا عُرِفَ عنه من النَّقائِي في العشقِ من أجلِ المحبوبِ .

وعلى أيِّ حالٍ فكلِّلا الغرضينِ محتملٌ ، وتكمنُ وراءَهُ فائدةٌ بلاغيَّةٌ يقتضيهما السِّياقُ ، بل إنَّ كُلاً منهما يُكْمِلُ الآخرَ ، ويُسهِّمُ في تعزيزِ ملامحِ صورةِ الغرضِ البيانيِّ ويؤكدُها .

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٢٠٢ .

(٢) الفلك الدائر على المثل السائر ، ٢٨١/٤ .

(٣) العباس بن الأحنف ، المصدر السابق ، ٢٤٩ .

ثالثاً- حذف المفعول به

لمَّا كَانَ المَفْعُولُ بِهِ جُزْءًا غَيْرَ أُسَاسِيٍّ فِي الجُمْلَةِ كَثُرَ حَذْفُهُ فِيهَا ، دُونَ أَنْ يُشَكَّلَ ذَلِكَ أَدْنَى ضَرَرٍ عَلَى بِنَائِهَا ، يَقُولُ عَبَّاسٌ حَسَنٌ: "الأغلبُ أن يُوَدِّيَ المَفْعُولُ بِهِ مَعْنَى لَيْسَ أُسَاسِيًّا فِي الجُمْلَةِ ؛ فَيُمْكِنُ الاستِغْنَاءُ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْسُدَ تَرْكِيبُهَا، أَوْ يَخْتَلَّ مَعْنَاهَا الأَسَاسِيُّ ، وَلِهَذَا يُسَمَّوْنَهُ : "فَضْلَةٌ" وَهِيَ اسْمٌ يَطْلُقُهُ النَّحَاةُ عَلَى كُلِّ لَفْظٍ مَعْنَاهُ غَيْرٌ أُسَاسِيٍّ فِي جُمْلَتِهِ ".^(١)

وقد جرت عَادَةُ النُّحَوِيِّينَ أَنْ يُسَمَّوْا المَفْعُولَ المَحذُوفَ لِذَلِيلِ اِخْتِصَارًا ، وَلِغَيْرِ ذَلِيلِ اِخْتِصَارًا ، وَيُمَثِّلُونَ عَلَى الأَوَّلِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(٢) أَي: أُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ شَيْئًا، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَعَشَّاهَا مَا عَشَّى﴾^(٣) أَي: مَا عَشَّاهَا إِيَّاهُ^(٤)، فَحَذَفَ المَفْعُولِينَ كِلَيْهِمَا لِذَلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَيْهِمَا، وَيُمَثِّلُونَ عَلَى الثَّانِي بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾^(٥) ، وَقَوْلِهِ : ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٦) ، وَقَوْلِهِ : ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾^(٧) ، إِذِ المَعْنَى رَبِّي الَّذِي يَفْعَلُ الإِحْيَاءَ وَالْإِمَاتَةَ ، وَهَلْ يَسْتَوِي مَنْ يَتَّصِفُ بِالعِلْمِ وَمَنْ يَنْتَقِي عَنْهُ ذَلِكَ ، وَأَوْقَعُوا الأَكْلَ وَالشَّرْبَ وَذَرُوا الإِسْرَافَ^(٨) ، وَالمُهْمُّ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ هُوَ الفِعْلُ وَالفَاعِلُ ، وَلَيْسَ المَفْعُولُ ؛ إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ ، وَلَا غَرَضَ يَتَعَلَّقُ بِذِكْرِهِ .

وَمِنَ المَوَاضِعِ الَّتِي يَكْثُرُ فِيهَا حَذْفُ المَفْعُولِ بِهِ حَذْفُهُ بَعْدَ فِعْلِ المَشِيئَةِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾^(٩) ، فَمَفْعُولُ (شَاءَ) هُنَا مَحذُوفٌ ، دَلَّ عَلَيْهِ جَوَابُ لَوْ ، وَتَقْدِيرُهُ : وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ الذَّهَابَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ لَذَهَبَ بِهِمَا^(١٠) .
وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ المَعْوَلَ عَلَيْهِ فِي نِهَآيَةِ الأَمْرِ أَغْرَاضُ حَذْفِ المَفْعُولِ ، وَأَغْرَاضُ حَذْفِهِ عَدِيدَةٌ ، تَتَنَوَّعُ بِتَنَوُّعِ الحَالِ أَوْ المَقَامِ ، وَسَأَكْتَفِي بِعَرَضٍ سَرِيعٍ مُبَسِّرٍ لِهَذِهِ الأَغْرَاضِ .

(١) النحو الوافي ، ١٧٩/٢ .

(٢) النمل ، ٢٣/٢٧ .

(٣) النجم ، ٥٤/٥٣ .

(٤) ينظر: ابن جني ، الخصائص ، ٣٧٤/٢ . والجوهرية ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ٦٧٠/٢ .

(٥) البقرة ، ٢٥٨/٢ .

(٦) الزمر ، ٩/٣٩ .

(٧) الأعراف ، ٣١/٧ .

(٨) ينظر: ابن هشام ، مغني اللبيب ، ١ / ٧٩٨، ٧٩٧ .

(٩) البقرة ، ٢٠/٢ .

(١٠) ينظر : ابن الأثير ، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، ٢٤٠/٢ .

-أغراض حذف المفعول به-

كما كنّ لحذفِ الفاعلِ أغراضٌ فإنّ لحذفِ المفعولِ بهِ أغراضًا أخرى ، تُشبهُ إلى حدِّ كبيرٍ تلكَ الأغراضَ في حذفِ الفاعلِ ، غيرَ أنّ حذفَ المفعولِ يعني إجراءَ الفعلِ المتعدّي مُجرى الفعلِ اللازمِ ، وعلى هذا الإجراءِ تترتّبُ أغراضٌ بلاغيّةٌ ، بعضها لفظيٌّ والآخرُ معنويٌّ . (١)

أ- الأغراضُ اللفظيّةُ

١-الإيجازُ ، كما في قوله تعالى : ﴿وَأَسْمَعُوا وَأَطِيعُوا﴾ . (٢)

٢- إقامةُ الوزنِ الشعريِّ ، وسيأتي التمثيلُ على هذا الغرضِ في شعرِ العباسِ بنِ الأحنفِ .

٢- توافقُ نهاياتِ الجملِ ، نحوُ : ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكٌ وَأَبْكِي ، وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتٌ وَأَحْيَا﴾ . (٣)

ب- الأغراضُ المعنويّةُ : كثيرةٌ ، أشهرها :

١- الإيذانُ بالتعميمِ ، نحوُ : ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ (٤) ، أو يُعْطِي وَيَمْنَعُ وَيَصِلُ وَيَقْطَعُ .

٢- العَلْمُ بِهِ ، نحوُ : ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ . (٥)

٣- الجَهْلُ بِهِ ، نحوُ قَوْلِكَ : وَلَدْتُ فُلَانَةً ، وَأَنْتَ لَا تَدْرِي مَا وَلَدْتَ .

٤- عَدَمُ قَصْدِ التَّعْيِينِ ، نحوُ : ﴿وَمَنْ يَظْلِمْ مِنْكُمْ نَفْسَهُ عَدَابًا كَبِيرًا﴾ . (٦)

٥- الخَوْفُ مِنْهُ ، كقَوْلِكَ : أَبْغَضْتُ فِي اللَّهِ ، وَلَا تَذَكُرِ الْمَبْغُوضَ خَوْفًا مِنْهُ .

(١) ينظر : السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ١٣/٢ .

(٢) التغابن، ١٦/٦٤ .

(٣) النّجم، ٤٢/٥٣ ، ٤٣ .

(٤) البقرة، ٢٥٨/٢ .

(٥) البقرة، ٢٤/٢ .

(٦) الفرقان، ١٩/٢٥ .

٦- التَّرْفَعُ عَنِ النَّطْقِ بِهِ ؛ لِاسْتِهْجَانِهِ أَوْ لِاحْتِقَارِ صَاحِبِهِ ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ أَكَلَ التَّرَابَ : لَقَدْ أَكَلَ ، فَتَعَرَّفُ عَنْ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ احْتِقَارًا لِفَاعِلِهِ ، وَاسْتِهْجَانًا لِصَنِيْعِهِ .

وقد تنوعت أغراض حذف المفعول في شعر العباس تبعًا لاختلاف الحال والمقام، وهي دقيقة تحتاج من الباحث إلى إنعام نظرٍ وطول تأملٍ وتركيزٍ ، حتّى يتسنى له معرفة الغرض وتحديد المراد ، وهي في نهاية المطاف تخضع للاجتهاد ، فما تراه أنت مناسبًا ربّما لا يراه غيرك ، والمعوّل عليه في نهاية المطاف الإقناع ، يقول ابن الأحنف :

وَكَنَّمْتُ حُبَّكَ فَاَعْلَمِي وَاسْتَيْقِنِي وَالْحُبُّ مِنْ غَيْرِي فَدَيْتُكَ قَدْ أَبَى (١)

حُذِفَ الْمَفْعُولُ بِهِ (الْكُتْمَانُ) بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَعْمَالٍ فِي الْبَيْتِ ، وَهِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ : فَاَعْلَمِي وَاسْتَيْقِنِي وَأَبَى ، وَالْقَرِينَةُ عَلَى حَذْفِهِ الْفِعْلُ (كَتَمْتُ) فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ ، وَالغَرَضُ مِنْ حَذْفِهِ هُوَ الْإِيجَازُ ؛ إِذْ لَوْ ذُكِرَ الْمَفْعُولُ لَطَالَ السِّيَاقُ ، وَضَعُفَ التَّرْكِيبُ ، وَمَا كَانَ لَهُ مِنَ الْقُوَّةِ مَا كَانَ فِي حَذْفِهِ ، وَمَنْ تَعَيَّنَ فَهُمْ الْمَحذُوفِ كَانَ الْأَوَّلَى هُوَ الْحَذْفُ .

وفي هذا البيت جاءت القرينة على حذف المفعول متقدّمة ، وقد تأتي متأخرة ، إذ المهم في الأمر الدليل ، ومن ذلك :

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو إِنَّهُ مَوْضِعُ الشُّكْوَى فَقَدْ صَدَّ عَنِّي بِالْمَوَدَّةِ مَنْ أَهْوَى (٢)

والتقدير : إلى الله أشكو صدور المحبوبة ، والقرينة على هذا الحذف هو (صدّ عني) في الشطر الثاني ، والغرض من الحذف هو الإيجاز أيضا ، والسبب الداعي إلى الإيجاز هو نفسه المذكور آنفا ، غير أنّ هناك فعلا آخر في البيت حذف منه المفعول ، وهو قوله : من أهوى ، والتقدير : من أهواه ، حيث حذف الضمير العائد إلى الاسم الموصول (من) ، ويبدو أنّ الغرض من حذفه هو المحافظة على التصريح والقافية ، أضف إلى ذلك أنّه لو ذكّر ما زاد شيئا في الدلالة .

وقد يُحذف أكثر من مفعول إذا كان الفعل متعديا لأكثر من واحد ، ومن ذلك قوله :

(١) الديوان ، ١ .

(٢) المصدر نفسه ، ٢ .

قَالُوا: قَدْ اَعْتَلَّ مَنْ تَهَوَّى فَقُلْتُ لَهُمْ: وَيَلِي، إِذَا لَمْ أَجِدْ مِثْلَ الَّذِي وَجَدًا.
فَلَنْ أَصِحَّ إِذَا مَا كَانَ ذَا سَقَمٍ وَلَنْ أَعِيشَ إِذَا مَا اسْتَوْدَعَ اللَّحْدَا(١)

أي : لم أجد في جسمي مثل الذي وجدته في جسمه ، حيثُ حَذَفَ المفعولَ الثاني للفاعل (أجد) ،
وتقديره شبه الجملة (في جسمي) ، وحَذَفَ المفعولين للفاعل (وَجَدَ) الثاني ، والتقديرُ: وجدته في جسمه،
والغرضُ من ذلك هو الاختصارُ ، والذي دعا إلى هذا التقديرِ السياقُ نفسه ، وطبيعةُ الفعلِ (وجد)
المتعدّي إلى مفعولين .

أشكال حذف المفعول في شعره

أما فيما يتعلّقُ بأشكالِ حذفِ المفعولِ فقد جاءت في شعره على ثلاثة أشكالٍ : الاسم الظاهر ،
والضمير ، والمصدر المؤوّل ، وفيما يتعلّقُ بالأوّل فقد سبق التمثيلُ عليه ، أما الضميرُ فقد جاء حذفه
أيضًا على ثلاثة أشكالٍ: العادي المقدّر من السياق ، والعائد إلى الموصول ، وما يأتي مع الفعلِ
المهمّل في باب تنازع عاملين .

ومن الأمثلة على حذف العادي قوله يُخاطبُ المحبوبة :

فَإِنْ سَاءَكُمْ مَا بِي مِنَ الضَّرِّ فَارْحَمُوا وَإِنْ سَرَّكُمْ هَذَا الْعَذَابُ فَعَذِّبُوا (٢)

أي : فارحموني وعذبوني ، وقوله :

مَا مَلَلْنَاكَ إِذْ مَلَلْتِ وَلَكِنْ أَنْتَ يَا حِبُّ صَاحِبُ اسْتِطْرَافٍ (٣)

أي : ما مللناك إذ مللتنا ، فحذف الضمير (نا) من الفعل الآخر لدلالة الأوّل عليه ، وفي حذفه
من كلا البيتين ما بقي بالمعنى ، ويحافظ على استقامة الوزن ، ولو ذُكِرَ لَمَا زَادَ فِي الدَّلَالَةِ ، وَلَمَّا
بَقِيَ الْوِزْنُ عَلَى حَالِهِ .

وفيما يتعلّقُ بضمير المفعولِ العائدِ على الموصولِ فقد وردَ عليه أمثلةٌ كثيرةٌ ، ومن ذلك قوله
يخاطبُ المحبوب :

وَأَشْهَدُ أَنَّكَ بِي وَاثِقٌ وَإِنْ كُنْتَ تُظْهِرُ مَا تُظْهِرُ (٤)

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ١٠٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ١٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ١٨٧ .

(٤) المصدر نفسه ، ١٤٥ .

أي : ما تظهَرُهُ ، حيث حَذَفَ المفعولَ به الضميرَ العائدَ على الاسمِ الموصولِ (ما) ، وقولُهُ :

سَأَسْتُرُ وَالسَّتْرُ مِنْ شِيَمَتِي هَوَى مَنْ أَحِبُّ بِمَنْ لَا أَحِبُّ (١)

أي : هوى مَنْ أَحِبُّهُ بِمَنْ لَا أَحِبُّهُ ، فحذف الضميرَ من الفعلِ (أحبّ) العائدِ على الموصولِ (مَنْ) ، وقولُهُ :

وَلَوْ أَصْبَحْتَ تَسْعَى التَّوَصَّلَ بَيْنَنَا سَعِدْتُ ، وَأَدْرَكَتُ الَّذِي كُنْتُ أُطَلِّبُ (٢)

أي : الَّذِي كُنْتُ أُطَلِّبُهُ ، فَحَذَفَ الضميرَ العائدَ على الموصولِ (الَّذِي) ، ولو تَمَّ الاستطرادُ في هذا الجانبِ لطالَ المقامُ ، ويكتفى بهذا لما فيه من غنيةٍ عن الإسهابِ .

وشرطُ جوازِ حذفِ العائدِ المنصوبِ أن يكونَ متصلاً بفعلٍ تامٍّ أو بوصفٍ ، نحوُ : جاءَ الَّذِي ضربتهُ ، والَّذي أنا مُعْطِيكُهُ درهمٌ . فيجوزُ حذفُ الهاءِ من (ضربتهُ) و(معطيكه) ، فنقولُ : جاءَ الَّذِي ضربتُ ، والَّذي أنا معطيكَ درهمٌ ، ومن ذلك قولُهُ تعالى : ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ (٣) وقولُهُ تعالى : ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ (٤) والتقديرُ ، خلقتهُ ، وبعثتهُ . (٥)

فإن اختلَّ شرطٌ من هذه الشروطِ لم يَجْزِ الحذفُ ، كأن يكونَ الضميرُ منفصلاً ، نحوُ : جاءَ الَّذِي إياه ضربتُ ، فلا يجوزُ حذفُ إياهُ ، أو كانَ متصلاً منصوباً بغيرِ فعلٍ أو وصفٍ وهو الحرفُ ، نحوُ : جاءَ الَّذِي إنهُ منطلقٌ ، فلا يجوزُ حذفُ الهاءِ ، أو كانَ منصوباً متصلاً بفعلٍ ناقصٍ ، نحوُ : جاءَ الَّذِي كانهُ زيدٌ. (٦)

والملاحظُ على حذفِ العائدِ المنصوبِ في شعرهِ أَنَّهُ جاءَ ضمنَ شروطِ القياسِ ، إذ جميعُ الأفعالِ الَّتِي حُذِفَ منها هذا العائدُ تامَّةٌ ، والعائدُ المحذوفُ هو بالأساسِ ضميرٌ متصلٌ ، وهذا يعني أَنَّ الشاعِرَ سارَ ضمنَ القواعدِ المعهودةِ ، فلم يَخْرُجْ عنها .

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٤٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ١٣ .

(٣) المدثر ، ١١/٧٤ .

(٤) الفرقان ، ٤١/٢٥ .

(٥) ينظر : ابن عقيل ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ١/١٦٩ . والبغوي ، معالم التنزيل في تفسير القرآن ، ١٧٥/٥ .

والقرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ٣٥/١٣ .

(٦) ينظر : ابن عقيل ، المصدر السابق ، ١٧٠/١ ، ١٧١ .

ويبقى التمثيل على حذف الضمير المتصل بالفعل المهمل في باب تنازع عاملين ، وهذا النوع قليل في شعره ، لم تُعهد عليه كثرة ، غير أنه موجود ، ومنه قوله :

أبكي وأستجفي كتابك يا ظلوم وأستزيره^(١)

وقوله :

هبوني أعض إذا ما بدت وأملك طرفي فلا أنظر^(٢)

والتنازع في البيت الأول واقع بين (أبكي وأستجفي) ، والمتنازع عليه (كتابك) ، والتقدير : أبكيه وأستجفي كتابك ، أما البيت الثاني فالتنازع واقع بين (أعض وأملك) ، والمتنازع عليه (طرفي) ، والتقدير : أعضه وأملك طرفي ، وعلى هذين التقديرين يكون الإعمال للثاني والإهمال للأول ؛ لأن العامل يكون في الظاهر والمهمل في ضميره ، ويجوز العكس ، أي أن جعل الأول هو العامل والثاني هو المهمل ، وهي مسألة خلافية بين البصرة والكوفة^(٣) ويبدو أن إعمال الثاني هو الأولى ؛ لما يكون عليه حاله من القرب من المعمول ، وقد مال إلى هذا اللوي البصريون ، ورجحه كثير من أهل النحو واللغة .

وفي حال إعمال الثاني فإن حذف ضميري النصب والجر من الأول المهمل واجب ، ويتعين ذكر الضمير في حال الرفع فقط ، أما في حال إعمال الأول فإنه يتعين مع الثاني المهمل ذكر الضمير مطلقا : مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا .^(٤)

ولما كان الإعمال في البيتين السابقين للثاني فإن حذف ضمير النصب من الفعل الأول واجب ، وما تم تقديره في نحو : أبكيه وأستجفي كتابك ، وأعضه وأملك طرفي ، فهو من باب التوضيح لا الجواز ، إذ الأصل ألا يُذكر الضمير في (أبكيه وأعضه) ؛ للسبب المذكور .
أما فيما يتعلق بالشكل الأخير من أشكال حذف المفعول ، وهو المصدر المؤول ، فلم يُعهد في شعره إلا في موطن واحد ، وهو قوله :

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ١٥٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ١٤٥ .

(٣) ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٧١/١ _ ٨٠ ، يقول ابن عقيل : " ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر ولكن اختلفوا في الأولى منهما : فذهب البصريون إلى أن الثاني أولى به لقربه منه ، وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به لتقدمه . " ، وتتبع الإشارة هنا إلى أن العاملين المتنازعين يجب أن يتقدما على المعمول وإلا لم تكن المسألة من باب التنازع . ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ١٦٠/٢ .

(٤) ينظر : ابن عقيل ، المصدر السابق ، ١٦٦/٢ ، ١٦٧ .

إِنِّي اعْتَذَرْتُ إِلَيْهِ مِنْ ذَنْبٍ لَهُ عِنْدِي لِيُظْهِرَ لِي الرِّضَا فَأَبَى (١)

أي : فأبى أن يُظهِرَ لي الرِّضَا ، والذي فرض هذا التَّقْدِيرَ هو المصدرُ المؤوَّلُ في قوله :
لِيُظْهِرَ ، ولا شكَّ أنَّ الغرضَ من حذفِهِ هو الإيجازُ ، لأنَّ حذفَهُ يُغْنِي عن ذكرِهِ ؛ ولو ذُكِرَ لآلَ النَّصِّ
إلى الرَّكَاكَةِ ، وما كُتِبَ له نصيبٌ من الفصاحةِ .

والحقُّ أنَّ معظمَ شواهدِ حذفِ المفعولِ في شعرِ العباسِ هي من بابِ الاختصارِ لا الاقتصارِ ،
فمعظمُها جاءَ عليه دليلٌ في السِّيَاقِ ، يدلُّ من قريبٍ أو بعيدٍ على حذفِهِ ، وأكثرُ من هذا فإنَّ المعنى
في بابِ الاختصارِ يدعو إلى تقديرِ المحذوفِ ، وخيرُ دليلٍ على ذلك ما تمَّ الاستشهادُ به ، ولم يُعْهَدْ
في شعرِهِ الحذفُ لغيرِ دليلٍ إلا نادراً ، ومن ذلك قولهُ :

هَلْ تَذَكِّرِينَ فَذَنْكَ النَّفْسُ مَجْلِسَنَا يَوْمَ النَّقَاءِ فَلَمْ أَنْطِقْ مِنَ الحَصْرِ (٢)

وقوله :

وَلَمْ يَكْ هَجْرِي عَنْ بَعْضَةٍ وَلَكِنْ خَشِيْتُ عَلَيْهِ الغُيُوبَا (٣)

والتَّقْدِيرُ في البيتِ الأوَّلِ : فلم أنطقُ كلمةً من الحَصْرِ ، والحَصْرُ ضربٌ من العِيِّ ، أمَّا
البيتُ الثَّانِي فتقديرُهُ : لم يَكْ هَجْرِي المحبوبَ عن بَعْضَةٍ ، والمُلاحِظُ على كلا التَّقْدِيرَيْنِ أَنَّهُ ليسَ
هناك ما يدلُّ على المفعولِ سوى العاملِ المتعدِّيِ نَفْسِهِ ، وليسَ هناك -أيضاً- ما يدعو إلى ذكرِ
المفعولِ ، إذ المَعْوَلُ عليه في البيتِ الأوَّلِ هو عدمُ النَّطْقِ وليسَ المنطوقُ ؛ لأنَّ الشَّاعِرَ فيه يتحدَّثُ
عن سببِ إقْلَاعِهِ عن النَّطْقِ ، وأنَّ الحَصْرَ مَنَعَهُ من ذلكَ ، وكذلك الأمرُ في البيتِ الثَّانِي ، فإنَّ
المَعْوَلَ عليه -أيضاً- الهَجْرُ وليسَ المهجورُ ؛ لأنَّ الشَّاعِرَ فيه يتحدَّثُ عن سببِ هَجْرِهِ ، وأنَّهُ لم
يكن عن كُرِهِ أو بُغْضٍ ، وإنما خَشِيَ على محبوبِهِ الإساءةَ إِلَيْهِ ، ومتى كانَ الحذفُ على هذه الحالِ
كانَ هذا هو الاقتصارُ .

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٣٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ١١٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ١٠٠ .

رابعاً- حذف المضاف والمضاف إليه

الإضافة في اللغة مأخوذة من (ضاف) ، نقولُ : " أَضَفْتَهُ وَضَيَّفْتَهُ: أَنْزَلْتَهُ عَلَيْكَ ضَيْفًا وَأَمَلْتَهُ إِلَيْكَ وَقَرَّبْتَهُ، وَلِذَلِكَ قِيلَ: هُوَ مُضَافٌ إِلَى كَذَا أَيْ مُمَالٌ إِلَيْهِ. وَيُقَالُ: أَضَافَ فُلَانٌ فُلَانًا ، فَهُوَ يُضَيِّفُهُ إِضَافَةً، إِذَا أَلْجَأَهُ إِلَى ذَلِكَ. وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمَا". (١)

والإضافةُ : الإِسْنَادُ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الإِسْمَ الأوَّلَ مُلتَصِقٌ بِالثَّانِي وَمُعْتَمِدٌ عَلَيْهِ كاعتمادِ المُسْنَدِ بِمَا يُسْنَدُ إِلَيْهِ (٢) ، قَالَ امْرُؤُ القَيْسِ :

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشْطَبٍ (٣)

أَي : أَسْنَدْنَاهَا (٤) .

أما في الاصطلاح فهي على ضربين : أحدهما : ضمُّ اسمٍ إِلَى اسمٍ هُوَ غَيْرُهُ بِمَعْنَى (اللام) ، نَحْوُ قَوْلِكَ : هَذَا غُلَامٌ زَيْدٍ ، أَي : غُلَامٌ لَهُ ، وَهَذِهِ دَارُ عَبْدِ اللَّهِ ، أَي : دَارٌ لَهُ ، وَالْآخَرُ : هُوَ ضمُّ اسمٍ إِلَى اسمٍ هُوَ بَعْضُهُ بِمَعْنَى (من) ، نَحْوُ قَوْلِكَ : هَذَا ثَوْبٌ خَزٍّ ، وَالثَّوْبُ بَعْضُ الخَزِّ ، أَي : ثَوْبٌ مِنْ خَزٍّ ، وَهَذِهِ جُبَّةٌ صَوْفٍ ، أَي : جُبَّةٌ مِنْ صَوْفٍ. (٥)

أ- حذف المضاف

- أشكاله : يأتي حذف المضاف على ثلاثة أشكال :

١- حذف مضاف واحد :

يُحَدَفُ المضافُ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ ، وَإِذَا حُدِفَ فَالْأغْلِبُ أَنْ يَخْلُقَهُ فِي الإِعْرَابِ المضافُ إِلَيْهِ (٦)

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، ٢٠٩/٩ ، مادة(ضيف) .

(٢) ينظر : العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، ٣٨٧/١ .

(٣) الديوان ، ٥٣ .

(٤) العكبري ، المصدر السابق ، ٣٨٧/١ .

(٥) ينظر : ابن جني ، اللمع في العربية ، ٨٠/١ .

(٦) إذا حُدِفَ المضافُ فإِذَا أَنْ يَخْلُقَهُ المضافُ إِلَيْهِ فِي الإِعْرَابِ ، وَهُوَ الكَثِيرُ الغالب ، وَإِذَا أَنْ يَبْقَى المضافُ إِلَيْهِ

عَلَى حاله من الجرِّ ، وَشَرَطَ بقاءه مجروراً أَنْ يَكُونَ المضافُ المحذوفَ معطوفاً عَلَى مثله لفظاً وَمَعْنَى بِعاطف

متصل، نحو: أكلُ امرئٍ تحسبين امرأً ونازٍ توفدُ بالليل نارا

أَي وَكُلُّ نَارٍ تَوَفَّدَ بِاللَّيْلِ تَحْسِبِينَ نَارًا. ينظر: المرادي : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، ٨١٩/٢ .

ومنه قوله تعالى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾^(١) ، أي : "أمرُ ربِّكَ"^(٢) ، ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾^(٣) أي "أهل القرية"^(٤).

٢ - حذف مضافين

ومثلوا عليه بقوله تعالى : ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعِظْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾^(٥) ، والتقدير : فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب.^(٦)

٣ - حذف ثلاثة متضائفات

ومنه قوله تعالى : ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ ، أي : " فكانَ مقدارُ مسافةٍ قُربِهِ مثلَ قَابِ قَوْسَيْنِ"^(٧) ، " فحذفَ ثلاثةً من اسم (كان) وواحدٌ من خيرها".^(٨)

- مواضع حذفه

تعددت مواضع حذف المضاف ، حتى أصبح لكل موضع حالة خاصة به ، يقول ابن جنّي : "وكذلك حذف المضاف قد كثر؛ حتى إن في القرآن -وهو أفصح الكلام- منه أكثر من مائة موضع ، بل ثلاثمائة موضع ، وفي الشعر منه ما لا أحصيه".^(٩) ، ومن هذه المواضع^(٩) :

أولاً : الأحكام الشرعية المنسوبة إلى الذوات ؛ والسر في ذلك أن الحكم لا يتعلّق إلا بالأفعال ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ﴾^(١٠) أي : أكلها ، وقوله : ﴿وَأَنْعَامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾^(١١) أي

(١) الفجر، ٢٢/٨٩.

(٢) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ٧١٧/٢.

(٣) يوسف ، ٨٢/١٢ .

(٤) الحج ، ٣٢/٢٢ .

(٥) ينظر : ابن هشام ، المصدر نفسه ، ٧١٧/٢ .

(٦) النجم ، ٩/٥٣ .

(٧) الزمخشري ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، ٤٢٠/٤ .

(٨) ابن هشام ، المصدر نفسه ، ٧١٧/٢. والقاب له معنيان : الأول : القدر ، والثاني : ما بين مقبض

القوس وطرفيها ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، ٦٩٣/١ ، والزمخشري ، الفائق في غريب الحديث والآثر ،

٢٣١/٣. والميورقي الحميدي ، تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم ، ٣٤٦. السبتي ، مشارق

الأنوار على صحاح الآثار ، ١٩٣/٢ .

(٩) الخصائص ، ٤٥٤/٢ .

(١٠) المائدة ، ٣/٥ .

(١١) الأنعام ، ١٣٨/٦ .

منافعها من تحميلي وركوب غير ذلك .^(١) وفي حديث نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: " لَقَدْ حُرِّمَتِ الْخَمْرُ وَمَا بِالْمَدِينَةِ مِنْهَا شَيْءٌ " ^(٢) أي : لَقَدْ حُرِّمَ شَرِبُهَا .

ثانياً: ما يترتب على الأخذ بظاهره خلل في المعنى، وهو كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ ^(٣) أي بالعهود ؛ والعقد والعهد قولان لا يُتصَوَّرُ فيهما نقض ولا وفاء ، وإنما المراد أوفوا بمقتضى العقد أو العهد ، وقوله تعالى : ﴿ فَذَلِكُنَّ الَّذِينَ لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾ ^(٤) ، إذ الذوات لا يتعلّق بها لومٌ ، والتقدير : لُمْتُنِّي في حبّه ، والدليل "قد شغفها حباً" ، أو لُمْتُنِّي في مرادتيه ، والدليل : "تراوَدُ فتاها" ^(٥) . وكذلك قولك : " جاهدتُ في الله " ، و " أحببتُك في الله " ، أي : في مرضاة الله ، إذ مُحالٌ أن يكونَ هذا اللفظُ حقيقةً، لما يدلُّ عليه الحرفُ (في) من معنى الظرفية ، وإنما هو على حذفٍ مضافٍ ، وكأنك قلت: فعلي هذا محسوبٌ في الأعمال التي فيها مرضاة الله تعالى وطاعته. ^(٦)

ثالثاً : عدمُ التوافق بين المبتدأ والخبر أو ما في حكمهما ، كأن يكونَ أحدهما مادياً والآخر معنوياً ، " نحوُ قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى ﴾ ^(٧) " أي: برُّ من اتقى، وإن شئتَ كان تقديرُهُ : ولكنَّ ذا البرِّ من اتقى. والأولُ أجودٌ ؛ لأنَّ الخبرَ أولى بذلك من المبتدأ ؛ لأنَّ الاتساعَ بالأعجازِ أولى منه بالصدور ^(٨) ومنه قولهم: "الليلةُ الهلالُ" ، أي: طلوعُ الهلالِ ؛ لأنَّ ظروفَ الزمانِ لا يخبرُ بها عن الجنب. ^(٩)

رابعاً : في صيغِ وألفاظِ تدلُّ على الزمانِ : كصيغةِ (ما دام) ، نحوُ : " لا أفعلُ هذا ما دامَ زيدٌ قائماً ، والتقديرُ : زمنَ دوامِ زيدٍ قائماً ، وكقولك : "جنتُك مقدّمُ الحاجِّ ، وخفوقُ النجم" أي زمنَ مقدّمِ الحاجِّ وزمنَ خفوقِ النجم ، إلا أنه حذفَ المضافَ الذي هو الزمنُ ، وأقيمَ المصدرُ الذي هو المضافُ إليه مقامه " . ^(١٠)

(١) ينظر : ابن هشام ، معني اللبيب ، ٧١٥/٢ .

(٢) البخاري ، صحيحه ، ١٠٥/٧ ، برقم (٥٥٧٩) .

(٣) المائدة ، ١/٥ .

(٤) يوسف ، ٣٢/١٢ .

(٥) ينظر: ابن هشام ، المصدر السابق ، ٧١٥/٢ .

(٦) ينظر : السهيلي أبو القاسم ، نتائج الفكر في النحو ، ٢٣١ .

(٧) البقرة ، ١٨٩/٢ .

(٨) ابن جني ، الخصائص ، ٣٦٤/٢ .

(٩) ينظر: الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٥٢/١ .

(١٠) المصدر نفسه ، ١٢٩/١ .

وقد توسّع ابنُ جَنِّيٍّ في حذفِ المضافِ ، حتّى عدَّ عبارةً : " هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ " من هذا القبيلِ ، وأصلُ العبارةِ عندهُ : " هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ جُحْرُهُ " ، فيكونُ " خَرِبٌ " وصفاً لِضَبِّ ، وإن كانَ في الحقيقةِ للجُحْرِ . كما تقولُ : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوهُ ، فيكونُ قائمٌ "وصفاً لِرجلٍ ، وإن كانَ القيامُ للأبِ لا للرجلِ ، فلما كانَ على هذهِ الحالِ حُذِفَ الجُحْرُ المضافُ إلى الهاءِ وأقيمتَ الهاءُ مقامَهُ فارتفعتُ ؛ لأنَّ المضافَ المحذوفَ كانَ مرفوعاً ، فلما ارتفعتُ استنترَ الضميرُ المرفوعُ في " خَرِبٌ " فكانَ وصفاً لِضَبِّ ، وإن كانَ في الحقيقةِ للجحْرِ لا للضَبِّ .^(١)

- الغرضُ من حذفِهِ

إنَّ ممَّا لا شكَّ فيه أنَّ الغرضَ الرَّئيسَ من حذفِ المضافِ هو الإيجازُ ، يقولُ الخفاجيُّ : "وممَّا فُصِدَ بِهِ الإيجازُ: حَذْفُ المضافِ وإقامةُ المضافِ إليه مقامَهُ، بحيثُ يقعُ العلمُ ويَزولُ اللَّبسُ ، كقولِهِ تباركَ وتعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾^(٢) ، والمعنى : "أسألُ أهلَ القريةِ وأصحابَ العيرِ".^(٣) ، ولو ذُكِرَ المضافُ ، لانتفتتِ البلاغةُ ، وما كانَ ذلكَ الإيجازُ .

ومهما يكنُ من شيءٍ فإنَّ حذفَ المضافِ في شعرِ العباسِ يُوكِّدُ هذا الغرضَ ، فمعظمُ أشعارِهِ في هذا البابِ جاءت من هذا القبيلِ ، غيرَ أنَّه في الوقتِ نفسه لا تُعدَمُ وجودُ لمساتٍ بيانيةٍ ترفدُ هذهِ الناحيةَ ، وتُعزِّزُ هذا الاتجاهَ ، فنترسُّمُ بأبعادها المتراميةِ جمالَ العبارةِ ، ودقَّةَ التَّركيبِ ، وبراعةَ الأسلوبِ ، والشاعرُ في كلِّ ذلكَ يصدُرُ عن معرفةٍ جيِّدةٍ بلغةِ العربِ ، واتصالٍ مباشرٍ بأساليبِها . يقولُ واصفاً نفسهُ وقد هزلَ من صنيعِ الهوى :

قَد صَارَ مِثْلَ الْخَيْطِ مِنْ ذِكْرَائِكُمْ وَالسَّمْعُ مِنْهُ لَيْسَ يَسْمَعُ مَنْ دَعَا^(٤)

أي : صارَ تحيلاً مِثْلَ نَحْوِ الخَيْطِ ، فعدَلَ عن ذكرِ المضافِ (نحول) وأقامَ المضافِ إليه (الخيط) مقامَهُ ؛ كونهُ أوقعَ في النَّفسِ ، وأدعى لاستحضارِ الصَّورةِ ، وما كانَ ذلكَ ليكتسبَ في ذكرِ المضافِ ؛ لِما فيه من الحيلولةِ بينَ المعنى وهذا الاستحضارِ .

(١) ينظر : الخصائص ، ١/١٩٣ . هذا التأويلُ ليس بسديدٍ ؛ لما فيه من تكلفِ التقديرِ أولاً ، ثم ركافةِ التعبيرِ ثانياً ،

إذ يتعين على ذكرِ جحرٍ مرتينِ إطالةً في غيرِ موضعها ؛ لأنَّ بإمكانِ المتكلمِ أن يستعويضَ عن هذا التعبيرِ بما هو أوجزُ ، فيجعل (خرب) نعناً مباشراً للجُحْرِ دون وجودِ أي غضاضةٍ ، ولكن يبدو أن توسعَ بعضُ النحويين في القياسِ ومبالغتهم في ذلكَ عدَلَ بهم في بعضِ الأحيان عن رؤيةِ الحقيقةِ ، فالَّ بهم الأمرُ إلى الفلسفةِ التي لا تمتُ إلى الواقعِ بصلَّةٍ ، وكان يغنيهم في ذلكَ أخذُ الأمورِ على ظاهرها دون الحاجةِ إلى هذا التفسيرِ .

(٢) يوسف ، ١٢/٨٢ .

(٣) سرِّ الفصاحةِ ، ٢١٠ .

(٤) الديوان ، ١ .

وفي شعره ما يدلُّ على حذفِ مضافٍ أو أكثر ، والبيتُ السابقُ شاهدٌ على حذفِ مضافٍ واحدٍ ،
ومن هذا الحذفِ -أيضًا- قوله يَصِفُ عَيْنًا عَمِيمًا :

أَجَشُّ هَزِيمِ الرَّعْدِ دَانَ رَبَابُهُ يَجُودُ بِسُقْيَا شَمَالٍ وَجَنُوبِ (١)

أي : بسقيا رِيحِ شَمَالٍ وريحِ جَنُوبٍ . وقوله يخاطبُ محبوبتهُ وقد آلَ صريحَ حُبِّها :

وَلَوْ كُنْتُمْ مِمَّنْ يُقَادُ لَمَّا وَنَتْ مَصَالِيْتُ قَوْمِي مِنْ حَنِيفَةٍ أَوْ عَجَلِ (٢)

أي : من بني حنيفةَ أو من بني عَجَلٍ . ومن الأمثلةِ على حذفِ أكثرَ من مضافٍ قوله يخاطبُ
محبوبتهُ :

قَلْبِي وَقَلْبُكَ بَدْعَةٌ خُلِقَا يَتَجَادَبَانِ بِصَادِقِ الْحُبِّ
يَتَهَادِيَانِ هَوِيَّ سَيَتْرُكُنَا أَحَدُوثَةٌ فِي الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ (٣)

أي : أحدوثَةٌ في السنةِ أهلِ منطقةِ الشَّرْقِ وألسنةِ أهلِ منطقةِ الغربِ ، والحذفُ هنا على تقديرِ
ثلاثةِ أسماءٍ ، والذي دعا إلى تقديرِ هذه الأسماءِ المضافةِ أمران : الأولُ - أن (أحدوثه) لا بدُّ أن
تجريَ على السنةِ العُقلاءِ ، والثاني - أن (أحدوثه) لا بدُّ لها من مكانٍ تكونُ فيه ، والشَّرْقُ والغَرْبُ
أمرانِ معنويانِ ، فلا بدُّ من تقديرِ أمرٍ محسوسٍ يُخْرِجُ التَّعْبِيرَ إلى الحقيقةِ ، وهو هنا المنطقةُ أو
النَّاحِيَةُ ؛ لِمَا تدلُّ عليه من المكانِ ، حيثُ يكتملُ المعنى ، ويستقيمُ السِّياقُ .

ولا ريبَ أن حذفَ المضافِ في الأمثلةِ السابقةِ جاءَ في محلِّه، فلو دُكِرَ لكانَ حشواً لا فائدةَ فيه ،
ولمَّا أضافَ أيَّ جديدٍ ، إذ يستقيمُ المعنى دونهُ ، ومتى استقامَ المعنى دونَ الدُّكْرِ كانَ الأولى هو
الحذفُ .

وليسَ هذا فَحَسْبُ ، بل إن حذفَهُ -أيضًا- أورثَ السِّياقَ العمومَ ، يقولُ ابنُ جنِّي : " وأعلَمُ أنَّ
المُضَافَ قد يكتسي من المُضَافِ إِلَيْهِ كثيرًا من أحكامِهِ ، نَحْوُ التَّعْرِيفِ والاستفهامِ والجَزَاءِ ومعنى
الْعُمُومِ ... " (٤) ففي قوله : " بسقيا شَمَالٍ وجنوب " إضافةُ السُقْيَا إلى الشَمَالِ والجنوبِ ، وليسَ إلى
رياحِهِمَا فَقَطْ ، وكأنَّ الشَمَالِ والجنوبَ كليهما يُمَطَّرَانِ تلكَ المَنطِقَةَ ، وليسَ رياحُهُمَا .

(١) الديوان ، ٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ٢٠٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ٤٩ .

(٤) اللع في العربية ، ٨٠/١ .

وكذلك الحال في المثال الثاني، فلو قالَ : من بني حنيفة أو بني عجلٍ لأفادَ حرفُ الجرِّ (من) التبعيةَ ، غيرَ أنه عندما حذفَ هذا المضافَ انتقلَ معنى هذا الحرفِ إلى العمومِ ؛ لِما يحتملُهُ من بيانِ الجنسِ أو النوعِ ، وهذا ما يجعلُ الصِّيغَةَ أعمَّ وأشملَ .

ويبقى البيتُ الأخيرُ ، وهو قولُهُ : " أُحْدِثَةُ فِي الشَّرْقِ وَالغَرْبِ " ، وهو أيضًا يُشيرُ إلى ما أشارَ إليه سابقاهُ مِنَ العمومِ ، فقد جعلَ ناحيتي الشَّرْقِ والغَرْبِ كليهما تتحدثانِ عن حالِ هذينِ العاشقينِ ، وفي ذلك إشارةٌ منه إلى ذلكِ الحبِّ الصادقِ ، وتلكِ العَلاقةِ الوطيدةِ الَّتِي تربطُ بينهما ، ولو ذُكِرَ المضافُ لَمَّا تَسَنَّى للشاعرِ هذا الإيجازُ ، ولا وقفَ على تلكِ البلاغةِ .

إِنِّي لِأَحْبِسُ نَفْسِي أَنْ تَعُودَ لَكُمْ إِلَى الَّذِي كَانَ مِنْهَا آخِرَ الْأَبَدِ (١)

وهنا حَذَفَ المضافَ (المفعولَ لأجلِهِ) وأبقى المضافَ إليه المصدرَ المؤوَّلَ ، والتقديرُ : خشيةُ أن تعودَ لكم ، أي : خشيةُ العودةِ لكم ، ويُحتملُ أنَّ الحذفَ على تقديرِ حرفِ جرٍّ قبلَ المصدرِ المؤوَّلِ ، أي : لِئلاَّ تعودَ لكم ، (٢) ، وكلا التقديرينِ مُحتملٌ ؛ لِما يفرضُهُ كلاهما من بيانِ العلةِ ، وتفسيرِ المرادِ ، ومثلهُ قولُ عمرو بنِ كُثُومٍ :

نَزَلْتُمْ مَنزِلَ الْأَضْيَافِ مِنَّا فَأَعَجَلْنَا الْقِرَى أَنْ تَشْتُمُونَا (٣)

فَقِيلَ مَعْنَاهُ : لِئلاَّ تَشْتُمُونَا ، فَحَذَفَ (لا) ، وَحَسُنَ لَهُ ذَلِكَ أَنَّ الْمَعْنَى مَعْرُوفٌ ، وَقِيلَ بَلْ مَعْنَاهُ : مَخَافَةٌ أَنْ تَشْتُمُونَا ، لِإِلاَّ أَنَّهُ حَذَفَ الْمُضَافَ (٤) . فَحَذَفُ الْمُضَافِ إِذَا لَيْسَ عَيْنًا ، بَلْ يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ فِي السِّيَاقِ مَعَانٍ رُبَّمَا لَا تَخْطُرُ بِبَالِ الْمَتَكَلِّمِ أَوْ السَّمَاعِ ، فَالْمَتَكَلِّمُ يَسِيرُ فِي كَلَامِهِ عَلَى لُغَةِ الْعَرَبِ ، وَهَذِهِ اللُّغَةُ مَلِيئَةٌ بِالْأَسْرَارِ وَالْعَجَائِبِ ، وَمَنْ يُنْعِمِ النَّظَرَ يَجِدُ هَذِهِ الرُّوعَةَ ، وَتِلْكَ الدَّقَّةَ ، وَذَلِكَ الْجَمَالَ ، فَلِلَّهِ دَرَكٌ يَا أُمَّ اللِّغَاتِ !

ب- حَذَفَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ :

يُحذفُ المضافُ إليه من الكلامِ على قَلَّةٍ ، بخلافِ حذفِ المضافِ ، والسببُ في ذلكِ يعودُ

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٨٨ .

(٢) لا غرابة في ذلك ، فحروف الجرِّ يسميها الكوفيون حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف الفعل إلى الاسم، أي: تربط بينهما. " الجرجاوي ، شرح التصريح على التوضيح ، ٦٣٠/١ .

(٣) العباس بن الأحنف ، المصدر السابق ، ٧٣ .

(٤) ينظر : العكبري ، أبو البقاء ، شرح ديوان المتنبي ، ٢٣٢/٣ .

إلى أنّ المضافَ إليه يكتسبُ منه المضافُ تعريفاً أو تخصيصاً ، فَحَذْفُهُ لا محالةٌ يُخِلُّ بالكلام ؛ لِما يترتّبُ على حذفِهِ من ذهابِ هذه الفائدةِ ، وهذا لا يكونُ في حذفِ المضافِ ، إذ إنّ قيامَ المضافِ إليه مقامَهُ وذهابَهُ بفائدتهِ تمنعُ من هذا الإخلالِ .^(١) ولحذفِ المضافِ إليه المفردِ مواضعُ ، أهمُّها موضعان :

الأوّل - بعدَ الظّروفِ المقطوعةِ عن الإضافةِ لفظاً لا معنًى

نحو: (قبلُ وبعدُ وأوّلُ) ، ومن ذلكَ قولُهُ تعالى : ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(٢) أي : من قبلِ الغلبِ ومن بعدهِ ، وقولُكَ : إذا زرتُكَ فافعلْ ذلكَ أوّلُ ، أي : أوّلَ شيءٍ .^(٣) وهذه الظّروفُ يُسمّيها التّحويونَ غايةً ؛ لأنّ ما أُضيفتْ إليه هو التّهايئةُ ، فلمّا حُذِفَ المضافُ إليه صارَ آخرُ كلِّ واحدةٍ منها غايةً لها.^(٤)

وأما سببُ بناءِ هذه الظّروفِ فلأنّ المضافَ إليه عندهمُ على نيّةِ الوجودِ ، حتّى إنّها مُتعرّفةٌ بهِ محذوفاً ، فلمّا اقتصرُوا على المُضافِ جعلُوهُ نهايةً فصارَ كبعضِ الاسمِ ، وبعضُ الاسمِ لا يُعرَبُ ، فإنّ نكروا شيئاً منها أعرّبُوهُ ، فقالوا : جئتُ قبلاً ومن قبلُ ، وبعداً ومن بعدُ على نيّةِ التّكثيرِ.^(٥)

الثاني - بعدَ الأسماءِ المقطوعةِ عن الإضافةِ المُنونةِ بتنوينِ العوضِ :

نحوُ : (أيّ ، وكلّ ، وبعض) ، ومن ذلكَ ﴿قلْ كلُّ يَعْمَلُ على شاكلتهِ﴾^(٦) أي : كلُّ إنسانٍ ، ونحوُ : ﴿انظرْ كيفَ فضّلنا بعضهم على بعضٍ﴾^(٧) أي : على بعضهم (٨) ، ونحوُ : ﴿أيّاً ما تدعوا قلّه الأسماءُ الحُسنَى﴾^(٩)

(١) ينظر : العلوي، يحيى ، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، ٥٨/٢ .

(٢) المُؤمّنون ، ٤/٢٣ .

(٣) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٣/٢٨-٣١ .

(٤) ابن الجواليقي أبو منصور ، شرح أدب الكاتب ، ١٦ .

(٥) ينظر : العكبري أبو البقاء ، شرح ديوان المتنبي ، ١٢٧/٤ ، ١٢٨ .

(٦) الإسراء ، ٨٤/١٧ .

(٧) الإسراء ، ٢٠/١٧ .

(٨) ينظر : المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ١٤٥ .

(٩) الإسراء ، ١١٠/١٧ .

والتقدير : أي اسم تدعوا. (١)

وإذا ما انتقلنا إلى الحديث عن الغرض من حذف المضاف إليه كان هو نفسه المذكور في باب المضاف ، فلا يختلف عنه في شيء ؛ إذ المَعْوَلُ عليه في نهاية المَطَافِ هو الإيجاز ، وهو ما ينقلُ النصَّ إلى جوهر البلاغة ، حيثُ تكثُرُ المعاني وتقلُّ الألفاظ ، الأمرُ الذي يُحَقِّقُ ذهنَ السامعِ على المتابعة ، وإنعام النَّظَرِ ، وطولِ التأمُّلِ ، والبُعدِ عن كلِّ ما يُحيلُ النصَّ إلى السَّامةِ والرتابة ، وفقدانِ الجمالِ والعذوبة .

ولندعُ هذا الجانبَ ، ونذهبُ إلى أشعارِ الشَّاعرِ نتلمَّسُ فيها مواضعَ حذفِ المضافِ إليه ، لعلنا نجدُ فيها ما يَشْفِي الغليلَ ، وهي -على كثرتها- جاءتْ ضِمْنَ الشكَّالينِ السابقين ، وقد جاءَ الدليلُ على حذفها على شكَّالينِ أيضًا : الأوَّلُ - دَلالةُ اللَّفْظِ نَفْسِهِ . والثَّانِي - دَلالةُ السِّياقِ .

ومن الأمثلة على الشكَّالِ الأوَّلِ قولُهُ يُخاطِبُ المحبوبَ :

أَلَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلُ عَاهِدْتَنِي أَنْكَ لَا تَهْجُرْنِي مَا حَيَّيْتُ (٢)

وقولُهُ :

فَإِنْ رُدَّتْ الْأَيَّامُ بَعْدُ وَعَاوَدْتِ فَلَا رَدَّ فِيهَا الْأَرْبَعَاءُ وَلَا عَدَا (٣)

والمحذوفُ في كليهما مضافٌ واحدٌ تقديرُهُ : ذلكَ ، أي : من قبلِ ذلكَ وبعدِ ذلكَ ، والقرينةُ الدَّاعيةُ إلى هذا التَّقديرِ هي اللَّفْظُ نَفْسُهُ ، وتتمثَّلُ هنا في (الضَّمَّةِ) حركةِ البِناءِ ؛ لِما مرَّ من أنَّ (قبلُ وبعدُ) إذا قُطِعَتَا عن الإضافةِ لفظًا بُنِيَتَا على الضَّمِّ ؛ لأنَّ الأصلَ فيهما هو الإعرابُ ، فلمَّا بُنِيَتَا كانتِ الضَّمَّةُ هي الدليلُ على المحذوفِ .

والسؤالُ الآنَ : ما الغرضُ من هذا الحذفِ ؟ لا شكَّ أنَّ الغرضَ الرَّئيسَ هو الإيجازُ ، غيرَ أنَّ من يُنعمُ النَّظَرَ يجدُ أغراضًا أخرى يُمكنُ إضافتها إلى هذا الغرضِ ، ولا يُمكنُ تبيينُ ذلكَ إلا بذكرِ

(١) ينظر : المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ١٤٥ . والنجار ، ضياء السالك إلى أوضاح المسالك ، ٣٢٧/٢ ، ٣٢٨ .

(٢) الديوان ، ٦٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ٩٢ .

المحذوف ، فلو قال: ألم تكن من قبل ذلك عاهدتني ، لكان الفصلُ بينَ الفعلِ النَّاقصِ (تكن) وخبره (عاهدتني) أطولَ ، والشاعرُ لا يريدُ هذه الإطالة ؛ لأنَّ في وصولِ الفعلِ سريعاً إلى خبره ما يُمكنُ أن يُلبِّيَ له احتياجاته النفسيةَ تجاهَ مَنْ يُحبُّ ، وهو بمعنى آخر يكره تلك الفترة التي حالتَ بينه وبين المحبوبِ ، فألتَ بهما العلاقةُ إلى ذلك .

وقد يكونُ الدليلُ على المحذوفِ في اللفظِ نفسه هو التَّنوينُ كما في قوله يصفُ أشخاصاً يلعبونَ بالكرة :

يُخوضونَ بِالْقَمْرِ إِنْ سَبَّوْا وَكُلُّ بِحَوْلِهِمْ لَاعِبِينَا^(١)

أي : وكلُّ الأشخاصِ ، والقرينةُ على المحذوفِ هي التَّنوينُ في كلمة (كُلُّ) ، ويُسمَّى تنوينَ العوضِ ؛ لما في ذكره من تعويضٍ عن الاسمِ المحذوفِ.^(٢)

أما القرينةُ الأخرى على المحذوفِ فهي قرينةُ السياقِ ، لفظيةً كانت أم حاليةً ، ونسبةُ الأشعارِ على هذه القرينةِ أكثرُ من الأولى ، ومن الأمثلةِ على ذلك قوله :

يا سَعْدُ ، هاتي لي بِعَيْشِكَ قَبِيضَةً مِنْ بَيْتِهَا لِأَشْمِّ رِيحِ تَرَابِهَا^(٣)

أي : قبضةُ ترابٍ ، والقرينةُ على ذلك كلمةُ (تراب) في الشطرِ الثاني ، وقوله :

إِذَا ذَكَرْتِكِ الْعَيْنُ يَوْمًا تَبَادَرَتْ دُمُوعِي عَلَى الْخَدَيْنِ تَجْرِي بِأَرْبَعِ^(٤)

أي : بأربعةِ مدامعَ ، والقرينةُ على ذلك كلمةُ (دموعي) في الشطرِ نفسه ، وقوله :

فوالله ما أدري أَشْكوكِ دَائِبًا لِأَخْرِ مَا أُولَيْتَنِي أَوْ لِأَوَّلِ^(٥)

والتقديرُ : أو لأولِ ما أوليتني ، والقرينةُ "لأخْرِ ما أوليتني" في الشطرِ نفسه ، وقد تكونُ القرينةُ ليست مباشرةً ، وإنما مستوحاةً من بعضِ ألفاظِ السياقِ ، كقوله :

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٢٥٨ .

(٢) ينظر : المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ١٤٥ . وابن عقيل ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ١٧/١ .

(٣) العباس بن الأحنف ، المصدر السابق ، ٥٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ١٧٠ .

(٥) المصدر نفسه ، ٢١٥ .

أَيَا قَلْبَيْنِ قَدْ خُلِقَا كَنَابَتَيْنِ جُنَابَا
يُدُومَانِ عَلَى عَهْدِ إِذَا حَلَا وَإِنْ غَابَا (١)

أي : على عهدِ الحبِّ والوفاقِ ، والقرينةُ على ذلكَ مُستوحاةٌ من قوله : كَنَابَتَيْنِ جُنَابَا . وفي هذه القرينةِ ما يُغني عن ذكرِ المحذوفِ ، فلا داعيَ لَهُ .

أما فيما يتعلَّقُ بحذفِ المضافِ إليه الجملةِ بعدَ ظرفِ الزمانِ (إِذْ) فلم يُعثَرُ في ديوانِ العباسِ على شيءٍ من هذا ، وكلُّ ما وردَ يتعلَّقُ بحذفِ المفردِ الذي سبقت الإشارةُ إليه ، ولا يُقاسُ الأمرُ بالتمثيلِ بقدرِ ما يُقاسُ بفهمِ الموضعِ ، فالدراسةُ نحوِيَّةٌ دَلَالِيَّةٌ ، وليستَ استقصائيَّةً إحصائيَّةً.

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ١٧.

خامسا - حذف الصفة والموصوف

أ- حذف الصفة

تُحذفُ الصِّفَةُ إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليها ، كقولهِ تعالى : ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾^(١) ، أي: تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ سُلِّطْتُ عَلَيْهِ ، والدليلُ : ﴿مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَنتَ عَلَيْهِ﴾^(٢) ، وقولهِ تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾^(٣) أي: كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ ، وقولهِ تعالى : ﴿قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾^(٤) ، أي : بِالْحَقِّ الْوَاضِحِ ، وقد فُهِمَ ذلكَ بعدَ تَبْيِينِ نَبِيِّ اللَّهِ مُوسَى لَهُمْ صِفَاتِهَا ، ولَوْلَا أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى هَذَا لَكَفَرُوا لِمَفْهُومِ هَذِهِ الْمَقَالَةِ ؛ لِأَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ مِنْذُ الْبِدَايَةِ.^(٥)

وَحَدَفُ الصِّفَةِ أَقْلٌ مِنْ حَذْفِ الْمَوْصُوفِ ؛ لِأَنَّ وَظِيفَةَ الصِّفَةِ الْإِبْضَاحُ ، فَإِذَا حُذِفَتِ الصِّفَةُ كَانَ الْمَوْصُوفُ مُبْهِمًا ، يَقُولُ الْعُلُوِيُّ : " الصِّفَةُ مِنْ حَقِّهَا أَنْ تَأْتِيَ مِنْ أَجْلِ إِبْضَاحِ الْمَوْصُوفِ وَبَيَانِهِ ، فَلَمَّا كَانَتِ الصِّفَةُ مَخْتَصَةً بِالْإِبْضَاحِ وَالْبَيَانِ ، كَثُرَ لَا شَكَّ قِيَامُهَا مَقَامَ الْمَوْصُوفِ ، بِخِلَافِ الْمَوْصُوفِ ، فَإِنَّهُ يَكْتَرُ إِبْهَامُهُ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الصِّفَةِ ، فَلَا جَرَمَ كَانَ قِيَامُهُ مَقَامَ الصِّفَةِ قَلِيلًا نَادِرًا " .^(٦)

وقد جاءت نسبة حذف الصفة في شعر العباس قليلة ، وهي بذلك تؤكد ما ذكرته كتب اللغة من أن حذفها قليل وحذف موصوفها كثير ، ومن حذفها قوله :

وَالْجِسْمُ مِنْهُ قَدْ أَضْرَّ بِهِ الْبِلَى وَالْقَلْبُ مِنْهُ مَا يُطَاوِعُ مَنْ نَهَى
قَدْ صَارَ مِثْلَ الْخَيْطِ مِنْ ذِكْرَاكُمُ وَالسَّمْعُ مِنْهُ لَيْسَ يَسْمَعُ مَنْ دَعَا^(٧)

أي : والجسْمُ العَليْلُ أو النَّحِيْلُ ، وقد دلَّ على ذلكَ قولُهُ : " قَدْ أَضْرَّ بِهِ الْبِلَى " ، وقولُهُ : " قَدْ صَارَ مِثْلَ الْخَيْطِ " ، فهاتانِ الْقَرِينَتَانِ صَرَفَتَا الْمَعْنَى إِلَى هَذَا التَّقْدِيرِ ، ففي ذِكْرِهِمَا مَا يُغْنِي عَنْ هَذِهِ الصِّفَةِ ، ومتى كان في الكلام ما يدلُّ على المحذوفِ حَسُنَ الحَدْفُ .

(١) الأحقاف ، ٢٥/٤٦ .

(٢) الذاريات ، ٤٢/٥١ .

(٣) الكهف ، ٧٩/١٨ .

(٤) البقرة ، ٧١/٢ .

(٥) ينظر : ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ٢٨٩/٣ . وابن هشام ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ١٦٥ .

(٦) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، ٥٩/٢ . وابن الأثير ، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، ٢٤٦/٢ .

(٧) الديوان ، ١ .

أضِفْ إلى ذلكَ أنَ الحذفَ يحفَرُ ذَهْنَ السَّامِعِ على تَأَمُّلِ النَّصِّ ومتابعتهِ ، وقد سبقت الإشارةُ إلى ذلكَ في غيرِ هذا الموضعِ ، فالكلامُ علاقاتٌ ، ولولا ربطُ السابقِ باللاحقِ لَمَا تسنَّى للشَّخصِ فَهْمُ المرادِ ، ومن هنا تأتي أهميَّةُ الحذفِ وأفضليتهُ في هذه اللِّغَةِ ، فهي مِيزَةٌ تتميِّزُ بها عن غيرها .

لَوْ شِئْتُ عَنْ قَلْبِي قُرِي وَسَطُهُ ذِكْرُكَ وَالتَّوْحِيدُ فِي سَطْرٍ (١)

أي : في سطرٍ واحدٍ ، ولا يحسُنُ هنا ذِكْرُ النَّعْتِ ؛ لِمَا في المنعوتِ نفسه من الدِّلالةِ عليه ، وليس في ذِكْرِ النَّعْتِ هنا أيُّ زيادةٍ في المعنى ، ومتى كان النَّعْتُ على هذه الحالِ حسنَ حذفه ، إذ لا فائدة تُعوَّلُ على ذِكْرِهِ .

وَلَكَمْ نَرَى قَلْبَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ مِنْ نَفْسَيْنِ قَدْ نَعِمَا بِعَيْشٍ نَاضِرٍ (٢)

والتَّقْدِيرُ : من نفسين مُتآلفتين ، والقريئةُ على المحذوفِ كلمةُ (مُختلفين) في الشَّطْرِ الأوَّلِ ، فقد دلَّتْ على نقيضها في الشَّطْرِ الثَّانِي ، إذ لو كانَ التَّقْدِيرُ (مُختلفتين) لَمَا كَانَ هناكَ اتِّفَاقٌ بَيْنَ المُجِبِّ ومحبوبه ، وقد دلَّ على هذا التَّقْدِيرِ قولُهُ : " قَدْ نَعِمَا بِعَيْشٍ نَاضِرٍ " ، ودلالةُ أحدِ المُتضادِّينِ على الآخرِ واردةٌ ، يقولُ الدَّمَشَقِيُّ : " وَعِنْدَ حَذْفِ الصِّفَةِ يَبْقَى لَفْظُهَا مُحْتَمَلًا ، لَكِنَّ قِرَائِنَ الْحَالِ أَوْ قِرَائِنَ الْمَقَالِ قَدْ تُشْعِرُ بِطَيِّ صِفَةٍ مَعَ إِرَادَةِ مَعْنَاهَا ، وَقَدْ تُشْعِرُ أُخْرَى بِطَيِّ نَقِيضِهَا مَعَ إِرَادَةِ مَعْنَاهُ " . (٣)

ولعلَّ الأوَّلَى بالشَّاعِرِ في هذا السِّياقِ أن يَعْكِسَ فيقولُ :

وَلَكَمْ نَرَى قَلْبَيْنِ مُؤْتَلِفَيْنِ مِنْ نَفْسَيْنِ قَدْ نَعِمَا بِعَيْشٍ نَاضِرٍ (٤)

فيكونُ التَّقْدِيرُ : من نفسين مُختلفتين ؛ لأنَّ دلالةَ النَّفْسِ على الدَّاتِ واردةٌ ، قال اللهُ : ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (٥) فَعَبَّرَ عَنِ الدَّاتِ بِالنَّفْسِ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى جَوَازِهَا .

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ١٢٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ١٤٣ .

(٣) الدمشقي ، عبد الرحمن ، البلاغة العربية ، ٤٠٠/١ .

(٤) المرجع نفسه ، ١٤٣ .

(٥) المائدة ، ٣٢/٥ .

أما القلبُ فهو مناطُ الحُبِّ والكُرهِ ، ومناطُ الأحاسيسِ والمشاعرِ ، قال اللهُ : ﴿وَأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلْفَتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ .^(١)

ب- حَذْفُ الْمَوْصُوفِ

يجوزُ حَذْفُ الْمَوْصُوفِ وإِقَامَةُ الصِّفَةِ مُقَامَهُ ، وقد اشترطوا لهذا الحذفِ شرطينِ ^(٢) : أحدهما: أن يُعْلَمَ جنسُ المنعوتِ ، إمَّا باختصاصِ النَّعْتِ بِهِ ، نحوُ: "مررتُ بكاتبٍ" أي بشخصِ كاتبٍ ، وإمَّا بمصاحبةِ ما يُعَيَّنُهُ ، نحوُ: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ﴾ ^(٣) أي دُرُوعًا سابِغَاتٍ ^(٤) . ، والآخرُ: أن يكونَ صالحًا لمباشرةِ العاملِ .

ومن حقِّ الصِّفَةِ أن تتبَعَ الموصوفَ إلا إن ظهرَ أمرُهُ ظهورًا بيِّنًا بحيثُ يُسْتَعْنَى بتابعِهِ عن ذِكْرِهِ ، فحينئذٍ يجوزُ تركُهُ وإقامةِ الصِّفَةِ مُقَامَهُ^(٥) ، وبمعنى آخَرَ : يجوزُ أن تحلَّ الصِّفَةُ محلَّ الموصوفِ إذا لم يحصُلْ هناك إلباسٌ ^(٦) ، كقولِهِ تعالى : ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾ ^(٧) أي: حورٌ قاصراتٌ ، وقولِهِ: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ﴾ ^(٨) ، أي دُرُوعًا سابِغَاتٍ ، وقولِهِ : فليضحكوا قليلاً ، أي : ضحكًا قليلًا ، إلى غير ذلك. ^(٩)

- أقسامُهُ من حيثِ الحذفِ والذِّكْرُ

قَدَّمَ السُّهَيْلِيُّ _ رَحِمَهُ اللهُ _ الموصوفَ من حيثِ الحذفِ والذِّكْرُ إلى خمسةِ أقسامٍ ^(١٠) :

(١) الأنفال ، ٦٣/٨ .

(٢) ينظر : المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، ٩٦٥/٢ . وابن الوراق ، علل النحو ، ٣٣٨ .

(٣) سبأ ، ١١/٣٤ .

(٤) الدَّرْعُ السَّابِغَةُ: الَّتِي تَجْرُهَا فِي الْأَرْضِ أَوْ عَلَى كَعْبَيْكَ طُولًا وَسَعَةً أَي : تَامَّةٌ تَبْلُغُ الْأَرْضَ ، ينظر : الزبيدي : تاج

العروس ، ٤٩٩/٢٢ ، والحري ، إبراهيم ، غريب الحديث ، ٤٠٧/٢ ، مادة(سبغ) .

(٥) ينظر : الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ، ١٥٢ .

(٦) ينظر : الأفغاني ، الموجز في قواعد اللغة العربية ، ٣٥٨ .

(٧) ص ، ٥١/٣٨ .

(٨) سبأ ، ١١/٣٤ .

(٩) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٥٨/٣ . وابن جني ، الخصائص ، ٣٦٨/٢ - ٣٧٠ .

(١٠) ينظر : نتائج الفكر في النحو ، ١٦٥ ، ١٦٦ .

أولاً- موصوفٌ لا يَجُوزُ حذفُهُ ، كقولك: رأيتُ سريعاً، و: لقيتُ خفيفاً ؛ لتعددِ احتمالاتِ الموصوفِ
فقد يكونُ عاقلاً أو غيرَ عاقلٍ.^(١)

ثانياً - موصوفٌ يقبُحُ حذفُهُ ، وهو معَ ذلكَ جائزٌ كقولك: لقيتُ ضاحكاً، أو: رأيتُ جاهلاً، وإنَّما جازَ
لاختصاصِ الصِّفَةِ بنوعٍ واحدٍ منَ الأسماءِ.

ثالثاً - موصوفٌ يَسْتَوِي حذفُهُ وذكرُهُ ، كقولك: أكلتُ طَيِّباً ، وشربتُ عَذْباً؛ لاختصاصِ الفعلِ بنوعٍ
من المفعولاتِ .

رابعاً - موصوفٌ يَقْبُحُ ذكرُهُ ؛ لكونِهِ حشواً في الكلامِ ، كقولك: أكرمِ الشَّيْخَ ، ووَقِّرِ العالِمَ ، وارْفُقْ
بالضَّعِيفِ لتعلُّقِ الأحكامِ بالصِّفَاتِ واعتمادِها عليها في الذِّكْرِ.

خامساً- موصوفٌ لا يجوزُ ذكرُهُ البتَّةُ ، نحو: دابةٌ ، وأبطَحَ ، وأبرَقَ ، وأجرَعَ للمكانِ ، وأسودَ للحَيَّةِ،
وأدهمَ للقيِّدِ ، وأخيلَ للطَّائِرِ ؛ لكونِ هذهِ الصِّفَاتِ أصبحت كالعَلَمِ على الموصوفِ .

وفي شعرِ العباسِ جاءَ حذفُ الموصوفِ في معظمِهِ من قبيلِ القسمينِ الثالثِ والرَّابعِ ، أي
مما يستوي فيه الحذفُ وعدمُهُ ، أو مما يَقْبُحُ ذكرُهُ ، ولعلَّ حملَ الثالثِ على الرَّابعِ أولى ؛ لأنَّ استواءَ
الذِّكْرِ والحذفِ يعني أنَّ الحذفَ أولى ؛ لما فيه منَ الإيجازِ وعدمِ التَّطْوِيلِ ، ومنَ الأمثلةِ على هذا
القُبْحِ قولُهُ يصفُ الخمرَ:

أَقْمَنَا عَلَى أَنهَآ نِعْمَةٌ تَقَرَّرَ بِهَآ أَعْيُنُ النَّاطِرِينَا
فَحَقَّقَتْ عَلَى ذَاكَ أَيْدِي السُّقَاةِ وَطَابَتْ بِهِ أَنْفُسُ الشَّارِبِينَا^(٢)

حيثُ حذفَ الموصوفَ قبلَ صِفَتَيْ (الناظرينِ والشاربينِ) ، وتقديرُهُ في كليهما : أعيُنُ الأشخاصِ
الناظرينِ ، وأنفُسُ الأشخاصِ الشَّارِبِينَ ، وقد قَبِحَ ذكرُهُ لدلالةِ تينِكَ الصِّفَتَيْنِ عَلَيْهِ ، حيثُ لا فائدةَ
تَعَوُّلُ على هذا الذِّكْرِ ، والاستمتاعُ بالخمرِ يتعلَّقُ بالنَّظَرِ والشَّرْبِ ، فلا داعيَ لذكرِ الموصوفِ .
ومثلهُ قولُهُ :

قُلْ لِفَوْزٍ : رُدِّي عَلَيَّ السَّلَامَا وَأَجِيبِي مُتَيَّمًا مُسْتَهَامَا^(٣)

أي : شَخْصًا مُتَيَّمًا مُسْتَهَامًا .

(١) ينظر : القيسي أبو علي ، إيضاح شواهد الإيضاح ، ٣٢٩/١ .

(٢) الديوان ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ٢٤٧ .

ومنه أيضاً:

عَلَّيْنِي يَا فَوْزُ بِالْوَصْلِ إِنِّي لَا أَرَانِي أَعِيشُ إِلَّا قَلِيلًا^(١)

أي: إلا عيشًا قليلًا ، وقد قبح ذكرُ الموصوف (عيشًا) لوجود ما يدل عليه في النص وهو الفعل (أعيش) ، ومثله قوله :

هَلْ تَذْكُرِينَ بَدَارِ بَكْرِ لَهْوَنَا وَلَنَا بِذَاكَ مَخَافَةٌ وَحِذَازُ
مُتَطَاعِمِينَ بِرَيْقِنَا فِي خَلْوَةٍ مِثْلَ الْفِرَاحِ تَرْقُهَا الْأَطْيَارُ^(٢)

أي : مُتَطَاعِمِينَ تَطَاعَمًا مِثْلَ تَطَاعُمِ الْفِرَاحِ ، حيثُ حذفَ الموصوفَ (تطاعمًا) وأنابَ صفتهُ (مثل) منابه .

وشبيهة بالموضعين الأخيرين قوله :

ظَلُومٌ يَا زَيْنَ نِسَاءِ الْعِبَادِ حُبِّي لَكُمْ حُبَّانٍ خَافٍ وَبَادٍ^(٣)

أي : حُبٌّ خَافٍ ، وَحُبٌّ بَادٍ .

ومنه أيضاً :

وَإِذَا سُئِلْتُ عَنِ الَّتِي شَغَفْتُ قَلْبِي وَكَلَّتْهُمْ إِلَى أُخْرَى^(٤)

أي : إلى فتاةٍ أُخْرَى ، ويقولُ واصفًا طواعيتهُ للمحبوب:

صَبَّ بَعْضِيَانِي وَلَوْ قَالَ لِي لَا تَشْرَبِ الْبَارِدَ لَمْ أَشْرَبِ^(٥)

أي : الماءَ البَارِدَ .

ويُلاحظُ أنَّ حذفَ الموصوفِ وإقامةَ صفتهِ مُقامهً كثيرٌ، وهي في ذلك تُعربُ إعرابَ الموصوفِ، فقد تكونُ مبتدأً ، أو خبرًا ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو غيرَ ذلك، وعلى هذا التقديرِ تحمِلُ الصفةُ معنيين: الذاتيةَ والوصفيةَ، وهي بذلك تختزلُ جملةً كبيرةً من الألفاظِ التي لو ذُكرتْ لَمَا أضافتْ أيَّ جديدٍ، وفي حذفها ما يُحقِّزُ الذهنَ على المُتَابَعَةِ والتأملِ وإنعامِ النَّظَرِ الذي سبقتُ الإشارةُ إليه.

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٢٢٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ١١٧ .

(٣) المصدر نفسه ، ٩٨ .

(٤) المصدر نفسه ، ٣ .

(٥) المصدر نفسه ، ٢٣ .

سادسا - حذف اسم (أن) المخففة

إذا خُفِّتْ (أَنَّ) المفتوحة بَقِيَتْ على ما كانَ لها من العملِ ؛ لأنَّ مُقتضاها يتحقَّقُ بإفادَةِ معناها في الجملةِ الاسميَّةِ ، فهي أكثرُ مشابهةً للفعلِ من المكسورة^(١) ، وفي ذلك يقول ابنُ مالكٍ :

وإنْ تُخَفَّفُ أَنْ فاسمُها اسْتَكْنَى والخبرَ اجْعَلْ جملةً من بعدِ أَنْ^(٢)

أي إذا خُفِّتْ (أَنَّ) فإنَّهُ يَغْلِبُ على اسمِها أن يكونَ ضميرَ الشَّانِ محذوفًا ، وقد يكونُ غيرُهُ، أمَّا خبرُها فيجبُ أن يكونَ جملةً ، اسميَّةً كانت أم فعليَّةً ؛ لِما تُمَثِّلُهُ من اشتمالِها على المُسنَدِ والمسندِ إليه حِفاظًا على الأصلِ حيثُ لا يُذكَرُ الاسمُ.^(٣)

وإن كانت الجملةُ "اسميَّةً أو فعليَّةً فعلُها جامدٌ أو دعاءٌ لم تَحْتَجْ إلى فاصلٍ يَفْصِلُها عن الخبرِ ، ومن الأمثلةِ على الجملةِ الاسميَّةِ قولُهُ تعالى : ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٤) ، ومن الأمثلةِ على الفعليَّةِ قولُهُ تعالى : ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٥) ؛ ، وقولُهُ تعالى : ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾^(٦) في قراءةٍ من خَفَّفَ (أَنَّ) ، وكَسَرَ الضَّادَ^(٧) ، أمَّا الأولى فاللَّزْمُ فعلُها جامدٌ ، وأمَّا الثَّانيةُ فاللَّزْمُ فعلُها دُعاءٌ .

وإذا لم تكن الجملةُ على تَبَيُّنِ الحالينِ فالأفضلُ أن يَفْصَلَ بينها وبينَ خبرِها بفاصلٍ ، وهذا يعني فصلَ اسمِها المقدرِ أيضًا عن الخبرِ ، وهذه الفواصلُ : (قد ، والسين ، وسوف ، ولا ، ولن)

(١) ينظر: العكبري، الباب في علل البناء والإعراب، ٢٢٠، ٢٢١ والجرجاوي، شرح التصريح على التوضيح، ٣٣٠/١.

(٢) ابن مالك ، ألفيته ، ٢٢ .

(٣) ينظر : ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٥٩/١ . والجرجاوي ، المصدر السابق ، ٣٣٠/١ ، وابن عقيل ،

شرحه على ألفية ابن مالك ، ٣٨٣/١ .

(٤) يونس، ١/١٠ .

(٥) النجم، ٣٩ / ٥٣ . هذه الجملة اسمية لا فعلية؛ لأنها لا تدل على فعلٍ قام به فاعل . ينظر: حسن ، عباس ، النحو

الوافي ، ٤٦٦/١ . والراجحي ، عبده ، التطبيق النحوي ، ٨٥ . ولعل تسميتها بالفعلية تسمية مجازية تدل على الشكل

لا الجوهر .

(٦) النور، ٩ / ٢٤ .

(٧) ينظر : الجرجاوي ، المصدر السابق ، ٣٣٠/١ ، ٣٣١ .

ولم ، ولو^(١) ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَنَعَلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾^(٢) ، وقوله : ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾^(٣) ، وقوله : ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَبِجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾^(٤) ، وقوله : ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾^(٥) ، وقوله : ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾^(٦) وقوله : ﴿وَأَلِّوْا اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾^(٧)

ومن يُطالِعُ شعَرَ العباسِ بنِ الأحنفِ يجدُ مُعظَمَ حذفِ اسمِ (أن) المُخفَّفَةِ في شعرهِ جاءَ بفواصلٍ ، نظراً لاختلالِ شَرْطِ من الشُّروطِ السَّابِقَةِ ، إذ لم يُعثرَ في شعرهِ على غيرِ ذلكِ إلَّا في القليلِ النادرِ ، ومن هذا القليلِ قوله :

وَلَا يَمِينُ عَلَى حُبِّكَ قَدْ عَلِمُوا أَنْ لَيْسَ بِالْحُبِّ مِنْ عَارٍ وَلَا بَاسٍ^(٨)

والتَّقديرُ : قد علموا أنَّه ليسَ بالحبِّ من عارٍ ومن باسٍ ، والسَّببُ في عدمِ الفصلِ بينَ (أن) وخبرها مَجِيءُ الخبرِ جملةً فعلها جامدٌ ، وهو (ليس) . أمَّا الحذفُ بفواصلٍ فكثيرٌ ، ومنه قوله :

مَنْ كَانَ يَزْعُمُ أَنْ سَيَكُنُّمْ حُبَّهُ حَتَّى يُشَكَّكَ فِيهِ فَهُوَ كَذُوبٌ^(٩)

أي : أنَّه سيكنتم حبه ، ولا ريبَ أنَّ تقديرَ ضميرِ الشَّانِ هنا هو من بابِ التَّوضيحِ لا من بابِ الجوازِ ؛ لأنَّه لا يجوزُ ذكره ، وقد سبقَ بيانُ ذلكِ ، ومنه أيضاً :

لَمَّا رَأَتْ أَلَّا وَصُولَ إِلَى الْهَوَى تَرَاءَتْ مِنْ السَّطْحِ الرَّفِيعِ الْمُحَجَّرِ^(١٠)

(١) ينظر : ابن عقيل ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ٣٨٧/١ ، ٣٨٨ .

(٢) المائدة ، ٥/١١٣ .

(٣) المزمل ، ٢٠/٧٣ .

(٤) طه ، ٨٩/٢٠ .

(٥) القيامة ، ٤/٧٥ .

(٦) البلد ، ٧/٩٠ .

(٧) الجن ، ١٦/٧٢ .

(٨) الديوان ، ١٥٧ .

(٩) المصدر نفسه ، ٦٠ .

(١٠) المصدر نفسه ، ١١٩ .

أي : أنه لا وصول ، والأصل هنا ألا يفصل بلا ؛ لأن الخبر جملة اسمية ، غير أن إرادتها على النفي هو ما أحالها إلى ذلك ، يقول ابن عقيل : " إذا وقع خبر (أن) المخففة جملة اسمية لم يَحْتَجْ إلى فاصلٍ ، فتقول : علمتُ أن زيداً قائماً ، من غير حرفٍ فاصلٍ بين (أن وخبرها) ، إلا إذا قُصِدَ النفيُ فيُفصلُ بينهما بحرفِ النفي^(١) ، كقولهِ تعالى : " وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ"^(٢) .

وقد يأتي جوابها جملة طلبية ، ومن ذلك قوله :

وَاللَّهِ لَوْ أَنَّ الْقُلُوبَ كَقَلْبِهَا مَا رَقَ لِلْوَلَدِ الصَّغِيرِ الْوَالِدُ
كَتَبْتَ بِأَنْ لَا تَأْتِي فَهَجَرْتَهَا لَتَذُوقَ طَعْمَ الْهَجْرِ ثُمَّ أَعَاوِدُ^(٣)

وقد اختلف النحاة في (أن) الداخلة على جملة الطلب على ثلاثة أقوالٍ : قول يري أن (أن) هي نفسها المصدرية الداخلة على الفعل المضارع ؛ لأن حرف الجرّ الباء يتطلب الاسم ، فإن لم توجد الباء في اللفظ فهي مقدرة ، وعندها يكون التقدير : كتبت إليّ بعدم الإتيان . وقول يري أنها زائدة ، والذي دلّ على ذلك وقوع صلتها جملة طلبية ، وهذا لا يكون في (أن) المخففة التي يشترط في خبرها أن يكون جملة خبرية إلا أن يدلّ على الدعاء ، والتقدير : كتبت بلفظ : " لا تأتي . " وقول يري أن حرف الجرّ الباء إذا حُذِفَ يُمْكِنُ عُدُّهَا تفسيريّةً ، وهو ما ذهب إليه فريق من النحاة كالدماميني وغيره^(٤) .

ويظهر أن الزجاج هو الرأي الأول ؛ لأن حرف الجرّ الباء يتطلب الاسم ، وهو ما مال إليه كثير من علماء النحو واللغة وعلى رأسهم سيبويه رحمه الله تعالى^(٥) .

ويتبين مما سبق أنّ حذف اسم (أن) المخففة جاء ضمن شروط الحذف ، ولم يخرج عنها ، وهو ما يؤكد ما أُشير إليه سابقاً ؛ من أن الشاعر يسير في شعره على الكثير الغالب من لغة العرب ، وليس على الغريب الشاذ ، وهي منقبة تشهد للشاعر بالفصاحة والبلاغة وعلو المكانة .

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ٣٨٦/١ .

(٢) هود ، ١١ / ١٤ .

(٣) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٨١ .

(٤) ينظر : ابن عقيل ، المصدر السابق ، ١ / ١٣٨ .

(٥) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، ١٦٢/٣ - ١٦٦ .

سابعاً - حَذْفُ أَخْبَارِ النَّوَاسِخِ

جاءَ حَذْفُ أَخْبَارِ النَّوَاسِخِ فِي شِعْرِ الْعَبَّاسِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْكَالٍ :

الشَّكْلُ الْأَوَّلُ : حَذْفُ خَبْرٍ (كَانَ) وَأَخْوَاتِهَا

اختلفَ النَّحْوِيُّونَ فِي جَوَازِ حَذْفِ خَبْرِ (كَانَ) ، فَأَكْثَرُهُمْ عَلَى مَنَعِهِ ، " قَالَ أَبُو حَيَّانَ نَصَّ أَصْحَابُنَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ اسْمِ كَانٍ وَأَخْوَاتِهَا وَلَا حَذْفُ خَبْرِهَا لِأَخْتِصَارِهَا وَلَا اقْتِصَارًا" (١) ، أَمَّا الْأِسْمُ فَلِشَبْهِهِ بِالْفَاعِلِ ، وَأَمَّا الْخَبْرُ فَيَقُولُ بِحَقِّهِ السِّيَوطِيُّ : " وَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ أَجَازَ حَذْفَهُ لِقَرِينَةٍ اخْتِيَارًا ، وَفَصَّلَ ابْنَ مَالِكٍ ، فَمَنَعَهُ فِي الْجَمِيعِ إِلَّا (لَيْسَ) فَأَجَازَ حَذْفَ خَبْرِهَا اخْتِيَارًا ، وَلَوْ بِلَا قَرِينَةٍ إِذَا كَانَ اسْمُهَا نَكْرَةً عَامَّةً تَشْبِيهَا بِ (لَا) ، كَقَوْلِهِمْ فِيمَا حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ : لَيْسَ أَحَدٌ ، أَي هُنَا " (٢)

وَيَبْدُو وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنَّ الصَّوَابَ جَوَازُ حَذْفِهِ إِنْ كَانَ فِي الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، نَحْوُ قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ :

أَسْكَرَانُ كَانَ ابْنَ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بَبِطْنِ الشَّامِ أَمْ مُتْسَاكِرًا (٣)

فَقَدْ ذَهَبَ ابْنُ جَنِّيٍّ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِلَى أَنَّ الشَّاعِرَ حَذَفَ كَانًا مَعَ خَبْرِهَا ، وَالنَّقْدِيرُ عِنْدَهُ : أَكَانَ سَكَرَانُ ابْنَ الْمَرَاغَةِ ؟ ، وَعَدَّ جَمَلَةً "كَانَ ابْنَ الْمَرَاغَةِ" الثَّانِيَةَ مُفَسَّرَةً لِلأُولَى. (٤)

وَيَسْتَشْهَدُ النَّحَاءُ بِهَذَا الْبَيْتِ عَلَى جَوَازِ الْإِخْبَارِ بِالْمَعْرِفَةِ عَنِ التَّنْكِيرِ فِي الشَّعْرِ وَفِي ضَعْفِ الْكَلَامِ ؛ لِأَنَّ (سَكَرَانَ) نَكْرَةً ، وَ(ابْنَ الْمَرَاغَةِ) مَعْرِفَةٌ ، وَرَبَّمَا حَمَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ (سَكَرَانَ) صِفَةٌ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا (٥) ، وَقَدْ وَرَدَتْ فِي الْبَيْتِ رَوَايَتَانِ أُخْرِيَانِ غَيْرُ هَذِهِ الرَّوَايَةِ. (٦)

وَفِي دِيْوَانِ الْعَبَّاسِ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ حَذْفِ خَبْرِ كَانٍ ، يَقُولُ :

(١) السِّيَوطِيُّ ، هَمْعُ الْهُوَامِعِ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ ، ٤٢٥/١ .

(٢) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ ، ٤٢٦/١ .

(٣) سِيبَوَيْهِ ، الْكِتَابُ ، ٤٩/١ . وَابْنُ جَنِّيٍّ ، الْخِصَائِصُ ، ٣٧٧/٢ . إِذْ لَمْ يَوْقِفْ فِي دِيْوَانِ الْفَرَزْدَقِ عَلَى هَذَا الشَّاهِدِ .

(٤) يَنْظُرُ : ابْنُ جَنِّيٍّ ، الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ، ٣٧٧/٢ . وَ سِيبَوَيْهِ ، الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ، ٤٩/١ .

(٥) يَنْظُرُ : سِيبَوَيْهِ ، الْكِتَابُ ، ٤٩/١ .

(٦) الْأُولَى: نَصَّبُ (سَكَرَانَ) عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ (كَانَ) وَرَفَعَ (ابْنَ الْمَرَاغَةِ) عَلَى أَنَّهُ اسْمُهَا - وَهِيَ الْأَشْهَرُ - ، وَالثَّانِيَةُ : رَفَعَ

الاسْمَيْنِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ وَعَدَّ (كَانَ) زَائِدَةً ، وَعَلَى هَاتَيْنِ الرَّوَايَتَيْنِ لَا شَاهِدَ فِي الْبَيْتِ عَلَى حَذْفِ خَبْرِ (كَانَ) .

يَنْظُرُ : ابْنُ هِشَامٍ ، مَعْنَى اللَّيْبِ ، ٦٣٧ .

فَلْيَ الْيَوْمَ فَوْزُ خَمْسَةَ أَيَّامًا
مِ كَثِيبًا أَذْرِي دُمُوعِي سِجَامًا
زُ لَقْد رُمْتِ مِنْ هَلَاقِي الْمَرَامَا^(١)

أي : إن كَانَ يا فَوْزُ نُطِيقِيئَهُ ، فَحَدَفَ خَبَرَ كَانَ (تطيقينه) لدلالة ما قبله عليه ، وهو قوله :
"أَطِيقِينَ ذَاكَ؟" ، ومنه أيضًا :

وَكُنْتُمْ وَكُنَّا فِي جَوَارٍ بِغِيبَةٍ
نُخَالِسُ لِحَظِّ الْعَيْنِ كُلِّ رَقِيبٍ^(٢)

أي : وَكُنَّا فِي جَوَارٍ بِغِيبَةٍ وَكُنْتُمْ كَذَلِكَ ، ويجوزُ العكس ، أي أن يكونَ تَقْدِيرُ الحذفِ مَعَ الثَّانِي لا
الأوَّلِ ، وهذا ما رَجَّحَهُ مُحَمَّدٌ مُحْيِي الدِّينِ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى بَيْتِ الفِرْزَدِقِ الَّذِي اسْتَشْهَدَ بِهِ صَاحِبُ
الإِنصَافِ :

إِنِّي ضَمَنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى وَأَبَى ، فَكُنْتُ وَمَنْ غَيْرَ غَدُورٍ^(٣)

يقولُ الأَنْبَارِيُّ : " فَاسْتَعْنَى بِخَبْرِ الثَّانِي عَنِ الأوَّلِ ، وَالشَّوَاهِدُ عَلَى هَذَا النِّحْوِ كَثِيرَةٌ " ^(٤) وَيُعَلِّقُ
عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ مُحْيِي الدِّينِ بِقَوْلِهِ : " بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ المَذْكُورُ هُوَ خَبْرُ كَانَ الأوَّلِي ، وَأَنَّ الشَّاعِرَ قَدْ
حَدَفَ خَبَرَ كَانَ الثَّانِيَةَ لِدَلَالَةِ خَبْرِ الأوَّلِي عَلَيْهِ ، بَلْ هَذَا - وَهُوَ أَنْ يَكُونَ المَذْكُورُ خَبْرَ كَانَ الأوَّلِي
والمَحذُوفُ هُوَ خَبْرُ كَانَ الثَّانِيَةَ - هُوَ الأوَّلِي ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الأَكْثَرُ دَوْرَانًا عَلَى أَلْسِنَةِ العَرَبِ ، وَهَذَا فِي
المَوَاضِعِ الَّتِي يَحْتَمَلُ الكَلَامُ فِيهَا الوَجْهَيْنِ جَمِيعًا كَمَا فِي هَذَا البَيْتِ ، أَمَّا المَكَانُ الَّذِي يَنْعَيْنُ فِيهِ أَحَدُ
الأَمْرَيْنِ ... فَإِنَّ الكَلَامَ يُحْمَلُ عَلَى مَا يَنْعَيْنُ فِيهِ " ^(٥).

وما يَهْمُنَا هُنَا هُوَ جَوَارُ حَذَفِ خَبْرِ كَانَ ، سِوَاءً أَكَانَ الخَبْرُ المَذْكُورُ لِلعَامِلِ الأوَّلِ أَمْ الثَّانِي ، وَفِي
هَذِهِ الشَّوَاهِدِ مَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الجَوَارِ .

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٢٤٧، ٢٤٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ٦ .

(٣) الأَنْبَارِيُّ ، الإِنصَافِ فِي مَسَائِلِ الخِلافِ ، ٨٠/١ . إذ لم يوقف في ديوان الفِرْزَدِقِ عَلَى هَذَا الشَّاهِدِ .

(٤) المصدر نفسه ، ٨٠/١ .

(٥) المصدر نفسه ، ٨٠/١ .

ومنه أيضاً :

حَتَّى مَتَى أَنَا مَكْرُوبٌ بِذِكْرِكُمْ أُمْسِي وَأَصْبِحُ صَبًّا هَائِمًا دَنِفًا (١)

أي : أُصْبِحُ صَبًّا هَائِمًا دَنِفًا وَأُمْسِي كَذَلِكَ ، وَبِجُورِ الْعَكْسِ ؛ عَلَى مَا تَمَّ تَبْيِينُهُ .

ومهما يكن من شيء فإنَّ الشواهدَ على جوازِ حذفِ خبرِ (كانَ) بيّنةً واضحةً ، تشهدُ على صحّةِ هذا الجوازِ ، وإن كانَ هناكَ قرينةٌ تدلُّ على المحذوفِ ، فما المانعُ؟! وفي ما تمَّ الاستشهادُ به خيرُ شاهدٍ على ذلك .

الشكّلُ الثاني : حذفُ خبرِ (ليت) :

يُحَدِّفُ خَيْرٌ (لَيْتَ) فِي حَالِيْنِ : بَعْدَ (لَيْتَ شِعْرِي) ، وَفِي حَالِ دَخُولِهَا عَلَى أَنْ وَمَعْمُولِيهَا (٢) ، وَبِخُصُوصِ الْحَالِ الْأُولَى يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ :

وَالْحَدْفُ بَعْدَ لَيْتَ شِعْرِي التَّرْمُ وَذِكْرُ الاسْتِفْهَامِ بَعْدَهُ حُتْمٌ (٣)

وفي هذه الحالِ يُحَدِّفُ خَيْرُهَا وَجُوبًا (٤) ، وَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي : لَيْتَ شِعْرِي عَالَمٌ بِجَوَابِ هَذَا السُّؤَالِ ، أَوْ حَاصِلٌ بِجَوَابِهِ ، يَقُولُ النَّجَّارُ : وَتَخْتَصُّ "لَيْتَ" بِأَسْلُوبٍ يُتَرَمَّ فِيهِ حَدْفُ خَيْرِهَا وَهُوَ : "لَيْتَ شِعْرِي ... " وَيَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ كَلِمَةً "شِعْرٌ" مُضَافَةً إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَبَعْدَهَا جُمْلَةٌ مُصَدَّرَةٌ بِالاسْتِفْهَامِ ؛ تَقُولُ : لَيْتَ شِعْرِي ؛ أَمَقِيمُ أَنْتَ أَمْ مُسَافِرٌ؟ أَي : لَيْتَ شِعْرِي عَالَمٌ بِجَوَابِ هَذَا السُّؤَالِ . وَكَذَلِكَ تَخْتَصُّ "لَيْتَ" بِدَخُولِهَا عَلَى "أَنَّ" الْمُشَدَّدَةِ وَمَعْمُولِيهَا ، فَتَسْتَعْنِي بِالْمَصْدَرِ الْمُؤَوَّلِ مِنْ ذَلِكَ عَنْ اسْمِهَا وَخَيْرِهَا ، تَقُولُ : لَيْتَ أَنْ السَّلَامَ دَائِمًا . وَقِيلَ : إِنَّ الْخَبَرَ مُحذُوفٌ ؛ أَي : لَيْتَ دَوَامَ السَّلَامِ حَاصِلٌ" (٥) .

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ١٨١ .

(٢) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، ١٢٨/١ .

(٣) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٤٧٥/١ .

(٤) هناك من ذهب إلى أن جملة الاستفهام هي الخبر ، على تأويل شعري بمشعوري ، وفي هذه الحال تكون جملة

الاستفهام بمعنى المُبْتَدَأِ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى رَابِطٍ . يَنْظُرُ : ابْنُ هِشَامٍ ، مَغْنِي اللَّيْبِيبِ ، ٥٠٨/١ .

(٥) ضياء السالك إلى ألفية ابن مالك ، ٢٩٧/١ .

واختلفوا في نوع الهمزة بعدها ، ألتسوية هي أم للتعيين ؟ والأكثرُ على أنها للتسوية ، وقد ذهب بعضهم إلى أنها للتعيين ، وأن الذي يُحدِّد ذلك السياقُ.^(١)

وليس بالضرورة أن يليها في الاستفهام الهمزة ، بل قد يكون غيرها ، ومن ذلك قول الحارث بن حلزة الشُّكْرِيّ في معلقته :

أَدْنَتْنا بَيْنِها ثُمَّ وَلَّتْ لَيْتَ شِعْرِي مَتَى يَكُونُ اللَّقَاءُ^(٢)

فجاء الاستفهام بعدها مُصَدَّرًا باسم الاستفهام (متى) لا الهمزة ، وعلى هذا النحو أيضًا قول العباس بن الأحنف :

لَيْتَ شِعْرِي مَتَى نُؤَوِّبُ إِلَى بَغْدَادَ إِنَّا مُسْتَبْطِنُونَ الْإِيَابَا^(٣)

وقد تكون (هل) ، كقوله :

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ لِي إِلَيْها سَبِيلٌ فَأَرَاهَا فِي خَلْوَةٍ وَتَرَانِي^(٤)

ومن الهمزة قوله :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي وَالْفُؤَادُ عَمِيدٌ هَوَايَ قَرِيبٌ أَمْ هَوَايَ بَعِيدٌ.^(٥)

أي : أهواي قريب أم هواي بعيد ، فَحَدَفَ الهمزة تخفيفًا ، وحذفها للتخفيفِ وارِدٌ ، ومنه قراءة ابن محيصة^(٦) : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(٧) ، بإسقاط الهمزة من (أنذرتهم) ، أي : أنذرتهم ، وقول عمر بن أبي ربيعة :

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لِحَاسِبٌ بِسَبْعِ رَمِيثِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانٍ^(٨)

(١) ينظر حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ٥٩٦/٣ .

(٢) الديوان ، ١٩ .

(٣) الديوان ، ٣٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ٢٦٢ .

(٥) المصدر نفسه ، ٩٧ .

(٦) هو أبو حفص عمر بن عبد الرحمن بن محيصة السهمي المكي ، مقرئ أهل مكة بعد ابن كثير ، وأعلم قرائها بالعربية ، توفي عام ١٢٣ هـ . ينظر : الدارقطني ، المؤلف والمختلف ، ٣١٦/١ . والزركلي ، الأعلام ، ١٨٩/٦ .

(٧) البقرة ، ٦/٢ .

(٨) الديوان ، ٣٦٢ .

والمشهورُ في كتبِ اللّغةِ والأدبِ بهذهِ الروايةِ :

لَعَمْرُكَ ما أدري وإن كنتُ داريا بسبعِ رمينَ الجمرِ أم بثمان^(١)

أي : أسبعِ رمينَ الجمرَ أم بثمان^(٢).

ومهما يكنُ من شيءٍ فإنَّ تقديرَ خبرِ لبيتِ المحذوفِ في الأمثلةِ السابقةِ جميعها على التحوِ الذي سبقَ تقديرُهُ ، أي : لبيتِ شعري عالمٌ بجوابِ هذا السؤالِ ، ولا يُعوّلُ بعدَ ذلكَ على الاستفهامِ ، أبالهمزةِ مصدرٌ أم بغيرها ؟ بل المهمُّ هو حذفُ الخبرِ ؛ لأنَّ حذفَهُ يُغني عن ذكرهِ ، ومتى علِمَ كانَ الحذفُ هو الأولى .

ولم يُعثَرَ في شعرِ العباسِ على حذفِ خبرِ (ليت) في غيرِ السياقِ السابقِ المذكورِ ، وفي ذلكَ ما يدلُّ على شيوعِ هذا الحذفِ أكثرَ من السياقِ الآخرِ ، وهو دخولُ لبيتِ على أنْ ومعموليها ، والشاعرُ يسيّرُ في شعرهِ على السانخِ المشهورِ من لغةِ العربِ ، وهو عندما يسيّرُ على هذا النهجِ يُؤكِّدُ ما قالهُ النحاةُ بهذا الصددِ ؛ في أنْ التزامَ حذفِ خبرِ لبيتِ_ في الأغلبِ الأعمُّ_ يكونُ في سياقِ لبيتِ شعري وليس غيره .

الشكلُ الثالثُ : حذفُ خبرِ (لا) النافيةِ للجنسِ

يُحذفُ خبرُ (لا) النافيةِ للجنسِ وجوباً عندَ الطائفتينِ والتَّمييزينِ ، وجوازاً عندَ الحجازيينِ إذا دلَّ عليه دليلٌ ، كأنْ يُقالَ : هل من رجلٍ قائمٍ ؟ فنقولُ : لا رجلٌ ، أي : لا رجلٌ قائمٌ .^(٣) فإنْ لم يدلَّ عليه دليلٌ لم يجزُ حذفُهُ عندَ الجميعِ ، كقولهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ : "لا أحدَ أُغِيرُ مِنَ اللهِ ..."^(٤) ، وقولِ رجلٍ من بني قاسطٍ : ولا كريمٍ مِنَ العُلَمَانِ مَصْبُوحٌ .^(٥)

ولم يُعثَرَ في شعرِ العباسِ حذفُهُ لغيرِ دليلٍ ، والدليلُ على شكلينِ : إمّا أنْ يكونَ مُقَيِّداً يدلُّ عليه لفظٌ بعينه ، وإمّا أنْ يكونَ مطلقاً يُفهمُ مِنَ السياقِ ، ومنَ الأولِ قولُهُ :

(١) البغدادي ، خزنة الأدب ، ١٢٢/١١ والمبرد ، الكامل في اللغة والأدب ، ١٨١/ . والنهرواني ، أبو الفرج ، الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي ، ٥٢٥/١ .

(٢) ينظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر، ١٥٨ ، وابن عقيل ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ٢٣٠/٣ .

(٣) ينظر : الأشموني ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ٣٤٦/١ .

(٤) البخاري ، صحيحه ، ٥٧/٦ ، برقم(٤٦٣٤) .

(٥) ينظر : ابن عقيل ، المصدر السابق ، ٢٥/٢ .

مَتَى كَانَتْ ظُلُومٌ إِذَا أَتَاهَا كِتَابٌ لَا تَرُدُّ لَهُ جَوَابًا
تَنَاسَانِي الْحَبِيبُ وَمَلَّ وَصَلِي وَصَدَّ فَلَا رَسُولَ وَلَا كِتَابًا (١)

أي : فلا رسولَ بعثَ لي ، ولا كتابَ ردَّ عليه ، والقرينةُ على الخبرِ الأوَّلِ قولهُ : " تناساني الحبيبُ ومَلَّ وصلي " ، والقرينةُ على الثانيِ قولهُ : " كتابٌ لا تردُّ له جوابًا " ، وهذا النوعُ في شعره أقلُّ حجمًا من النوعِ الثاني ، ولو أوَّلَ على الكونِ العامِّ لكانَ صحيحًا ، أي : فلا رسولَ كائنٌ ولا كتابَ كذلك ، غيرَ أنَّ وجودَ تينِكَ القرينتينِ صرفتَا المعنى إلى ذاكِ التقديرِ ، وهو أحقُّ من التقديرِ الثاني ؛ كونهُ أقربَ إلى الصَّوابِ ، وأدقُّ في إصَابَةِ المعنى .

أما أن يكونَ الخبرُ كوناً عامًّا فكثيرٌ ، ومنه قولهُ :

هَلَّا عَصَيْتَ هَوَاكَ يَا ابْنَ الْأَحْنَفِ إِذْ لَا نَصِيرَ لِدَمْعِكَ الْمُتَوَكِّفِ (٢)

أي : لا نصيرَ كائنٌ ، وقولهُ :

يَا لَأَيْمِي فِي الْعِشْقِ مَهْلًا لَا خَيْرَ فِيمَنْ لَيْسَ يَعْشَقُ (٣)

أي : لا خيرَ كائنٌ ، وقولهُ :

لَا لَوْمَ أَنْ يَفِفَ الْحَبِيبُ بِمَنْهَلٍ يَرْجُو السَّبِيلَ إِلَى الْوُرُودِ وَيَحْذَرُ (٤)

أي : لا لومَ كائنٌ .

ويلاحظُ هنا أنَّه لا إشكالَ في تقديرِ المحذوفِ ، فدلالةُ السياقِ عليه ظاهرةٌ ، ولو كانَ معنىً خاصًّا لم يسبقهُ ما يدلُّ عليه لوجبَ ذِكرُهُ ، إذ لا يُعقلُ أن يكونَ الكلامُ ضربًا من الإلغازِ والتَّعميةِ ، يتعدَّرُ على السامعِ فهمُهُ أو الوصولُ إليه ، ولما كانَ ذلكَ كذلكَ استقامَ الحذفُ ، وسهلَ تقديرُهُ .

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٤٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ١٨٧ .

(٣) المصدر نفسه ، ١٩٠ .

(٤) المصدر نفسه ، ١٢٧ .

ثامنا - حَذْفُ الْمُنَادَى

مِنَ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ عِنْدَ النَّحَاةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَلِيَّ حَرْفَ النَّدَاءِ جُمْلَةً ، اِسْمِيَّةً كَانَتْ أَمْ فِعْلِيَّةً ، خَبْرِيَّةً كَانَتْ أَمْ اِنْشَائِيَّةً ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : " يَا زَيْدُ مَنْطَلِقٌ " ، وَلَا " يَا نِعْمَ الرَّجُلُ " إِلَّا عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْمُنَادَى. (١)

وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ (٢) ، فَاخْتُلِفَ فِي (يَا) ، فَقِيلَ : حَرْفٌ تَنْبِيهٌ ؛ لِدخولها على الجملة ، وَقِيلَ : حَرْفٌ نَدَاءٍ ، وَالْمُنَادَى مَحذُوفٌ. وَالتَّقْدِيرُ : أَلَا يَا هُوَ لِأَنَّ اسْجُدُوا " ، غَيْرَ أَنَّ هَذَا الرَّأْيَ ضَعْفٌ بوجهين : " أَحدهما : أَنَّ (يَا) نَابِتٌ مَنَابِ الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ ، فَلَوْ حُذِفَ الْمُنَادَى لَزِمَ حَذْفُ الْجُمْلَةِ بِأَسْرِهَا (٣) ، وَهَذَا إِخْلَالٌ. وَالتَّانِي : أَنَّ الْمُنَادَى مُعْتَمَدٌ الْمَقْصِدِ ، فَإِذَا حُذِفَ تَنَاقَضَ الْمُرَادُ. (٤)

وَذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى تَفْصِيلِ فِي ذَلِكَ. " وَهُوَ أَنَّ (يَا) إِنْ وُلِّيَهَا أَمْرٌ أَوْ دَعَاءٌ فَهِيَ حَرْفٌ نَدَاءٍ ، وَالْمُنَادَى مَحذُوفٌ. وَإِنْ وُلِّيَهَا (لَيْتَ) أَوْ (رُبَّ) أَوْ (حَبِّذَا) فَهِيَ لِمَجْرَدِ التَّنْبِيهِ. (٥)

وَلَعَلَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ مِمَّا سَبَقَ بَيَانُهُ ؛ لِإِمْكَانِيَّةِ تَقْدِيرِ الْمُنَادَى قَبْلَ الْأَمْرِ وَالِدَّعَاءِ ؛ لِمَا فِيهِمَا مِنْ تَوْكِيدِ الْمَأْمُورِ وَالْمَدْعُوعِ ، وَتَكْلُفِ ذَلِكَ قَبْلَ (لَيْتَ وَرُبَّ وَحَبِّذَا) ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ : " حَقُّ الْمُنَادَى أَنْ يُنْتَعَجَ حَذْفُهُ لِأَنَّ عَامِلَهُ حُذِفَ لُزُومًا ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ أَجَازَتْ حَذْفَهُ ، وَالتَّرَمَّتْ إِبْقَاءَ (يَا) دَلِيلًا عَلَيْهِ وَكَوْنَ مَا بَعْدَهُ أَمْرًا أَوْ دُعَاءً ؛ لِأَنَّهُمَا دَاعِيَانِ إِلَى تَوْكِيدِ الْمَأْمُورِ وَالْمَدْعُوعِ ، فَاسْتَعْمَلَ النَّدَاءُ قَبْلَهُمَا كَثِيرًا ، حَتَّى صَارَ الْمَوْضِعُ مُنْبَهًا عَلَى الْمُنَادَى إِذَا حُذِفَ وَبَقِيَتْ (يَا) ، فَحَسَّنَ حَذْفُهُ لَذَلِكَ " (٦)

وَمِنْ وَقُوعِهَا لِلتَّنْبِيهِ فِي شِعْرِ الْعَبَّاسِ قَوْلُهُ :

فَتَرَاهُ يَدْعُو بِاسْمِهَا كَيْمَا يُجَابَ إِذَا دَعَاها
يَا حَبِّذَا وَيَا حَبِّذَا تَبْدُو لِعَيْنِكَ مَقْلَتَاها (٧)

حَيْثُ إِنَّ تَقْدِيرَ الْمُنَادَى (فَوْز) بَعْدَ حَرْفِ النَّدَاءِ لَا يَسْتَقِيمُ مَعَ السِّيَاقِ الْعَامِّ لِلْبَيْتِ ، وَهَذَا يُؤَكِّدُ مَا

(١) يَنْظُرُ : الْأَنْبَارِيُّ ، الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلافِ ، ٩٨/١ .

(٢) النَّمْلُ ، ٢٥/٢٧ .

(٣) لَيْسَ بِسَدِيدٍ ؛ لِأَنَّ الْمُنَادَى فِي أَصْلِهِ مَفْعُولٌ بِهِ ، فَلَا يَلْزَمُ حَذْفُ الْجُمْلَةِ .

(٤) الْمُرَادِيُّ ، الْجِنَى الدَّانِي فِي حُرُوفِ الْمَعَانِي ، ٣٥٧ .

(٥) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ .

(٦) السِّيَاطِيُّ ، هَمْعُ الْهُوَامِعِ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ ، ٤٤/٢ . وَيَنْظُرُ : "الصَّبَانُ" ، حَاشِيَتُهُ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ ، ١٩٩/٣ .

(٧) الدِّيَوَانُ ، ٢٨٧ .

ذهبَ إليه ابنُ مالكٍ من أنها في مثلِ هذهِ الحالِ تكونُ للتَّشْبِيهِ .
وقد جاءَ حذفُ المنادى في شعره قليلاً ، ومع ذلكَ فقد جاءَ يحملُ في ثناياه معانيَ ساميةً تمثلتْ
في الصِّدْقِ والعفويَّةِ والبُعدِ عن التَّصنُّعِ ، وقد أسهمَ ذلكَ في نقلِ مشاعرِ العباسِ النَّبيلَةِ إلى قلبِ
المحبوبةِ .

وفي شعره غالباً ما يلي هذهِ الأداةَ أمرٌ أو دُعاءٌ ، ومن حذفها قبلَ الأمرِ قولهُ :

ثُمَّ قَالَتْ : يَا اِزْدَجِرْ عَنَّا فَمَا بَيْنَنَا إِلَّا سَلَامٌ بِسَلَامٍ .^(١)

والتَّقْدِيرُ : يَا عَبَّاسُ أَوْ يَا هَذَا ، وحذفُهُ هنا يُوجِي بِمَدَى مُلَازِمَةِ الشَّاعِرِ للمحبوبةِ ، وعدمِ إقْلَاعِهِ
عَنْ حُبِّهَا ، حيثُ تَبَرَّرُ صُورَةُ الرَّجْرِ مِنْ قِبَلِ المحبوبةِ سَرِيعاً فِي النَّصِّ ، وَهِيَ صُورَةٌ أَرَادَ الشَّاعِرُ مِنْ
خِلَالِهَا التَّعْبِيرَ عَنْ وَجْدِهِ الشَّدِيدِ تَجَاهَ مَنْ يُحِبُّ ، غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْوَجْدَ عَفِيفٌ لَا تَشْبِيهُهُ الرِّذِيلَةُ .

ومن حذفه قبلَ الدُّعاءِ قولهُ :

أَفَمَا لِهَذَا حُرْمَةً مَحْفُوظَةً أَوْ مَا لِهَذَا يَا فَدَيْتُكَ مِنْ جَزَا^(٢)

والتَّقْدِيرُ : يَا فَوْزُ ، وَقَدْ وَرَدَ غَيْرَ مَرَّةٍ حَذْفُ الْمُنَادَى قَبْلَ الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

يَا أَبِي أَنْتِ ! لَقَدْ سَرَّنِي مَا كَانَ مِنْ قَوْلِكَ لِلْعَاذِلَاتِ^(٣)

وقولهُ :

يَا فَوْزُ بِاللَّهِ هَبِي دَنْبِي لِي الْيَوْمَ هَبِي
مُنِّي عَلَيَّ وَارْحَمِي يَا أَبِي يَا أَبِي^(٤)

والتَّقْدِيرُ فِي كِلَا الْمَثَالِينِ : يَا فَوْزُ بِأَبِي أَنْتِ ، أَي : أَفْدِيكَ بِأَبِي ، وَهِيَ عِبَارَةٌ تُوحِي بِالتَّقْدِيرِ
وَالاحْتِرَامِ ، وَإِعْلَانِ صَرِيحِ الْمَحَبَّةِ لَهَا ، وَأَنَّهُ عَلَى اسْتِعْدَادِ أَنْ يَفْتَدِيهَا بِأَبِيهِ وَأُمَّهِ .

وقد شكَّلَ حذفُ المنادى ووصولُ الأداةِ مباشرةً إلى ما بعدهُ علامةً فارقةً في بروزِ صورةِ
المحبَّةِ، حيثُ تَرْتَسِمُ فِي ذَهَنِ السَّامِعِ بِمَجَرَّدِ الذِّكْرِ، وَهِيَ بِصَدَقِهَا وَعَفْوِيَّتِهَا وَبُعْدِهَا عَنِ التَّكَلُّفِ تُسَيِّطِرُ
عَلَى الْوُجْدَانِ وَالْمَشَاعِرِ، وَقَدْ حَاوَلَ الشَّاعِرُ مِنْ خِلَالِهَا الْوُصُولَ إِلَى قَلْبِ الْمَحْبُوبَةِ وَجَذَبَ أَنْظَارَهَا .

(١) الديوان ، ٢٣٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ١ .

(٣) المصدر نفسه ، ٦٧ .

(٤) المصدر نفسه ، ٥٥ .

تاسعا- حَذْفُ الظَّرْفِ

يجوزُ حذفُ الظَّرْفِ إذا دلَّ عليه دليلٌ ، ومنه قولُ طَرْفَةَ :

فإن مُتْ فَأَنْعِينِي بِمَا أَنَا أَهْلُهُ وَشَقِيَّ عَلَيَّ الْجَيْبَ يَا بَنَةَ مَعْبِدٍ^(١)

أي : فإن مُتْ قَبْلَكَ ، يقولُ ابنُ جَنِيٍّ : " هذا يريدُ لا مَحَالَةَ ، ألا تَرَى أَنَّهُ لا يجوزُ أن يَشْرُطَ الإنسانُ موْتَهُ ؛ لأنَّهُ يعلمُ أَنَّهُ مَيِّتٌ لا مَحَالَةَ " .^(٢)

وقد يُحذفُ الظَّرْفُ ويُقامُ المضافُ إليه مُقامَهُ ، كقولِكَ : أجيئُكَ قدومَ الحُجَّاجِ ، أي وقتَ قدومِ الحُجَّاجِ ، وفي الحديثِ أن رجلاً قالَ : يا رسولَ الله ، إني أعطيتُ أُمِّي حديقَةً حياتها ... " ^(٣) أي : مُدَّةَ حياتها ، فَحَدَفَ الظَّرْفَ وأقامَ المضافَ إليه مُقامَهُ^(٤) ، وهذا النوعُ من الحذفِ كثيرٌ في لغتِنَا ، وقد سبقَ بيانُ ذلكَ في بابِ حذفِ المضافِ^(٥) ، فيمكنُ الرجوعُ إليه للفائدةِ .

وعلى الرِّغمِ من قِلَّةِ مادَّتِهِ في شعرِ العباسِ إلا أَنَّهُ موجودٌ بنوعيه : الزَّمانِ والمكانِ ، فقد جاءتِ القرائنُ تحدِّدُهُما ، وتُشيرُ إليهما ، ومن هذا الحذفِ قولُهُ :

تَشْكُو الفِرَاقَ وَيَشْكُوهُ وَمَا اجْتَمَعَا يَوْمًا وَلَا افْتِرَاقًا إِلَّا بِمِقْدَارٍ^(٦)

أي : ولا افتراقًا يومًا إلا بمقدارٍ ، فَحَدَفَ ظَرْفَ الزَّمانِ "يَوْمًا" لدلالةِ السَّابِقِ عليه ، وتقديرُ هذا النوعِ من الحذفِ سهلٌ جدًّا ؛ لدلالةِ اللَّفْظِ المذكورِ ، غيرَ أنَّ هناكَ أنواعًا من الحذفِ يَحْتَاجُ تَبَيُّنًا إلى متابِعَةٍ وتأمُّلٍ ، ومن ذلكَ قولُهُ على لسانِ المحبوبةِ وقد زارها في يومٍ ما :

هَلْ تَذْكُرِينَ فِدَتِكَ النَّفْسُ مَجْلِسِنَا يَوْمَ اللَّقَاءِ فَلَمْ أَنْطِقْ مِنَ الحَصْرِ
لَا أَرْفَعُ الظَّرْفَ حَوْلِي حِينَ أَرْفَعُهُ بَقِيَا عَلَيَّ ، وَكُلُّ الحَزْمِ فِي الحَذْرِ
قَالَتْ قَعَدَتْ فَلَمْ تَنْظُرْ فَقُلْتُ لَهَا شَعَلَتْ قَلْبِي فَلَمْ أَقْدِرْ عَلَى النَّظْرِ^(٧)

(١) الديوان ، ٢٩ .

(٢) الخصائص ، ٣٧٤/٢ .

(٣) ابن حنبل ، مسنده ، ٣٤٣/١١ ، برقم (٦٧٣١) .

(٤) ينظر : دمشقي ، ابن عابدين ، الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة ، ٣١ .

(٥) ينظر : البحث ، ٧٣ .

(٦) الديوان ، ١١ .

(٧) المصدر نفسه ، ١١٩ .

في هذه الأبيات وَقَعَ حذفُ الظرفِ في البيتِ الأخيرِ ، وتقديرُهُ : قعدتَ عندي ، وتَبَيَّنُ هذا التقديرُ يَحْتَاجُ من السامعِ إلى متابعةٍ ؛ لأنَّ بإمكاننا أن نُقدِّرَ : قعدتَ على الأرضِ أو على الكرسيِّ ، أو في الخارجِ أو في الدَاخلِ أو غير ذلكَ ممَّا يجوزُ تقديرُهُ ، غيرَ أنَّ متابعتنا للسياقِ ، وذكرهُ لكلمة "مجلسنا" في البيتِ الأوَّلِ هما ما يدفعاننا إلى تقديرِ ظرفِ المكانِ (عندي) .

وليسَ مِنَ المُبالِغَةِ القَوْلُ : إنَّ هذا الحذفَ يُحقِّقُ الذَّاكرةَ على تقديرِ المحذوفِ ، واستحضارِ صورتهِ ، حيثُ الجلوسُ عندَ محبوبتهِ بأدبٍ جمِّ ، واحترامٍ كبيرٍ ، وهذا ما جعلَهُ يَعْضُ طرفَهُ إجلالاً وهيبَةً ، ويا لَهُ من معنَى جميلٍ أبدعَ الشَّاعرُ فيه ، وأجادَ فنَّ صياغتهِ ، بل لعلَّ شاعرنا الكبيرَ (عبدَ الرَّحمنِ شكري) قد أخذَ منه هذا المعنى في قصيدةٍ (مُناجاةِ الحبيبِ) عندما قالَ :

أزْنُو إِلَيْكَ فَتَحْتَوِينِي هَيْبَةً فَأَرُدُّ ظَرْفِي خَاشِعًا مَغْلُوبًا (٢)

إذا فَتَحْنُ أَمَامَ شاعرٍ يُجيدُ فنَّ الحذفِ ، ويجعلُ منه أمرًا بديعًا يُشعلُ فتيلَ الذَّاكرةِ ، بل يجعلُ السامعَ مشدودًا إليه ، حيثُ التأمُّلُ ، وتقديرُ المحذوفِ ، والوصولُ إلى الفكرةِ ، وما كانَ ذلكَ ليُكْتَسَبَ في ظلِّ غيابِ الحذفِ ، وما كانَ له أن يكونَ .
وعلى هذهِ الشَّاكلةِ قولُهُ :

هَبُونِي أَعْضُ إِذَا مَا بَدَتْ وَأَمْلِكُ ظَرْفِي فَلَا أَنْظُرُ (٣)

أي : إذا ما بَدَتْ أَمامي ، فَحَدَفَ ظَرْفَ المَكَانِ (أمامي) لفهمِهِ صِمْناً ، وبمنايَ عن حذفِ الظرفِ فقد شكَّلَ هذا البيتُ شاهداً حياً على جمالِ فنِّ الحذفِ في شعرِهِ ، حيثُ يُمكنُ تقسيمُ هذا البيتِ إلى شطرينِ : شطرٍ مذكورٍ وآخرٍ محذوفٍ ، ويُشكِّلُ الشَّطْرانِ بمجموعِهِما جمالَ التَّعبيرِ والصِّياغَةِ ، والتَّقديرُ على النَّحوِ الآتي : هبوني أحبَّتي ، أَعْضُ طرفي ، إذا ما بَدَتْ أَمامي ، وأملكُ طرفي من النَّظَرِ إليها ، فلا أنظرُ إليها .

حقاً ، إنَّ جمالَ الحذفِ يَشغَلُ فراغاً في النَّفسِ كما يَشغَلُ الذِّكْرُ فراغاً في اللِّسانِ ، فالنَّفْسُ بطبيعتها يتفاعلُ ذاتها ووجدانها معَ المحذوفِ كما يتفاعلُ اللِّسانُ معَ المذكورِ ، واجتماعُ هذينِ التَّفاعلينِ وتآزرُهُما يُفضي إلى إشباعِ الأحاسيسِ والمشاعرِ ، فتتدفَّقُ العاطفةُ ، ويتأجَّجُ الشَّعورُ ، وعندَها تكتَمِلُ الصُّورةُ ، ويجتمعُ الشَّمْلُ ، ولو أفرَدنا للحذفِ دراسةً نفسيةً لاستطعنا الكشفَ عن كثيرٍ من دسائسِ النَّفسِ وخبايا الطَّبَعِ ما يُمكنُ أن نُمَتِّعَ بِهِ مشاعرنا ووجداننا .

(٢) الديون ، ٥٧ .

(٣) العباس بن الأحنف ، المصدر السابق ، ١٤٥ .

عاشراً - حذف التَّمييزِ

كما هي الحال ، يُحذفُ التَّمييزُ كغيره إذا دلَّ عليه دليلٌ ، غيرَ أنَّ حذفَهُ في شعرِ العباسِ جاءَ قليلاً ، وليسَ هذا بغريبٍ ؛ فوظيفةُ التَّمييزِ في الكلامِ إزالةُ الإبهامِ عمَّا قبلَهُ ، وإيضاحُهُ وتبيينُهُ ، سواءً أمفردًا كان هذا المبهمُ أم جملةً ، ولَمَّا كانَ على هذه الحالِ قلَّ حذفُهُ ؛ لأنَّ إزالتهُ تعني تركَ هذا المبهمِ على حالِهِ ، وصيرورةَ الكلامِ إلى ضربٍ من الإلغازِ والتَّعميةِ ، ولذا قال صاحبُ هَمعِ الهوامعِ : "يجوزُ حذفُ التَّمييزِ إذا قُصِدَ إبقاءُ الإبهامِ ، أو كانَ في الكلامِ ما يدلُّ عليه ، ولا يجوزُ حذفُ المُميِّزِ ؛ لأنَّهُ يُزيلُ دلالةَ الإبهامِ".^(١)

وبصددِ قلَّةِ حذفِ التَّمييزِ يقولُ زهيرُ العرودِ في دراسةٍ نحويةٍ استقصائيةٍ أجراها على الحذفِ في شعرِ أبي الطَّيِّبِ : " ولقد استطاعَ الباحثُ بعدَ استقصاءٍ شاملٍ أن يَصِلَ إلى اثني عشرَ موضعًا وقَعَ بها الحذفُ ، وهي نسبةٌ قليلةٌ إذا ما قُورنتُ بظواهرِ الحذفِ الأخرى عندهُ ".^(٢)

هذا على ضخامةِ حجمِ ديوانِ المُتنبِّي الذي يقعُ في نحوِ أربعةِ أجزاءٍ ، فكيفَ بشاعرنا الذي لم يتجاوزَ ديوانَهُ جزءًا واحدًا من الحَجْمِ المُتوسِّطِ ؟ لا شكَّ أنَّ البونَ شاسعٌ ، ومعَ ذلكَ فقد وُجِدَتْ عليه مادةٌ ، ولعلَّ ميولَ شاعرنا إلى السَّهولةِ والإيجازِ هوَ ما جعلَ شعرَهُ بيئةً خصبةً لمادَّةِ الحذفِ ، رُبمًا لم تتسنَّ لكثيرٍ من الشعراءِ الذين أسهبوا في شعرهم وقصائدهم .

وأكثرُ ما يقعُ حذفُهُ بعدَ (كم) الاستفهاميةِ ، نحوُ : كم صُممتَ ؟ أي : كم يومًا صمتَ ؟ والذي دعا إلى هذا التقديرِ أنَّ (كم) تُستخدَمُ معَ الأعدادِ والمقاديرِ ، فكانَ أن قَدَرنا (يومًا) بعدها ، وقد يُحذفُ في أساليبٍ أخرى ، كحذفِهِ بعدَ العددِ ، ومنهُ قولُهُ تعالى : ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾^(٣) أي تسعةَ عشرَ ملكًا أو خازنًا^(٤) ، أو حذفِهِ بعدَ ما يدلُّ على الكيلِ ، كأنَّ يُذكَرَ اللَّبَنُ فنقولُ : شربتُ كأسًا ، أي كأسًا لبنًا ، أو غيرَ ذلكَ ، ممَّا تكونُ دلالةُ السِّياقِ عليه ظاهرةً .

واختلفوا في جوازِ حذفِ تَمييزِ (كم) الخبريةِ ، فذهبَ قومٌ إلى منعهِ وآخرونَ إلى جوازهِ^(٥) ، ويبدو والله أعلمُ أنَّ الأمرَ على جوازهِ ، وخصوصًا إنَّ وُجِدَ في الكلامِ ما يدلُّ عليه ، يقولُ السيوطيُّ :

(١) السيوطي ، ٣٤٥/٢ .

(٢) الحذفِ في شعرِ أبي الطَّيِّبِ المُتنبِّي ، ٥٩ .

(٣) المدثر ، ٣٠/٧٤ .

(٤) ينظر : ابن هشام، مغني اللبيب، ٧٢٩/٢ .

(٥) ابن الصائغ ، اللمحة في شرح الملحّة ، ٤٣٩/١ .

"يَجُوزُ حَذْفُ تَمْيِيزِ (كَم) الْخَبْرِيَّةِ ، وَلَا يَجُوزُ كَوْنُ التَّمْيِيزِ مَنْفِيًّا ، لَا فِي الْاسْتِفْهَامِيَّةِ وَلَا فِي الْخَبْرِيَّةِ ، فَلَا يُقَالُ : كَم لَا رَجُلًا جَاءَكَ ؟ وَلَا كَم لَا رَجُلٍ صَحَبْتَ نَصًّا عَلَيْهِ سَبِيئِيهِ ، وَأَجَازَ ذَلِكَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ ، نَعَمْ يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَيْهِ بِالنَّفْيِ ، نَحْوُ : كَم فَرَسٍ رَكِبْتُ لَا فَرَسًا وَلَا فَرَسِينَ ، أَيْ كَثِيرًا مِنَ الْأَفْرَاسِ رَكِبْتُ لَا قَلِيلًا " (١).

وَإِذَا ذَهَبْنَا إِلَى شَعْرِ الْعَبَّاسِ وَجَدْنَا حَذْفَ التَّمْيِيزِ يُؤَكِّدُ مَا تَمَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ ، فَأَكْثَرَ مَا يَقَعُ فِي شَعْرِهِ بَعْدَ (كَم) بِنُوعِيهَا: الْاسْتِفْهَامِيَّةِ وَالْخَبْرِيَّةِ. وَلَمْ يُعْهَدْ فِي شَعْرِهِ الْعَثُورُ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ . وَقَدْ يَتَوَهَّمُ الشَّخْصُ أَنَّ قَوْلَ الْعَبَّاسِ:

فَقُلْتُ لَهَا : مَا قَالَ قَبْلِي "كَثِيرٌ" "لِعِزَّةٍ" لَمَّا أَعْرَضَتْ وَتَوَلَّتْ
أَسِيئِي بِنَا أَوْ أَحْسَنِي لَا مَلُومَةٌ لَدُنَا وَلَا مَقْلِبَةٌ إِنْ تَقَلَّتْ (٢)

مِنْ هَذَا الْبَابِ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَسِيئِي بِنَا ظَنًّا أَوْ أَحْسَنِي بِنَا ظَنًّا، عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ التَّمْيِيزِ، وَهُوَ غَيْرُ صَاحِحٍ ؛ لِأَنَّ هَاتَيْنِ الصَّيغَتَيْنِ مُتَعَدِّيَتَانِ ، وَالْغَالِبُ فِيهِمَا مَجِيءُ (الظَّنِّ) بَعْدَهُمَا مَعْرِفَةً عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَلَيْسَ نَكْرَةً عَلَى التَّمْيِيزِ (٣)، يَقُولُ الْفَيْوَمِيُّ : " أَسَأْتُ بِهِ الظَّنَّ وَسَوَّيْتُ بِهِ ظَنًّا يَكُونُ مَعْرِفَةً مَعَ الرُّبَاعِيِّ وَنَكْرَةً مَعَ التَّلَاثِيِّ " (٤) وَفِي اللِّسَانِ : " إِنَّمَا نَكَرَ ظَنًّا فِي قَوْلِهِ سَوَّيْتُ بِهِ ظَنًّا ؛ لِأَنَّ ظَنًّا مُنْتَصِبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَأَمَا أَسَأْتُ بِهِ الظَّنَّ ، فَالظَّنُّ مَفْعُولٌ بِهِ " (٥) وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَيْضًا أَنْ يَحْمَلَ هَاتَيْنِ الصَّيغَتَيْنِ عَلَى التَّعْجَبِ (٦) فَيَقْدَرُ بَعْدَهُمَا تَمْيِيزًا مَحْذُوفًا ؛ لِأَنَّ فِعْلَ التَّعْجَبِ جَامِدٌ لَا يَتَصَرَّفُ (٧)، وَالْفِعْلُ هُنَا مُتَصَرِّفٌ لِلرُّومِ يَاءَ الْمَخَاطَبَةِ ، وَلَيْسَ مِنْ خِصَائِصِ هَذَا الْفِعْلِ التَّصَرُّفُ .

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ٣٥٥/٢ .

(٢) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٦٤ . والبيت الثاني أخذه من كثير كما ذكر . كثير عزة ، الديوان ، ١٠١ .

(٣) ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، ٩٦/١ .

(٤) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، ٢٩٨/١ .

(٥) ابن منظور ، ٩٦/١ .

(٦) ما ذهب إليه ابن سيده من أن المعنى في البيت "قولي: ما أسوأه ، أو قولي: ما أحسنه" ليس على تأويل الصيغة نفسها ، بل على تأويل الحال التي تكون عليها هذه الإساءة ، بدليل قوله في السياق نفسه: "لفظه لفظ الأمر ، والمعنى معنى الشرط "أي: أعلمها إنَّها إن أساءت أو أحسنت فهو على عهدنا" المحكم والمحيط الأعظم، ١٩٨/٣ .

(٧) أي : يلزم صيغة واحدة في العدد والجنس ، وهي (أفعل ب) بمعنى (ما أفعل) ، تقول : "يا زيدُ، أكرمِ بعمرو! ويا هند، أكرم بعمرو! ويا رجلان، أكرم بزيد! ويا امرأتان، أكرم به! ويا رجال، أكرم بزيد! ويا نساء، أكرم بزيد! ولا تقول: يا امرأة أكرمي بزيد ، ولا: يا رجلان أكرما بزيد ، ولا : يا رجال أكرموا بزيد، ولا : يا نساء أكرمن بزيد؛ لأنك لست تأمر أحدا بإيقاع فعل ، وإنما تخبر عن إفراط كرم زيد ، كما تقول : يا امرأة ما أكرمَ زيدا ، ويا رجال ما أكرمَ زيدا" ابن جني ، المنصف(شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني) ، ٣١٦ ، ٣١٧ .

والمعنى الصحيح لهاتين الصيغتين أن قوله : " أسئني بنا أو أحسني " هو أسئني إلينا أو أحسني إلينا ، اللفظ أمر والمعنى شرط كما ذكر ابن سيده^(١) ، أي : إن أسأت إلينا أو أحسنت فلست ملومة على ذلك ، وأنا على عهدي ، يقول الأزهري : " والعرب تقول : أحسنت بفلان ، وأسأت بفلان ، أي أحسنت إليه ، وأسأت إليه " ^(٢) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وقد أحسن بي إذ أخرجني من السجن ﴾ ^(٣) أي : أحسن إلي^(٤) . وعلى هذا التقدير فإنه لا حذف للتمييز في هاتين الصيغتين ، وهو ما أكدته معجمات اللغة في تعليقها على هذا البيت .^(٥)

أما حذفه بعد (كم) فهو أكثر ما يكون ، ومنه قوله :

مِنْ أَيْنَ أَبغى دَوَاءَ مَا بِي وَإِنَّمَا دَائِي الطَّبِيبُ
فَكَمْ إِلَى كَمْ يَكُونُ هَذَا يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ الخُلُوبُ^(٦)

و(كم) هنا استفهامية ، أي : فكم مرة إلى كم مرة يكون هذا الإعراض . ومنه أيضا :

فَالِى كَمْ وَكَمْ فُوَادِي أُهْدِي؟ وَالِى كَمْ وَكَمْ وَكَمْ تَتَجَنَّى؟^(٧)

أي : فإلى كم مرة وكم مرة ... ، ومن حذفه بعد الخبرية قوله :

كَمْ تَلَفْتُ حِينَ جَاوَزْتُ بَعْدَا دَ وَأَذْرَيْتُ مِنْ دُمُوعِي غُرُوبَا^(٨)

أي : كم مرة تلفت ، أو كم تلفت تلفت ، وقوله :

(١) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم، ١٩٨/٣ .

(٢) تهذيب اللغة ، ١٨٥/٤ ، مادة(حسن).

(٣) يوسف، ١٠٠/١٢ .

(٤) ينظر : الأزهري ، المصدر السابق، ١٨٥/٤ . مادة(حسن).

(٥) ينظر : الأزهري ، المصدر السابق، ١٨٥/٤ ، وابن منظور ، لسان العرب ، ٩٦/١ . والزبيدي ، تاج العروس ، ٢٧٤/١ . مادة(حسن).

(٦) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٣٧ .

(٧) المصدر نفسه ، ٢٦٨ .

(٨) المصدر نفسه ، ٤٩ .

فَكَمْ قَدْ بَكَتَ عَيْنِي وَعَالَجَتُ مَقَاسَاةَ طُولِ اللَّيْلِ بِالسُّهْدِ وَالذُّكْرِ^(٨)

أي فكم مرّة بَكَتَ عَيْنِي ...، ونحوُ:

وَدَعِ التَّطْيِيرَ كَمْ وَكَمْ مُتَطَيِّرٍ يَجْرِي تَطْيِيرُهُ بِأَيْمَنِ طَائِرٍ^(١)

أي : كم مُتَطَيِّرٍ .

والاسمُ بعدَ (كم) على ثلاثِ أحوالٍ : إمّا أن يكونَ منصوبًا أو مجرورًا أو مرفوعًا، فإذا قلتَ : كم درهماً أنفقتَ ؟ فأنتَ تسألُ عن عددِ الدراهمِ التي تمَّ إنفاقُها ، وإذا قلتَ : كم درهمٍ أنفقتَ . فأنتَ تُخبرُ ولا تسألُ ، أي: كَثِيرٌ من الدراهمِ أنفقتَ ، وإذا قلتَ : كم درهمٍ أنفقتَ ؟ فأنتَ تسألُ عن درهمٍ واحدٍ ، والتقديرُ : كم مرّةً درهمٌ أنفقتَ ؟^(٢)، أي : عن عددِ المرّاتِ التي أنفقتَ فيها درهماً واحداً .

وعلى أيِّ حالٍ ، فوقعُ الاسمِ بعدها مرفوعًا نادرٌ في الكلامِ ، وقد عدّه بعضُ النحاةِ شاذًّا^(٣) ؛ لأنَّ أكثرَ ما يقعُ الاسمُ بعدها منصوبٌ أو مجرورٌ، وقد مُثِّلَ على ذلكِ بما فيه الكفايةُ . ولا شكَّ أنَّ هذا الحذفَ يُحَقِّقُ الذّاكرةَ على تقديرِ المحذوفِ ، ويَدْفَعُ السّامِعَ إلى تحديدِ الحالِ التي يكونُ عليها ذلكِ الاسمُ من تلكِ الأحوالِ الثلاثِ ، فيبقى مُتنبِّهاً يَقِظاً مُتابِعاً للكلامِ من حوله ، وفي ذلكِ إفادةٌ أيّما إفادةٍ .

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ١٤٢ .

(٢) ينظر : ابن الصائغ ، اللّحة في شرح الملحّة ، ١/٤٤٠ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه ، ١/٤٤٠ ..

(٤) ينظر : السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ٢/٣٥٢ .

حادِي عَشْر - حَذْفُ الْبَدَلِ

لَمَّا كَانَ الْبَدَلُ "هُوَ التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحَكْمِ بِلَا وَسْطَةٍ" ^(١) اَمْتَعَ حَذْفُهُ ؛ إِذْ لَا يُعْقَلُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مَقْصُودًا فِي ذَاتِهِ ثُمَّ يُحْذَفُ ، وَلِذَا لَا نَكَادُ نَجِدُ كِتَابَ اللِّغَةِ تَذَكُّرُهُ ، وَكُلُّ مَا وَرَدَ فِيهَا يَنْعَلِقُ بِحَذْفِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ عَلَى خِلَافٍ. ^(٢)

وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ يُحْذَفُ الْبَدَلُ إِنْ وُجِدَ فِي الْكَلَامِ قَرِينَةً لَفْظِيَّةً وَاضِحَةً تَدُلُّ عَلَيْهِ ، حَيْثُ يُصْبِحُ الْبَدَلُ كَأْتَهُ فِي حَيْزِ الْمَذْكُورِ ، وَهَذَا بِخِلَافِ الْمَحْذُوفَاتِ السَّابِقَةِ الَّتِي قَدْ تُحْذَفُ لِأَجْلِ هَذِهِ الْقَرِينَةِ أَوْ لِغَيْرِهَا مِنْ الْقَرَائِنِ كَالْمَعْنَوِيَّةِ وَالْحَالِيَّةِ .

وَمَنْ يَنْلَمَسُهُ فِي شَعْرِ الْعَبَّاسِ يَجِدُهُ أَكْثَرَ مَا يَكُونُ بَعْدَ اسْمِ الْإِشَارَةِ ، وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

وَكَتَمْتُ حُبِّكَ فَاعْلَمِي وَاسْتَيْقِنِي وَالْحُبُّ مِنْ غَيْرِي فَدَيْتُكَ قَدْ أَبِي
أَفَمَا لِهَذَا حُرْمَةً مَحْفُوظَةً أَوْ مَا لِهَذَا يَا فَدَيْتُكَ مِنْ جَزَا ^(٣)

وَتَقْدِيرُهُ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي بَعْدَ اسْمِ الْإِشَارَةِ عَلَى التَّوَالِي : أَفَمَا لِهَذَا الْحُبِّ أَوْ الْكُتْمَانِ ، أَوْ مَا لِهَذَا الْحُبِّ أَوْ الْكُتْمَانِ ، وَالْقَرِينَةُ عَلَى ذَلِكَ " وَكَتَمْتُ حُبِّكَ " فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

فَإِنْ مَتُّ بِالشَّوْقِ الَّذِي بِي إِلَيْكُمْ فَتِلْكَ لَعْمَرِي حَسْرَةُ الْحَسْرَاتِ ^(٤)

أَي : فَتِلْكَ الْمَيْتَةُ ، وَالْقَرِينَةُ كَلِمَةُ (مَتُّ) فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ ، وَتَحْوُ :

خَصَّنِي اللَّهُ بِهَذَا الْحُبِّ دُونَ النَّاسِ وَخُدِي
كُنْتُ أَعْنَى النَّاسِ عَنْ ذَلِكَ لَوْلَا شَوْمُ جَدِّي ^(٥)

أَي : عَنْ ذَلِكَ الْحُبِّ ، وَالْقَرِينَةُ كَلِمَةُ (الْحُبِّ) فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ ، وَنَحْوُ :

(١) الجرجاوي ، شرح التصريح على التوضيح ، ١٩٠/٢ .

(٢) ينظر: السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ١٨٤/٣ .

(٣) الديوان ، ١ .

(٤) المصدر نفسه ، ٦٤ .

(٥) المصدر نفسه ، ٩٦ .

عَبَثَ الْحَبِيبُ وَكَانَ مِنْهُ صُدُودٌ وَنَأَى وَلَمْ أَكْ ذَاكَ مِنْهُ أَرِيدُ^(١)

أي : ولم أكْ ذاك الصَّدودُ أو النَّأى مِنْهُ أَرِيدُ ، والقريضةُ كلمةُ (صدود ونأى) في السِّياقِ .

ويُلاحظُ أنَّ تقديرَ البدلِ بعدَ اسمِ الإشارةِ في الأمثلةِ المذكورةِ سهَّلَ ميسورٌ ، ولعلَّ السَّببَ في ذلكَ يعودُ إلى ما يَتمتعُ به اسمُ الإشارةِ من خُصوصيةِ الاستخدامِ ، حيثُ العودَةُ إلى سابقِ مُشارٍ إليه ، وهذا لا يَنأَتِي لغيرِهِ ، الأمرُ الَّذي يمنحُهُ هذه الميزةَ ، وتلكَ الخُصوصيةُ ، فيَجعلُ من الحذفِ بعدهُ أمرًا ميسورًا .

ومن ينظرُ إلى حذفِ المفردِ في شعرِ العباسِ يجدُ أنَّ حذفَهُ جاءَ مُتسِّقًا معَ السِّياقِ الَّذي قيلَ فيه ، فلم يُعهدْ عندهُ خروجٌ على قواعدِ اللُّغةِ إلا في موضعٍ واحدٍ ، وهو حذفُ (أنَّ) النَّاصبةِ دونَ مُسَوِّغٍ ، وقد تَمَّتْ الإشارةُ إلى هذا المثالِ على أنَّه من الشَّاذِّ الَّذي لا يُقاسُ عليه ، وهذا لا يُعابُ على الشَّاعرِ ، فأفحاحُ العربِ أنفُسُهُم وردَ عندهم ما لا يُحصى من الشَّدوذِ ، وهو شيءٌ طبيعيٌّ ؛ لأنَّ الكمالَ لا يكونُ إلا لله وحدهُ ، وطبيعةُ البشرِ النَّقصُ ، ومن كانتُ طبيعتهُ ذلكَ فإنَّ احتمالَ الخطأِ عندهُ واردٌ لا محالةُ .

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ١٠٤ .

الفصل الثاني : حذفُ الجملةِ والتّضمينُ

المبحثُ الأولُ : حذفُ الجملةِ

المبحثُ الثاني : التّضمينُ

المبحثُ الأولُ : حذفُ الجملةِ

- أولاً_ حذفُ الجملةِ في أسلوبِ الشرطِ
- ثانياً_ حذفُ الجملةِ في أسلوبِ القسمِ
- ثالثاً_ حذفُ الجملةِ في أسلوبِ النداءِ
- رابعاً_ حذفُ الجملةِ في أسلوبِ الاستثناءِ
- خامساً_ حذفُ الجملةِ في سياقِ المصدرِ النَّائبِ عن فعلِهِ
- سادساً_ حذفُ الجملةِ بعدَ أحرفِ الجوابِ
- سابعاً_ حذفُ الجملةِ في سياقاتٍ متفرقةٍ

أولاً - حذف الجملة في أسلوب الشرط

من المعلوم أنه لا إشكال في حذف الجملة في أسلوب الشرط إذا دل عليها دليل ، ويأتي هذا الحذف على ثلاثة أشكال : حذف جملة الشرط ، وحذف جملة الجواب ، وحذف جملة الشرط والجواب .

أ- حذف جملة الشرط

جاء حذفها في ديوان العباس ضمن ثلاثة سياقات : بعد إلا ، وبعد الطلب ، وفي سياق " أما " .

١ - حذفها بعد إلا

"إلا" تركيبٌ مكوّن من كلمتين : أداة الشرط "إن" وحرف النفي "لا" ، وهي من أكثر المواضع التي يطرد بعدها حذف جملة الشرط^(١) ، ومن الأمثلة عليها قوله عليه الصلاة والسلام في اللقطة : " فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا ، وَإِلَّا فَاسْتَمْتَعْ بِهَا " ^(٢) ، أي : وَإِلَّا يَجِيئُ صَاحِبُهَا فَاسْتَمْتَعْ بِهَا ، وقول الشاعر يُخَاطِبُ زَوْجَ مَحْبُوبَتِهِ :

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَغُلُّ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ ^(٣)
أي : وَإِلَّا تَطَلَّقَهَا. ^(٤)

وفي شعر العباس جاء حذفها ضمن هذا السياق كثيرا ، ومنه قوله :

أَلَا اِغْتَبِ فِدْيَتَكَ يَا مُذْنِبُ فَقَدْ جُنْتُ أَبِي وَأَسْتَعْتَبُ
وَإِلَّا تَحَمَلْتُ عَنْكَ الذُّنُوبَ وَأَقْرَرْتُ أَنِّي أَنَا الْمُذْنِبُ ^(٥)

أي : وَإِلَّا تَعْتَبْ ، وقد اختلف تقدير الفعل من الأمر إلى المضارع ؛ لأن السياق يقتضي ذلك ، ف (إن) الشرطية لا يأتي بعدها أمر ، بل لا بد أن يأتي بعدها ماضٍ أو مضارع ، ولعل السبب في ذلك

(١) ينظر : عيد ، محمد ، النحو المصفي ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ . وحسن عباس ، النحو الوافي ، ٤٤٨/٤ .

(٢) البخاري ، صحيحه ، باب إذا أخبره رب اللقطة دفع إليه ، ١٢٤/٣ ، برقم (٢٤٢٦) .

(٣) الأحوص ، الديوان ، ٢٣٨ .

(٤) ينظر : ابن الصائغ ، اللوحة في شرح الملح ، ٨٨٧/٢ . وابن عقيل ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ٤٣/٤ .

(٥) الديوان ، ٢٣ .

يعودُ إلى أن هذه الأداة تجعلُ الزمنَ في المستقبلِ ، والأمرُ في أصلهِ يدلُّ على هذا الزمنِ ، فلا ضرورةَ لها .

وقولهُ :

وَاعْلَمِي يَا "ظَلُومٌ" حَقًّا وَإِلَّا فَأَنَا كَافِرٌ أَدِينُ الصَّلِيبَا^(١)

أي : وإلا تعلمي ذلكَ، وقولهُ :

قَاسِمِينِي هَذَا الْبَلَاءَ، وَإِلَّا فَاجْعَلِي لِي مِنَ التَّعْزِي نَصِيبَا^(٢)

أي : وإلا تُقاسميني هذا البلاءَ ، وقولهُ :

اصْرِفْ فُؤَادَكَ يَا عَبَّاسُ مُلْتَفِتًا عَنْهَا وَإِلَّا فَمَتَّ مِنْ حُبِّهَا كَمَدَا^(٣)

أي: وإلا تصرفُ فؤادَكَ .

ولو تمَّ الاستطرادُ في هذا الجانبِ لأفضى الأمرُ إلى مزيدٍ من تلكَ المواضعِ^(٤)، وفي الاكتفاءِ بهذا ما يُغني عن الاستزادةِ ، ولعلَّ الَّذِي سَوَّغَ هذا الحذفَ في هذا السِّياقِ وجودُ (لا) النَّافِيَةِ الَّتِي تَدُلُّ بِطَبِيعَتِهَا عَلَى شَيْءٍ مُخَالَفٍ ، ولو نَظَرْنَا إِلَى تِلْكَ السِّياقَاتِ لوجدناها جميعًا تبدأُ بِأَسْلُوبِ الطَّلَبِ ؛ فَتَأْتِي (إِلَّا) تَتَاقَضُ ذَاكَ الْأَسْلُوبِ ، فَتَلْفُتُ انْتِبَاهَ السَّامِعِ إِلَى شَيْءٍ مُخَالَفٍ يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ جَوَابًا ، وَقَدْ أَسْهَمَ أَسْلُوبُ الْحَذْفِ فِي إِثَارَةِ ذَهْنِ السَّامِعِ وَحَثَّهُ عَلَى الْانْتِبَاهِ ، حَيْثُ تَقْدِيرُ فَعَلٍ مُنَاسِبٍ يُفَسِّرُهُ الْفِعْلُ السَّابِقُ ، وَلَوْلَا الْحَذْفُ مَا وَصَلْنَا إِلَى هَذِهِ الْإِثَارَةِ ، وَلَا إِلَى ذَاكَ الْانْتِبَاهِ ، الْأَمْرُ الَّذِي يُوَكِّدُ أَهْمِيَّةَ هَذَا الْأَسْلُوبِ فِي تِلْكَ الْمَوَاضِعِ .

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٤٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ٤٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ٨٣ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه ، ٢٣ ، ١٠٧ ، ١٧٣ .

٢ - حذفها بعد الطلب

ذهب فريق من النحاة إلى أن جملة الشرط يطرّد حذفها بعد الطلب ، فالله تعالى يقول :

﴿ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾^(١) ، والتقدير : فاتَّبِعُونِي فَإِنْ تَتَّبَعُونِي يُحِبِّبْكُمْ اللَّهُ.^(٢)

ولعلّ جعلَ (يُحِبِّبْكُمْ) واقعًا في جوابِ شرطٍ مُقدّرٍ بعدَ الطلبِ أولى من جعلِهِ جوابًا للطلبِ ، ويتضح ذلك إذا ما نظرنا إلى نصّ الآية كاملاً ، فالله تعالى يقول : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحِبِّبْكُمْ اللَّهُ ﴾ إذ يتعيّن علينا تقديرُ الشرطِ ثانيةً بعدَ قوله : "فاتَّبِعُونِي" ؛ لأنّ السياقَ يقتضي ذلك .
ومنه أيضًا : ﴿ رَبَّنَا أَخْرْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نَجِبْ دَعْوَتِكَ وَتَبِعِ الرَّسُلَ ﴾^(٣) ، أي : فَإِنْ أَخْرْنَا نُجِبْ دَعْوَتِكَ.^(٤)

وقد اختلفَ النحاةُ في المضارعِ المجزومِ الواقعِ في جوابِ الطلبِ^(٥) ، أفعالِ الطلبِ جُزِمَ^(٦) أم بتقديرِ شرطٍ جازمٍ محذوفٍ ؟ ولسنا الآن بحاجةٍ إلى عرضِ مساجلاتِهِمْ ، فقد فتَحوا البابَ على مصراعيهِ في هذا الجانبِ ، ولعلّ أشهرَ ما قيلَ في هذا البابِ أنّه مجزومٌ بشرطٍ مقدّرٍ دلّ عليه الطلبُ المذكورُ ، فمن يقلّ: أكرمني أحسن إليك ، يُردّ: أكرمني؛ فإن تُكرمني أحسن إليك.^(٧) ومجازًا نقولُ : إنّهُ مجزومٌ لوقوعِهِ في جوابِ الطلبِ .

ويبدو أنّ مَنْ قالَ: إنّ فعلَ الطلبِ هوَ الجازمُ لتضمُّنِهِ معنى الشرطِ أو نيابتهِ عنه لم يكنْ دقيقًا، فلو كان الأمرُ كذلكَ لما لجأنا إلى هذا الأسلوبِ ، ولكانَ في مجيءِ الشرطِ على الحقيقةِ ما يُغني عن

(١) آل عمران ، ٣١/٣ .

(٢) ينظر : ابن هشام ، مغني اللبيب ، ٨٤٧/١ .

(٣) إبراهيم ، ٤٤/١٤ .

(٤) ينظر : ابن هشام ، المصدر نفسه ، ٨٤٧/١ .

(٥) الأصل في الطلب أن يكون أمرًا ، وقد يكون نهياً ، غير أنه يشترط في هذا الأخير صحّة دخول (إنّ) الشرطية عليه ، فتقول : (لا تدن من الأسدِ تسلّم) ؛ لأنه يصحّ أن تقول : (إلا تدن من الأسدِ تسلّم) ، وهذا بخلاف قولك : (لا تدن من الأسدِ يأكلك) فإنّ الجزم ممتنع فيه؛ لعدم صحّة المعنى ، لأنك إن قلت: (إلا تدن من الأسدِ يأكلك) فسد المعنى ينظر : ابن الصائغ ، اللمحة في شرح الملحّة ، ٨٨٨/٢ .

(٦) من قال بأن فعل الطلب هو الجازم فعلى تقدير تضمنه معنى الشرط أو إنابته عنه . ينظر : حسن ، عباس ،

النحو الوافي ، ٣٩٨ /٤ .

(٧) ينظر : الجرجاوي ، شرح التصريح على التوضيح ، ٣٨٢/٢ . والغلابيني ، جامع الدروس العربية ، ١٩٧/٢ ، وحسن عباس ، المرجع السابق ، ٣٩٨/٤ ، ٣٩٩ .

هذا التأويل ، فتأويل الشرط بعد فعل الطلب ليس عبثاً ، بل لا بُدَّ له من فائدة ، وتتجلى هذه الفائدة في كون المتكلم يريد أن يطلب شيئاً ذا قيمة ؛ فبيِّن العلة من هذه القيمة بعد ذلك بتقدير شرط محذوف يدلُّ عليه هذا الطلب ، ولو أُوِّلَ الطلبُ على معنى الشرط المحض لَمَا لمسنا له هذه الفائدة ، ولا كان لها ظهورٌ على أرض الواقع ، وكان ذكر الطلب ضرباً من الحشو الذي لا طائل فيه .

وهذا ما دلَّت عليه الشواهد من كلام العرب ، وفي شعر العباس ما يؤكِّد ذلك ، يقول :

أُورِدُونِي مَنَهَلًا أُرْوِي بِهِ ظَمِّي أَوْ عَلَّلُونِي بِالكَذِبِ^(١)

وثبوت الياء في أروي للضرورة ، والأصل حذفها ؛ لأنَّ الفعل مجزوم بشرطٍ مقدَّر ، أي أوردوني منهلًا فإن تُوردوني منهلًا أرو به ظمئي ، ولو كان المعنى على تقدير: إن تُوردوني منهلًا أرو به ظمئي ما عادَ لذكر "أوردوني" أيُّ فائدة ، وكان ذكره حشوًّا لا قيمةَ له ، وهذا يتطلب منا أن نبحث عن الفائدة التي جلبها هذا الفعل ، وهي هنا تتجلى في كون الشاعر يطلب من محبوبته شيئاً ذا قيمة حيث تتجلى هذه القيمة في رؤيتها وتمكينه من ذلك ، فرؤيتها _ على حدِّ قوله _ تُشكِّل له ملاذًا آمنًا يحميه من ذلك الظمِّ الذي يُمكن أن يودي به إلى المهالك .

وقد يكون جواب الطلب جملةً كاملةً مُقرَّنةً بالفاء^(٢) ، وهي في الحقيقة ليست جواباً له ، بل جوابٌ لشرطٍ مقدَّر يدلُّ عليه هذا الطلب ، وعلى هذه الشاكلة جملةً من أشعاره ، يقول :

عَذَّبْنِي بِكُلِّ شَيْءٍ سِوَى الصِّدِّ دِّ فَمَا دُقْتُ كَالصَّدُودِ عَذَابًا^(٣)

أي : فإن تُعذِّبني بالصدِّ فما دُقْتُ ... ، ويقول :

تَحَبَّبَ فَإِنَّ الْحَبَّ دَاعِيَةٌ الْحَبِّ وَكَمْ مِنْ بَعِيدِ الدَّارِ مُسْتَوْجِبُ الْقُرْبِ^(٤)

(١) الديوان ، ٥٠ .

(٢) ينظر : ابن هشام ، مغني اللبيب ، ٥٥٣/١ .

(٣) الديوان ، ٦١ .

(٤) المصدر نفسه ، ٦٢ .

أي : تَحَبَّبَ فَإِن تَتَحَبَّبَ فَإِن الْحَبِّ... ، ويقولُ :

سَلُّوا عَن قَمِيصِي مِثْلَ شَاهِدِ يُوسُفَ فَإِن قَمِيصِي لَمْ يَكُنْ قَدْ مِّن قَبْلُ (١)

أي : فَإِن تَسْأَلُوا عَن قَمِيصِي فَإِن قَمِيصِي لَمْ يَكُنْ ...، وفي تَقْدِيرِ (إِن) مَا يَتَوَافَقُ مَعَ هَذَا الْمَعْنَى ، فَقَدْ جَعَلْتُ الشَّرْطَ فِي صُورَةِ الشَّكِّ ، حَيْثُ التَّأْوِيلُ الْمَذْكُورُ .

وقد ذَهَبَ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ مِنْ أَمْثَالِ مُحَمَّدٍ مُحْيِي الدِّينِ ، وَيُوسُفِ البِقَاعِيِّ ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلِيٍّ إِلَى أَنَّ الْفَاءَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ حَرْفُ تَعْلِيلٍ ، وَالْجُمْلَةُ التَّعْلِيلِيَّةُ بَعْدَهَا لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ (٢) ، إِلَّا أَنَّ الرَّاجِحَ _ وَاللَّهُ أَعْلَمُ _ أَنَّ هَذِهِ الْفَاءَ وَقَعَتْ فِي جَوَابِ شَرْطٍ مُّقَدَّرٍ ؛ فَهِيَ فِي أَصْلِهَا تَرْجِعُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ، يَقُولُ الْمُرَادِيُّ : " وَأَصُولُ أَقْسَامِ الْفَاءِ ثَلَاثَةٌ : عَاطِفَةٌ ، وَجَوَابِيَّةٌ ، وَزَائِدَةٌ . " (٣) ، ثُمَّ لَا يَلْبَثُ بَعْدَهَا أَنْ يَقُولَ : " وَقَدْ ذُكِرَ لِلْفَاءِ أَقْسَامٌ أُخْرَى ، تَرْجِعُ عِنْدَ التَّحْقِيقِ إِلَى الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ الْمَتَقَدِّمَةِ " . (٤)

ولو تَأَمَّلْنَا الْحَالَ الَّتِي تَكُونُ عَلَيْهَا مِنْ تِلْكَ الْأَحْوَالِ لَوَجَدْنَاهَا جَاءَتْ عَلَى النَّوعِ الثَّانِي ، وَهِيَ فِي هَذَا النَّوعِ تَأْتِي لِلرِّبْطِ وَالسَّبَبِيَّةِ فِي أَنْ مَعًا ، يَقُولُ الْمُرَادِيُّ : " وَأَمَّا الْفَاءُ الْجَوَابِيَّةُ : فَمَعْنَاهَا الرِّبْطُ ، وَتَلَازِمُهَا السَّبَبِيَّةُ . قَالَ بَعْضُهُمْ : وَالتَّرْتِيبُ أَيْضًا ، كَمَا ذُكِرَ فِي الْعَاطِفَةِ . ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْفَاءَ تَكُونُ جَوَابًا لِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا الشَّرْطُ ب (إِن) وَأُخْرَاهَا . وَالثَّانِي مَا فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ ، نَحْوُ : أَمَّا " . (٥)

واقترانها بالفاء في الأمثلة السابقة واجبٌ ، لأنَّ الجوابَ بعدها لا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا ، وَإِذَا

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٢١٣ .

(٢) ينظر : المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، هامش (٣) ، ٥١٠/١ . وابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، هامش (١) ، ١١٨/١ ، وابن عقيل ، شرحه على ألفية ابن مالك ، هامش (١) ٩٣/١ .

(٣) المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ٦١/١ .

(٤) المصدر نفسه ، ٧٤_٧٦ . وقد ذكر منها الفاء التي ينصب بعدها المضارع ، وهي فاء عاطفة ، وفاء الاستئناف وهي عاطفة أيضًا ، وظيفتها الربط بين الجمل ، وفاء رُبَّ الجارّة ، والحقيقة أَنَّ الجَرَ لِرَبِّ وليس لها ، وهي في هذه الحال إما عاطفة ، وإما جوابية .

(٥) المصدر نفسه ، ٦٦/١ .

كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَّ اقْتِرَانُهُ بِهَا. (١)

وَأَمَّا حَمَلُ الْفَاءِ عَلَى الْعَطْفِ فَمُسْتَبَعْدٌ ؛ لِجَوَازِ عَطْفِ الْخَبْرِ عَلَى الْإِنْشَاءِ ، حَيْثُ لَا يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى ، وَيُسْتَبَعْدُ - أَيْضًا - حَمَلُهَا عَلَى الزَّائِدَةِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ جَفَاءِ الْمَعْنَى ، وَرَبَّمَا اخْتِلَالُهُ ، وَلَوْ حُمِلَتْ عَلَيْهِ لِتَعَيَّنَ عَلَيْنَا تَقْدِيرُ حَرْفِ يَفِيدُ التَّعْلِيلَ ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ حَمَلَهَا عَلَى الْجَوَابِيَّةِ هُوَ أَوْلَى تِلْكَ الْأَحْوَالِ .

وَقَدْ يَكُونُ الطَّلَبُ نَهْيًا ، كَقَوْلِهِ :

أَمِيرَتِي لَا تَغْفِرِي ذَنْبِي فَإِنَّ ذَنْبِي شِدَّةُ الْحَبِّ (٢)

أَي : فَإِنَّ تَغْفِرِي ذَنْبِي فَإِنَّ ذَنْبِي شِدَّةُ الْحَبِّ ، وَالْأَصْلُ فِي التَّقْدِيرِ : فَإِلَّا تَغْفِرِي ذَنْبِي (٣) ، غَيْرَ أَنَّ الَّذِي دَعَا إِلَى وَضْعِ الشَّرْطِ فِي صُورَةِ الْمُثَبَّتِ أَنَّ شِدَّةَ الْحَبِّ لَيْسَتْ بِذَنْبٍ ، وَلَوْ كَانَتْ ذَنْبًا لَوَجِبَتْ لَهَا الْمَغْفَرَةُ ، وَلِذَلِكَ قَالَ فِي الشَّرْطِ الْأَوَّلِ : لَا تَغْفِرِي ذَنْبِي .

وَقَدْ يَأْتِي حَذْفُ جَمَلَةِ الشَّرْطِ دُونَ وَجُودِ الطَّلَبِ إِذَا اقْتَضَى السِّيَاقُ ذَلِكَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾ (٤) أَي : " فَإِنَّ لَمْ يَتَأْتَّ إِخْلَاصُ الْعِبَادَةِ لِي فِي هَذِهِ الْبَلَدَةِ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ فِي غَيْرِهَا " (٥) ، وَقَوْلِهِ : ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ (٦) أَي : " إِنْ أَرَادُوا أَوْلِيَاءَ بِحَقِّ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ " (٧) .

(١) يَقُولُ الْمُرَادِي : " وَإِذَا كَانَ الْجَوَابُ لَا يَصِلِحُ لِأَنْ يَجْعَلَ شَرْطًا وَجِبَّ اقْتِرَانَهُ بِالْفَاءِ ، لِيَعْلَمَ ارْتِبَاطَهُ بِأَدَاةِ الشَّرْطِ وَذَلِكَ .

إِذَا كَانَ : جَمَلَةٌ اسْمِيَّةٌ ، نَحْوُ : مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَاللَّهُ يَجْزِيهِ .

أَوْ فِعْلِيَّةٌ طَلْبِيَّةٌ ، نَحْوُ " قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي " . آل عمران ، ٣١/٣ .

أَوْ فِعْلًا غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ ، نَحْوُ " إِنْ تَرَنِي أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَا لَأَوْلَدًا فَعَسَى رِي " . الكهف ، ٣٩/١٨ .

أَوْ مَقْرُونًا بِحَرْفِ تَنْفِيسٍ ، نَحْوُ " مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ " . أَوْ بِ(قَدْ) ، نَحْوُ " قَالُوا : إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ " .

أَوْ مُنْفِيًّا بِ مَا أَوْ لَنْ أَوْ إِنْ ، نَحْوُ : إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَمَا يَقُومُ عَمْرُو ، أَوْ فَلَنْ يَقُومَ ، أَوْ فَإِنْ يَقُومَ .

أَوْ قَسَمًا ، نَحْوُ : إِنْ تَكْرَمَنِي فَوَ اللَّهِ لِأَكْرَمَتِكَ " . يَنْظُرُ : الْجِنَى الدَّانِي فِي حُرُوفِ الْمَعَانِي ، ٦٧/١ ، ٦٨ .

(٢) الدِّيَوَانُ ، ٥٧ .

(٣) يَنْظُرُ : الْبَحْثُ ، ١١٠ ، هَامِشُ (٥) .

(٤) الْعَنْكَبُوتُ ٥٦/٢٩ .

(٥) ابْنُ هِشَامٍ ، مَغْنِي اللَّيْبِيبِ ، ٨٤٨/١ .

(٦) الشُّورَى ٩/٤٢ .

(٧) ابْنُ هِشَامٍ ، الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ، ٨٤٨/١ .

ومن ذلك قول العباس :

صَفَا فُوَادِي لَكُمْ فَاقْتَسِمِي وانْتَهَبِي (١)

أي : فإن شئتِ فاقْتَسِمِي وانْتَهَبِي .

وقوله :

إِنَّ الرَّسُولَ الَّذِي كَانَتْ سِرَائِرُنَا مَدْفُونَةً عِنْدَهُ يَا فَوْزُ قَدْ ذَهَبَا
فَاسْتَخْلَفِي لِي رَسُولًا ذَا مُحَافِظَةٍ لَا خَيْرَ فِيهِ إِذَا مَا خَانَ أَوْ كَذَبَا (٢)

أي : فإن كانَ ما أقولُ صحيحًا فاستخلفي ...

ولا ريبَ أنَّ الحذفَ في الأمثلةِ السابقةِ جاءَ منسجمًا معَ الذوقِ الفطريِّ الَّذي يميلُ بطبيعتهِ إلى الخِفةِ ، ويبتعدُ عن السَّامةِ ، فيُضفي على السِّياقِ العامِّ رونقًا وعذوبةً ما كانتِ لِنُكتَسَبِ في ظلِّ الذِّكرِ ، ولا سيَّما أنَّ المعنى مفهومٌ ضمَّنًا ، يقولُ تمامُ حسانُ : " لا يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَفْهَمَ الحذفَ على معنى أنَّ عنصرًا كانَ موجودًا في الكلامِ ثُمَّ حُذِفَ بعدَ وجودِهِ ، ولكنَّ المعنى الَّذي يُفْهَمُ من كلمةِ الحذفِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هو الفارقُ بينَ مقرَّراتِ النَّظامِ اللُّغويِّ وبينَ مطالبِ السِّياقِ الكلاميِّ الاستعماليِّ". (٣)

٣- حذفُ الجملةِ في سياقِ " أما الشرطيَّة "

" أما " حرفٌ بسيطٌ، مكوَّنٌ من أربعةِ أحرفٍ هجائيَّةٍ ، ومن العربِ مَنْ يُبدِلُ ميمَها الأولى ياءً ، فيقولُ : "أَيِّما" ؛ هُروبيًا من التَّضعيفِ (٤) ، يقولُ الشَّاعرُ :

رَأَتْ رَجُلًا، أَيِّمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحَى، وَأَيِّمَا بِالْعَشِيِّ فَيُخْصِرُ (٥)

(١) الديوان ، ٥٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ٤٤ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ، ٢٩٨ .

(٤) ينظر: ابن عصفور ، الممتع الكبير في التصريف ، ٢٤٨ . والمرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ٥٢٧ .

والسيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ٥٧٧/٢ .

(٥) عمر بن أبي ربيعة ، الديوان ، ١٢٤ . وهو في الديوان ب (أما) ، غير أن كتب اللغة تورده على الصيغة المذكورة .

وهذا الحرفُ فيه معنى الشرطِ ، وتأويلُهُ عندَ الجمهورِ : " مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ " ^(١) ، فإذا قلتَ :
أَمَا زَيْدٌ فَمَنْطَلِقُ ، فَالتَّقْدِيرُ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَرِيدٌ مَنْطَلِقٌ. ^(٢)

يقولُ عباسُ حسنٌ : " وليس المرادُ من قيامِها مقامَ اسمِ الشرطِ "مهما" المحذوفِ شرطُهُ وجوبًا ،
أَنَّهَا تُعْرَبُ اسْمَ شَرْطٍ ، أَوْ فَعَلَ شَرْطٍ ، أَوْ هُمَا مَعًا ، وَلَا أَنْ تُؤَدِّيَ مَعْنَاهُمَا تَأْدِيَةَ حَقِيقِيَّةً ، يُمَكِّنُ
بِمَقْتَضَاهَا وَضْعَ "أَمَا" فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَشْغَلُهُ "مهما" مَعَ فَعْلِ شَرْطِهَا ... ليس المرادُ هذا ؛ لِأَنَّ "أَمَا"
حَرْفٌ ، وَالْحَرْفُ لَا يُؤَدِّي مَعْنَى اسْمٍ وَفَعْلٍ مَعًا ، وَلِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَسَالِيْبِ يَفْسُدُ تَرْكِيْبُهُ وَمَعْنَاهُ إِنْ حَلَّتْ
فِيهِ "أَمَا" مَحَلَّ "مهما" الشَّرْطِيَّةِ ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ هُوَ صَحَّةُ حَذْفِ "أَمَا" الشَّرْطِيَّةِ دَائِمًا وَوَضْعُ "مهما" يَكُنْ
شَيْءٌ ، أَوْ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ " مَوْضِعَهَا . لِأَنَّ فِي هَذَا رَجوعًا إِلَى الْأَصْلِ ، وَاسْتِغْنَاءً عَنِ النَّائِبِ عَنْهُ
الَّذِي لَيْسَتْ شَرْطِيَّتُهُ أَصِيلَةً ، وَإِنَّمَا هِيَ مُكْتَسَبَةٌ بِسَبَبِ نِيَابَتِهِ. ^(٣)

ومِمَّا يَدُلُّ عَلَى شَرْطِيَّتِهَا وَقَوْعُ الْفَاءِ فِي جَوَابِهَا ، وَهِيَ مَعَ دَلَالَتِهَا عَلَى الشَّرْطِ تَدُلُّ عَلَى التَّوَكِيدِ
أَيْضًا ^(٤) ، فَهِيَ مَعْنِيَانِ مُتَلَازِمَانِ فِي صِيغَتِهَا ، وَقَدْ تَقْتَصِرُ عَلَيْهِمَا كَمَا مُثَّلٌ ، وَقَدْ لَا تَقْتَصِرُ ، فَتَدُلُّ
مَعَهُمَا عَلَى مَعْنَى ثَالِثٍ هُوَ التَّقْصِيلُ ، وَهُوَ الْغَالِبُ ^(٥) ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا

(١) هُنَاكَ مِنَ النَّحْوِ مَنْ قَالَ : " هِيَ حَرْفٌ إِخْبَارِيٌّ مَضْمُونٌ مَعْنَى الشَّرْطِ . فَإِذَا قُلْتَ : أَمَا زَيْدٌ فَمَنْطَلِقُ ، فَالْأَصْلُ إِنْ أَرَدْتَ
مَعْرِفَةَ حَالِ زَيْدٍ فَرِيدٌ مَنْطَلِقٌ ، حُذِفَتْ أَدَاةُ الشَّرْطِ وَفَعَلَ الشَّرْطِ ، وَأَنْبِئْتُ أَمَا مَنْابٌ ذَلِكَ . الْمُرَادِي ، الْجَنِي الدَّانِي فِي
حُرُوفِ الْمَعَانِي ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ .

(٢) يَنْظُرُ : سَبِيوِيَّة ، الْكِتَابُ ، ١٣٧/٣ . وَالْمَبْرِدُ ، الْمَقْتَضِبُ ، ٣٥٥/٢ . وَأَبُو جَعْفَرِ النَّحَّاسُ ، عَمْدَةُ الْكِتَابِ ، ٢٣٩ .
وَابْنُ جَنِي ، الْخَصَائِصُ ، ٣١٤/١ ، وَابْنُ السَّرَاجِ ، الْأَصُولُ فِي النَّحْوِ ، ٢٨٠/١ . وَالْمُرَادِي ، الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ،
٥٢٢ ، ٥٢٣ .

(٣) النَّحْوُ الْوَافِي ، ٥٠٥/٤ ، ٥٠٦ .

(٤) بَصَدَدِ هَذَا التَّوَكِيدِ يَقُولُ عَبَّاسُ حَسَنٌ : " وَإِلْيَاضِ التَّوَكِيدِ نَذَكُرُ أَنَّ مِنْ يَقُولُ : "مَحْمَدٌ عَالِمٌ" يَقْصِدُ إِثْبَاتَ الْعِلْمِ
لِمَحْمَدٍ ، وَنَسْبَتَهُ إِلَيْهِ ، بِغَيْرِ تَأْكِيدٍ وَلَا تَقْوِيَةٍ . فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَمْنَحَ الْمَعْنَى فَضْلَ تَأْكِيدٍ ، وَمَزِيدًا مِنَ التَّقْوِيَةِ أَتَى بِكَلِمَةٍ
"أَمَا" ، قَانَلَا : "أَمَا مَحْمَدٌ فَعَالِمٌ" . وَسَبَبُ التَّأْكِيدِ وَالتَّقْوِيَةِ فِي هَذَا أَنَّهُ يُرِيدُ : "مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَمَحْمَدٌ عَالِمٌ" ، فَقَدْ
عَلَّقَ وَجُودَ عِلْمِهِ عَلَى وَجُودِ شَيْءٍ آخَرَ ، بِمَعْنَى أَنَّ وَجُودَ الْعِلْمِ مُتَرْتَّبٌ وَمَتَوَقَّفٌ عَلَى وَجُودِ شَيْءٍ يَقَعُ فِي الْكُونِ .
وَلَمَّا كَانَ مِنَ الْمُحَقِّقِ الْمُؤَكَّدِ وَقَوْعُ شَيْءٍ فِي الْكُونِ حَتْمًا ، كَانَ مِنَ الْمُحَقِّقِ الْمُؤَكَّدِ -إِدْعَاءٌ- كَذَلِكَ وَقَوْعُ مَا يَتَرْتَّبُ
عَلَيْهِ ؛ وَهُوَ : "الْعِلْمُ" ؛ لِأَنَّ تَحَقُّقَ السَّبَبِ وَحُصُولَهُ لَا يَدُّ أَنْ يَتَّبِعَهُ تَحَقُّقُ الْمَسْبُوبِ عَنْهُ ، وَحُصُولَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّحْتِمِ
النَّحْوِ الْوَافِي ، ٥٠٥/٤ .

(٥) يَنْظُرُ : الْمُرَادِي ، الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ، ٥٢٥ ، وَحَسَنُ عَبَّاسٍ ، الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ، ٥٠٥/٤ .

السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ، وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿١﴾ .

وفي ديوان العباس تكرر " أمّا " غير مرّة ، وهي في ذلك كلّها لم تخرج عن المعنى الذي حدّده النّحاة لها : مهما يكن من شيء ، يقول :

أَمَّا اللَّقَاءُ فَشَيْءٌ لَا أَوْلَمُهُ فَمَا يَضْرُكُ لَوْ نَاجَيْتِ بِالْكَتْبِ (٢)

أي : مهما يكن من شيء فاللقاء شيء لا أولمّه ، ويقول :

أَمَّا الْهَوَىٰ فَهُوَ شَيْءٌ لَا خَفَاءَ بِهِ شَتَانٌ بَيْنَ سَبِيلِ الْغَيِّ وَالرَّشْدِ (٣)

أي : مهما يكن من شيء فالهوى شيء لا خفاء به ، ويقول :

أَمَّا الَّتِي عَاتَبْتَ فِي أَمْرِهَا بِمَا تَنْظِنَ مِنَ الْأَمْرِ :
فَهُوَ كَمَا قُلْتِ وَلَكِنِّي لَمْ أَرْتَكِبْ شَيْئًا سِوَى الذِّكْرِ (٤)

أي : مهما يكن من شيء فالتّي عاتبت في أمرها بما تنظنين هو كما قلت ، ويقول :

فِيَا عَجَبًا لِلْعَيْنِ ، أَمَّا رُقَادُهَا فَعَانَ ، وَأَمَّا الدَّمْعُ مِنْهَا فَمُطْلَقٌ (٥)

أي : مهما يكن من شيء فرقاد العين عان ، ومهما يكن من شيء فالدمع منها مُطلق .
وقد أسهم حذف جملة " مهما يكن من شيء " والاستعاضة عنها بـ " أمّا " إلى اختزال الكلام وجعله أوقع في النفس ، حيث الإيجاز ، وإقامة الوزن ، وما كان ذلك ليكتسب في غيابها .

وأكثر من ذلك فإننا لو أوردنا أسلوب " مهما يكن من شيء " بدل " أمّا " لَمّا دلّ هذا الأسلوب على التفصيل الذي تدلّ عليه " أمّا " أحياناً ، كما هي الحال في المثال الأخير ، وتقدير النّحاة لها ذلك التقدير هو من باب المعنى لا من باب الاستخدام ، فدلالته على الشرط مع ذلك المعنى مميزة تميّز بها هذه الأداة عن ذلك الأسلوب ، ولو كانت بمعنى "مهما يكن من شيء" لَوُثِمَا اختلاف لَمّا كان في الاستعاضة بها عن تلك الصيغة أي فائدة .

(١) الضحى، ٩٣/٩ - ١١ .

(٢) الديوان ، ٤٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ٨٨ .

(٤) المصدر نفسه ، ١٢١ .

(٥) المصدر نفسه ، ١٩٧ .

ب- حذف جملة جواب الشرط

يجوز أن تُحذف جملة الجواب إذا تقدّمها أو اكتنفها ما يدلُّ عليها ، فالأولُ مثلُ : "هُوَ ظالِمٌ إِنْ فَعَلَ" ، والثاني نَحْوُ : "هُوَ إِنْ فَعَلَ ظالِمٌ".^(١) ومن ذلك قوله ﷺ في اللَّقْطَةِ : "فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا ، وَإِلَّا فَاسْتَمْتَعْ بِهَا"^(٢) ، فَحَدَفَ مِنَ الْأَوَّلِ الْجَوَابَ وَمِنَ الثَّانِي الشَّرْطَ ، وَالتَّقْدِيرُ : فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَرَدَّهَا إِلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَجِئْ فَاسْتَمْتَعْ بِهَا.^(٣)

وفي شعر العباس على هذا الموضع أمثلة كثيرة ، فمما وردَ من ذلك وقد تقدّم على الشرط ما يدلُّ على الجواب قوله :

سَأْفِرُ بِالذَّنْبِ الَّذِي لَمْ أَجْنِهِ إِنْ كَانَ يَنْفَعُ عِنْدَكَ الْإِقْرَارُ^(٤)

أي : إِنْ كَانَ يَنْفَعُ عِنْدَكَ الْإِقْرَارُ فَسَأْفِرُ بِالذَّنْبِ الَّذِي لَمْ أَجْنِهِ ، وَقَوْلُهُ :

وَإِنِّي لِأَسْتَهْدِي الرِّيَّاحَ سَلَامَكُمْ إِذَا أَقْبَلْتُمْ مِنْ نَحْوِكُمْ بِهُبُوبٍ^(٥)

أي : إِذَا أَقْبَلْتُمْ مِنْ نَحْوِكُمْ بِهُبُوبٍ فَإِنِّي لِأَسْتَهْدِي الرِّيَّاحَ سَلَامَكُمْ ، وَقَوْلُهُ :

مَا تَطْعَمُ النَّوْمَ عَيْنِي مِنْ تَذَكُّرِكُمْ فَمَا أَنَامُ إِذَا مَا نَامَ سُمَّارِي^(٥)

أي : إِذَا مَا نَامَ سُمَّارِي فَمَا أَنَامُ ، وَقَوْلُهُ :

وَقَدْ وَثِقْتُ بِالصَّدْقِ مِنْكَ فَأَصْبَحْتُ تَزِيدُكَ بَعْدًا كُلَّمَا زِدْتَهَا قُرْبًا^(٦)

(١) لعل السبب في عدم جعل الجملة السابقة هي الجواب أن الجواب مترتب على حدوث الشرط ، فكيف نجعله جواباً مقدماً مع أن الشرط لم يتم بعد ؟!

(١) البخاري ، صحيحه ، باب إذا أخبره رب اللقطة دفع إليه ، ١٢٤/٣ ، برقم (٢٤٢٦) .

(٢) ينظر : الجرجاوي ، شرح التصريح على التوضيح ، ٤١١/٢ .

(٣) الديوان ، ١١٧ .

(٤) المصدر نفسه ، ٦ .

(٥) المصدر نفسه ، ١١١ .

(٦) المصدر نفسه ، ١٠ .

أي : كُلَّمَا زِدْتَهَا قُرْبًا تَزِيدُكَ بُعْدًا ، وَقَوْلُهُ :

وَمَا تَشْتَقِي عَيْنَايَ مِنْ دَائِمِ الْبُكَاءِ عَلَيْكَ وَلَوْ أَنِّي بَكَيْتُ إِلَى الْحَشْرِ (١)

أي : ولو أنني بكيتُ إلى الحشرِ فما تشتقي عيناَيَ من دائمِ البُكَاءِ.

وقَدْ يَكْتَتِفُ الشَّرْطَ مَا يَدُلُّ عَلَى الْجَوَابِ ، وَهُوَ كَثِيرٌ أَيْضًا ، وَقَدْ تَوَرَّعَ فِي أَنْحَاءِ الْبَيْتِ ، فَتَارَةً يُلْتَمَسُ فِي صَدْرِهِ ، وَأُخْرَى فِي عَجْزِهِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

فَأَنْتِ - وَإِنْ أَضَعْتَ الْوُدَّ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ الْيَمِينِ مِنَ الشَّمَالِ (٢)

أي : إن أضعتِ الودَّ فأنتِ عندي بمنزلةِ اليمينِ مِنَ الشَّمَالِ ، وَقَوْلُهُ :

يَسِيرُ فَلَا تَشْيِيعُهُ أَسْتَطِيعُهُ حِذَارًا وَلَا اسْتِقْبَالَهُ حِينَ يَقْدُمُ
فَقَلْبِي - إِذَا مَا سَارَ - حِلْفُ صَبَابَةٍ وَقَلْبِي - إِذَا كَانَ الْقُدُومُ - مُتَيِّمًا (٣)

أي : إِذَا مَا سَارَ فَقَلْبِي حِلْفُ صَبَابَةٍ ، وَإِذَا كَانَ الْقُدُومُ فَقَلْبِي مُتَيِّمًا ، وَقَوْلُهُ :

كَأَنَّ بَقْلِي كُلَّمَا هَاجَ شَوْقُهُ حَرَارَاتِ أَقْبَاسٍ تَلُوحُ لِرَاهِبٍ (٤)

أي : كُلَّمَا هَاجَ شَوْقُ قَلْبِي فَكَأَنَّ بِهِ حَرَارَاتِ أَقْبَاسٍ ، وَقَوْلُهُ :

سَرَابِيلُ الْمُلُوكِ لَهَا جَمَالٌ وَلَيْسَ لَهَا إِذَا لُبِسَتْ بَقَاءٌ (٥)

أي : إِذَا لُبِسَتْ فَلَيْسَ لَهَا بَقَاءٌ ، وَقَوْلُهُ :

خُذُوا لِي مِنْهَا جُرْعَةً فِي زُجَاجَةٍ أَلَا إِنَّهَا لَوْ تَعْلَمُونَ طَبِيبِي (٦)

أي : لو تعلمونَ فَإِنَّهَا طَبِيبِي .

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ١٤٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ٢٢٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ٢٤٩ .

(٤) المصدر نفسه ، ١٥ .

(٥) المصدر نفسه ، ٤٤ .

(٦) المصدر نفسه ، ٩ .

وقد تُحَدِّفُ جملةَ الجوابِ كاملةً دونَ أنْ يَتَقَدَّمَها أو يكتنفها ما يدلُّ عليها ، وفي هذه الحال يكونُ السِّيَاقُ العامُّ هوَ ما يُوحى بها ، ومن ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تُبَدِّلَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بَأْيَةٌ...﴾ (١) ، أي: فإنِ اسْتَطَعْتَ ذَلِكَ فافعل ، ومثْلُ ذلكَ قولُكَ: إن رأيتَ أن تَمْضِيَ مَعَنَا إِلَى فلانٍ، ولا تَذْكَرُ فافعل (٢) ، ونحوُ: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَةٌ بِهِ الْمَوْتَى...﴾ (٣) أي: " لَكَانَ هَذَا الْقُرْآنُ هُوَ الْمُنْصِيفُ بِذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِ" (٤) ، وقد يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ جَوَابَ (لو) مُتَقَدِّمٌ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: " وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ " وَالتَّقْدِيرُ: " وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ... لَكَفَرُوا وَمَا آمَنُوا. " (٥) غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُعْثَرْ فِي شَعْرِ الشَّاعِرِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا .

ويجبُ التَّنَبُّهُ إِلَى مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾ (٦) حيثُ الجوابُ محذوفٌ ، لأنَّ الجوابَ مسبَّبٌ عن الشرطِ ، وأجلُ اللهِ آتٍ سواءً أوجدَ الرجاءُ أم لم يُوجدْ ، وعليه فإنَّ التَّقْدِيرَ: " مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَلْيُبَادِرْ بِالْعَمَلِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ" (٧) ، وعلى ذلكَ قولُ العَبَّاسِ:

إِنْ كَانَ يُرْضِيكُمْ عَذَابِي وَأَنْ
فَالسَّمْعُ وَالطَّاعَةُ مِنِّي لَكُمْ
أَمْوَاتٌ بِالْحَسْرَةِ وَالْكَرْبِ
حَسْبِي بِمَا تَرْضَوْنَ لِي حَسْبِي (٨)

ولِأَوَّلِ وَهْلَةٍ يَبْدُو أَنَّ الْجَوَابَ قَوْلُهُ: " فَالسَّمْعُ وَالطَّاعَةُ مِنِّي لَكُمْ " ، غَيْرَ أَنَّ مَنْ يُنْعِمُ النَّظَرَ لَا يَجِدُ فِي الشَّرْطِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالطَّلَبِ حَتَّى يَجْعَلَ الْجَوَابَ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ ، وَكُلُّ مَا وَرَدَ فِيهِ يَتَعَلَّقُ بِرِضَا

(١) الأنعام ٣٥/٦ .

(٢) ينظر: الأخفش ، معاني القرآن ، ٢٩٨/١ . والزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٢٤٤/٢ . والسمرقندي ، بحر العلوم ، ٤٤٥ . والماوردي ، النكت والعيون ، ١٠٩/٢ . والواحدي ، الوسيط في تفسير القرآن المجيد ، ٢٦٦/٢ .

(٣) الرعد ، ٣١/١٣ .

(٤) ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، ٤٦٠/٤ . وينظر: الثعلبي ، الكشف والبيان عن تفسير القرآن ، ٢٩٢/٥ . والشوكاني ، فتح القدير ، ١٠٠/٣ .

(٥) ينظر: السمعاني ، تفسير القرآن ، ٩٤/٣ .

(٦) العنكبوت ، ٥ / ٢٩ .

(٧) ابن هشام ، معني اللبيب ، ٧٤٦/٢ .

(٨) الديوان ، ٥٧ .

المحبوبة عن عذابه وموته بحسرتيه ، وهذا وصفٌ وليس بطلبٍ ، والجوابُ يكونُ من جنسِ شرطه ، وعليه فإنَّ التقديرَ : إن كانَ يُرضيكمُ عذابي ... فليكنَ ذلكَ وحسبي بما ترَضونَ لي ، ولعلَّ ذَكَرَ الشَّاعِرُ للسمعِ والطَّاعةِ هوَ على أحدِ تقديرينِ : الأولُ : أن جملَةَ " إن كانَ يُرضيكمُ عذابي " هي بمعنى " إن كان طلبكمُ مني " : مُت بعذابِك وحسرتِك فالسمعُ والطَّاعةُ ، والثاني : أن قولهُ : " فالسمعُ والطَّاعةُ .. " جوابٌ لشرطٍ مقدَّرٍ ، أي : وإن أمرتموني بأمرٍ فالسمعُ والطَّاعةُ ... وعندها يُصبحُ السِّياقُ برمتِه على النَّحوِ الآتي : إن كانَ يُرضيكمُ عذابي ... فليكنَ ذلكَ ، وإن أمرتموني بأمرٍ فالسمعُ والطَّاعةُ ...

ويبقى اجتماعُ الشرطِ والقسمِ ، وللنَّحاةِ فيه تفصيلٌ ، يقولُ ابنُ الصَّانِعِ : " إذا اجتمعَ الشرطُ والقسمُ اكتُفِيَ بجوابٍ أحدهما عن جوابِ الآخرِ ، فإن لم يتقدَّمهما ما يحتاجُ إلى خبرٍ اكتُفِيَ بجوابِ السَّابِقِ منهما ؛ فيقالُ في تقدُّمِ الشرطِ : (إن نَعَمْ واللهِ أَفْمُ) ، وفي تقدُّمِ القسمِ : (واللهِ إن نَعَمْ لأقوَمَنَّ) ، وإن تقدَّمَ عليهما ما يحتاجُ إلى خبرٍ فاعتبارُ الشرطِ مُرَجَّحٌ على القسمِ ؛ تقدَّمَ عليه أو تأخَّرَ ، فيقالُ : (زَيْدٌ واللهِ إن نَكْرَمَهُ يُكْرِمُكَ) بالجزمِ لا غيرٌ".^(١)

وعلى هذا الموضعِ في شعرِ العباسِ أمثلةٌ كثيرةٌ ، منها :

أما والذي لو شاء لم يخلق النوى لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي^(٢)

في هذا البيتِ شاهدانِ ، فقولهُ : " لم يخلقِ النوى " جوابٌ عن أسلوبِ القسمِ (والذي) ، وليس جواباً عن (لو) ، وقولهُ : " لما غبت عن قلبي " جوابٌ عن القسمِ المُقدَّرِ بعدَ اللَّامِ المُوطَّئَةِ .

ومنه أيضاً :

مَا رَقَّ لِلْوَالِدِ الصَّغِيرِ الْوَالِدُ ^(٣)	وَاللَّهِ لَوْ أَنَّ الْقُلُوبَ كَقَلْبِهَا
لَقَدْ حَلَّ بِي فِيهِ الْبَلَاءُ الْمُبْرَحُ ^(٤)	لئن كَانَ شَهْرُ الصَّوْمِ لِلنَّاسِ رَحْمَةً
فَعَلَّثُم لَقَدْ أَسَخَّنْتُمُ الْعَيْنَ أَكْثَرًا	لَعَمْرِي لئن أَقْرَرْتُمُ الْعَيْنَ بِالنَّدي
إِلَيْكَ لَقَدْ عَذَّبْتَهَا بِالْبُكَاءِ دَهْرًا ^(٥)	لعمري لئن أَقْرَرْتِ عَيْنِي بِنَظْرَةِ

(١) اللُّمحةُ في شرحِ المُلحةِ ، ٨٨٨/٢ ، ٨٨٩ .

(٢) الديوان ، ٣٩ .

(٣) المصدرُ نفسه ، ٨١ .

(٤) المصدرُ نفسه ، ٧٥ .

(٥) المصدرُ نفسه ، ١٢٤ .

فقوله: " ما رقّ للولد...، لقد حلّ بي ... ، لقد أسخنتم... ، لقد عذبتّها... " كلها واقعة في جواب القسم ، وقد أغنت عن جواب الشرط المحذوف ، وفي هذه الأمثلة ما بقي بحاجة المتكلم ، حيث الوصول إلى المعنى بأيسر لفظٍ وأوجز أسلوبٍ ، ومتى كان ذلك متاحاً وجب الأخذ به ، والابتعاد عن كل ما يثقل النصّ ويجلب السامة ، فليس في إعادة الجواب مرةً أخرى أيُّ فائدة ، ولا يترتب عليه أيُّ معنى . وما دخول القسم على الشرط إلا لنفي احتمالية الشكّ ونقله إلى مرحلة الجرم واليقين ، يقول ابن هشام : " جملة القسم مسوقة لمجرد التوكيد " (١) ، ومن ينظر إلى الأمثلة السابقة يجد الفائدة قد تحققت ، فلا حاجة إلى تقدير جوابٍ مخالفٍ .

ج - حذف جملي الشرط والجواب

يجوز أن يُحذف الشرط والجواب وتبقى الأداة وحدها إذا دلّ عليهما دليلٌ، وذلك خاصّ بالشعر للضرورة (٢) ، كقول ربيعة :

قالت بنات العمّ يا سلمى، وإن كان فقيراً معدماً؟ قالت وإن (٣)

أي : وإن كان فقيراً معدماً رضى به (٤) . وقول الشاعر :

فإنّ المنية، من يخشها فسوف تُصادفهُ أينما (٥)

أي : " أينما يذهب تُصادفهُ " (٦) .

وقيل يجوز في النثر على قلّة ، أمّا إن بقي شيءٌ من متعلقات الشرط والجواب ، فيجوز حذفهما في الشعر والنثر ، ومنه قولهم : من سلّم عليك ، فسلمّ عليه ، ومن لا فلا ، أي : ومن لا يسلمّ عليك ، فلا تسلمّ عليه (٧) ، وقولهم : " الناس مجزيون بأعمالهم ، إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر " ، أي : إن كان عملهم خيراً فيجزون خيراً ، وإن كان عملهم شراً فيجزون شراً (٨) .

(١) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ٣٧٢/١ .

(٢) ينظر: ابن الصائغ ، اللّحة في شرح الملحّة ، ٨٨٨/٢ . والمرادي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، ١٢٨٨/٣ ، ١٢٨٩ .

(٣) الديوان ضمن (مجموع أشعار العرب) ، ١٨٦ .

(٤) ابن هشام ، المصدر السابق ، ٨٥٢/١ .

(٥) النمر بن تولب ، الديوان ، ١١٦ .

(٦) الجرجاوي ، شرح التصريح على التوضيح ، ٤١١/٢ .

(٧) ينظر: المرادي ، المصدر السابق ، ١٢٨٨/٣ . والغلابيني ، جامع الدروس العربية ، ١٩٧/٢ .

(٨) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، ٢٥٨/١ .

ويجوزُ الزَّفعُ بعدَ الفاءِ فتقولُ : "إنَّ خيرًا فخيرٌ ، وإنَّ شرًّا فشرٌّ" على أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ ،
والتَّقديرُ : فجزاؤهم خيرٌ ، فجزاؤهم شرٌّ ، وهو أكثرُ وأحسنُ ؛ " لأنَّك إذا أدخلتَ الفاءَ في جوابِ الجزاءِ
استأنفتَ ما بعدها وحسنَ أنْ تقعَ بعدها الأسماءُ". (١)

ومن حذفِ الشَّرطِ والجوابِ في شعرِ العباسِ قولُهُ :

فَكُونِي كَلِيلِي الْأَخِيلِيَّةِ فِي الْهَوَىٰ وَإِلَّا كَلْبِنِي أَوْ كَعَفْرَاءَ أَوْ جُمْلٍ (٢)

أي : وإلَّا تكوني كَلِيلِي الْأَخِيلِيَّةِ فَكُونِي كَلْبِنِي ... ، وأكثرُ ما يكونُ الحذفُ بعدَ "إنَّ" ؛ لكونها أمَّ
الأدواتِ الشَّرطيَّةِ الجازمةِ (٣) ، وقد يكونُ بعدَ الطَّلَبِ - أيضًا - إذا كان المعنى يقتضي ذلكَ ، ومن ذلكَ
قولُهُ يُخاطبُ مَنْ يلوئمُهُ على حُبِّها :

تَفَكَّرَ فَمَا تَدْرِي لَعَلَّكَ تُبْتَلَىٰ بِمَا بِي وَيَصْحُو عَنْكَ قَلْبِي وَيَصْبِرُ (٤)

أي : تفكَّرَ فَإِنَّ تَفَكَّرَ تَعَذَّرَنِي على هذه الحالِ الَّتِي صِرْتُ إِلَيْهَا " فما تَدْرِي ... " ، وهذا من بابِ
حذفِ الشَّرطِ والجوابِ ، والذي دَفَعَ إلى هذا التَّقديرِ هو المَعْنَى . إذ لا يَسْتَقِيمُ المعنى على تَقديرِ
الشَّرطِ فقط ؛ لأنَّ جملةَ "فما تَدْرِي عَلكَ تَبْتَلَى" لا تصلحُ أن تكونَ جوابًا ، بل لا بُدَّ من تَقديرِ الجوابِ
أيضًا .

أوردوني منهلاً أروي به ظمئي أو عللوني بالكذب (٥)

وفي الشَّطرِ الثَّاني جاءَ حذفُ الشَّرطِ والجوابِ ، والتَّقديرُ : أو عللوني بالكذبِ ، فإنَّ تُعللوني
بالكذبِ أرو ظمئي كذلكَ . حيثُ أسهمَ أسلوبُ العطفِ في إعادةِ تَعْيِينِ الشَّرطِ والجوابِ مرَّةً أخرى ، ولا
غرابيةَ في ذلكَ ، فالعطفُ على نيَّةِ تَكَرُّرِ العاملِ ، وفي تَكَرُّرِ (إنَّ) الشَّرطيَّةِ العاملةِ بعدَ فعلِ الطَّلَبِ
تَكَرُّرًا لِمَا يَتَّبِعُهَا أيضًا ، الأمرُ الذي يدفَعنا إلى هذا التَّقديرِ .

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٢٥٩/١ .

(٢) الديوان ، ٢١٤ .

(٣) ينظر : الصبان ، حاشيته على شرح الأشموني ، ٤٥٤/٣ .

(٤) الديوان ، ١٢٣ .

(٥) المصدر نفسه ، ٥٠ .

ثانياً - حذف الجملة في أسلوب القسم

يَتكوّن تركيبُ القسمِ من جملتين : جملة القسم ، وجملة جواب القسم، وتشتمل الأولى على المُقسَمِ بِهِ ، والثانية على المُقسَمِ عَلَيْهِ ، يقول المبردُ : " وَأَعْلَمُ أَنَّ الْقَسْمَ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى مُقْسَمٍ بِهِ وَمُقْسَمٍ عَلَيْهِ " (١) ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَالْعَصْرِ ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ... ﴾ (٢) ، فالقسمُ قوله : " وَالْعَصْرِ " ، وجوابه : " إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ " . (٣)

وَحَدَفُ الْجُمْلَةِ فِي أَسْلُوبِ الْقَسْمِ يَكُونُ عَلَى شَكْلَيْنِ : حَدَفِ جُمْلَةِ الْقَسْمِ ، وَحَدَفِ جُمْلَةِ الْجَوَابِ ، أَمَا حَدَفُ كِلْتَا الْجُمْلَتَيْنِ فَلَمْ يُعْهَدْ وَجُودُهُ ، وَكُلُّ مَا وَرَدَ فِي اللَّغَةِ يَتَعَلَّقُ بِحَدَفِ إِحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ ، وَلَعَلَّ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ يَعُودُ إِلَى أَنَّ الْقَسْمَ ضَرْبٌ مِنَ التَّوَكُّيدِ ، وَالْحَدَفُ خِلَافُهُ ، فَإِذَا حُدِفَتْ جُمْلَتَا الْقَسْمِ وَالْجَوَابِ افْتَقَرَ السِّيَاقُ إِلَى مَا يُوَكِّدُهُ ، وَهَذَا مَا يَجْعَلُ الْحَدَفَ يَقْتَصِرُ عَلَى إِحْدَاهُمَا .

أ- حذف جملة القسم

تَنقَسِمُ جُمْلَةُ الْقَسْمِ إِلَى قَسْمَيْنِ : اِسْمِيَّةٍ وَفَعْلِيَّةٍ ، تَتكوّنُ اِلْاِسْمِيَّةُ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ ، وَالْفَعْلِيَّةُ مِنْ فَعْلٍ وَفَاعِلٍ ، يَقُولُ ابْنُ جَنِّي : " وَقَدْ عَقَدْتُ الْعَرَبُ جُمْلَةَ الْقَسْمِ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ كَمَا عَقَدْتُهُمَا مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ " . (٤)

ويبدو أن الحذف خاصٌ بالجملة الفعلية ؛ إذ لم يُعْهَدْ عَنْهُمْ حَدَفُ اِلْاِسْمِيَّةِ فِي كَلَامِهِمْ ؛ وَلَعَلَّ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ يَعُودُ إِلَى أَنَّ اِلْاِسْمِيَّةَ يَصْعُبُ تَقْدِيرُهَا فِي الْحَدَفِ ، بِخِلَافِ الْفَعْلِيَّةِ الَّتِي لَوْ حُدِفَتْ بَقِيَ مِنْ لَوَازِمِهَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا ، وَهُوَ شِبْهُ الْجُمْلَةِ الْمَفْتَقَرَةِ إِلَى فَعْلٍ يُتِمُّهَا ، الْأَمْرُ الَّذِي يَجْعَلُ حَدْفَهَا يَقْبَلُهُ الدُّوقُ ، وَتَسْتَسِيغُهُ الْفِطْرَةُ .

وجملة القسم الفعلية تقوم على ثلاثة عناصر : فعل القسم ، وحرف القسم ، والمقسم به ، ونحن عندما نتحدث عن حذف هذه الجملة ، لا نتحدث عن حذف حرف القسم والمقسم به ، وإنما نتحدث عن حذف فعل القسم وفاعله ؛ إذ لا يُعَدُّ المحذوف جملةً دونهما ، فليس من ذلك قول ابن الأحنف :

(١) المقتضب ، ٣٣٦/٢ .

(٢) العصر ، ١٠٣ / ١ ، ٢ .

(٣) ينظر : المبرد ، المصدر نفسه ، ٣٣٦/٢ .

(٤) اللمع في العربية ، ١٨٦/١ ، ١٨٧ .

فَأَقْسِمُ لَوْ أَبْصَرْتَنِي مُتَضَرِّعًا أَقْلَبُ طَرْفِي نَحْوَكُمْ كُلَّ جَانِبٍ
لَأَبْكَاكِ مِنِّي مَا تَرَيْنَ تَوَجُّعًا كَأَنَّكَ بِي يَا فَوْزُ قَدْ قَامَ نَادِبِي^(١)

حيثُ حَذَفَ حرفَ القسمِ والمقسمَ بِهِ ، والتَّقْدِيرُ : أقسُمُ باللهِ . ولو حَذَفَ الفعلَ هنا لكانَ الحذفُ من قبيلِ الجملةِ ، ولأصبحتُ الصِّيغَةُ : " فواللهِ لو أبصرتني مُتَضَرِّعًا ... لأبكاكِ مِنِّي ... " ، غيرَ أَنَّهُ لَمَّا حَذَفَ ما يتعلَّقُ بالفعلِ (الجارُّ والمجرورُ) بقِيَ الفعلُ وفاعلُهُ على حالِهِما .

وأحرفُ القسمِ أربعةٌ ، تدخلُ على المُقسمِ بِهِ فتجرُّهُ ، وإن حُذِفَتْ انتصبَ ما بعدها ، يقولُ الرَّجَاجِيُّ : " اعلمُ أَنَّ حروفَ القسمِ أربعةٌ ، وهي : الباءُ والتَّاءُ والواوُ واللَّامُ ، وهذه الحروفُ تخفُّضُ المُقسمَ بِهِ ، وهي صِلَاتُ فعلٍ مقَدَّرٍ ، كقولِكَ : واللهِ لأُخرِجَنَّ ، وباللهِ وتاللهِ واللهِ لأنطَلِقَنَّ ، والتَّقْدِيرُ : أقسُمُ باللهِ ، فالفعلُ مُقَدَّرٌ وإن لم يُنطِقْ بِهِ ، وإن حَذَفَتْ هذه الحروفُ نصبتَ المُقسمَ بِهِ ، كقولِكَ : اللهُ لَأُخرِجَنَّ " .^(٢)

وانتصابُ المُقسمِ بِهِ بعدَ حذفِ حرفِ القسمِ^(٣) على قولينِ : أن يُنصبَ بإضمارِ فعلِ القسمِ نفسهِ ، وفي هذه الحالِ يكونُ نصبُهُ على نَزْعِ الخَافِضِ ؛ لأنَّ فعلَ القسمِ لا يَعمَلُ مُتَجَرِّدًا من هذا الحرفِ ، يقولُ ابنُ سيدهُ : " وَمَنْ روى يمينَ اللهُ بالنَّصبِ أَرَادَ أَخْلَفَ بيمينِ اللهُ ، وَحَذَفَ الباءَ فَنَصَبَ " ^(٤) أو أن يُنصبَ بتقديرِ فعلٍ آخرَ ، والتَّقْدِيرُ : ألزِمُ يمينَ اللهُ ، فيكونُ نصبُهُ على المفعوليَّةِ مباشرًا^(٥) ومن الأمثلةِ على هذا الموضعِ في ديوانِ العباسِ قولُهُ :

قَالَتْ نَظَرْتُ إِلَى غَيْرِي فَقُلْتُ لَهَا يَمِينُ ذِي قَسَمٍ بِاللَّهِ مُجْتَهِدًا
مَا أَضْمَرَ الْقَلْبُ شَيْئًا تَغْضَبِينَ لَهُ إِلَّا رَفَعْتُ إِلَيْكَ الطَّرْفَ مُعْتَمِدًا^(٦)

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ١٦ .

(٢) اللامات ، ٨٣ .

(٣) ذكر السيوطي أن الحذف خاص بالباء دون غيرها من أحرف القسم ؛ كونها أصل هذه الأحرف . ينظر : همع

الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ٤٧٧/٢ .

(٤) المخصص ، ٧٥/٤ .

(٥) ينظر : السيوطي ، المصدر السابق ، ٤٧٧/٢ . وابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٨٧٠/٢ .

(٦) الديوان ، ٨٠ .

أي : أقسمُ بيمينِ ذي قَسَمٍ ، أو أَلزُمُ يَمِينِ ذِي قَسَمٍ ... ، والجوابُ : ما أضمرَ القلبُ ...

وَحَدَفُ جَمَلَةِ الْقَسَمِ مَعَ هَذِهِ الْأَحْرَفِ كَثِيرٌ لِأَنَّهُ لَازِمٌ فِي غَيْرِ الْبَاءِ ، كَقَوْلِكَ : وَاللَّهِ وَتَاللَّهِ وَاللَّهِ لِأَخْرَجَنَّ .^(١) ، وَلَعَلَّ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ يَعُودُ إِلَى أَنَّ دَلَالَتَهَا عَلَى الْقَسَمِ صَرِيحَةٌ ظَاهِرَةٌ .

ومن مواضع حذفها -أيضاً- قولك : لأفعلنَّ ، " أي : أقسمُ باللهِ لأفعلنَّ ، وقولك : لقد فعلتُ كذا أي : أقسم باللهِ لقد فعلتُ كذا ، ونحو قولهِ تعالى : ﴿ لَنْ أُخْرِجُوا لِأَخْرَجُونَ مَعَهُمْ ﴾^(٢) أي : أقسمُ إن أخرجوا لا يخرجون معهم... وهكذا .^(٣)
يقولُ ابنُ هشامٍ : " وَأُخْتَلِفَ فِي نَحْوِ : لَزِيدٌ قَائِمٌ ، وَنَحْوِ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ أَوْ لَقَائِمٌ ، هَلْ يَجِبُ كَوْنُهُ جَوَابًا لِقَسَمٍ أَوْ لَا ؟ " .^(٤)

وقد وردَ في ديوانِ العباسِ على حذفِ جَمَلَةِ الْقَسَمِ أمثلةٌ كثيرةٌ ، فشعرُهُ زاخرٌ بها ، وليسَ شيءٌ من ذلكِ إلا عن دليلٍ ، يقولُ :

بِاللَّهِ يَا غَضْبَانُ إِلَّا رَضِيْتُ أذَاكَرٌ لِلْعَهْدِ أَمْ قَدْ نَسِيْتُ^(٥)

ويقولُ :

بِاللَّهِ يَا سَيِّدَتِي لَا تَغْضَبِي مِنْ غَضَبِي^(٦)

أي : أقسمُ باللهِ عليكِ يا غضبانُ ، وأقسمُ باللهِ عليكِ يا سيدي ، والذي سوغَ هذا الحذفَ ذَكَرُ حرفِ القسمِ والمُقسَمِ بِهِ ، والحذفُ هنا من بابِ الجوازِ ، وقد سبقَتُ الإشارةُ إلى ذلكِ ، فالباءُ هي أصلُ أحرفِ القسمِ ؛ لأنَّ فعلَ القسمِ يتعدَّى بها دونَ غيرِها ، وَلِذَلِكَ جَازَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْبَاءِ ،

(١) ينظر: ابن هشام ، مغني اللبيب ، ٨٤٦/١ .

(٢) الحشر ، ١٢/٥٩ .

(٣) ينظر: ابن هشام ، المصدر نفسه ، ٨٤٦/١ .

(٤) المصدر نفسه ، ٨٤٦/١ .

(٥) الديوان ، ٦٩ .

(٦) المصدر نفسه ، ٥٥ .

وَلَمْ يَجْزُ إِظْهَارُ الْفِعْلِ مَعَ الْوَاوِ وَالْتَاءِ ، وَلَمَّا كَانَتْ (الْبَاءُ) هِيَ الْأَصْلُ جَرَتْ فِي كُلِّ مُقَسَمٍ بِهِ ، فَدَخَلَتْ عَلَى الْمُظْهَرِ وَالْمُضْمَرِ ، فَتَقُولُ : أَقْسَمُ بِاللَّهِ ، وَأَقْسَمُ بِكَ رَبِّ لَا بَغِيرِكَ ^(١) ، وَهَذَا بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنَ الْأَحْرَفِ اللَّوَاتِي لَا يَدْخُلْنَ عَلَى غَيْرِ الْمُظْهَرِ . ^(٢)

وَمِنْ خِصَائِصِهَا أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِهَا الْقِسْمُ الْاسْتِعْطَافِيُّ ^(٣) ، فَلَا يُقَسَمُ فِيهِ بِغَيْرِهَا ، نَحْوُ : بِاللَّهِ أَخْبِرْنِي ، وَبِاللَّهِ هَلْ قَامَ أَخْرَكَ؟ ^(٤) ، وَهِيَ فِي الْمَثَالِينِ السَّابِقِينَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ ، فَقَدْ جَاءَ جَوَابُهَا جَمَلَةً طَلِبِيَّةً ، فِي الْأَوَّلِ جَمَلَةُ الْاسْتِفْهَامِ " أَذَاكُرُّ لِلْعَهْدِ أَمْ قَدْ نَسَيْتُ " ، وَفِي الثَّانِي جَمَلَةُ " لَا تَغْضِبْنِي مِنْ غَضْبِي " ، وَهِيَ بِذَلِكَ تَقَرَّرُ هَذِهِ السَّمَّةُ وَتُوَكَّدُهَا .

وَمَعَ أَنَّ الْبَاءَ هِيَ الْأَصْلُ إِلَّا أَنَّ اسْتِخْدَامَ الْوَاوِ أَعْمُ وَأَشْهُرُ ^(٥) ، وَالْأَمْتَلَةُ عَلَيْهَا فِي دِيْوَانِ الشَّاعِرِ أَكْثَرُ مِنَ الْبَاءِ ، وَمِنْهَا قَوْلُهُ :

وَاللَّهِ مَا أَنْسَاكَ مَا جَرَتْ الرَّكَابُ عَلَى الرَّكَابِ ^(٦)

وقوله :

وَاللَّهِ لَا أَبْغِي سِوَاكَ حَبِيبَةً مَا اخْضَرَ فِي الشَّجَرِ الْمُرَوِّقِ عُودٌ ^(٧)

وقوله :

أَمَّا وَالَّذِي نَجَى مِنَ الطُّورِ عَبْدُهُ وَأَنْزَلَ فُرْقَانًا وَأَوْحَى إِلَى النَّخْلِ
لَقَدْ وَلَدَتْ حَوَاءٌ مِنْكَ بَلِيَّةً عَلَيَّ أَقَاسِيهَا وَخَبَلًا مِنَ الْخَبْلِ ^(٨)

(١) ينظر : السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ٤٧٩/٢ .

(٢) ينظر : العكبري ، أبو البقاء ، اللباب في علل البناء والإعراب ، ٣٧٥/١ ، ٣٧٤ . ذكر ابن الوراق تفسيراً مطولاً في

كون الباء أصل هذه الأحرف ، ينظر : علل النحو ، ٢١١ - ٢١٥ .

(٣) القسم من حيث الجواب على شكلين : قسم استعطافي ، وغير استعطافي ، ويقصد بالاستعطافي : ما كان جوابه

طلباً ، نحو : بالله هل قام زيد ، وبغير الاستعطافي : ما كان جوابه خبراً . نحو : بالله لتفعلن . ينظر : الصبان ،

حاشيته على شرح الأشموني ، ٣٣٢/٢ .

(٤) ينظر : السيوطي ، المصدر السابق ، ٤٧٧/٢ .

(٥) ينظر : السيوطي ، المصدر السابق ، ٤٧٧/٢ . والنجدي عبد الرحمن ، حاشية الأجرومية ، ١٩/١ .

(٦) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٥٧ .

(٧) المصدر نفسه ، ١٠٥ .

(٨) المصدر نفسه ، ٢٠٩ .

وقوله :

إِذَا لُمْتُهَا قَالَتْ : وَعَيْشِكِ إِنَّنَا حِرَاصٌ ، وَلَكِنَّا نَخَافُ وَنُشْفِقُ^(١)

وقوله :

وَلَا وَأَبِيكَ مَا انْبَسَطَتْ يَمِينِي بِفَاحِشَةٍ إِلَيْكَ وَلَا شِئْمَالِي^(٢)

وحذف جملة القسم مع الواو في الأمثلة السابقة واجب ؛ لدلالة القسم الصريحة الظاهرة ، وقد تتوَعَت معها صيغة المقسم به ، وهي على الترتيب : والله ، والذي نأجى ، وعيشك ، وأبيك^(٣) ، وهي ميزة تتميز بها الواو والباء عن غيرهما من أحرف القسم ، يقول الزجاجي : " فأما الواو والباء فتدخلان على كل محلوف به ، ولا تدخل التاء إلا على الله وحده ، ولا اللام إلا عليه في حال التعجب " .^(٤)

وليس ذلك غريباً ، فقد ذهب بعض أهل اللغة إلى أن الواو في أصلها مُبدلة من الباء ، والذي سوغ ذلك تقارب الحرفين في المعنى والمخرج ، فمن حيث المعنى تدل الباء على الإلصاق والواو على مُطلق الجمع ، وبين الإلصاق والجمع ما لا يخفى من المقاربة ، أما من حيث المخرج فكلاهما شقوي^(٥) .

وفيما يتعلّق بالتاء فقالوا : إنها بدل من الواو ، وهي في ذلك تجري على شاكله كل من : ثراث وثخمة وتهمة ؛ إذ اشتقاق هذه الكلمات من : ورث ، وحم ، وهم ، وقد عدلوا إلى الإبدال طلباً للخفة^(٦) .

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ١٩٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ٢١٦ .

(٣) تجدر الإشارة إلى أن صيغة القسم في المثالين الثالث والرابع ، وهي قوله : " وَعَيْشِكِ وَأَبِيكَ " تحمل مخالفة شرعية ؛ حيث القسم بغيره جلّ وعلا ، وهي مما حذر منه صلى الله عليه وسلم عندما أدرك عُمر بن الخطّاب في ركب وهو يحلف بأبيه ، فقال : " أَلَا ، إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ ، فَمَنْ كَانَ حَالِفاً فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ ، وَالْأَلَا فَلْيَصْمُتْ " البخاري ، صحيحه ، ٢٧/٨ ، برقم (٦١٠٨) ، وفي حديث ابن عمر : " مَنْ كَانَ حَالِفاً فَلَا يَحْلِفْ إِلَّا بِاللَّهِ " وكانت فريش تحلف بآبائها ، فقال : " لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ " السنن الصغرى ، ٤/٧ . برقم (٣٧٦٤) وينظر : الترمذي ، سننه ، ١٠٩/٤ ، والطحاوي شرح مشكل الآثار ، ٢٩٤/٢ . وابن حبان ، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ، ٢٠١/١٠ . والبيهقي ، السنن الكبرى ، ٤٩/١٠ .

(٤) اللامات ، ٨٣ .

(٥) ينظر : ابن الوراق ، اللوحة في شرح الملحّة ، ٢٦٤/١ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه ، ٢٦٥/١ .

أما الجوابُ في الأمثلةِ السابقةِ فقد جاءَ وفقَ قواعدِ اللغةِ المعهودةِ ، وهو على الترتيبِ : ما أنساك ، لا أبغي سواك ، إننا حِراضٌ ، لَقَدْ وَلَدَتْ ، ما انبسطت يميني ، يقولُ الرَّجَاجِيُّ : "ولا بُدَّ للقسمِ من جوابٍ ، وجوابُهُ في النفيِ (ما ولا) ، وفي الإيجابِ (إنَّ واللامِ) " .^(١)

وبعيداً عن حَرْفِي القسمِ الباءِ والواوِ ، فقد تَقَعُ اللّامُ في الجوابِ دليلاً على جملةِ القسمِ المحذوفةِ ، وقد سَبَقَتْ الإشارةُ إلى ذلكَ ، وعلى هذا الموضوعِ في ديوانِ الشّاعرِ أمثلةٌ كثيرةٌ ، وقد جاءتُ مُوزَّعةً في أنحاءِ البيتِ ، فتارةً نَلَمَسُها في صدره ، وأخرى في عَجْزِهِ ، يقولُ ابنُ الأَحنفِ :

لَقَدْ هَدَّ الْهَوَى بَدَنِي وَأَضْنَى فُؤَادِي الْهَمُّ مِنْ طُولِ اسْتِيَاقِي^(٢)

ويقولُ :

كَتَبْتُ فَأَكْثَرْتُ الْكِتَابَ إِلَيْكُمْ عَلَى رَغْبَةٍ حَتَّى لَقَدْ مَلَّ كَاتِبِي^(٣)

أي : أقسمُ باللهِ لقد هَدَّ الهوى بدني...، وأقسمُ باللهِ لقد ملَّ كاتبِي ، فَحَذَفَ جملةَ القسمِ ، وجعلَ اللّامَ في جوابها دليلاً عليها ، ووقوعُ اللّامِ مَعَ (قد) في جوابِ القسمِ في شعره كثيرٌ ، وكلا الحرفين يأتي في هذا السّياقِ للتوكيدِ ، ويبدو أنّ الشّاعرَ في كلِّ ذلكَ يَصُدُرُ عن قصدٍ وتعمُّدٍ ، فقد جاءَ استخدامها في مَعْرِضِ الحديثِ عن المحبوبةِ ، حيثُ يُوكِّدُ لمحبوبتهِ حُبَّهُ الشَّدِيدَ لَهَا ، وَتَمَسَّكَهُ البَالِغَ بِهَا ، لَعَلَّهَا تُسَعِّفُهُ بزيارةٍ وشيكةٍ ، يرتاحُ لها ضميرُهُ ، وَيَهْدَأُ لها جَنَانُهُ ، كيفَ لا وقد أسرتُ عليه العقلَ والفؤادَ !؟

وقد تأتي هذه اللّامُ مَعَ المضارعِ المقترنِ بنونِ التوكيدِ الخفيفةِ أو الثَّقِيلَةِ ، فيكونُ ذلكَ دليلاً على حذفِ جملةِ القسمِ ، والاستعاضةِ عنها بجملةِ الجوابِ ، كقولِهِ :

لَأُخْرِجَنَّ مِنَ الدُّنْيَا وَحُبُّكُمْ بَيْنَ الْجَوَانِحِ لَمْ يَشْعُرْ بِهِ أَحَدٌ^(٤)

وقولِهِ :

وَتَشَرَّفْتُ مِنْ قَصْرِهَا فَلَمَحْتُهَا فَأَسْأَلَنَّ عَنِ النَّعِيمِ الْأَكْبَرِ^(٥)

(١) اللامات ، ٨٣ .

(٢) الديوان ، ١٩٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ١٦ .

(٤) المصدر نفسه ، ٨٤ .

(٥) المصدر نفسه ، ١٢١ .

والتقديرُ : والله لأُخرجَنَّ ، والله لأسألَنَّ ، وبحقِّ هذه اللامِ يقولُ المبرِّدُ : " وَلَا يُلْحَقُ هَذِهِ اللَّامُ مَا النَّوْنُ فِي آخِرِهِ خَفِيفَةٌ أَوْ ثَقِيلَةٌ إِلَّا وَالْمَعْنَى مَعْنَى الْقَسْمِ " (١) ، ولَمَّا كَانَتِ اللَّامُ وَالنَّوْنُ تَدْلَانِ عَلَى حَذْفِ جَمَلَةِ الْقَسْمِ كَانَ فِي الْاِقْتِصَارِ عَلَى هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ ، وَالِاسْتِعَاضَةِ بِهِمَا عَنْ تِلْكَ الْجَمَلَةِ الْمَحذُوفَةِ مَا يُعْنِي عَنِ الذِّكْرِ ، إِذْ لَوْ ذُكِرَتْ مَا زَادَ ذِكْرُهَا شَيْئًا فِي الدَّلَالَةِ ، وَلَكَانَ ذِكْرُهَا يُفْضِي إِلَى تَكَرُّرِ الْمَعْنَى ، وَضِياعِ الْوِزْنِ ، وَفِقْدَانِ الْبَلَاغَةِ ، وَمَتَى كَانَ الْأَمْرُ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ كَانَ الْحَذْفُ هُوَ الْأَوْلى .

وَمَنْ مَوَاضِعِ حَذْفِ جَمَلَةِ الْقَسْمِ - أَيْضًا - وَجُودُ اللَّامِ الْمُوطَّئَةِ (٢) ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُوهُمْ وَلَنْ نَنْصُرَهُمْ لِيُوَلِّنَ الْأُدْبَارَ ﴾ (٣) ، فَهَذِهِ اللَّامُ هِيَ اللَّامُ الْمُوطَّئَةُ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تُوَطِّئُ الْجَوَابَ لِلْقَسْمِ الْمَحذُوفِ ، أَي : تُمَهِّدُهُ لَهُ ، وَتُهَيِّئُ الذَّهْنَ لِمَعْرِفَتِهِ وَتَجْعَلُ الشَّرْطَ بَعْدَهَا حَشْوًا ، لِهَذَا جَاءَتْ الْأَفْعَالُ بَعْدَهَا مَرْفُوعَةً ، وَلَوْ كَانَتْ جَوَابًا لِلشَّرْطِ لَكَانَتْ مَجْزُومَةً. (٤)

وَالْأَمْثَلَةُ عَلَيْهَا فِي دِيْوَانِ الْعَبَّاسِ كَثِيرَةٌ ، فَقَدْ اسْتَحْوَذَتْ عَلَى نِسْبَةٍ غَيْرِ قَلِيلَةٍ مِنْ أَشْعَارِهِ ، وَقَدْ جَاءَ حَذْفُهَا مُوزَعًا فِي أَنْحَاءِ الْبَيْتِ ، يَقُولُ :

لَعَمْرِي لَئِنْ كَانَ الْمُقَرَّبُ مِنْكُمْ هَوَى صَادِقًا إِنِّي لَمُسْتَوْجِبُ الْقُرْبِ (٥)

فِي هَذَا الْبَيْتِ تَقَدَّمَ الْقَسْمُ عَلَيْهَا لَفْظًا ، وَهُوَ قَوْلُهُ : لَعَمْرِي ، وَجَوَابُهُ : إِنِّي لَمُسْتَوْجِبُ الْقُرْبِ ، وَفِي هَذِهِ الْحَالِ لَا يَلْزَمُ ذِكْرُهَا ، إِذِ الْغَالِبُ مَعَهَا أَنْ يَكُونَ الْقَسْمُ مَحذُوفًا (٦) ، كَقَوْلِهِ :

(١) المقتضب ، ٣٣١/٢ .

(٢) وتسمى أيضا المؤننة ، أي التي تؤنن بأن الجواب بعدها للقسم لا للشروط ، وتدخل هذه اللام _ في الغالب _ على أداة الشرط (إن) بعد تقدم القسم عليها لفظًا أو تقديرًا . ينظر : المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ١٣٧ . والقريمي ، الكليات ، ٧٨٣ . وقد ذهب الخوارزمي إلى أن الموطئة معناها المؤكدة ، أي المؤكدة للقسم . ينظر : المغرب في ترتيب المعرب ، ٥٣٧ .

(٣) الحشر ، ١٢/٥٩ .

(٤) ينظر : العلوي يحيى ، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، ٦٣/٢ . والبغدادي ، خزنة الأدب ٤٣٩/٧ وحسن ، عباس ، النحو الوافي ، ٥٠٣/٢ ، وابن عثيمين ، مختصر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ٩١ ، ٩٢ .

(٥) الديوان ، ٢٦ .

(٦) ينظر : المرادي ، المصدر السابق ، ١٣٦ .

لَئِنْ كَانَ شَهْرُ الصَّوْمِ لِلنَّاسِ رَحْمَةً

لَقَدْ حَلَّ بِى فِيهِ الْبَلَاءُ الْمُبْرَحُ (١)

وقوله :

فَإِنِ هَلَكْتُ لَتُصْبِحَنَّ أَثِيمَةً

وَلَأُرْزَقَنَّ شَهَادَةَ الْمُتَشَهِّدِ (٢)

وقوله :

أَمَا وَالَّذِي لَوْ شَاءَ لَمْ يَخْلُقِ النَّوَى

لَئِنْ غَبْتُ عَنْ عَيْنِي لَمَا غَبْتُ عَنْ قَلْبِي (٣)

والتقدير: والله إن كان شهر الصوم ، والله إن هلكت ، والله إن غبت ، والجواب في جميعها واقع للقسم المقدّر ، دلّت عليه اللام الموطئة ، حيث أغنى وجودها عن ذكر جملة كاملة ، كان من المفترض على الشاعر ذكرها .

٢ - حذف جملة جواب القسم

يُحذفُ جوابُ القسمِ كما هي الحالُ في جوابِ الشرطِ إذا تقدّم على جملة القسم أو اكتنفها ما يُغني عن جوابها ، كقولك : " زيدٌ قائمٌ والله " ، وقولك : " زيدٌ والله قائمٌ " .^(٤)

ويجوزُ في غير ذلك ، كقوله تعالى: ﴿والتّازعاتِ غرقاً، والتّاشطاتِ نشطاً، والسّاجاتِ

سبحاً...﴾^(٥) أي : لتُبْعَثُنَّ .^(٦)

وقد وردَ حذفُها في شعرِ العباسِ على الصّورةِ التّانيّةِ مِنَ الصّورِ المذكورةِ ، أي : أن يكتنفها ما يدلُّ عليها ، وهي صورةٌ تكرّرت في شعره غير مرّة ، ولم يُعهدْ فيه غيرها ، ومن ذلك قوله :

مَنْ يُلْمَنِي عَلَى النِّسَاءِ أَلْمَهُ

أَنَا وَاللَّهِ لِلنِّسَاءِ وَدُودُ (٧)

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٧٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ٩١ .

(٣) المصدر نفسه ، ٣٩ .

(٤) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ٨٤٦/١ .

(٥) النازعات ، ١،٢،٣ / ٧٩ .

(٦) ينظر : ابن هشام ، المصدر نفسه ، ٨٤٦/١ .

(٧) الديوان ، ٧٨ .

وقوله :

إِنَّ "فَوْزًا" وَاللَّهِ يُصْلِحُ "فَوْزًا" لِلدَّيُونِ الَّتِي عَلَيْهَا جَعُودٌ (١)

وقوله :

يَا رَبِّ لَأَنْمَةَ يَا فَوْزُ قُلْتُ لَهَا :
وَاللَّوْمُ فِيكَ لَعَمْرِي_ غَيْرُ مُحْتَقَرٍ
مَا فِي النِّسَاءِ سِوَى فَوْزٍ لَنَا أَرَبِّ فَارْضِي بِذَلِكَ أَوْ عَضِّي عَلَى حَجَرٍ (٢)

والتقدير : والله إني للنساء ودودٌ ، والله إن فوزًا يصلح فوزًا ، ولعمري إن اللوم فيك غير مُحْتَقَرٍ والذي دَفَع إلى تقدير (إن) في جواب الشرط المحذوف أن القسم إذا كان جوابه مثبتًا اقترن بـ (إن أو اللام) . (٣)

وليس ذلك غريبًا ، فالقسم أحد أساليب التوكيد في هذه اللغة ، و(إن واللام) مما يؤكد بهما ، ولما كانتا على هذه الحال كثر اقترانهما بأسلوب القسم ، حتى أصبَحَا علامةً فارقةً تُميِّزُ هذا الأسلوب عن غيره .

وتبرزُ القيمةُ الفنيَّةُ للحذفِ في الأمثلةِ السابقةِ في مجيءِ الحذفِ أكثرَ انسجامًا معَ السياقِ ، وأبلغَ في إيصالِ الدلالةِ ، فلو عدلَ عنه إلى التأويلِ المذكورِ لأصبحَ هناكَ جَفَاءٌ في المعنى ، ولما عادَ هناكَ تَوَاوُمٌ بينَ الشَّطْرَيْنِ ، وحتى تتضحَ الصَّورَةُ أكثرَ لناخذِ البيتِ الأوَّلَ على سبيلِ المِثَالِ :

مَنْ يَلْمَنِي عَلَى النِّسَاءِ أَلْمَهُ أَنَا وَاللَّهِ لِلنِّسَاءِ وَدُودٌ (٤)

فقد جاءَ الشَّطْرُ الثَّانِي مِنَ البَيْتِ مُنْجَمًا معَ الشَّطْرِ الأوَّلِ بِمَا يَحْمِلُهُ من تَعْلِيلِ صِوَرَةِ الشَّطْرِ وتأكيدِهَا ، لأنَّ المعنى : لا تَلْمَنِي على النِّسَاءِ فَأَنَا وَاللَّهِ لِلنِّسَاءِ وَدُودٌ ، ولو عدَلَ الشَّاعِرُ إلى التَّقْدِيرِ المذكورِ ، فقالَ : " وَاللَّهِ إني لِلنِّسَاءِ وَدُودٌ " ما حصلَ هناكَ انسجامٌ ، ولا كانَ هناكَ تَوَاوُمٌ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ الأمرُ على الاستئنافِ ، وعندَهَا تبتعدُ الصَّورَةُ عن مَنَاطِئِهَا الصَّحِيحِ ، وسياقِهَا السَّلْسِ ، فيُصْبِحُ التَّعْبِيرُ أكثرَ تَعْقِيدًا ، الأمرُ الَّذِي يُؤَكِّدُ بلاغَةَ الحذفِ في الأمثلةِ السابقةِ على الهَيْئَةِ المذكورَةِ .

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٧٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ١٤٠ .

(٣) ينظر : الزجاجي ، اللامات ، ٨٣ .

(٤) الديوان ، ٧٨ .

ثالثاً - حذفُ الجملةِ في أسلوبِ النداءِ

يَعُدُّ النَّحَاةُ المُنَادَى ضَرْبًا مِنَ المَفْعُولِ بِهِ^(١)؛ لِأَنَّهُمْ يُقَدِّرُونَ مَعْنَى حَرْفِ النِّدَاءِ بِجُمْلَةٍ "أَدْعُو أَوْ أُنَادِي" ، فَأَنْتَ عِنْدَمَا تَقُولُ : يَا زَيْدُ ، فَإِنَّ التَّقْدِيرَ : أَدْعُو زَيْدًا أَوْ أُنَادِي زَيْدًا^(٢) ، فـ "يا" تَقُومُ مَقَامَ الفِعْلِ^(٣) .

فَالنِّدَاءُ عَلَى حَدِّ قَوْلِ ابْنِ الصَّائِغِ : "أَحَدُ مَعَانِي الكَلَامِ ؛ وَهُوَ : مَا يَتَأَلَّفُ مِنْ حَرْفٍ وَاسْمٍ ؛ وَهُوَ مَنْفَرِدٌ بِهَذَا التَّأْلِيفِ ؛ وَجَازَ ذَلِكَ لَكُونَ حَرْفِ النِّدَاءِ نَائِبًا عَنِ الفِعْلِ ، فَيُنزَلُ مَنْزِلَةَ الكَلَامِ المُوْتَلَفِ مِنْ اسْمٍ وَفِعْلٍ"^(٤) .

وَأَحْرَفُ النِّدَاءِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : مَا يَدُلُّ عَلَى القَرِيبِ (أ ، وَأَي) ، وَمَا يَدُلُّ عَلَى البَعِيدِ (أَيَا ، وَهِيَا) ، وَمَا يَدُلُّ عَلَى القَرِيبِ وَالبَعِيدِ وَهُوَ (يَا) ، وَقِيلَ : إِنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِالبَعِيدِ أَكْثَرَ^(٥) ، وَقَدْ وَرَدَ التَّمَثِيلُ عَلَى هَذِهِ الأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ فِي دِيْوَانِ العَبَّاسِ غَيْرَ مَرَّةٍ ، وَاخْتِلَافُ التَّعْبِيرِ بِهَا يَعْتَمِدُ عَلَى اخْتِلَافِ الحَالِ وَالمَقَامِ ، يَقُولُ العَبَّاسُ :

-
- (١) اختلفوا في ناصب المنادى ، فذهب سيبويه إلى أن ناصبه الفعل المحذوف "أدعو" ، وقد حذف لزوما لكثرة الاستعمال ، ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته مفاده . في حين جعل المبرد الناصب له حرف النداء نفسه . وعلى كلا المذهبين فإن قولك : يا زيد ، جملة ، وليس المنادى أحد جزئها ، إذ إن الفعل والفاعل مقدران . ينظر : الجوجري شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ٤١٢/٢ . والأشموني ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ٢٣/٣ .
- (٢) ينظر : ابن جني ، اللمع في العربية ، ١٠٦ . والأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٢٦٦/١ ، ٢٦٧ . وابن عقيل ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ٢٥٨/٣ .
- (٣) الذي يدل على ذلك أمران :

"أحدهما : أنها تدخلها الإمالة نحو "يا زيد ، ويا عمرو" ، والإمالة إنما تكون في الاسم والفعل ، دون الحرف ، فلما جازت فيها الإمالة دلَّ على أنها قد قامت مقام الفعل . " الأنباري ، المصدر السابق ، ١ / ٢٦٦ .

وثانيهما : " أن لام الجر تتعلق بها ، نحو : "يا لزيد ، ويا لعمرو" فإن هذه اللام لام الاستغاثة ، وهي حرف جر ؛ فلو لم تكن "يا" قد قامت مقام الفعل لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر ، ... ، ولهذا زعم بعض النحويين أن فيها ضميراً كالفعل . " الأنباري ، المصدر السابق ، ١ / ٢٦٧ .

(*) في تعلق لام الاستغاثة بـ "يا" خلاف ، فهناك من ذهب إلى أنها متعلقة بالفعل "أدعو" المحذوف ، وفي عدَّ هذه اللام حرف جرٍّ أصلياً خلاف أيضاً ، فهناك من ذهب إلى أنها زائدة ، وسيأتي الحديث على ذلك إن شاء الله . ينظر : المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ٣٥٥/١ .

(٤) اللوحة في شرح الملحّة ، ٥٩٧/٢ .

(٥) ينظر : المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ٣٥٥/١ . والعلوي ، الطراز لأسرار البلاغة ، ١٣٢/٣ .

أزین نساء العالمین أجیبی دعاء مشوق بالعراق غریب (١)

والتقديرُ : أدعو زین نساء العالمین ، ولعلّ الذي دعا الشاعرَ إلى استخدامِ نداءِ القريبِ في هذا المثالِ هو أنّ المحبوبةَ قريبةٌ من نفسه ، وقد ذكّرَ لها صفةً محببةً ، فهي على حدّ قوله : زین نساءِ الدنيا ، فإذا ما ذكّرَ هذه الصّفةَ تداعتْ صورتُها إلى مخيلتِه بأبعادِها ، واقتربت من قلبه بجمالِها ، فتمثّلتْ أمامَ ناظرِيه وكأنّها رؤيا العينِ ، فتضاءلتْ المسافاتُ ، وتقايرتْ المشاعرُ ، فلم يعدْ هناكَ حدودٌ ولا فواصلُ ، فكانَ من الأنسبِ له استخدامُ أداةِ القريبِ ، وإلاّ فما الدّاعي إلى استخدامِها في الوقتِ الذي تحوّلَ بينه وبينها المسافاتُ والمفاوِزُ!؟

ومن استخدامِ أداةِ البعيدِ قولهُ :

أيا فوزُ لو أبصرتني ما عرفتني لَطُولِ نَحِيبِي بَعْدَكُمْ وَشُحُوبِي (٢)

وقولهُ :

يا شاعِلَ العينِ بطُولِ البُكا وسالِبِ العينِ لُدَيْدِ الرَقَادِ (٣)

وقولهُ :

يا دارَ فوزٍ لقد أورتتني دنفا وزادني بُعدُ داري عنكم شغفا (٤)

وإذا ما أنعمنا النَّظَرَ في هذه الأبياتِ وجدنا البُعدَ فيها على شكلين : الأولُ: معنويٌّ : ويمثّلهُ البيتانِ الأولُ والثاني ، والآخرُ ماديٌّ : ويمثّلهُ البيتُ الأخيرُ ، ويمثّلُ الأولُ في بُعدِ احتماليّةِ القُربِ من المحبوبةِ ، وتعدُّرِ الوصولِ إليها ، وقد دلَّ على ذلكَ استخدامُ كلمةِ " الطُولِ " في كلا البيتينِ ، ففي الأولِ قولهُ : " لَطُولِ نَحِيبِي " ، وفي الثاني قولهُ : " بِطُولِ البُكا " ، أمّا البُعدُ الآخرُ فيتمثّلُ في بُعدِ دارِ المحبوبةِ وغيابِها عنه ، وقد أكّدَ هذه الحقيقةَ في الشطرِ الثاني بقولهِ : " وزادني بُعدُ داري عنكم شغفا " ، حيثُ أورتتهُ بُعدُها مرضًا مُزمنًا ، وشغفًا مُلزمًا.

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ٩٩ .

(٤) المصدر نفسه ، ١٨١ .

والنداء على حد قول أبي عليّ الفارسيّ من حيث البلاغة على وجهين : " خبر من وجه، وغير خبر من وجه؛ لأنه مع الصفات بمنزلة الأخبار، ومع غير الصفات بمنزلة غير الأخبار؛ فإذا قلت لإنسان: يا صادق، أو يا كاذب، صلح أن يجاب هذا بصدق، أو كذب؛ فكان خبراً من هذا الوجه؛ وليس كذلك إذا قلت: يا زيد و يا عمرو".^(١)

ولعلّ وصفت النداء بالخبر يصحّ إن كان المقصود من النداء لمح الصفة، أي: التثوية بصفة المنادى، أمّا إن كان المقصود مجرد النداء فلا يصحّ والله أعلم؛ إذ لا يستقيم معيار الصدق والكذب عندها، وقد أنكر ابن هشام أن يكون النداء خبراً بحالٍ من الأحوال، سواءً أكان ذلك حقيقةً أم تقديرًا، يقول: " وقول ابن الطراوة: النداء إنشاء، و"أدعو" خبر سهو منه، بل "أدعو" المقدّر إنشاءً كبعث وأقسمت".^(٢)

وقد جاء النداء في شعر ابن الأحنف في أسلوب الندبة^(٣)، والمندوب مدعوٌ ولكنّه مُنَجَّعٌ عليه^(٤)، وهو على شكلين:

الأول: ما يلحق آخره الألف والهاء، فإذا وقفت ذكرت كليهما، فنقول^(٥): وا زيدا، وإذا وصلت حذفنا الهاء، فنقول: وا زيدا، والسرّ في ذلك أنهم وضعوا الهاء في الوقف لحفاء الألف، فإذا وصلوا امتنع ذلك.^(٦)

والثاني: ما لا يلحق آخره الألف، فنقول: وا زيد، فتحذف الألف، وتعامله معاملة المنادى العاديّ كما هي الحال قبل الندبة، والمتكلّم في ذلك بالخيار، فإن شاء حذف الألف^(٧)، وإن شاء

(١) ابن الصائغ، اللّحة في شرح الملحّة، ٥٩٧/٢.

(٢) مغني اللبيب، ٤٨٨/١.

(٣) النّدْبُ لغة: " أن يندب إنسان قوماً إلى أمر، أو حرب، أو معونة أي يدعّوهم إليه، فيندبون له أي يجيبون

ويُسارِعُون. وندب القوم إلى الأمر يندبهم ندباً. دَعَاهُمْ وَحَثَّهُمْ." ابن منظور، لسان العرب، ٧٥٤/١، مادة(ندب).

(٤) يشترط في المندوب أمران:

- أولاً: أن يكون معرفة.

- ثانياً: أن يسبق بـ (وا، أو يا)، كما سبقت (يا) المستغاث به والمتعجب منه. ينظر: سيبويه، الكتاب،

٢٢٠/٢ والجرجاوي، شرح التصريح على التوضيح، ٢٤٧/٢.

(٥) لحاق الألف في آخر الاسم المندوب هو لأجل الترتم. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٢٠/٢.

(٦) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢/٢، ٢٢٠، ٢٢٢. وابن السراج، الأصول في النحو، ٣٥٥/١.

(٧) حذف الألف في غير المندوب المضاف إلى ياء المتكلم، لأنه معها لا بد من وجود الألف، نقول: وا غلاماه،

ووا غلامياه، وسيأتي الحديث على ذلك إن شاء الله. ينظر: المبرد، المقتضب، ٢٧٠/٤.

أثبتها ، وثبوته أكثر^(١).

وقد وردَ المندوبُ في شعرِ العباسِ من بابِ المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ ، وجاءَ موزعاً في شعره ، فتارةً في صدره ، وأخرى في عجزه ، ومن ذلك قوله :

فوا حزني أن كان آخر عهدنا بهم ذلك اليوم الذي أتذكر^(٢)

وقوله :

واعولتاً من حزنٍ داخلٍ ومن زفيرٍ بعده لي شهب^(٣)

وقوله :

قد أسرفت في ظلمي فواغوئا من الظلم^(٤)

وقوله :

وإذا الدار مرةً جمعنا قلت وأحسرتنا على الظاعينا^(٥)

فالشاعرُ في البيتِ الأولِ يندبُ حُزنَهُ ؛ ويتفجّعُ على انقضاءِ ذلكِ اليومِ الذي كانَ آخرَ عهدهِ بالمحبوبِ ، وفي البيتِ الثاني يندبُ عولتَهُ ؛ لِمَا ألمَّ بهِ من الحزنِ الدائمِ ، وفي الثالثِ يندبُ غوثَهُ لتخليصِهِ من الظلمِ الواقعِ عليه ، أما البيتُ الأخيرُ فيندبُ الشاعرُ فيه حسرتَهُ إذا ما اجتمعَ بمحبوبِهِ ، ويتفجّعُ على أولئكِ الظاعينِ عنه زَمناً.

وقد جاءَ المندوبُ في البيتِ الأولِ دونَ ألفٍ ، فقالَ : "وا حزني" ، غيرَ أنه أثبتَ الياءَ لضرورةِ الشعرِ ، والأصلُ حذفُها أو إثباتُها وإتباعُ الآخرِ بألفٍ ، في حينَ جاءتُ الأبياتُ : الثاني والثالثُ والرابعُ بألفٍ ، وحذفتُ ياءَ المتكلمِ تخفيفاً ، وبصددِ ذلكِ يقولُ أبو العباسِ المبردُ : "ومن رأى أن يثبتَ الياءَ ساكنةً فيقولُ : وا غلامي أقبل^(٦) ، فهو فيها بالخيارِ : إن شاء قالَ : واغلامياه ، فحركَ لالتقاءِ الساكنينِ

(١) ينظر: ابن السراج ، الأصول في النحو ، ٣٥٥/١ .

(٢) الديوان ، ١٢٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ١٩٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ٢٥٢ .

(٥) المصدر نفسه ، ٢٦٩ .

(٦) إثباته لياء المتكلم في قوله : وا غلامي هو من باب التمثيل وليس من باب الجواز ، وقد دل على ذلك قوله : فهو فيها بالخيار ...

وَأَثَبَتِ الْيَاءَ ... وَإِنْ شَاءَ حَذَفَهَا لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ ، فَقَالَ : وَاعْلَامَاهُ ، كَمَا تَقُولُ : جَاءَ غُلَامٌ
الْعَاقِلُ ، وَمَنْ رَأَى أَنْ يَثْبُتَهَا مُتَحَرِّكَةً قَالَ : وَاعْلَامِيَاهُ لَيْسَ غَيْرٌ".^(١)
ويجبُ التَّنْبَهُ إِلَى مِثْلِ قَوْلِ ابْنِ الْأَحْنَفِ :

وَإِ بِأَبِي وَجْهَكَ هَذَا الَّذِي أَتْلَفَ نَفْسِي وَهُوَ لَا يَدْرِي^(٢)

ف " وا " هنا ليس من بابِ النَّدْبَةِ ، بل هِيَ اسْمُ فِعْلٍ مُضَارِعٍ بِمَعْنَى (أَعَجَبُ) ، لُغَةً فِي (وَيْ) ^(٣) ،
ولو عددناه من بابِ النَّدْبَةِ لَقَدَرْنَا مَنْدُوبًا مَحذُوفًا تَقْدِيرُهُ (وَاحْسَرْتِي).

وقد يَأْتِي النَّدَاءُ -أَيْضًا- فِي سِيَاقِ الِاسْتِغَاثَةِ ، فَهِيَ ضَرْبٌ مِنْ ضُرُوبِهِ ، وَالِاسْتِغَاثَةُ لُغَةٌ : طَلَبُ
الْعَوْتِ ، وَهُوَ الِاسْتِصْرَاحُ ، وَالْمُسْتِغِيثُ هُوَ الْمُسْتِصْرِحُ ^(٤) ، أَمَّا اصْطِلَاحًا : " فَهِيَ نِدَاءٌ مَنْ يُخَلِّصُ
مَنْ شَدَّةٍ ، أَوْ يُعِينُ عَلَى مَشَقَّةٍ". ^(٥) ، وَعِلَامَتُهَا التَّزَامُهَا "يَا" ، وَفَتْحُ اللَّامِ مَعَ الْمُسْتِغَاثِ بِهِ .
وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

فِيَا لِلنَّاسِ لِلْوَأْسِيِّ الْمُطَاعِ! تَكَنَّفَنِي الْوَأْسَاءُ فَأَزْعَجُونِي^(٦)

وهذا الأسلوبُ مشهورٌ فِي اللُّغَةِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُعْتَرِ فِي شَعْرِ الْعَبَّاسِ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْبَيْتِ :

يَا لِلرِّجَالِ لِعَاشِقِينَ تَوَافِقًا فَتَخَاطَبًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَكَلَّمَا^(٧)

وهنا يستغيثُ الشَّاعِرُ الرِّجَالَ وَيَسْتِصْرِحُهُمْ ، لَعَلَّهُمْ يَجِدُونَ لَهُ وَلِمَعشُوقِهِ حَلًّا يُخَلِّصُهُمَا مِمَّا هُمَا
فِيهِ مِنَ الْعَذَابِ ، فَقَدْ أَصْبَحَ تَخَاطَبُهُمَا بِالِإِشَارَةِ دُونَ أَنْ يَنْبَسِيَ أَيُّ مِنْهُمَا بِبِنْتِ شَفَةِ ، فَعَادَاتُ الْمَجْتَمَعِ
الْمَحَافِظَةُ لَا تَسْمَحُ لَهُمَا بِذَلِكَ ، وَهُوَ أَسْلُوبٌ يَدُلُّ عَلَى مَدَى ضَيْقِ الشَّاعِرِ الشَّدِيدِ مِنْ تِلْكَ الْعَادَاتِ
وَتَضَجَّرَهُ مِنْهَا .

(١) المبرد ، المقتضب ، ٢٧٠/٤ .

(٢) الديوان ، ١٣٢ .

(٣) ينظر ، المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ٣٥٣ . وابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ١٣٨٦/٣ .

(٤) ينظر : الأزهري ، تهذيب اللغة ، ٦٣/٧ . وابن منظور ، لسان العرب ، ٣٣/٣ ، مادة (غوث) .

(٥) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، ١١١٠/٣ .

(٦) سيبويه ، الكتاب ، ٢/٢١٦ . وكتب النحو تنسبه لقيس بن نزيح غير أنني لم أعر في ديوان الشاعر على هذا البيت .

(٧) الديوان ، ٢٣٧ .

وقد اختلفَ في لامِ المستغاثِ بهِ الجارّةِ ، أزائدةٌ هيَ أمْ أصليةٌ ؟ فإنْ كانتْ زائدةً فلا تعلقَ لها ، وإنْ كانتْ أصليةً فقد اختلفَ في تعلقها أيضاً : أمتعلقةٌ بحرفِ النداءِ "يا" النَّائبِ مَنْابِ الفعلِ المحذوفِ "أدعو" على سبيلِ الاستغاثةِ أمْ بالفعلِ المحذوفِ نفسهِ ؟. (١)

وعلى أيِّ حالٍ فإنَّ حذفَ الفعلِ "أدعو" وما يتعلّقُ بهِ منَ الفاعلِ المستترِ والتّعويضَ عنه بـ "يا" ضربٌ من ضروبِ الاختزالِ والبيانِ ، سواءً أفي سياقِ النداءِ العاديِّ كانَ ذلكَ أمْ في سياقِ التّدبئةِ والاستغاثةِ ، وفي ما تمَّ الاستشهادُ بهِ خيرٌ دليلٌ على ذلكَ ، ولو تُركَ الأمرُ للتّفصيلِ لآلَ الأمرُ إلى ضربٍ من الإطنابِ الذي ينحدرُ بالنّصِّ إلى ما دونَ المستوىِ البلاغيِّ .

(١) ينظر : المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ١/١٠٤ .

رابعاً- حذف الجملة في أسلوب الاستثناء

يُشَبَّه النَّحَاةُ الْمُسْتَنْتَى بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، فَإِذَا قُلْتَ : حَضَرَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، فَإِنَّ التَّقْدِيرَ : حَضَرَ الْقَوْمُ أَسْتَنْتَى زَيْدًا^(١) ، يَقُولُ ابْنُ السَّرَّاجِ :

" الْمُسْتَنْتَى يُشَبَّهُ الْمَفْعُولَ إِذَا أُتِيَ بِهِ بَعْدَ اسْتِغْنَاءِ الْفَعْلِ بِالْفَاعِلِ ، وَبَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ . تَقُولُ : جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، فَجَاءَنِي الْقَوْمُ : كَلَامٌ تَامٌ ، وَهُوَ فَعْلٌ وَفَاعِلٌ ، فَلَوْ جَازَ أَنْ تَذَكَرَ "زَيْدًا" بَعْدَ هَذَا الْكَلَامِ بِغَيْرِ حَرْفِ الْاسْتِثْنَاءِ مَا كَانَ إِلَّا نَصْبًا . لَكِنْ لَا مَعْنَى لَذَلِكَ إِلَّا بِتَوَسُّطِ شَيْءٍ آخَرَ ، فَلَمَّا تَوَسَّطَتْ "إِلَّا" حَدَثَ مَعْنَى الْاسْتِثْنَاءِ وَوَصَلَ الْفَعْلُ إِلَى مَا بَعْدَ "إِلَّا" ، فَالْمُسْتَنْتَى بَعْضُ الْمُسْتَنْتَى مِنْهُمْ ، أَلَا تَرَى أَنَّ زَيْدًا مِنَ الْقَوْمِ ، فَهُوَ بَعْضُهُمْ ، فَتَقُولُ عَلَى ذَلِكَ : ضَرَبْتُ الْقَوْمَ إِلَّا زَيْدًا ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا زَيْدًا ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ : أَسْتَنْتَى زَيْدًا " .^(٢)

وفي ديوان العباس على هذا الأسلوب غير موضع ، يقول :

(١) اختلف النَّحَاةُ فِي نَاصِبِ الْمُسْتَنْتَى عَلَى عِدَّةِ أَقْوَالٍ ، أَشْهَرُهَا أَرْبَعَةٌ :

الأول : ما ذهب إليه البصريون في كون العامل في المستثنى هو الفعل السابق ، أو معنى الفعل السابق بتوسط "إلا" حيث يتعدى الفعل قبلها بوساطتها إلى المستثنى بعدها ، وفي هذه الحال تشبه "إلا" حرف الجر الذي يُعَدِّي الْفَعْلَ إِلَى الْاسْمِ ، غَيْرَ أَنَّ هَذِهِ التَّعْدِيَّةُ تَكُونُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَعْنَى ، وَهُوَ مَذْهَبُ السِّيْرَافِيِّ ، وَنَسَبَهُ قَوْمٌ مِنْهُمْ ابْنَ عَصْفُورٍ وَغَيْرَهُ إِلَى سَبِيحِيَّةٍ ، وَقَالَ الشُّلُوبِيِّ : إِنَّهُ مَذْهَبُ الْمُحَقِّقِينَ . يَنْظُرُ : الْأَنْبَارِيُّ ، الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخُلَافِ ، ٢١٢/١ ، ٢١٣ .

الثاني : أن العامل هو "إلا" نفسها ، وهو ما ذهب إليه المبرِّدُ وأبو إسحاق الزَّجَّاجُ ، وَإِلَيْهِ أَيْضًا ذَهَبَ الْفَرَّاءُ وَمَنْ تَبِعَهُ مِنَ الْكُوفِيِّينَ - وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِهِمْ - وَيَقُولُونَ : " إِنْ " "إِلَّا" مَرْكَبَةٌ مِنْ "إِنَّ" وَلَا ، ثُمَّ خَفَفَتْ "إِنَّ" وَأُدْغِمَتْ فِيهَا ، فَنَصَبُوا بِهَا فِي الْإِيجَابِ اعْتِبَارًا بِإِنَّ ، وَعَطَفُوا بِهَا فِي النِّفْيِ اعْتِبَارًا بِلَا ، وَحُكِيَ عَنِ الْكَسَائِيِّ أَنَّهُ قَالَ : إِنَّمَا نُصِبَ الْمُسْتَنْتَى ؛ لِأَنَّ تَأْوِيلَهُ : حَضَرَ الْقَوْمُ إِلَّا أَنْ زَيْدًا لَمْ يَحْضُرْ . " الْأَنْبَارِيُّ ، الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ ، ٢١٢/١ ، ٢١٣ .

الثالث : أن النَّاصِبَ لَهُ هُوَ الْفَعْلُ الْوَاقِعُ قَبْلَ " إِلَّا " بِاسْتِقْلَالِهِ ، لَا بِوَسَاطَتِهَا كَالْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ .

الرابع : أَنَّ النَّاصِبَ لَهُ فَعْلٌ مَحْذُوفٌ تَدُلُّ عَلَيْهِ " إِلَّا " ، وَالتَّقْدِيرُ : حَضَرَ الْقَوْمُ أَسْتَنْتَى زَيْدًا . يَنْظُرُ : ابْنُ عَقِيلٍ ، شَرْحَهُ عَلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ ، هَامِش (١) ٢١١/٢ .

ويبدو أن المذهب الأخير أقرب إلى الصواب ، وأبعد عن التكلف مما سبقه ، وإن كان الرأي الأول له وجاهته عند جمع غفير من أهل النحو ، يقول محمد محيي الدين : " ويردُّ على المذهبيين الأول والثالث أنه قد لا يكون في الكلام المتقدم على "إلا" ما يصلح لعمل النصب من فعل أو نحوه ، تقول : إنَّ القومَ إخوتك إلا زيدا ، فكيف تقول : إنَّ العاملَ الذي قبل "إلا" هو النَّاصِبُ لما بعدها؟ سواءً أقلنا : إنَّه ناصِبُهُ عَلَى الْاسْتِقْلَالِ أَمْ قُلْنَا : إنَّه نَاصِبُهُ بِوَسَاطَةِ " إِلَّا " ابْنِ عَقِيلٍ ، الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ ، هَامِش (١) ٢١١/٢ .

(٢) الأصول في النحو ، ٢٨٢/١ .

سِرِّي وَسِرُّكَ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ أَحَدٌ إِلَّا الْإِلَهَ وَإِلَّا أَنْتِ ثُمَّ أَنَا (١)

ويقول :

صَبْرًا عَلَيْهِ فَمَا أَرَى لِي حِيلَةً إِلَّا التَّمَسُّكَ بِالرَّجَاءِ الْخَائِبِ (٢)

ويقول على لسان الرّشيد يرثي جاريته :

أَبْغِي الْأَنْيَسَ فَلَا أَرَى لِي مُؤْنِسًا إِلَّا التَّرَدُّدَ حَيْثُ كُنْتُ أَرَاكَ (٣)

والتّقديرُ في هذه السّيّاقات : لم يعلم به أحدٌ وأسنتني الإله ، وما أرى لي حيلةً وأسنتني التّمسكُ ، فلا أرى لي مؤنيسًا وأسنتني التّرّدّد . ويلاحظُ على هذه السّيّاقات جميعها أنها من قبيل الاستثناء التّامّ غير الموجب ، وهو ممّا يجوزُ فيه النّصبُ على الاستثناء أو الإتياعُ على البدليّة ، وما يهْمنا هنا هو الوجهُ الأوّل وليس الثّاني ، حيثُ حذفُ جملة الاستثناء .

وفي حذفِ هذه الجملة تكمنُ البلاغةُ ، فالحذفُ على حدِّ قولِ أحدِ الباحثين: " مَظْهَرٌ مِنْ مَظَاهِرِ تَكْثِيفِ التَّرْكِيبِ الْعَرَبِيِّ ، وَإِيجَاذِهِ وَالتَّخْفِيفِ مِنْ تَقْلِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ التَّخْفِيفُ مِنْ عِبَاءِ الْحَدِيثِ ، وَفِي الْإِيجَاذِ تَكْمُنُ الْبَلَاغَةُ ، وَيَسْمُو الْكَلَامُ حَتَّى يَصَلَ إِلَى قُوَّةِ السَّحْرِ - فِي التَّأْثِيرِ - ، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ مَعَ الْحَدْفِ أَشَدَّ وَقَعًا فِي النَّفْسِ " (٤).

والحذفُ بطبيعته يجمعُ بينَ علمي التّحوّ والبلاغة ، والأصلُ أنّ علوم اللّغة متداخلةٌ ، كلٌّ منها يُسهّمُ في كاملِ حلقاتِ الدّراسة التي لو جمعتُ أجزاءها ولمّ شتاتها لأفضتُ إلى دراسة لغوية متكاملة ، يقولُ طاهرُ حمّودة :

" ونحنُ لا نرى الفصلَ بينَ الدّرسِ التّحويّ وعلمي المعاني والبيان ، وإنّما نرى ضرورةً وصلهما

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٢٧٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ٦٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ٢٠٨ .

(٤) علي ، عماد مجيد ، الحذف والإضمار في النحو العربي (دراسة في المصطلح) ، مجلة جامعة كركوك للدراسات

الإنسانية ، ع ٢ ، م ٤ ، ٢٠٠٩م ، ٩٨ .

بالدرس النحويّ بخاصّةٍ واللّغويّ بعامّةٍ ، فليسَ علمُ المعاني المشهورُ بضمِّه إلى علومِ البلاغةِ إلاّ دراسةً لغويّةً تدخلُ في إطارِ علمِ النّحوِ بمعناه الدّقيقِ ، وقد نعتَهُ بعضهم بالنّحوِ العالِي .^(١)

والبلاغةُ في هذا الأسلوبِ تكمنُ في الاستعاضةِ بـ (إلا) عن جملةٍ " أستثني " كاملةً ، ولو دُكرتْ تلكَ الجملةُ لاحتمالَ السّياقِ جملتينِ لا تزيديانِ في المعنى عن تلكَ التي تكونُ في جملةٍ واحدةٍ ، بل إنّ اختزالَ تلكَ الجملةِ في كلمةٍ واحدةٍ لهوُ عينُ البلاغةِ ، عداكَ عمّا تُحدثُهُ جملةُ " أستثني " من الضّعفِ والرّكاكةِ ، حيثُ افتتأحُ جملةٌ أخرى لا داعيَ لها.

(٢) حمودة ، طاهر سليمان ، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، ٩٨ .

خامساً - حذف الجملة في سياق المصدر النائب عن فعله

تُحذف الجملة في سياق المصدر النائب عن فعله ، ويأتي المصدر فيها على ضربين :
أحدهما: ما يدلُّ على الطلبِ، وثانيهما: ما يدلُّ على الخبرِ (١) .

١- المصدرُ الدالُّ على الطلبِ

يُحذف عاملُ هذا المصدرِ وجوباً (٢) ، وأكثرُ ما يأتي على أربعة أنواعٍ : الأمرِ، والنهي ، والاستفهام ، والدعاء (٣) ، وقد جاءَ في ديوانِ العباسِ على ثلاثةٍ منها ، هي : الأمرُ، والاستفهامُ ، والدعاءُ ، أمّا النهيُ (٤) فلم يُعثرُ في ديوانه على شيءٍ منه ، وكلُّ ما وردَ يتعلَّقُ بالأشكالِ الثلاثةِ المذكورةِ .

ومن مجيئه على الأمرِ في شعرِ العباسِ قولهُ :

وَلَقَدْ أَقُولُ وَشَفَّ قَلْبِي هَجْرُهُ يَا قَلْبُ صَبِرًا لِلْمَلِكِ الْقَادِرِ (٤)

وقولهُ :

مَا ضَرَّ مَنْ شَغَلَ الْفُؤَادَ بِحَبِّهِ لَوْ كَانَ عَلَّنِي بِوَعْدِ كَذِبِ
صَبِرًا عَلَيْهِ فَمَا أَرَى لِي حِيلَةً إِلَّا التَّمَسُّكَ بِالرَّجَاءِ الْخَائِبِ (٥)

وقولهُ :

بِأَبِي أَنْتِ قَدْ صَدَقْتِ أَنَا الْمُنْدُ نَبِ ، عَفْرًا لِمَنْ يُسِيءُ الذُّنُوبَا (٦)

والشاهدُ قولهُ : صَبِرًا وَعَفْرًا ، وهما في عُرْفِ النَّحَاةِ بِمَعْنَى : اصْبِرْ وَاغْفِرْ (٧) ، والمعنى على

(١) ينظر : ابن عقيل ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ١٧٧/٢ .

(٢) قد يقول قائل : كيف يكون حذف عامله واجبا ونحن نقول: ضربا زيدا ، واضرب زيدا ضربا ، نحذف العامل تارة ونذكره أخرى؟! والجواب على ذلك أن كل صيغة من الصيغتين لها سياق خاص يقال فيه، فإذا ما أردنا الصيغة الأولى مثلا وجب الحذف ، وإذا ما أردنا الثانية وجب الذكر ، وسيأتي بيان ذلك في الصفحة اللاحقة .

(٣) ينظر :المصدر نفسه ، ١٧٧/٢ .

(٤) من الأمثلة عليه قولك:قياماً لا تعوداً ، أي : قم قياماً ولا تقعد قعوداً ، ينظر : ابن عقيل ،المصدر نفسه،١٧٧/٢ .

(٥) الديوان ، ١٤٣ .

(٥) المصدر نفسه، ٦٣ .

(٦) المصدر نفسه، ٤٣ .

(٧) ينظر: ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ٥٧/١ . والجوهرية ، شرح شذور الذهب ، ٢٧٠/١ .

الصِّيغَةُ الْأُولَى أَنَّ الشَّاعِرَ يَأْمُرُ نَفْسَهُ بِالصَّبْرِ عَلَى هَجْرِ الْمَحْبُوبَةِ وَمَطْلٍ مَوَاعِيدِهَا ، فَلَيْسَ أَمَامَهُ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ _ سَوَى تَعْلِيلٍ نَفْسِهِ بِالْأَمَالِ ، وَالتَّمَسُّكِ بِرَجَائِهَا الْخَائِبِ .

وليس من المعقول أن تكون صيغة " صَبْرًا عَلَيْهِ " بمعنى " اصبرْ عليه " تمامًا دونما اختلافٍ ، فلو كانت كذلك لكانت من بابِ التَّرَادِفِ الْمَحْضِ ، وهو مُحَالٌ ، إذ لا بُدَّ من الاختلافِ ، فنحنُ عندما نقولُ : " اضرب زيدًا " ، و " اضرب زيدًا ضربًا " ، و " ضربًا زيدًا " فإنَّ الْقِيَمَ التَّعْبِيرِيَّةَ تَخْتَلِفُ باختلافِ الصِّيغَةِ ، فالأولى تأتي للحثِّ على ضربِ زيدٍ ، والثانية تأتي للحثِّ على ضربه والتأكيدِ عليه ، أما الثالثةُ فصحيحٌ أنها تشملُ معنى الحثِّ ، أي : اضرب زيدًا ، إلا أنها ليستِ الغايةَ الأساسَ ، وإنما الغايةَ الأساسَ من هذا الاستخدامِ هي التأكيدُ على أهميَّةِ إيقاعِ الحدثِ^(١) ، وهي قيمةٌ فنيَّةٌ يجدُّ الشَّخْصُ أثرها واضحًا بعدَ إنعامِ النَّظَرِ وطولِ التأمُّلِ .

والسِّيَاقُ هُوَ الَّذِي يُحَدِّدُ الصِّيغَةَ الْمُنَاسِبَةَ فِي التَّعْبِيرِ ، فما يُنَاسِبُ هذا السِّيَاقَ لا يُنَاسِبُ ذاكَ ، وكلُّ ذلكَ يعودُ إلى دَوَاعِ بِلَاغِيَّةٍ ، تحكُّمها مُطَابَقَةُ الْكَلَامِ لِمُقْتَضَى الْحَالِ .

ومن مَجِيءِ الْمَصْدَرِ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ قَوْلُهُ :

أَعْتَبَا عَلَيْنَا يَا ظُلُومُ فَتَعْتَبُ ؟
"ظُلُومٌ" تَرَى الْإِحْسَانَ مِنِّي إِسَاءَةً
وَإِنْ كُنْتُ لَمْ أُحِجِّكُمْ أَنْ تَعْتَبُوا
وَتُذْنِبُوا أحيانًا إِلَيْنَا وَتَغْضَبُ^(٢)

أي : أتعَبَيْنَ علينا ؟! والمعنى : هَلَّا عَتَبْتَ عَلَيْنَا فَنزِيلَ عَتَبَكَ ، وأكثرُ ما يأتي الاستفهامُ في هذا الموضعِ للتوبيخِ^(٣) ، فهو يَسْتَكْرِ على محبوبتهِ سكوتها وعدمِ عتابها ، بلْ يُوبِّخُهَا على ذلكَ ، فما كانَ لها أن تسكتَ ، وهو في الوقتِ نفسه يُلَاطِفُهَا بأدبِهِ الْجَمِّ ، وحبِّهِ الْكَبِيرِ ، فما صدرَ منهُ إِسَاءَةٌ

(١) لعل ما يؤكد هذه الوجهة هو أن هذا المصدر منصوب ، والمنصوب لا بد له من ناصب ، والناصب له دون أدنى شك هو الفعل المحذوف وجوبا ، فالتقدير في قولك : " ضربا زيدا " هو : اضرب ضربا زيدا ينظر : الجرجاوي شرح التصريح على التوضيح ، ٤٦/١ ، غير أنه لما كانت الغاية من المصدر هي التأكيد ، والتأكيد أعلى درجة من الحث ، امتنع معه ذكر الفعل ؛ لأن معناه مضمن فيه ، حيث الدلالة عليه صريحة ظاهرة .

(٢) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٥٨ .

(٣) ينظر : ابن عقيل ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ١٧٧/٢ .

تُحَوِّجُهَا إِلَى ذَلِكَ ، وَمَعَ ذَلِكَ يَطْلُبُ مِنْهَا التَّوَاصُلَ ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ المَعَانِيَةِ .

وَتَجَدُّرُ الإِشَارَةُ هُنَا إِلَى أَنَّ التَّوْبِيخَ لَيْسَ المَقْصُودُ مِنْهُ الإِسَاءَةَ ، بَلْ حَمَلُ المَحْبُوبَةِ عَلَى أَمْرٍ مَحْمُودٍ يَرِغَبُ فِيهِ الشَّاعِرُ ، وَيَطْمَحُ إِلَيْهِ ، فَمَا كَانَ لَهَا أَنْ تَبْقَى عَلَى الحَالِ الَّتِي هِيَ عَلَيْهَا .

فَالصِّيغَةُ هُنَا تَخْتَلِفُ عَنِ تِلْكَ الصِّيغَةِ الَّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا أَهْلُ التَّحْوِي فِي هَذَا المَوْطِنِ ، وَهِيَ قَوْلُهُمْ : " أَتَوَانِيَا وَقَدْ جَدَّ قَرْنَؤُوكَ " ، أَي : أَتَوَانِي وَقَدْ جَدَّ قَرْنَؤُوكَ ^(٢) وَقَوْلُهُمْ : " أَتَوَانِيَا وَقَدْ عَلَكَ المَشِيبُ؟ أَي أَتَوَانِي وَقَدْ عَلَكَ المَشِيبُ. ^(٣)

فَلَيْسَ مِنْ شَكِّ فِي أَنَّ هَذِهِ الصِّيغَةَ تَحْمَلُ التَّوْبِيخَ وَالإِسَاءَةَ ، وَهِيَ تَخْتَلِفُ كُلَّ الإِخْتِلَافِ عَنِ تِلْكَ الَّتِي ذَكَرَهَا الشَّاعِرُ فِي شِعْرِهِ .

وَأَمَّا الدُّعَاءُ فَمِنْهُ قَوْلُهُ :

سَقِيَا لَيْلَةَ فَوْزٍ ، لَوْ تَعُوذُ لَنَا قَدْ أَحْرَقَتْ لُبَّ قَلْبِي أَي إِحْرَاقٍ ^(٤)

وقولُهُ :

سَقِيَا لِشُعْبَانَ مِنْ شَهْرِ أَعْظَمُهُ إِنِّي لِأَذْكَرُ مِنْهُ لَيْلَةَ عَجَبًا ^(٥)

أَي : سَقَى اللهُ لَيْلَةَ فَوْزٍ ، وَسَقَى اللهُ لَيْلَةَ شُعْبَانَ ، فَسَقِيَا : دُعَاءٌ بِالسَّقِيَا ، نَقُولُ : سَقِيَا لَكَ وَرَعِيَا ، أَي سَقَاكَ اللهُ وَرَعَاكَ ^(٦) وَالدُّعَاءُ بِالسَّقِيَا دُعَاءٌ خَيْرٍ وَبِرْكَةٍ ، يَقُولُ الأَزْهَرِيُّ : " يُقَالُ : هُوَ لَكَ حَضِرًا مَضِرًا ، أَي : هَنِيئًا مَرِيئًا ، " وَحَضِرًا لَكَ وَنَضِرًا " مِثْلُ : سَقِيَا لَكَ وَرَعِيَا. ^(٧)

(٢) ينظر : ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٢/٦٦٤ . وابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،

١٩٢/٢ . والأشموني ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ١/٤٧٤ . وغيرها .

(٣) ينظر : ابن عقيل ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ٢/١٧٧ .

(٤) الديوان ، ١٩١ .

(٥) المصدر نفسه ، ٤٤ .

(٦) ينظر : الفراهيدي ، الجمل في النحو ، ١١٣ . والأزهري ، تهذيب اللغة ، ٩/١٨٢ ، وابن سيده ، المحكم والمحيط

الأعظم ، ٥/٥٢٣ . المخصص ، ٣/٣٩٤ . وابن منظور ، لسان العرب ، ١/٤١٤ . والزيبيدي ، تاج العروس ، ٢/٤٨٨ .

(٧) تهذيب اللغة ، ٧/٤٩ ، مادة (سقي) .

و"سقيًا" مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ من لفظِهِ ، يقولُ سيبويه : " وإِنَّمَا اخْتُزِلَ الفِعْلُ هَا هُنَا لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ ^(١) . بَدَلًا مِنْ اللَّفْظِ بِالفِعْلِ ، كَمَا جُعِلَ الحَذْرُ بَدَلًا مِنْ احْتَذَرَ . وَكَذَلِكَ هَذَا ، كَأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ سَقَاكَ اللهُ " . ^(٢)

وَاللَّامُ بَعْدَهُ تَسْمَى لِأَمِ التَّبْيِينِ ؛ تَأْتِي لِتَبْيِينِ المَدْعُوِّ لَهُ مِنَ المَدْعُوِّ عَلَيْهِ ، وَلَا تَعْلُقُ لَهَا بِالمَصْدَرِ المَذْكُورِ ؛ لِأَنَّ المَصْدَرَ مُتَعَدِّ بِنَفْسِهِ ، وَإِنَّمَا هِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : أَعْنِي لَكَ أَوْ إِرَادَتِي لَكَ ^(٣) ، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا مُتَعَلِّقَةً بِخَبْرٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ (كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقَرٌّ) ، يَقُولُ ابْنُ سَيِّدِهِ : " سَقِيًا " تَقْدِيرُهُ : سَقَاكَ اللهُ سَقِيًا ، "وَلَكَّ" كَأَنَّهُ قَالَ : هَذَا الدَّعَاءُ لَكَ ، عَلَى غَيْرِ تَقْدِيرِ سَقَاكَ اللهُ. ^(٤) وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ : يَكُونُ " هَذَا الدَّعَاءُ لَكَ " بِمَعْنَى : هَذَا الدَّعَاءُ كَائِنٌ لَكَ .

وَمَنْ الدَّعَاءِ قَوْلُهُ :

عَيْنَايَ شَامَتْ دَمِي وَالشُّؤْمُ فِي النَّظْرِ بُعْدًا لِعَيْنِ تَبِيعِ النَّوْمِ بِالسَّهْرِ ^(٥)

أَي : أَبْعَدَ اللهُ عَيْنًا ... دَعَاءٌ بِالبُعْدِ ، تَقُولُ العَرَبُ : " بُعْدًا وَسُحْقًا " أَي : أَبْعَدَهُ اللهُ وَأَسْحَقَهُ ^(٦) وَالسُّحْقُ بِالبُضْمِ : البُعْدُ . يُقَالُ : سُحِقًا لَهُ ، أَي بُعْدًا لَهُ ، وَسَحِيقٌ : بَعِيدٌ ، وَأَسْحَقَهُ اللهُ : أَبْعَدَهُ اللهُ . ^(٧) يَقُولُ ابْنُ مَنْظُورٍ : " بُعْدًا لَهُ وَسُحْقًا مِمَّا تَكَرَّرَ فِيهِ اللَّفْظَانِ المَخْتَلِفَانِ بِمَعْنَى " ^(٨) وَدُخُولِ الوَاوِ بَيْنَهُمَا بِسَبَبِ اخْتِلَافِ لَفْظِيهِمَا. ^(٩)

وهذا المصدرُ منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ من لفظِهِ تَقْدِيرُهُ " أَبْعَدَ " ، فَإِذَا قِيلَ : بُعْدٌ بَاعِدٌ ، عَلَى الرَّفْعِ ، فَهوَ عَلَى المَبَالِغَةِ ، وَإِنْ نُصِبَ فَهوَ عَلَى الدَّعَاءِ . يَقُولُ ابْنُ سَيِّدِهِ : " وَفِي الدَّعَاءِ : بُعْدًا لَهُ ، نَصْبُهُ عَلَى إِضْمَارِ الفِعْلِ غَيْرِ المُسْتَعْمَلِ إِظْهَارُهُ ، أَي أَبْعَدَهُ اللهُ . وَبُعْدٌ بَاعِدٌ : عَلَى المَبَالِغَةِ وَإِنْ

(١) أَي المَصْدَرُ .

(٢) (الكتاب ، ٣١٢/١ . وينظر : الحريري ، ملحة الإعراب ، ٣٥ .

(٣) ينظر : سيبويه ، المصدر السابق ، ٣١٢/١ ، ٣١٣ ، والزجاجي ، اللامات ، ١٢٢ . وابن هشام ، مغني اللبيب ،

٢٩٢ . وابن هشام ، المسائل السرفرية ، ٢٨ . وابن السراج ، الأصول في النحو ، ٢٥٢/٢ .

(٤) المخصص ، ٤٦٨ / ٣ . وينظر : ابن عقيل ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ٢٥٥/١ .

(٥) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ١١٨ .

(٦) ينظر : ابن دريد ، جمهرة اللغة ، ٥٣٢/١ . والأزهري ، تهذيب اللغة ، ١٧/٤ . والهروري ، غريب الحديث ،

٣٩٥/٣ ، مادة (بَعَدَ) .

(٧) ينظر : ابن دريد ، المصدر السابق ، ٥٣٢/١ . والجوهري ، تاج اللغة وصحاح العربية ، ١٤٩٥/٤ . مادة (بَعَدَ) .

(٨) لسان العرب ، ٣٦٥/٨ . مادة (بَعَدَ) .

(٩) ينظر : الأتباري ، الزاهر في معاني كلمات الناس ، ٦١/١ . مادة (بَعَدَ) .

دَعَوَتْ بِهِ فَالْمُخْتَارُ النَّصْبُ" (١) ، ومن الدَّعَاءِ أَيْضًا :

مَرْحَبًا بِالْأَحِبَّةِ الْقَادِمِينَ فَلَعْمَرِي لَطَالَ مَا أَوْحَشُونَا (٢)

أي: رَحِبْتُ ديارنا بالأحبة رحابةً ، والمعنى هو الدَّعَاءُ ، يقول الأزهريُّ : " تقولُ العَرَبُ: لا مَرْحَبًا بِكَ ، أي لا رَحِبْتُ عَلَيْكَ بِلادِكَ... وَهِيَ مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي تَقَعُ فِي الدَّعَاءِ لِلرَّجُلِ وَعَلَيْهِ " . (٣)

و"مرحبًا" عند أهل اللغة منصوبة بأحد تقديرين :

الأوَّل - ما ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَصْمَعِيُّ ، بِأَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ تَقْدِيرُهُ : لَقِيتَ أَوْ أَتَيْتَ ، فَإِذَا مَا قَلتَ : مَرْحَبًا ، كَانَ التَّقْدِيرُ : لَقِيتَ رَحْبًا ، وَعِنْدَهَا تَكُونُ "مَرْحَبًا" مَنْصُوبَةً عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ بِهِ لِلْفِعْلِ الْمَحذُوفِ (٤)
والثَّانِي - ما ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَرَاءُ ، بِأَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْمَصْدَرِ ، وَالتَّقْدِيرُ : " رَحِبْتُ بِلادِكَ رَحْبًا وَرَحَابَةً ، وَرَحِبْتُ رَحْبًا وَرُحْبًا . وَيُقَالُ أُرْحِبْتُ ، لُغَةً بِذَلِكَ الْمَعْنَى " . (٥)

ويبدو أن اقتران الباء في قولهم : "مرحبًا بك" لازم ، وإن حُذِفَتْ فَهِيَ عَلَى نِيَّةِ التَّقْدِيرِ ، دَلٌّ عَلَى ذَلِكَ اقترانهما في أغلب الأحوال ، ومن ذلك قول أصحاب النار لبعضهم : ﴿ هَذَا فَوْحٌ مُقْتَحَمٌ مَعَكُمْ لَا مَرْحَبًا بِهِمْ إِلَهُمْ صَلَوَاتُ النَّارِ ﴾ (٦) ، فيردُّ عليهم الدَّاخِلُونَ : ﴿ قَالُوا بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ أَنْتُمْ قَدَّمْتُمُوهُ لَنَا فَبَسَّ الْقَرَارُ ﴾ (٨) ، ومن ذلك أيضًا قول عليٍّ لعمارٍ عندما دخلَ عليه : " مَرْحَبًا بِالطَّيِّبِ الْمُطَيَّبِ ، إِنِّي

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، يَقُولُ : " إِنَّ عَمَّارًا مَلِيَ إِيمَانًا إِلَيَّ مُشَاشِهِ " . (٩)

وقد مرَّ أبو بكرٍ بجمعٍ من بني فزارةٍ في عسكرهم ، فقال : " مَرْحَبًا بِكُمْ ، أَيَوْمُرُ جِبَانِكُمْ ؟ فقالوا: يا خليفة رسول الله نحن أحلاس الخيل (١٠) ، وقد فُدناها معنا . فقال: بارك الله فيكم " . (١١)

(١) ابن سيده ، المحكم والمحيط الأعظم ، ٣١/٢ . وينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، ٩٠/٣ ، مادة(رحب).

(٢) الديوان، ٢٦٩.

(٣) تهذيب اللغة ، ١٩/٥ . مادة(رحب).

(٤) ينظر: ابن قتيبة ، غريب الحديث ، ٤٨١/١ . والأنباري ، الزاهر في معاني كلمات الناس ، ٢٣٤ / ١ مادة(رحب).

(٥) الأزهري ، المصدر السابق ، ١٩/٥ ، مادة(رحب) .

(٦) ص ، ٥٩/٣٨ .

(٨) ص ، ٦٠/٣٨ .

(٩) السرقسطي ، الدلائل في غريب الحديث ، ٦٢٨/٢ .

(١٠) يقال: فلان من أحلاس الخيل، أي في الفروسية، فهو كالحلس(الكساء)اللازم لظهر الفرس. الخليل، العين، ١٤٢/٣ .

(١١) الأنباري ، الزاهر في معاني كلمات الناس ، ٣١٨/١ .

وإذا كان تقدير الباء لازماً مع هذه الصيغة^(١) فإن إعرابها على المصدر أمر لا بد منه ، وهو ما جاء عليه البيت الشعري ، حيث تعذر تقدير الفعل " لقيت " أو ما يشبهه في نحو هذا السياق .

ويرى الباحث أن " مرحباً " إذا جاءت عارية من الباء جاز لنا أن نعرّبها على المفعول به ، من باب أنها مصدر ميمي يدل على ما يدل عليه المصدر العادي " رحباً " دون الحاجة إلى تقدير الباء ، حيث يكون التقدير : لقيت رحباً وأهلاً وسهلاً ، فيكون الأول منصوباً على أنه مفعول به ، والثاني والثالث معطوفين على هذا المفعول ، وهو رأي وجيه ذهب إليه الأصمعي^(٢) ، أخذ علماء هذه اللغة وأساطينها .

ومن الدعاء قوله :

وَيْحَ هَذَا الْهَوَى لَقَدْ مَلَكَ النَّاسَ وَصَارَتْ لَهُ عَلَيْهِمْ بُنُودٌ^(٣)

وقوله :

مَاذَا لَقِيتُ مِنَ الْهَوَى وَيْحَ الْهَوَى لَوْ أَنَّ نَفْسِي نَفْسُهُ لَكَبَا بِهَا^(٤)

وقوله :

وَيْحَ الْمُحِبِّينَ مَا أَشَقَى جُودَهُمْ إِنْ كَانَ مِثْلَ الَّذِي بِي بِالْمُحِبِّينَا .
يَشْقُونَ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا بِعِشْقِهِمْ لَا يُدْرِكُونَ بِهِ دُنْيَا وَلَا دِينَا^(٥)

يتوجع الشاعر في البيتين الأول والثاني من حال الهوى ، فقد أفسد على العشاق قلوبهم وعقولهم أما البيت الثالث فيتوجع فيه على حال المحبين ، إن كان حدث لهم مثل الذي حدث له ، حيث أورتهم العشق شقاءً أبدياً لا خلاص منه .

(١) هذه الصيغة يجوز فيها الرفع والنصب ، والنصب أشهر ، والمعنى على الرفع هو الترحيب ، والتقدير : هذا المكان مرحب لك أو لك مرحب ، والمعنى على النصب هو الدعاء ، والتقدير : رحب بك هذا المكان رحابة ، وسهّل عليك سهولة . أي جعله الله رحباً واسعاً لا ضيق فيه ولا حزنه . ينظر : ابن دريد ، جمهرة اللغة ، ١/٢٧٦ . وابن سيده المخصص ، ٣/٤٦٨ . والسهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، ١/٣١٩ . والفارابي ، معجم ديوان الأدب ، ١/٢٨٠ . وقد جاءت في البيت الشعري على النصب ، فهي على حذف الفعل والفاعل .

(٢) ينظر : الأتباري ، المصدر السابق ، ١/٢٣٤ .

(٣) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٧٩ .

(٤) المصدر نفسه ، ٥٤ .

(٥) المصدر نفسه ، ٢٥٥ .

و"الْوَيْحُ" من المصادرِ القليلةِ التي لا يُشتقُّ منها فعلٌ ، مَثَلُهُ في ذلكَ مَثَلُ الوَيْلِ والوَيْبِ والوَيْسِ^(١) يقولُ ابنُ جنِّي: " اُمْتَنَعُوا من اسْتِعْمَالِ فِعْلِ الوَيْحِ لِأَنَّ القِيَاسَ نَفَاهُ وَمَنَعَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ صُرِفَ الفِعْلُ من ذَلِكَ لَوَجِبَ اعتِلالُ فائِهِ كَوَعَدَ، وَعَيْنِهِ كِبَاعٌ، فَتَحَامُوا اسْتِعْمَالَهُ ؛ لِاجْتِمَاعِ إِعْلَالِيْنِ، وَلَا أُدْرِي أَدَخَلْتَ الأَلْفَ وَاللَّامُ على الوَيْحِ سَمَاعًا أم تَبَسُّطًا وإِدْلالًا".^(٢)

وقيل : إنَّ أصلَ هذهِ المصادرِ " وَي " ، وَمَعْنَاهَا التَّنْذِيمُ والتَّنْبِيهُ.^(٣) فإذا وردت مُفردةً غيرَ مضافةٍ فأنتَ مُخَيَّرٌ بينَ رَفْعِها ونَصْبِها ، تقولُ : ويحُ لزيدٍ وويحًا لَهُ ، وإذا وردت مضافةً فليسَ إلَّا النَّصْبَ ، تقولُ : ويحُ زيدٍ وويْلُهُ ، والرَّفْعُ على الإبتداءِ ، والنَّصْبُ على المصدريةِ ، والمعنى على النَّصْبِ هو الدَّعَاءُ.^(٤)

ومنَ الدَّعَاءِ أيضًا:

عَمْرُكَ اللهُ صُنْ حَدِيثُكَ هَذَا فَلَعَمْرِي مَا بِي إِلَيْهِ حَنِينٌ^(٥)

" عَمْرُكَ اللهُ : دُعَاءٌ بالتَّعْمِيرِ،"^(٦) " والعَمْرُ والعُمُرُ لِعَتَاتِنِ فصِيحَتَانِ، يُقَالُ: قد طَالَ عَمْرُهُ وَعُمُرُهُ؛ فَإِذَا أَفْسَمُوا فَقَالُوا: لَعَمْرُكَ وَعَمْرُكَ وَعَمْرِي ، فَتَحُوا العَيْنَ لَا غَيْرُ."^(٧) ، وقد سَمَّتِ العَرَبُ الرَّجُلَ عَمْرًا تَفَاوُلًا ببقائه^(٨) ، وقيلَ "عَمْرُكَ اللهُ" : أي عبادتَكَ اللهُ^(٩) ، وعليه قولُ عمرَ بنِ أبي ربيعةَ :

أَيُّهَا المُنْعَجُ الثَّرِيًّا سُهَيْلًا عَمْرُكَ اللهُ كَيْفَ يُتَّقِيَانِ^(١٠)

(١) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف ، ٣٥٩.

(٢) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم ، ٣٩/٤. وينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، ٦٣٩/٢ ، والاسترابادي ، شرح شافية ابن الحاجب ، ٤/ ١٠٣ ، والزبيدي ، تاج العروس ، ٢٢٠/٧ ، المبرد.المقتضب ، ٢٢٠/٣ . السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، ٥٧/١.

(٣) ينظر : الأزهري ، تهذيب اللغة ، ١٩٢/٥ . مادة(ويح).

(٤) ينظر : ابن منظور : المصدر السابق ، ٦٣٩/٢ ، والزبيدي، المصدر السابق ، ٢٢٠/٣ . والمبرد ، المصدر السابق ٢٢٠/٣ . مادة(ويح).

(٥) الديوان ، ٢٦١.

(٦) الزمخشري ، أساس البلاغة ، ٦٧٨/١.

(٧) الأزهري ، المصدر السابق ، ٢٣٢/٢ . مادة(عمر).

(٨) ينظر : الأزهري ، المصدر السابق ، ٢٣١/٢ . مادة(عمر).

(٩) الأزهري ، المصدر السابق ، ٢٣١/٢ . مادة(عمر).

(١٠) الديوان ، ٣٩٧.

وإذا وردَ باللام ، أي " لَعَمْرُ اللهِ " ، فهو قسمٌ ببقاءِ اللهِ ودوامِهِ ، حيثُ يُرْفَعُ (عَمْرٌ) بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَيُحَذَفُ الْخَبْرُ عَلَى تَقْدِيرٍ : قَسَمِي ، أَوْ مَا أَقْسِمُ بِهِ ، أَمَا اللَّامُ فَحَرْفُ ابْتِدَاءٍ يَفِيدُ التَّوَكِيدَ^(١) ، فَإِنْ لَمْ تَأْتِ اللَّامُ فَإِنَّهُ يُنْصَبُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ^(٢) :

فإن شئت جعلت نصبه بفعلٍ أضرمته ، والتقديرُ : سألتُ اللهُ تعميرَكَ ، أي : أن يطيلَ عَمْرَكَ ، ثم وُضِعَ " العَمْرُ " في موضعِ " التَّعْمِيرِ " ؛ لأنَّ المصادرَ ينوبُ بعضها عن بعضٍ ، وعلى هذا التقديرِ : يُنْصَبُ لَفْظُ الْجَلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ أَوَّلٌ ، وَالْمَصْدَرُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ ثَانٍ .

وإن شئت نصبتُه بواوٍ حذفتهُ ، أي : " وَعَمْرِكَ اللهُ " ، والتقديرُ : أقسمُ بتعميرِكَ اللهُ ، أي بإقرارِكَ له بِالْبَقَاءِ وَالِدَّوَامِ ، وعلى هذا التقديرِ يكونُ المصْدَرُ مَنْصُوبًا عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ ، وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ بَعْدَهُ مَنْصُوبٌ بِهِ .

وإن شئت كَانَ عَلَى تَقْدِيرٍ : عَمَّرْتُكَ اللهُ تَعْمِيرًا ، وَنَشَدْتُكَ اللهُ تَشَدًّا ، وَفِيهِ مَعْنَى الْقَسْمِ ، ثُمَّ وُضِعَ " عَمْرٌ " فِي مَوْضِعِ " التَّعْمِيرِ " ، وَالْمَعْنَى : عَمَّرْتُكَ اللهُ تَعْمِيرًا مِثْلَ تَعْمِيرِكَ إِيَّاهُ ، أَي : سَأَلْتُ اللهُ تَعْمِيرَكَ مِثْلَ سَأَلِكِ إِيَّاهُ تَعْمِيرَ نَفْسِكَ . ، وعلى هذا التقديرِ : يكونُ المصْدَرُ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مَضْمَرٍ مِنْ لَفْظِهِ ، وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ بَعْدَهُ مَنْصُوبٌ بِهَذَا الْمَصْدَرِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْلِ اللَّغَةِ^(٣) ، يَقُولُ الزَّمَخْشَرِيُّ : " وَفِي هَذَا تَلَطُّفٌ مِنَ الْمُخَاطَبِ وَتَقَرُّبٌ إِلَيَّ مِنْ يَخَاطَبُهُ ، فَكَانَ الْقِيَاسُ فِي (عَمْرِكَ اللهُ) ، (تَعْمِيرِكَ اللهُ) ، إِلَّا أَنَّ الْمَصْدَرَ اسْتَعْمَلَ بِحَذْفِ الزِّيَادَةِ " .^(٤)

ومهما يكن من شيء فإن ما يهْمُنَا هُنَا هُوَ حَذْفُ الْجُمْلَةِ ، وَحَذْفُهَا وَارِدٌ عَلَى أَيِّ تَقْدِيرٍ مِنَ التَّقْدِيرَاتِ الثَّلَاثَةِ ، وَهُوَ حَذْفٌ يُوْحِي بِجَمَالِ اللَّغَةِ وَسَعَتِهَا وَتَعَدُّدِ دَلَالَاتِهَا ، وَلِئِنْ تَخْتَارَ التَّقْدِيرَ الَّذِي تَرِيدُ ، فَسَعَتْهَا أَكْبَرُ مِنْ حَصْرِ إِمكَانَاتِهَا فِي تَقْدِيرٍ وَاحِدٍ ، الْأَمْرُ الَّذِي يَجْعَلُ مِنَ الْحَذْفِ مُحَقَّرًا لِذَهْنِ السَّامِعِ عَلَى الْمَتَابَعَةِ وَالتَّامُّلِ وَإِنْعَامِ النَّظْرِ ، وَهِيَ مِيزَةٌ رُبَّمَا لَا تَتَسَنَّى لِغَيْرِهِ مِنْ أَسَالِبِ التَّرْكِيبِ فِي هَذِهِ اللَّغَةِ .

(١) ينظر : ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، ٢٩٨/٣ .

(٢) ينظر : الأزهري ، المصدر السابق ، ٢٣٢/٢ . مادة (عمر).

(٣) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، ٣٢٢/١ . وابن سيده ، المصدر السابق ، ١٤٨/٢ . والمخصص ، ٢٣٣/٥ . والزمخشري

الفائق في غريب الحديث ، ٣٤٨/١ . والأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٦٠٠/٢ . والزمخاري ، اللامات ،

٨٤ . وابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٨٧٠/٢ .

(٤) الفائق في غريب الحديث ، ٣٤٨/١ .

٢- المصدرُ الدالُّ على الخبرِ :

هو ما يُرادُ به الخبرُ ، ويُحذفُ عاملُ هذا النَّوعِ أيضًا وجوبًا ، وهو على نوعينِ : سماعيٌّ وقياسيٌّ ، أمَّا السَّماعيُّ فكقولكُ : أفعلُ وكرامةً ، أي : وأكرمكُ كرامةً . وأمَّا القياسيُّ فهو على أشكالٍ : منه المفصلُ عاقبةً ما قبله ، كقولهِ تعالى : ﴿ فِيمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً... ﴾ (١) ، والتقديرُ : فإمَّا تَمَنُونَ مِنَّا وإمَّا تَفْدُونَ فِدَاءً ، ومنهُ المُكْرَرُ : زيدٌ سَيْرًا سَيْرًا ، أي يسيرُ سيرًا سيرًا ، فإن لم يُكْرَرْ حُذِفَ جَوَازًا ، كقولكُ : زيدٌ سيرًا ، ومنهُ المحصورُ : ما زيدٌ إلا سيرًا ، أي : يسيرُ سيرًا ، ومنهُ المؤكِّدُ لنفسه : لهُ عليّ ألفٌ عُرْفًا ، أي : أعتَرَفُ اعترافًا ، والمؤكِّدُ لغيره : أنتُ ابني حَقًّا ، أي : أحقُّه حَقًّا ، لأنَّ الجملةَ قبلهُ تصلحُ لهُ ولغيره بخلافِ الأوَّلِ (٢) .

والمصدرُ الدالُّ على الخبرِ جاءَ في شعرِ العباسِ على أربعةِ أشكالٍ : المؤكِّدُ لنفسه ، والمؤكِّدُ لغيره ، والمؤكِّدُ لفعله ، والمبينُ للنوعِ .

أ- المصدرُ المؤكِّدُ لنفسه :

وهو "الواقعُ بعدَ جملةٍ لا تَحتمَلُ غيرَهُ" (٣) ، نحوُ : لهُ عليّ ألفٌ عُرْفًا ، أي اعترافًا ، فاعترافًا" مصدرٌ منصوبٌ بفاعلٍ محذوفٍ وجوبًا ، والتقديرُ : أعتَرَفُ اعترافًا ، ويسمى مؤكِّدًا لنفسه ؛ لأنَّهُ مؤكِّدٌ للجملةِ قبلهُ ، وهي نفسُ المصدرِ ، بمعنى أنها لا تَحتمَلُ سِوَاهُ" (٤) .

ومن الأمثلةِ عليه في شعرِ العباسِ قولهُ :

فَسَمًا مَا مَلَأَتْ عَيْنِي مِنْ شَخْصِكَ إِلَّا ذَكَرْتُ حُورَ الْجِنَانِ (٥)

والتقديرُ : أقسمُ قسمًا ، حَذَفَ الفعلَ وفاعلهُ المستترَ وأنابَ المصدرَ عنهُما ؛ لدلالتهِ الظاهرةِ عليهما ، فلا داعيَ لذكرهما .
ومن هذا النَّوعِ أيضًا :

(١) محمد ، ٤/٤٧ .

(٢) ينظر : ابن عقيل ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ١٧٧-١٨٤ .

(٣) سواء أذكرت هذه الجملة كانت أم مقدره . ينظر : الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ، ٥٧ .

(٤) ابن عقيل ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ١٨٢/٢ .

(٥) الديوان ، ٢٦٣ .

أَيُّهَا السَّائِلِي عَنِ ابْنَةِ " عَوْفٍ " لَكَأَنِّي مِنْ شَأْنِهَا مَحْزُونٌ
حَسَبُ نَفْسِي الْعِدَاةَ "فَوْزٌ" فَدَعَنِي أَنْتَ أَيْضًا مَعَ الزَّمَانِ تُعِينُ^(١)

فقوله: " فدعني أنت أيضًا"^(٢)، أي: فدعني أنت كذلك، حيثُ جاءت " أيضًا" تؤكدُ مضمونَ جملةٍ " دعني أنت"؛ لأنَّ معنى هذه الجملةِ هو دعوة اللائمِ إلى ترك اللومِ، والمصدرُ " أيضًا" مؤكِّدٌ لمضمونِ هذه الدعوةِ، فالشاعرُ في هذه الأبياتِ يخاطبُ مَنْ يلومُهُ على حُبِّ " فوز" بأنَّ يكفَّ عن ذلك، فقوله: " فدعني أنت أيضًا مع الزمانِ تعينُ"، أي: لا تعدُّ أيها اللائمُ مع الزمانِ عودًا تعينُ مُصابي عليَّ، فلعمري ما عدتُ أحتملُ ذلك .

وعلى أيِّ حالٍ فأنتَ عندما تقولُ: فَعَلْتُ ذَلِكَ أَيْضًا، أي فَعَلْتُهُ مُعَاوِدًا لَهُ رَاجِعًا إِلَيْهِ^(٣)، أو فَعَلْتُهُ عَوْدًا وَرُجوعًا، والمعنى: أعودُ له عَوْدًا وَأرجعُ إليه رُجوعًا، فهو على معنى: فَعَلْتُهُ كَذَلِكَ، أي كَذَلِكَ الْفِعْلُ الَّذِي فَعَلْتُهُ مِنْ قَبْلُ، فيكونُ إعرابُهُ على التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ حَالًا، وعلى الثَّانِي مَصْدَرًا نَائِبًا عَنِ فِعْلِهِ^(٤)، وهو ما نحنُ بصددهِ، وقد تَمَّتْ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ .

ب-المصدرُ المؤكِّدُ لغيرهِ

وهو " الواقعُ بعدَ جملةٍ تحتملُهُ وتحتملُ غيرَهُ، فتصيرُ بذكرهِ نصًّا فيه، نحو: أنتَ ابني حقًّا، "فحقًّا" مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا، والتَّقْدِيرُ: أَحَقُّهُ حقًّا، وَسَمِّيَ مُؤَكِّدًا لِغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ

(١) العباس بن الأحنف، الديوان، ٢٦١.

(٢) "أيضًا" كما يقول أهل اللغة: " هو مصدرٌ آضٌ يبيضُ، وأصل آضٍ: أبيضٌ، ك (بيع) ، تحركت الياء وانفتح ما

قبلها، فقلبت ألفًا." ابن عابدين الدمشقي، الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، ٢٧.

* الأيضُ: هو العودُ والرُّجوعُ، نقول: آضٌ يبييضُ أيضًا: أي عاد يعود عودا، وآضٌ فلانٌ إلى أهله، أي رجع إليهم . ينظر: الفراهيدي، العين، ٧/٧٦. وابن منظور، لسان العرب، ٧/١١٦، مادة (أبيض) .

وقد يطلق الأيضُ على صيرورة الشيء شيئًا غيرَهُ، يُقال: آضٌ سوادٌ شَعْرُهُ بِياضًا، أي صارَ وَتَحَوَّلَ، واسْتَعْبِرُ "العود" لمَعْنَى الصِّيْرُورَةِ، لِتَقَارُبِ اللَّفْظَيْنِ فِي مَعْنَى الْإِنْتِظَارِ. نقول: صارَ الْفَقِيرُ غَنِيًّا، وَعَادَ غَنِيًّا، وعلى هذا المعنى تكون " آضٌ " بمعنى صار، فعلا ناقصا عاملا عمل كان . ينظر: الزبيدي، تاج العروس،

٢٣٥/١٨. وابن فارس مقاييس اللغة، ١/١٦٤. وابن هشام، المسائل السفرية، ٢٩، وعلى هذا المعنى قول الراجز:

رَبِيئَةُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا، وَآضٌ نَهْدًا كَالْحِصَانِ أَجْرَدَا، كانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أَجْلَدَا

تمعددا: شبَّ وغلظ. وآض نهدا، أي صار كالحصان الجسيم المشرف ينظر: الأزهرى، تهذيب اللغة،

٢/١٥٤. وقد نسبت هذه الأرجوزة لرؤية، غير أنني لم أعثر على وجودها في ديوانه .

(٣) ينظر: الزبيدي، المصدر السابق، ٢٣٥/١٨، مادة (أبيض) .

(٤) ينظر: ابن هشام، المصدر السابق، ٣٠ .

قبله تصلح له ولغيره ؛ لأن قولك : " أنت ابني " يحتمل أن يكون حقيقة وأن يكون مجازاً . وعلى المجاز يكون المعنى: أنت عندي في الحنو بمنزلة ابني ، فلما قال حقاً صارت الجملة نصداً في أن المراد البتة حقيقة ، فتأثرت الجملة بالمصدر ؛ لأنها صارت به نصداً ، فكان مؤكداً لغيره ؛ لوجوب مغايرة المؤثر للمؤثر فيه^(١) .
ومنه قول العباس :

مَا إِنْ صَبَا مِثْلِي جَمِيلٌ فَأَعْلَمِي حَقًّا ، وَلَا الْمَقْتُولُ عُرْوَةٌ إِذْ صَبَا^(٢)

فقوله : فاعلمي حقاً ، أي فاعلمي ذلك وجوباً ، والتقدير : يحق عليك حقاً ، أي : يجب عليك وجوباً ، " قَالَ اللَّيْثُ: الْحَقُّ: نَقِيضُ الْبَاطِلِ، تَقُولُ: حَقَّ الشَّيْءُ يَحِقُّ حَقًّا ، مَعْنَاهُ: وَجِبَ يَجِبُ وَجُوبًا."^(٣) وفي اللسان " حقاً" معناه ثبوتاً و يقيناً^(٤)، وهو معنى يُقَارَبُ إِلَى حَدِّ كَبِيرِ الْمَعْنَى الَّذِي قَالَ بِهِ صَاحِبُ التَّهْذِيبِ .

وقد يخرج المصدر عن هاتين الدالتين إلى دلالاتٍ أخرى ، كتأكيد الفعل ، وبيان نوعه ، حاله في ذلك حال المفعول المطلق ، والفرق بينهما أن الفعل هنا محذوفٌ وهناك موجودٌ ، ومردٌ حذفه أن صيغته وردت كذلك عن العرب ، وورودها على هذا النحو ليس عبثاً ، بل لا بدُّ له من مغزى .

ج- المؤكّد لفعله^(٥)

وردت بعضُ المصادرِ في العربية منصوبةً، تفيّد التوكيدَ ، ليس لها أفعالٌ ظاهرة^(٦)، ومنها : سبحان الله ، ومعاد الله ، ولبيك وسعديك ... وغيرها ، ومع ذلك فإن الغاية من استخدامها هي الكشف

(١) ابن عقيل ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ١٨٢/٢ ، ١٨٣ . وينظر : ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ١٢٦/١ .

وابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ١٩٤/١ . والجرجاوي ، شرح التصريح على التوضيح ، ٥٠٥/١ .

(٢) الديوان ، ١ .

(٣) الأزهرى ، تهذيب اللغة ، ٢٤١/٣ ، مادة (حق) .

(٤) يقول ابن منظور : " وَهُوَ مُصَدَّرٌ مُؤَكَّدٌ لِغَيْرِهِ ... وَحَقَّ الْأَمْرُ يَحِقُّ وَيَحِقُّ حَقًّا وَحَقُوقًا: صَارَ حَقًّا وَثَبَّتْ ... وَحَقَّ الْأَمْرُ يَحِقُّ حَقًّا وَأَحَقَّهُ : كَانَ مِنْهُ عَلَى يَقِينٍ " لسان العرب ، ٤٩/١٠ .

(٥) هناك من يدرج هذا النوع ضمن المصدر المؤكّد لنفسه ؛كونه يحمل معنى جملة تماثله "فسبحان الله" هي نفس معنى "أسبح الله" ينظر : الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ٥٧ . وهو صحيح ، غير أنني أثرت ذكره ضمن المؤكّد لفعله لسببين: لكونه يحمل خصوصية تأكيد الفعل، ولكونه غير متصرف. ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي، ٢٢٠/٢ .

(٦) الأصل عدم جواز حذف عامل المصدر المؤكّد ؛ لأنه مسوق لتقرير عامله وتأكيده ، والحذف مناف لذلك . ينظر : ابن عقيل ، المصدر السابق ، ١٧٥/٢ . إلا أن هذه المصادر شاذة لا يقاس عليها .

عن أفعالها والتأكيد عليها ، فأنت عندما تقول : سبحان الله : أي أسبحُ الله تسييحًا ، ومعادَ الله أي أعوذُ بالله عيادًا . (١) ، ولبيك اللهم ، أي ألتي لك ربّ تلبيةً بعد تلبية ، والمعنى : أستجيبُ لك يا الله استجابةً بعد استجابة (٢) أو "إلباباً بعد إلباب ، أي: لزومًا لطاعتك بعد لزومٍ " (٣) ، يقولُ سيبيوه : " وكأنّ هذه التثنية أشدُّ توكيدًا . " (٤) وعندما تقولُ: سَعَدَيْكَ ، أي أسعدَكَ اللهُ إسعادًا بعد إسعادٍ ، أو مساعدةً بعد مساعدةٍ ، والإسعادُ والمساعدةُ بمعنى اللزوم والمتابعة . (٥)

وقد وردَ من هذه الصّيغِ في شعرِ العباسِ الصّيغَةُ الأولى فقط ، يقولُ :

سُبْحَانَ مَنْ لَوْ شَاءَ سَوَى بَيْنَنَا وَأَدَالَ مِنْكَ لَقَدْ أَطَلَّتِ عَذَابِي (٦)

ويقول :

سُبْحَانَ مَنْ خَلَقَ الْمَلُولَ مَلُولًا لَا يَسْتَطِيعُ إِلَى الْوَدَادِ سَبِيلًا (٧)

والتقديرُ فيهما : أسبِحُ مَنْ لَوْ شَاءَ سَوَى بَيْنَنَا تسييحًا ، وأسبِحُ مَنْ خَلَقَ الْمَلُولَ مَلُولًا تسييحًا ، أي : أنزههُ تزيهًا ، "فسبحان" مصدرٌ بمعنى "تسييح" ، مؤكدٌ للفعلِ "أسبِحُ" ، غيرَ أنه لم يُعهدْ استخدامُ هذا الفعلِ معَ هذا المصدرِ ، وورودُ هذا المصدرِ مجردًا من الفعلِ يدلُّ على أهميّة وقوعِ هذا الفعلِ على وجهِ الدوام ؛ لِمَا يحمَلُهُ المصدرُ من دلالةِ التأكيدِ ، وقد سبقتُ الإشارةُ إلى ذلك حالَ الحديثِ عن المصدرِ الدالِّ على الطلبِ . (٨)

و "سُبْحَانَ" لَا يَسْتَعْمَلُ " فِي الْغَالِبِ _ إِلَّا مُضَافًا إِلَى مَفْعُولِهِ ، كَقَوْلِكَ : سُبْحَانَ اللَّهِ (٩) ، وقد يأتي غيرَ مُضَافٍ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا يَعُودُ لَهُ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُمْدُ (١٠)

(١) ينظر : سيبيوه ، الكتاب ، ٣٢٢/١ .

(٢) ينظر : الفراهيدي ، العين ، ٣٤١/٨ ، مادة (لبب) .

(٣) الأزهري ، تهذيب اللغة ، ٤٣/٢ . مادة (لبب) .

(٤) الكتاب ، ٣٥٠/١ .

(٥) ينظر : ابن منظور، لسان العرب ، ٢١٤/٣ مادة (سعد) .

(٦) الديوان ، ٢٠ .

(٧) المصدر نفسه ، ٢٢٠ .

(٨) ينظر : البحث ، ١٤٣ .

(٩) ينظر : النووي ، أبو زكريا ، تحرير ألفاظ التنبيه ، ٦٦ .

(١٠) أمية ابن أبي الصلت ، الديوان ، ٣٧ . الجودي والجمد : اسما جبلين أو موضعين معروفين بجزيرة العرب ، وقيل :

الأول استوت عليه سفينة نوح عليه السلام . ينظر : ابن منظور، المصدر السابق ، ١٣٢/٣ - ١٣٨ .

وهو في هاتين الحالين يُنصَبُ بفعله المحذوفِ كغيره من المصادرِ ، وقد يردُ معرّفًا بأل ، كقولِ الرَّاجِزِ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ذَا السَّبْحَانِ ، غيرَ أَنَّهُ قَلِيلٌ^(١) ، وهو على هذه الحالِ يُعْرَبُ حَسَبَ مَوْقِعِهِ فِي الْجُمْلَةِ .

د - المَبِينُ لِلنَّوْعِ

قد يأتي المصدرُ النَّائِبُ عن فعله دالًّا على النَّوْعِ كما هي الحالُ قبلَ حذفِ الفعلِ ، وعندَها يَغْلِبُ على حذفِ فعله دليلٌ^(٢) ، يقولُ ابنُ الأَحنَفِ :

سَلَامٌ عَلَى النَّازِحِ الْمُعْتَرِبِ تَحِيَّةً صَبًّا بِهِ مُكْتَتَبٌ^(٣)

وقد يَظُنُّ الشَّخْصُ لِأَوَّلِ وَهَلَةٍ أَنْ قَوْلَهُ " تَحِيَّةً صَبًّا " من قبيلِ المصدرِ المؤكِّدِ لِنَفْسِهِ ، من بابِ أَنْ " تحية " تأكيدٌ لمضمونِ جملةِ : " سلامٌ على النَّازِحِ الْمُعْتَرِبِ " ؛ والصَّحِيحُ لَيْسَ ذَاكَ ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ هُنَا لَا يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ بِالتَّمَامِ وَالْكَامِلِ ، فإِضَافَتُهُ إِلَى مَا بَعْدَهُ أَخْرَجَتِ الْمَعْنَى مِنْ حَيْزِ التَّكْيِيدِ إِلَى بَيَانِ نَوْعِ التَّحِيَّةِ الَّتِي يَرِيدُهَا الشَّاعِرُ لِمَحْبُوبِهِ ، وَكَأَنَّهُ فِي هَذَا الْبَيْتِ يَتَخَيَّلُ شَخْصًا يَسْأَلُهُ : كَيْفَ تُحِيِّيهِ ؟ فَيُجِيبُ : تَحِيَّةً صَبًّا .

ويختلفُ هذا المصدرُ عن سابقيه في كونِ الغالبِ على فعله أن يُحذفَ جَوَازًا ، يقولُ مرعي المقدسي : " قد يُحذفُ عاملُ غيرِ المؤكِّدِ جَوَازًا لِقَرِينَةٍ حَالِيَّةٍ أَوْ مَقَالِيَّةٍ ، كَقَوْلِكَ لِلْقَادِمِ : أَوْ مَنْ قَالَ سَأَقْدِمُ عَلَيْكَ : خَيْرٌ مَقْدِمٌ " ^(٤) ، وبهذا الصِّدِّدِ أَيْضًا يَقُولُ ابْنُ عَقِيلٍ : " فَالْمَحذُوفُ جَوَازًا كَقَوْلِكَ : " سِيرَ زَيْدٍ " لِمَنْ قَالَ : أَيَّ سِيرٍ سَرْتُ ؟ وَ"ضَرَبْتَيْنِ" لِمَنْ قَالَ : كَمْ ضَرَبْتُ زَيْدًا ؟ وَالنَّقْدِيرُ : سَرْتُ سِيرَ زَيْدٍ ، وَضَرَبْتُهُ ضَرَبْتَيْنِ " .^(٥)

(١) ينظر : البغدادي ، خزنة الأدب ، ٢٣٤/٧ .

(٢) ينظر : مرعي المقدسي ، دليل الطالبين لكلام النحويين ، ٥٤/١ . وقد يُحذفُ عاملُ المصدرِ المَبِينِ لِلنَّوْعِ وَجُوبًا إِذَا كَانَ مَفْصَلًا لِعَاقِبَةِ جُمْلَةٍ قَبْلَهُ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ : لِأَجْهَدَنَّ : فِيمَا رَدَّ وَاقِعَةً تُخْشَى وَإِمَا بِلَوْغِ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ .

ينظر : ابن عقيل ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ١٨٠/٢ .

(٣) الديوان ، ٤١ .

(٤) دليل الطالبين لكلام النحويين ، ٥٤/١ .

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ١٧٥/٢ .

سادساً - حذف الجملة بعد أحرف الجواب

تُحذف الجملة بعد أحرف الجواب ؛ لدلالاتها عليها ، وفي ذلك يقول الغلابيني : " يُؤتى بها للدلالة على جملة الجواب المحذوفة ، قائمة مقامها. فإن قيل لك : أتذهب ؟ ، فقلت : نعم ، فالمعنى : نعم ، أذهب. فنعم سادّة مسدّد الجواب ، وهو : أذهب".^(١)

وأشهر أحرف الجواب ستة : نعم ، وبلى ، وإي ، وأجل ، ولا ، وكلا ، وبعضها قليل الاستعمال بل نادر ، ك (إن ، وجل) حرفي جواب بمعنى "نعم" ، و(جبر) : وقد اختلف فيها ، فمنهم من قال : إنها حرف جواب بمعنى "نعم" ، ومنهم من قال : إنها اسم بمعنى حقا .^(٢) ولعلّ الصواب فيها هو الأول ، يقول ابن مالك : " جبر : حرف بمعنى "نعم" ، لا اسم بمعنى حقا ، لأن كل موضع وقعت فيه "جبر" يصلح أن تقع فيه "نعم". وليس كل موضع وقعت فيه "نعم" يصلح أن تقع فيه "حقا" فإلحاقها "بنعم" أولى".^(٣)

وهذه الأحرف غير عاملة ؛ لأنها غير مختصة ، حيث دخولها على الأسماء والأفعال،^(٤) وقد تكرّر منها في ديوان الشاعر ثلاثة ، وهي : نعم ، وبلى ، ولا ، ولكل حرف منها ميزة خاصة في الاستخدام تميّزه عن غيره :

أ- نعم

حرف من أحرف الجواب ، في عينه ثلاث لغات : الفتح ، والكسر ، وإبدال العين حاء " نعم " ، وبهذه الأخيرة قرأ ابن مسعود.^(٥)

يأتي هذا الحرف في ثلاثة مواضع : تصديق مُخبرٍ ، أو إعلام مُستخبرٍ ، أو وعد طالبٍ ، فالأول كقولك : نعم ، لمن قال : الظلم مرتعٌ وخيمٌ. والثاني كقولك : نعم ، لمن قال : هل أدبت الأمانة ؟ والثالث كقولك : نعم ، لمن قال : أفعل كذا ولا تفعل كذا ، أي : نعم ، أفعل كذا ولا أفعل كذا.^(٦)

(١) جامع الدروس العربية ، ٢٥٥/٣ .

(٢) ينظر : الصبان ، حاشيته على شرح الأشموني ، ١١٩/٣ والمرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ .

(٣) المرادي ، المصدر نفسه ، ٤٣٢_٤٣٣ .

(٤) ينظر : الأفغاني ، سعيد ، الموجز في قواعد العربية ، ١٧١ .

(٥) ينظر : المرادي ، المصدر السابق ، ٥٠٥ .

(٦) ينظر : الزجاجي ، حروف المعاني والصفات ، ٦. والمرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ،

والصبان ، حاشيته على شرح الأشموني ، ١١٩/٣. والجرجاوي ، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، ١٠٤ .

وإبراهيم مصطفى ورفاقه ، المعجم الوسيط ، ٣٩/١ .

وقد زعم بعض النحويين أن " نعم " تكون حرف تذكير لما بعدها ؛ وذلك إذا وقعت صدر الجملة ، نحو: نعم ، هذه أطلالهم ، غير أن هذا يحتمل التأويل^(١) ، إذ إنها في مثل هذه الحال على نية كلام محذوف مقدر .

وفي ديوان العباس جاءت " نعم " على موضعين من تلك المواضع : تصديق مخبر ، وإعلام مستخبر ، وهي في ذينك الموضعين تنبئ عن جملة محذوفة يفرضها السياق ، ويقتضيها المقام ، والشاهد على الموضع الأول قوله :

فإن لمت قلبي قال عيناك هاجتا عليك الذي تلقى ولي تجعل الذنبا
وقالت له العينان : أنت عشتها فقال : نعم ، أورشتماني بها عجباً^(٢)

وقوله :

أخلفت يا سيدي وعدي نعم ، وقد غيرت من بعدي^(٣)

والتقدير في الأول : نعم ، أنا عشتها ، وفي الثاني : نعم ، أخلفت وعدي ، فحذف هاتين الجملتين لدلالة حرف الجواب عليهما ، حيث تصديق الجملتين السابقتين في السياق ، وهما هنا من باب تصديق المخبر الذي سبقت الإشارة إليه .

ومن مجيئها على الموضع الثاني قوله :

أهاجك صوت فمري ينوح نعم ! فالدمع مطرد سفوح^(٤)

وقوله :

أزار أبا الفضل الخيال المورق لفوز؟ نعم ، والطيف مما يشوق^(٥)

أي : نعم ، هاجني صوت فمري ، ونعم ، زار أبا الفضل الخيال المورق ، وكلتا الجملتين جواب لسؤال سابق موجود في السياق ، وقد أدى اختزال الجملتين السابقتين ، والاستغناء عنهما بحرف الجواب إلى لفت انتباه السامع ، وإغناء النصين وشحنهما بالقيم التعبيرية المقدرة ، حيث تضافر المنطوق والمقدر في خلق ذلك الواقع التعبيري الجمالي .

(١) ينظر : المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ٥٠٦ .

(٢) الديوان ، ٤٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ٩٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ٧١ .

(٥) المصدر نفسه ، ١٩٧ .

ب- بلى

اِخْتَلَفَ فِيهَا ، فَقِيلَ : إِنَّ أَسْلَمَهَا "بلى" زِيدَتْ أَلْفُهَا لِلْوَقْفِ وَأَنْقَطَعَ الصَّوْتُ ، لِأَنَّ الْكَلَامَ مَعَهَا قَدْ تَمَّ ، بِخِلَافِ "بلى" الَّتِي يَكُونُ الْكَلَامُ مَعَهَا مُسْتَأْنَفًا ، وَقِيلَ : زِيدَتْ لَتَدُلُّ عَلَى الْإِجَابِ ، وَقِيلَ : بلى زِيدَتْ لِتَأْنِيثِ الْكَلِمَةِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا . (١)

وتختصُّ "بلى" بمجبتها عَقِبَ النَّفْيِ فَتَجْعَلُهُ مُثَبَّتًا ، سِوَاءَ أَفِي سِيَاقِ الْخَبَرِ كَانَ النَّفْيُ أَمْ فِي سِيَاقِ الْإِنشَاءِ (٢) ، فَمِنْ مَجْبِئِهَا فِي سِيَاقِ الْخَبَرِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ، قُلْ بلى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ﴾ (٣) ، وَمِنْ مَجْبِئِهَا فِي سِيَاقِ الْإِنشَاءِ قَوْلُهُ : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ، قَالُوا بلى ﴾ (٤) ، أَي : بلى ، أَنْتَ رَبُّنَا . يَقُولُ عَنْهَا الْجَوْهَرِيُّ : " بلى : جَوَابٌ لِلتَّحْقِيقِ ، تُوجِبُ مَا يُقَالُ لَكَ ، لِأَنَّهَا تَرُكُّ لِلنَّفْيِ " . (٥)

وقد تَكَرَّرَتْ "بلى" فِي دِيْوَانِ الشَّاعِرِ غَيْرَ مَرَّةٍ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ اسْتِخْدَامُهَا فِي دِيْوَانِهِ فِي غَيْرِ صِيغَةِ الاسْتِفْهَامِ الْمُنْفِيِّ ، وَلَعَلَّهَا الْأَكْثَرُ شُهْرَةً فِي الْاسْتِخْدَامِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

أَيَا غَزَالَ الذَّهَبِ تَرَكَّتِي فِي تَعَبِ
أَلَيْسَ هَذَا عَجَبًا بلى ، وَفَوْقَ الْعَجَبِ ؟ (٦)

أَي : بلى هَذَا عَجَبٌ ، وَقَوْلُهُ :

أَمَّا تَحْسَبِينِي أَرَى الْعَاشِقِينَ ؟ بلى ! ثُمَّ لَسْتُ أَرَى لِي نَظِيرًا (٧)

أَي : بلى ، أَرَى الْعَاشِقِينَ ، وَقَوْلُهُ :

أَمَّا كَانَ النِّسَاءُ عَلِمْنَ قَبْلِي وَقَبْلَكَ كَيْفَ تَعْذِيبُ الرِّجَالَ ؟
بلى ، لَكُنَّهِنَّ رَأَيْنَ رَأْيًا تَرَيْنَ خِلَافَهُ فِي كُلِّ حَالٍ (٨)

أَي : بلى عَلِمْنَ ذَلِكَ .

(١) يَنْظُرُ : السَّبْتِيُّ ، عِيَاضُ ، مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ عَلَى صِحَاحِ الْأَثَارِ ، ٨٩/١ .

(٢) يَنْظُرُ : الْغَلَايِينِيُّ ، جَامِعُ الدَّرُوسِ الْعَرَبِيَّةِ ، ٢٥٦/٣ .

(٣) التَّغَابِنُ ، ٧/٦٤ .

(٤) الْأَعْرَافُ ، ١٧٢/٧ .

(٥) الْجَوْهَرِيُّ ، الصِّحَاحُ تَاجُ اللُّغَةِ وَصِحَاحُ الْعَرَبِيَّةِ ، ٢٢٨٥/٦ ، مَادَّةُ (بلا) .

(٦) الدِّيْوَانُ ، ٣١ .

(٧) الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ ، ١٣١ .

(٨) الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ ، ٢١٦ .

وواضح أن "بلى" في تلك المواضع أحالت النفي إثباتاً ، ولو كانت الصيغة المستخدمة "نعم" لنقي النفي على حاله ، وما استقام المعنى ، وهذا هو الفرق بينها وبين تلك الصيغة ، فهي نقيضها ، يقول الجرجاني : " اعلم: أن (نعم) لتقرير الكلام السابق وتصديقه، موجباً كان أم منفيًا، طلباً كان أم خبراً؛ من غير رفع وإبطال، ولهذا قالوا: إذا قيل في جواب قوله تعالى: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ (١) (نعم)، يكون كفرًا، وأمّا (بلى) فلنقض الكلام المنفي لفظاً كان أم معنى". (٢)

ولهذا قال الفراء : " وَأِنَّمَا امْتَنَعُوا أَنْ يَقُولُوا فِي جَوَابِ الْجُودِ : نَعَمْ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ : مَالِكٌ عَلَيَّ شَيْءٌ ، وَقَالَ الْآخَرُ : نَعَمْ ، كَانَ صَدَقَهُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : نَعَمْ ، لَيْسَ لِي عَلَيْكَ شَيْءٌ . وَإِذَا قَالَ : بَلَى فَإِنَّمَا هُوَ رَدٌّ لِكَلَامِ صَاحِبِهِ ، أَي : بَلَى ، لِي عَلَيْكَ شَيْءٌ " . (٣)

ولعل من ذهب إلى أن "بلى" أصلها "بل" كان محققاً ، فلو وضعنا كلمة "بل" مكانها في تلك السياقات لاستقام المعنى ، غير أنه يتوجب معها استئناف الحديث مرةً أخرى ، ففي السياق الأول مثلاً:

أَيَا غَزَالَ الذَّهَبِ تَرَكْتَنِي فِي تَعَبِ
أَلَيْسَ هَذَا عَجَبًا بَلَى، وَفَوْقَ الْعَجَبِ؟ (٤)

لو ذُكرت " بل " لتعينَ معها ذِكْرُ جَمَلَةٍ "هذا عجب" حتى يستقيم التقدير _ أي : بل عجبٌ وفوق العجب ، وقد ذُكرت (هذا) أنفاً ؛ للتوضيح ليس إلا ، والأولى حذفها _ ثم لا تكون بلاغةً ذاك السياق كتلك التي تُحدثه "بلى" ، لِمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ صِيغَتُهَا مِنْ بَيَانِ تِلْكَ الْجَمَلَةِ الْمَحذُوفَةِ دُونَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا .

ويبدو أن من قال : إِنَّ أَلْفَهَا جَاءَتْ لَتَدُلُّ عَلَى الْإِيجَابِ وَانْقِطَاعِ الصَّوْتِ كَانَ عَلَى صَوَابٍ ، فَهِيَ الَّتِي أُحْدِثَتْ ذَاكَ التَّقْدِيرَ ، وَلَوْ حُذِفَتْ لَوَجِبَ الْإِضْرَابُ عَلَى مَا بَيَّنَّ ، وَلَأَفْضَى الْأَمْرُ إِلَى التَّكْرَارِ الَّذِي يُمَكِّنُ الْاسْتِغْنَاءَ عَنْهُ بِوُجُودِهَا .

ومن هنا يتبين أن جمال الحذف مع "بلى" يكمن في شيئين : الأول : قلبُ دلالةِ النفي إلى الإثبات ، والثاني : الاستغناء عن الجملة المحذوفة ؛ فصيغتها تحملُ دينك ، ولو ذُكر الجواب لأفضى الأمر إلى التكرار ولمَّا أضافَ أيَّ جديدٍ ، إذ إنَّ فهمَهُ ضِمْنًا يَغْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ مَرَّةً أُخْرَى .

(١) الأعراف ، ١٧٢/٧ .

(٢) كتاب التعريفات ، ٢٤٢ . وينظر : الفارابي ، معجم ديوان الأدب ، ٢٣٢/١ .

(٣) أبو هلال العسكري ، الفروق اللغوية ، ٦٦ ، ٦٧ . وينظر : نكري القاضي ، دستور العلماء (جامع العلوم في

اصطلاحات الفنون) ، ١٧٣/١ .

(٤) الديوان ، ٣١ .

ج- لا

حرفٌ من أحرفِ الجوابِ ، يُنْفَى بِهِ وَيُجَدَدُ بِهِ ^(١) ، سواءً أُخْبِرًا كَانَتْ صَيْغَةُ الاستفهامِ أم إنشَاءً ، وهي نقيضُ " نعم " ، تُحَدَفُ الْجُمْلُ بَعْدَهَا كَثِيرًا ، نحوُ : أَجَاءَكَ زَيْدٌ ؟ فنقولُ : لا ، وَالْأَصْلُ لا لم يَجِيءَ. ^(٢)

وقد وردت " لا " في ديوانِ العباسِ على صورتينِ : مفردةٍ ومكرّرةٍ ، وهي في كلتا الصّورتينِ تختزلُ خلفها جملةً محذوفةً يدلُّ عليها ما قبلها ، حالها في ذلك حالُ أحرفِ الجوابِ كلّها ، ومن مجيئها على الصّورةِ الأولى قولهُ :

زَعَمْتُ فِي الْكِتَابِ أَنِّي تَبَدَّلْتُ
لَا ، وَرَبُّ الْوَفُودِ لِلْبَيْتِ تَهْوِي
تُ سِوَاهَا وَأَنَّ عَهْدِي ذَمِيمٌ
بِهِمُ الْعَيْسُ قَدْ بَرَّاهَا الرَّسِيمُ
مَا تَغَيَّرْتُ بَعْدَ فَوْزٍ وَلَا كَمَا
نَ فَوَادِي بَغِيرِ فَوْزٍ يَهِيمُ ^(٣)

والشّاهدُ قولهُ : " لا وربُّ الوفودِ " ، والنّقدُ : لا ، لم أستبدلُ بها سواها ، أو لا ، لم يكن هذا مني ، حيثُ حُدفتُ جملةُ الجوابِ لدلالةِ " لا " عليها ، وهي هنا من بابِ الصّورةِ المفردةِ ، وقد جاءَ القَسَمُ بَعْدَهَا يُسَهِّمُ فِي تَأْكِيدِ "لا" وصلّتها ، إذ لا يُعقلُ أن يكونَ التّأكيدُ لـ " لا " وحدها مجردةً من الصّلةِ ، وإلا كانَ ذلكَ ضربًا من الغموضِ الذي لا يُمكنُ تبيينُهُ في السّياقِ .

أمّا ورودها مكرّرةً فقد جاءَ على صورتينِ أيضًا : معطوفةٍ وغيرِ معطوفةٍ ، ومن مجيئها مكرّرةً بالعطفِ قولهُ :

لَيْسَ لِي صَبْرٌ عَلَى الْهَجْرِ وَلَا لَذَعُ الصَّدُودِ
لَا وَلَا يَصْبِرُ لِلْهَجْرِ فَوَادٌ مِنْ حَدِيدٍ ^(٤)

والنّقدُ : لا ، ليسَ لي صبرٌ ، وقد جاءَ العطفُ يُسَهِّمُ فِي تَأْكِيدِ " لا " وصلّتها بعطفِ جملةٍ مماثلةٍ ، تشبهُ في مضمونها إلى حدٍّ كبيرٍ تلكَ الجملةَ المحذوفةَ ، ولعلَّ سائلًا يسألُ : وهل يكونُ توكيدٌ لمحذوفٍ ؟ والجوابُ على ذلكَ أنّ التّوكيدَ هنا منوطٌ بمضمونِ الجملةِ لا بلفظها ، أضف إلى ذلكَ أنّها على نيّةِ الذّكرِ ، ولا سيّما أنّ دلالةَ "لا" عليها ظاهرةٌ .

(١) ينظر : الأزهرى ، تهذيب اللغة ، ٢٩٩/١٥ . والجوهري ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، ٢٥٥٣/٦ .

(٢) ينظر : السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ٦٠٦/٢ .

(٣) الديوان ، ٢٣٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ١٠٧ .

ومن مجيء التكرار دون العطف قوله :

ما إن صبا مثلي جميل فاعلمي حقا ولا المقتول عروة إذ صبا
لا لا ولا مثلي المرقش إذ هوى أسماء للحين المحتم والقضا (١)

أي : لا لا ، ما صبا جميل وعروة صبوة مثل صبوتي، حيث جاء حرف الجواب " لا " مكرراً دون عطف ، ثم عطف عليه بعد ذلك بقوله : " ولا مثلي المرقش إذ هوى " ، وقد أسهم هذا التكرار في تأكيد المعنى المحذوف وتقريره .

ولما كانت أحرف الجواب تدل بطبيعتها على حذف جملة كاملة فقد وضعوا بعدها من حيث الترقيم فاصلة^(٢) ؛ لما تحملها طبيعتها من تقدير المحذوف وانتهاء المعنى ، فلا تكاد تجد حرفاً في اللغة يدل على ما تدل عليه ، فهي ميزة تتميز بها عن غيرها ، الأمر الذي سوغ الحذف بعدها ، فجعله هيئاً ميسوراً .

(١) الديوان ، ٢ .

(٢) ينظر : حسين حسين ، التحرير الأدبي ، ٩٢ .

سابعاً - حذف الجُملة في سياقاتٍ متفرقةٍ

لا يقتصر حذف الجُملة على مواضع الحذف السابقة ، فقد تُحذف في سياقاتٍ متفرقةٍ لا ضابط لها إلا الحال والسياق ، وفي ذلك يقولُ شيخُ النحاة : " ولو رأيتَ ناسًا ينظرونَ الهلالَ وأنتَ منهم بعيدٌ فكبروا نُقلتَ: الهلالَ وربَّ الكعبةِ، أي أبصروا الهلالَ... أو رأيتَ رجلاً يسدُّ سَهْمًا قبلَ القرطاسِ فقلتَ: القرطاسَ واللهِ، أي يُصيبُ القرطاسَ. " (١) وهذا ما يسمّى عندهم بإنابةِ الحالِ منابَ الفعلِ النَّاصِبِ ، يقولُ ابنُ جنِّي : " ومن ذلك ما أقيم من الأحوالِ المشاهدةِ مقامَ الأفعالِ النَّاصِبَةِ ، نحو قولِكَ إذا رأيتَ قادمًا: خيرَ مُقدِّمٍ ، أي : قَدِمْتَ خيرَ مُقدِّمٍ. فنابتِ الحالُ المشاهدةُ منابَ الفعلِ النَّاصِبِ". (٢)

وقد عبّرَ ابنُ جنِّي عن هذه الحالِ بالحالِ المُشاهدةِ تَبَعًا لِمَا استشهدَ بِهِ من المَوَاضِعِ ، فهي من هذا القبيلِ ، غيرَ أنها قد تكونُ مسموعةً أو ملموسةً أو غيرَ ذلك ، والذي يحدِّدُ ذلكَ كلُّهُ الحالُ التي تُقالُ فيها ، يقولُ سيبويه : " وإذا سمعتَ وَقَعَ السَّهْمُ في القرطاسِ قلتَ: القرطاسَ واللهِ، أي أصابَ القرطاسَ. " (٣) فهذه حالٌ مسموعةٌ ، ومع ذلكَ فقد حُذِفَ فيها الفعلُ فَقدَر ، فتكاملَ المذكورُ والمقدَّرُ ، فوصلنا إلى سياقٍ كاملٍ متكاملٍ لا لَبَسَ فيه ولا غُمُوضٍ .

وعلى الرَّغم من قِلَّةِ هذه المواضعِ في شعرِ العباسِ غيرَ أنها موجودةٌ ، تدلُّ من قريبٍ أو بعيدٍ على سَعَةِ هذه اللُّغةِ وتعدُّ مدلولاتها ، وهي شاهدٌ حيٌّ على وجودِ الإضمارِ في لغةِ العربِ بإطلاقٍ ، يقولُ :

وا بِأبي الوَجْهِ المَلِيحِ الَّذِي قَد عَشِقْتَهُ الجِنُّ وَالإِنْسُ (٤)

أي : بأبي أفتدي الوجهَ المليحَ ، ويقولُ :

بأبي مِنَ حَرَمِ النَّوْمِ عَلَى عَيْنِي وَنَامَا
بأبي مِنَ أَضْرَمِ القَلْبِ اشْتِياقًا وَهَيَامَا (٥)

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٢٧٥/١ .

(٢) الخصائص ، ٢٦٥/١ .

(٣) المصدر السابق ، ٢٧٥/١ .

(٤) الديوان، ١٦١ .

(٥) المصدر نفسه، ٢٣٨ .

أي : بأبي أفتدي مَن حَرَّمَ النَّوْمَ ، وبأبي أفتدي مَن أضرَمَ القَلْبَ ، ولو رُفِعَ على المبتدأ والخبرِ لجازَ ، والتقديرُ : بأبي مُفتديَّ الوجهُ ، وبأبي مُفتديَّ مَن حَرَّمَ النَّوْمَ ، وبأبي مُفتديَّ مَن أضرَمَ القَلْبَ ، وقد حُذِفَ هَذَا المَقْدَرُ تَخْفِيفًا لِكثْرَةِ الإِسْتِعْمَالِ وَعِلْمِ المُخَاطَبِ بِهِ .^(١)

ومن هذا الحذفِ قولُهُ :

وإن كان هذا الصرْمُ منك تدلُّلاً فاهلاً وسهلاً بالدلالِ المخالِبِ^(٢)

أي : لقيَ هذا الدلالُ أهلاً وحلَّ سهلاً ، يُقالُ فِي التَّحِيَّةِ أهلاً وسهلاً : أي لقيت أهلاً ، وحللت سهلاً^(٣) ، يقولُ ابنُ منظورٍ : " أهلاً ومرحباً ، أي صادفتُ أهلاً ومرحباً . " ^(٤) وقد أولها الفراءُ بالمصدرِ النَّائبِ عن فعلِهِ ، يقولُ : " مرحباً وأهلاً منصوبان على المصدرِ ، وفيهما معنى الدِّعَاءِ . كأنه قالَ : رَحِبَ اللهُ بكَ مرحباً ، وأهَّلَكَ أهلاً . " ^(٥) ، وقد سبقتُ الإشارةُ إلى ذلكَ في مبحثِ المصدرِ النَّائبِ عن فعلِهِ ^(٦) ، فيمكنُ الرجوعُ إليه ، والإفادةُ منه .

ومن هذا الحذفِ أيضاً :

عطفَ الأحبَّةِ كلُّهمِ وكأنما قد وُكِّلَتْ بتعلِّمِ الهجرانِ^(٧)

أي : عطفَ الأحبَّةِ كلُّهمِ عليَّ ولم تعطفُ عليَّ ، والذي دلَّ عليها جملةُ (وكأنما قد وُكِّلَتْ بتعلِّمِ الهجرانِ) ، فهجرانُها إياهُ دليلٌ واضحٌ على صدودِها وإعراضِها وعدمِ عطفِها عليه ، ولولا هذه القرينةُ ما وصلنا إلى تقديرِ المحذوفِ ، ولا كانَ له وجودٌ على أرضِ الواقعِ ، فهذه الجملةُ حَمَلَتْ دَلالَتَيْنِ : الأولى : إعلامُ المخاطَبِ بصدودِ المحبوبةِ وهجرانِها ، والثانيةُ : دلالَتُها على المحذوفِ ، ولو ذُكِرَ المحذوفُ ما زادَ شيئاً في الدلالةِ ، ولأفضى التَّعبيرُ إلى الرِّتابَةِ والسَّامَةِ ، والبُعدِ عن جوهرِ البلاغةِ الذي طالما أوحى به الحذفُ في تراكيبِ اللُّغَةِ ، وسياقاتِها المختلفةِ .

(١) ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، ٩/١٤ ، مادة (بأبأ) .

(٢) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ١٤ .

(٣) ينظر : مصطفى ، إبراهيم ورفاقه ، المعجم الوسيط ، ٤٥٩/١ ، مادة (سهل) .

(٤) لسان العرب ، ٤١٤/١ ، مادة (رحب) .

(٥) الأنباري ، الزاهر في معاني كلمات الناس ، ٢٣٤/١ . مادة (رحب) .

(٦) ينظر : البحث ، ١٤٥ ، ١٤٦ .

(٧) العباس بن الأحنف ، المصدر السابق ، ٢٦٧ .

وهذا النوع من الحذف شبيه بما يسميه العلوي " الحذف الوارد على شريطة التفسير " ، يقول: " وتقرير هذا أن تُحذف جملة من صدر الكلام، ثم يُؤتى في آخره^(١) بما له تعلق به^(٢)، فيكون دليلاً عليه " ^(٣) وقد مثل عليه بقوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا ﴾^(٤) والتقدير: لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ومن أنفق من بعد الفتح وقاتل، وقد دل على هذا المحذوف قوله: " أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا " ^(٥).

ومنه أيضاً ما يرد على سبيل الاستفهام ، كقوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾^(٦) ؛ والتقدير : أفمن شرح الله صدره كمن جعل قلبه قاسياً، وقد دل عليها قوله: " فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ " ^(٧) . ويجب التنبه إلى أن قول الشاعر :

جَرَعْتَنِي غُصَصَ الْمَنِيَّةِ بِالسَّهْوَى أَفَمَا بَعِيثِكَ تَرَحِّمِينَ شَبَابِي؟!^(٨)

وقوله :

وَكَتَمْتَ حُبَّكَ فَأَعْلَمِي وَاسْتَيْقِنِي وَالْحُبُّ مِنْ غَيْرِي فَدَيْتُكَ قَدْ أَبِي
أَفَمَا لِهَذَا حُرْمَةً مَحْفُوظَةً؟! أَوْ مَا لِهَذَا يَا فَدَيْتُكَ مِنْ جَزَا؟!^(٩)

وقوله :

هَلْ تَذَكَّرِينَ بِدَارِ بَكْرِ لَهَوْنَا وَلَنَا بِذَلِكَ مَخَافَةٌ وَحِذَازُ
مُنْتَطَاعِمِينَ بِرَيْقِنَا فِي خَلْوَةٍ مِثْلَ الْفِرَاحِ تَرْفُفُهَا الْأَطْيَارُ
أَفَمَا لِذَلِكَ حُرْمَةً مَحْفُوظَةً؟! أَفَ لِمَنْ هُوَ قَاطِعُ غَدَازُ^(١٠)

(١) أي في آخر الكلام .

(٢) أي بالمحذوف .

(٣) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، ٥٣/٢ .

(٤) الحديد ، ٥٧ / ١٠ .

(٥) ينظر : المصدر السابق ، ٥٣/٢ .

(٦) الزمر ، ٢٢/٣٩ .

(٧) ينظر : المصدر السابق ، ٥٣/٢ .

(٨) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٢٠ .

(٩) المصدر نفسه ، ١ .

(١٠) المصدر نفسه ، ١١٧ .

ليس من هذا القبيل ؛ لأن الاستفهام في هذه الأمثلة يفيد التعجب ، ولو حُمِلَ على التقرير في المثالين الثاني والثالث لكان صحيحًا ، فلا يدلُّ بوجه من الوجوه على التصديق ، أو حتى التعيين ، فلا يُقال في المثال الأول : أفما ترحمين شبابي أم ترحمينه ، ولا في الثاني والثالث : أفما لهذا حرمة أم له حرمة ... لأنَّ المعنى لا يقتضي ذلك ، بل يقتضي التعجب ، والبون بين ذينك المعنيين كبيرٌ ، ومن هذا الباب لم يجر تقدير حذف الجملة .

وقد ذهب الومخشريُّ في مثل هذه الأمثلة إلى جواز حذف الجملة بين همزة الاستفهام والعاطف ، يقول في تفسير قوله تعالى : ﴿ أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ ﴾^(١) : " الذي عطف عليه الفاء محذوفٌ ، معناه: نحنُ مُخلَدونَ منعمونَ ، فما نحنُ بميتين ولا معديين ."^(٢) وتبعه في ذلك محمدُ بنُ مسعودِ الغزنيُّ^(٣) وجمَع من المفسرين ، يقول الألوسيُّ : " والهمزة للتقرير وفيها معنى التعجب ، والفاء للعطف على مقدرٍ يقتضيه نظم الكلام على ما ذهب إليه الومخشريُّ ومتبعوه ، أي : نحنُ مُخلَدونَ فما نحنُ بميتين ."^(٤)

وعلى هذا التأويل يكون تقدير المحذوف في قول الشاعر : " أفما بعيشك ترحمين شبابي " : أتعجبك هذه الحال فما بعيشك ترحمين شبابي ، وفي الثاني والثالث يكون التقدير على الترتيب : أتعلمين ذلك الكتمان فما له عندك حرمة ، وأتذكرين ذلك التواصل فما له عندك حرمة .

ومذهب الجمهور في مثل هذه الحال أن حرف العطف يعطف ما بعده على الجملة قبله دون تقدير محذوف ، إلا أنه اعْتَبِيَ بالهمزة فَصُدِّرَتْ .^(٥) فالشاعرُ عندما يقول :

جَرَعْتَنِي غُصَصَ الْمَنِيَّةِ بِالْهُوَى أَفَمَا بَعِيشِكَ تَرَحِّمِينَ شَبَابِي^(٦)

(١) الصافات ، ٣٧ / ٥٨ .

(٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، ٤ / ٤٥ . وينظر : القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٥ / ٨٤ .

(٣) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، ٢ / ١٠٣٣ .

(٤) الألوسي ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، ١٢ / ٩٠ . وينظر : صافي ، محمود ، الجدول

في إعراب القرآن الكريم ، ٢٣ / ٦١ . والخراط ، أحمد ، المجتبى من مشكل إعراب القرآن ، ٣ / ١٠٣٦ .

(٥) ينظر : المرادي ، المصدر السابق ، ٢ / ١٠٣٣ .

(٦) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٢٠ .

فإنَّ التَّقْدِيرَ : جَرَّعْتِي غُصَصَ الْمَنِيَّةِ بِالْهَوَى ، فَمَا بَعَيْشِكَ تَرْحَمِينَ شَبَابِي ، فَيَكُونُ عَطْفُ
الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى الْأُولَى كَمَا فِي أَيِّ سِيَاقٍ آخَرَ ، وَالْفَارِقُ هُنَا مَجِيءُ الثَّانِيَةِ فِي سِيَاقِ الْاسْتِفْهَامِ لَيْسَ
إِلَّا .

وَلَا شَكَّ أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الزَّمْخَشَرِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ فِي ذَلِكَ - عَلَى حَدِّ قَوْلِ ابْنِ هِشَامٍ - فِيهِ مِنَ
التَّكْلِيفِ مَا لَا يَخْفَى ، يَقُولُ : "وَيُضْعَفُ قَوْلُهُمْ مَا فِيهِ مِنَ التَّكْلِيفِ وَأَنَّهُ غَيْرُ مَطْرَدٍ فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ
(١) وَلَوْ كَانَ مَطْرَدًا مَا ذَكَرُوهُ لَكَانَ فِي الْقِيَاسِ عَلَيْهِ أَمْرٌ لَا غَضَاظَةَ فِيهِ ، بَلْ رَأْيٌ وَجِيهٌ يُمْكِنُ الْأَخْذُ
بِهِ وَالْقِيَاسُ عَلَيْهِ .

وَيَتَبَيَّنُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ حَذْفَ الْجُمْلَةِ مَطْرَدٌ بِإِطْلَاقٍ إِذَا كَانَ هُنَاكَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا ، فَسَعَةُ اللَّغَةِ
أَوْسَعُ مِنْ أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى حَذْفِ الْمَفْرَدِ بِأَشْكَالِهِ الثَّلَاثَةِ ، بَلْ إِنَّهُ لَمَّا كَانَ الْإِيجَازُ شَكْلًا مِنْ أَشْكَالِ
الْبَلَاغَةِ ، فَإِنَّ حَذْفَ الْجُمْلَةِ أَعْظَمُ بَيَانًا مِنْ حَذْفِ الْمَفْرَدِ ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ كَثْرَةِ الْمَحْذُوفَاتِ وَتَعَدُّدِهَا ،
الْأَمْرُ الَّذِي يَجْعَلُ حَذْفَهَا شَكْلًا مُهِمًّا مِنْ أَشْكَالِ إِيجَازِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَجِزَاءً لَا يَتَجَرَّأُ مِنْ بَلَاغَتِهَا .

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ٢٣/١.

المبحثُ الثاني : التّضمينُ في شعرِ العباسِ بنِ الأحنفِ

أولاً : تعريفُ عامِّ بالتّضمينِ : (مفهومُه ، شرطُه ، فائدتهُ ، أقسامُه)

ثانياً : مواطنُ التّضمينِ في شعرِ العباسِ بنِ الأحنفِ :

أ- تضمينُ المفردِ : أ- تضمينُ الفعلِ

ب- تضمينُ الاسمِ

ج- تضمينُ الحرفِ

ب- تضمينُ الجملةِ

أولاً تعريف عام بالتضمين

سبقت الإشارة في التمهيد إلى أن التضمين نوع من أنواع الحذف^(١) ، غير أنه خفي ، ويجمل بنا في هذا المبحث أن نتعرف إلى مفهومه وفوائده وشروطه ، فنرصد مواطنه في الكلم ، ونقف على ما فيه من جمالٍ وأسرارٍ .

أ- مفهومه :

التضمين لغةً : مأخوذٌ من " ضمّن " ، نقولُ : ضمّن الشيءَ يضمّنه ضمّانًا: كَفَلَ بِهِ. وضمّنه إياه: كَفَلَهُ ، و الضمّين: هو الكفيل^(٢).

يقولُ الفراهيديُّ : " وكلُّ شيءٍ أحرِرَ فيه شيءٌ فقد ضمّنه " ^(٣) " يُقالُ: شَرَبْتُكَ مُضْمَنًا: إذا كَانَ فِي كُوزٍ أو إِنَاءٍ. " ^(٤) وبعبارةٍ أخرى هوَ : " جَعَلَ الشَّيْءَ فِي ضِمْنِ الشَّيْءِ مُشْتَمِلًا عَلَيْهِ. " ^(٥) تقولُ : " فَهَمْتُ مَا تَضَمَّنَهُ كِتَابُكَ ، أَيَّ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ ... وَأَنْفَذْتُهُ ضِمْنَ كِتَابِي أَيَّ فِي طَيِّهِ. " ^(٦)

أما اصطلاحًا فقيلَ فيه : هوَ " إشرابُ اللَّفْظِ معنى لفظٍ آخرٍ وإِعطاؤُهُ حُكْمَهُ ؛ لتصيرِ الكلمةِ تُوَدِّي مُوَدِّي كلمتَيْنِ " ^(٧) ، نَحْوُ : ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره ﴾ ^(٨) ، أي: " يخرجون. " ^(٩)

وينحو هذا قيلَ : " هوَ تضمينُ كلمةٍ معنى كلمةٍ أخرى، وجعلُ الكلامِ بعدها مَبْنِيًّا على الكلمةِ غيرِ المذكورةِ ، كالتَّعديةِ بالحرفِ المناسبِ لمعناها، فتكونُ الجملةُ بهذا التضمينِ بقوَّةِ جملتينِ، دلَّ على إحداها الكلمةُ المذكورةُ التي حُذِفَ ما يَتعلَّقُ بها... ودلَّ على الأخرى الكلمةُ المحذوفةُ المُلاحَظُ مَعْنَاهَا ذَهْنًا. " ^(١٠)

(١) ينظر : البحث ، ١٢ .

(٢) ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، ٣/٣ . مادة(ضمن) .

(٣) العين ، ٥١/٧ . مادة(ضمن) .

(٤) الأزهرى ، تهذيب اللغة ، ٣٧/١٢ . مادة(ضمن) .

(٥) المناوي ، التوقيف على مهمات التعاريف ، ٩٩ .

(٦) ابن منظور ، المصدر السابق ، ٢٦١/١٣ ، مادة(ضمن) .

(٧) الأشموني ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ٤٤٦/١ . وينظر : ابن هشام ، مغني اللبيب ، ٦٩٨ .

(٨) النور ، ٢٤/ ٦٣ .

(٩) ابن هشام ، المصدر نفسه ، ٦٩٨ .

(١٠) الدمشقي ، عبد الرحمن ، البلاغة العربية ، ٤٩/٢ .

وقيلَ : " هُوَ أَنْ يَحْمَلَ اللَّفْظُ مَعْنَى غَيْرِ الَّذِي يَسْتَحَقُّهُ بِغَيْرِ آلَةٍ ظَاهِرَةٍ". (١)

وعلى أيِّ حالٍ فجميعُ هذه التّعريفاتِ تُؤدّي مفهوماً واحداً للتّضمينِ ، هو " إيقاعُ لفظٍ موقعٍ غَيْرِهِ لَتَضْمُنِهِ مَعْنَاهُ " (٢) ، حيثُ تضافرُ المذكورِ والمحذوفِ في خلقِ دلالةٍ جديدةٍ تجمعُ بينَ المعنيينِ .

ب - شرطُهُ

الأصلُ في التّضمينِ ألا يُلجأَ إليه إلا عندَ الضّرورةِ ، أمّا إذا أمكنَ إجراءُ اللفظِ على مدلولِهِ فإنّه يكونُ أولى (٣) ، ومن الضّرورةِ أن يكونَ هناكَ ما يدعو إلى معنى اللفظِ المحذوفِ لسببٍ بلاغيٍّ تتطلّبُهُ الحالُ ، ويدعو إليه المقامُ .

ج - فائدتهُ

تتلخّصُ فائدةُ التّضمينِ في كونِ اللفظِ المضمّنِ يؤدّي مؤدّى كلمتينِ فأكثرَ (٤) ، وهو بذلك يختزلُ دلالتينِ يمكنُ الوصولُ إليهما من خلالِ هذا اللفظِ ، يقولُ الدمشقيُّ :

" وهذا التّضمينُ فنٌّ رفيعٌ من فنونِ الإيجازِ في البيانِ ، وهو لا يخضعُ لقواعدِ الاستعمالاتِ العربيّةِ الجامدةِ التقليديّةِ ، التي قد يتقيّدُ بها النّحاةُ ، بل هو لمَحْ ابتكاريٌّ يلاحظُهُ البليغُ ، إذ يرى فعليّنِ مُتقارِبينِ ، أو نحوهُما ، وهو يريدُ استعمالَ كلّ منهما في كلامِهِ ، وهذا يقتضي منه أن يصوغَهُما في جُمْلَتينِ ، ويُعطيَ كلّاً مِنْهُما تعديتهُ التي ثلاثمهُ ، لكنّه يرى ما هو أبدعُ من ذلكَ وأخصرُ ، وأرفعُ أسلوباً في أداءِ بيانيٍّ جميلٍ ، يُحرّكُ ذهنَ المتلقّي لفهمِهِ ، ويُعجبُ لمّاحي الذّكاءِ من البلغاءِ ، وهو أن يختارَ أحدَ الفعلينِ بفنّيّةٍ ، فيذكرُهُ بلفظِهِ ، ثم يأتي بما يتعدّى إليه الفعلُ الآخرُ أو يَعْمَلُ فِيهِ فيذكرُهُ ويحذفُ مَعْمُولَ الفعلِ الَّذِي ذكرَهُ ، إذا كانَ له مَعْمُولٌ ، سواءً أكانَ مفعولاً بهِ ، أم غيرَ ذلكَ ، ويستغني بذكرِ جُمْلَةٍ واحدةٍ عن جُمْلَتينِ". (٥)

(١) القريني ، الكليات . ٢٦٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ٢٦٦ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه ، ٢٦٧ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه ، ٢٦٧ .

(٥) الدمشقي ، عبد الرحمن ، البلاغة العربية ، ٤٩/٢ .

د - أقسامه

التَّضْمِينُ لا يقتصرُ على الفعلِ فقط ، بل يشملُ الاسمَ والحرفَ ، قال بعضهم: " التَّضْمِينُ: إيقاعُ لفظٍ موقعٍ غيرِهِ لتضمَّنَه مَعْنَاهُ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْمَجَازِ، وَلَا اخْتِصَاصَ لِلتَّضْمِينِ بِالْفِعْلِ، بل يجري في الاسمِ أيضاً" وجريانهُ في الحَرْفِ ظَاهِرٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا نُنسَخُ مِنْ آيَةٍ﴾^(١) فَإِنَّ (مَا) تَضَمَّنَ معنى (إِنَّ) الشَّرْطِيَّةَ ، وَلِذَلِكَ لَزِمَ جُزْمُ الْفِعْلِ ، وَكُلُّ مَنْ الْمَعْنِيِّينَ مَفْضُودٌ لِدَاتِهِ فِي التَّضْمِينِ ".^(٢)

وتجدُرُ الإشارةُ إلى أَنَّ وقوعَ اللَّفْظِ موقعَ غيرِهِ يشملُ المفردَ والجملةَ ، فقد يدلُّ اللَّفْظُ المضمَّنُ على لفظٍ مفردٍ وقد يدلُّ على جملةٍ كاملةٍ ، وهذا ما ستتمُّ مناقشتُهُ حالَ الحديثِ عن مواطنِ التَّضْمِينِ في شعرِ العباسِ إن شاء اللهُ تعالى .

والتَّضْمِينُ ضَرْبٌ مِنَ الحذفِ الخفيِّ ، يقولُ عنه الدَّمَشَقِيُّ : " ولدى تَحْلِيلِ التَّضْمِينِ يَظْهَرُ لَنَا أَنَّهُ صِنْفٌ مِنَ أصنافِ الحذفِ الَّذِي يَتْرُكُ فِي اللَّفْظِ ما يَدُلُّ عَلَيْهِ. فالفعلُ المذكورُ يَدُلُّ بِحَسَبِ تَعْدِيَتِهِ العَرَبِيَّةِ على معمولِهِ المحذوفِ، والمعمولُ المذكورُ مَعَ قرائنِ النَّصِّ يَدُلُّ على عامِلِهِ المحذوفِ، وَيَنْتُجُ عن ذلكَ أَدَاءٌ مُوجَزٌ بليغٌ، اعتمدَ على أسلوبٍ بيانيٍّ ذكيٍّ".^(٣)

ثانيا : مواطنُ التَّضْمِينِ فِي شعرِ العباسِ بنِ الأحنفِ

ينقسمُ التَّضْمِينُ إلى مفردٍ وجملةٍ كما هي الحالُ في الحذفِ ، وقد جاءَ في شعرِ العباسِ على النحو الآتي :

أ- تضمينُ المفردِ

يشملُ تضمينُ المفردِ في لغتنا الاسمَ والفعلَ والحرفَ ، وقد جاءَ التَّضْمِينُ في شعرِ العباسِ يشملُ هذه الأقسامَ الثلاثةَ ، وكونُ الفعلِ أكثرَ هذه الأقسامِ فقد رأى الباحثُ أن يبدأَ به قبلَ غيره .

أ- تضمينُ الفعلِ

وقَعَ تضمينُ الفعلِ في شعرِ العباسِ أكثرَ من غيره ، وليسَ ذلكَ غريباً ؛ فالتَّضْمِينُ في أصلِ استخدامه منوطٌ بهذا القسمِ ، وقد سبقتُ الإشارةُ إلى ذلكَ ، فكتبتُ اللُّغَةَ وَمُعْجَمَاتُهَا إِذَا ذَكَرْتَ التَّضْمِينَ فغالباً ما تذكرُهُ بخصوصِ الفعلِ دونَ غيره ؛ نظراً لأنَّ التَّضْمِينَ إِذَا وَقَعَ فِي الكلامِ فأكثرُ ما يقعُ فيه .

(١) البقرة ، ١٠٦/٢ .

(٢) القريمي ، الكليات ، ٢٦٦ .

(٣) البلاغة العربية ، ٥٠ / ٢ .

يقول العباسُ يُخاطبُ رجلاً اسمه عبدُ الله حاولَ أن يُخَفِّفَ عنِ الشَّاعرِ مُصابَهُ :

فَقُلْتُ أَعْبَدُ اللَّهَ أَسْعَدَتْ ذَا هَوَى
يُحَاوِلُ قَلْبًا مُبْتَلَى بِنُكُوبِ
سَأَسْقِيكَ نَدْمَانِي بِكَاسِ مِرْأَجُهَا
أَفَانِينُ دَمْعِ مُسْبَلٍ وَسَرُوبِ (١)

والشَّاهدُ قولُهُ : يحاولُ قلبًا ، أي : يقاومُ قلبًا ، والذي دفعَ إلى هذا التَّقديرِ هوَ السِّيَاقُ ، إذ المعنى يقتضي ذلك ، وليس من معاني " يُحاولُ " يُقاومُ " ، فأصلُ معنى "حاولَ" في مُعجماتِ اللُّغةِ هوَ "رامَ" أو "طَلَّبَ" ، يقولُ ابنُ منظورٍ : " وَحَاوَلَ الشَّيْءَ مُحَاوَلَةً وَحَوَالًا: رَامَهُ... وَالِاخْتِيَالُ وَالْمُحَاوَلَةُ: مُطَالَبَتُكَ الشَّيْءَ بِالْحِيلِ. وَكُلُّ مَنْ رَامَ أَمْرًا بِالْحِيلِ فَقَدْ حَاوَلَهُ " . (٢)

وعلى هذا الأصلِ قولُ امرئِ القَيْسِ لصاحبه عمرو بنِ قميئةَ عندما جاوزا بلادَ العربِ فحنَّ صاحبهُ إلى موطنه (٣) :

بَكَى صَاحِبِي لَمَّا رَأَى الدَّرْبَ دُونَهُ
وَأَيَّقَنَ أَنَا لِأَحِقَّانِ بِقَيْصَرَا
فَقُلْتُ لَهُ: لَا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا
نَحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نُمُوتُ فَنُعْذَرَا (٤)

نحاولُ ملكًا : أي نطلبُ ملكًا ، والفرقُ بينَ الطَّلَبِ والمحاوَلَةِ أَنَّ المحاوَلَةَ تعني الطَّلَبَ بالحيلةِ ، وليسَ في الطَّلَبِ ذلكَ (٥) ، وقد سبقَت الإشارةُ إلى ذلكَ على حدِّ قولِ ابنِ منظورٍ .
ويتجلَّى جمالُ التَّضمينِ هنا في اشتمالِ كلمةِ "يحاولُ" على معنيين : المقاومةَ والحيلةَ ، وهي بذلكَ تعكسُ صورةَ صراعِ الشَّاعرِ الجارفِ معَ ذاتهِ ووجدانهِ ، حيثُ قلبُهُ المليءُ بالهمومِ والمصائبِ ، وليسَ لهُ من خلاصٍ سوى اللُّجوءِ إلى شربِ الخمرِ ، والعيشِ في جَنَابَاتِ دَنِّهَا حتَّى الثَّمَالَةِ ، علَّهُ ينسى ما ألمَّ بهُ ، ولولا التَّضمينُ ما استطاعَ الشَّاعرُ إيصالنا تلكَ الصُّورةَ التي تكشفُ لنا عمَّا يجيشُ بداخله من أحاسيسٍ وعواطفٍ .

ظَلُمْتُ تَرَى الإِحْسَانَ مِنِّي إِسَاءَةً
وَتُدْنِبُ أَحْيَانًا إِلَيْنَا وَتَغْضَبُ
تَجَنَّبْتُكُمْ لَا عَن قَلِي لَوْصَالِكُمْ
وَلَكِنْ لِيُرْضِيَنَّكَ الْقَلِي وَالتَّجَنُّبُ (٦)

(١) الديوان، ٧.

(٢) لسان العرب ، ١١/١٨٧، مادة(حول) .

(٣) ينظر : الأتباري ، الزاهر في معاني كلمات الناس ، ٢/١٧٣ .

(٤) الديوان، ٦٥ ، ٦٦ .

(٥) ينظر : أبو هلال العسكري ، الفروق اللغوية ، ٢٨٩ .

(٦) العباس بن الأحنف ، المصدر السابق ، ٥٨، ٥٩ .

والشاهدُ قوله : وَتُذْنِبُ أحياناً إِيْنَا : أي تُسيءُ إِيْنَا ، وَالدُّنْبُ فِي اللُّغَةِ هُوَ الخَطَأُ أَوْ " الإِثْمُ وَالْجُرْمُ وَالْمَعْصِيَةُ ، وَالْجَمْعُ ذُنُوبٌ " .^(١)

وجمالُ التّضمينِ هنا يكمنُ في اختزالِ ذينكَ المعنيين ، فالمحبوبةُ لا تُخطئُ بحقَّ الشّاعرِ فحسبُ بل تغضبُ منه وتُسيءُ إليه ، وهو في ذلكَ يشيرُ إلى تغنّجها وتدلُّلها ، فوَقَّعَ تلكَ الإساءاتِ على نفسهِ عذْبٌ جميلٌ ، ولعلُّه في ذلكَ يحاكي قولَ صاحبهِ جميل :

وأوّلُ ما قادَ المودّةَ بيننا بوادي بغيضٍ ، يا بُثينَ ، سبابُ .^(٢)

يقولُ العباسُ :

إِنَّمَا أَشْرَقَ وَجْهِي أَنِّي جَاءَنِي مَا أَشْتَهِي مِمَّنْ أُحِبُّ^(٣)

أشْرَقَ : أي أضاءَ وتَلَأَلَا^(٤) ، وَأَشْرَقَ فِي الأَصْلِ لَازِمٌ ، قَالَ اللهُ : ﴿ وَأَشْرَقَتِ الأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾^(٥) وفي اللّسانِ : " أَشْرَقَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ فَأَضاءَ ... أَشْرَقَتِ الأَرْضُ إِشْرَاقًا إِذَا أَنارتُ بِإِشْرَاقِ الشَّمْسِ " ^(٦) إِلاَّ أَنَّ "أَشْرَقَ" لَمَّا تَضَمَّنَ معنَى أَضاءَ تَعَدَّى ، فَأَصْبَحَ المعنى : أَضاءَ (مَجِيئِي بِما أَشْتَهِي) وَجْهِي ، فيكونُ المصدرُ المؤوَّلُ "مَجِيئِي" فاعلاً " وَوَجْهِي " مفعولاً ؛ لأنَّ "أَضاءَ" فِي اللُّغَةِ يَأْتِي مُتَعَدِّيًا وَغَيْرَ مُتَعَدِّ ، قَالَ ابنُ مَنْظُورٍ : " يُقَالُ : ضَاءَتْ وَأَضاءَتْ بِمَعْنَى ، أَي اسْتَنارتْ ، وَصارتْ مُضِيئَةً . وَأَضاءَتْهُ ، يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى ... قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ^(٧) : أَضاءَتْ النَّارُ وَأَضاءَهَا غَيْرُهَا " .^(٨)

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، ٣٨٩/١ . مادة(ذنب) .

(٢) جميل بن معمر ، الديوان ، ١٠٥ .

(٣) الديوان ، ٥٠ .

(٤) ينظر : ابن منظور ، المصدر السابق ، ٢٩٢/٤ . مادة(شرق) .

(٥) الزمر ، ٦٩/٣٩ .

(٦) ابن منظور ، ١٧٥/١٠ . مادة(شرق) .

(٧) هو " القاسم بن سلام ، يُكنى أبا عبيدٍ ، ولي قضاء طرسوس أيام ثابت بن نصر بن مالك ، ولم يزل معه ومع ولده . قدم بغداد ، ففسر بها غريب الحديث ، وصنف كتابا ، وسمع الناس منه ، وحج فتوفي بمكة سنة أربع وعشرين ومائتين . " الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد وذيوله ، ٤١٢/١٢ .

(٨) ينظر : لسان العرب ، ١١٢/١ .

وأما جعل "أشرق" متعدياً بحرف الجر المحذوف قبل المصدر المؤول من "أنّ ومعموليهما" فقد سبق الحديث عنه في مبحث حرف الجر في الفصل الأول^(١) ، فيمكن الرجوع إليه ، والإفادة منه.

إِذَا اهْتَجَرْنَا نَهَانَا عَنْ تَهَاجَرْنَا مِنْ الْقُلُوبِ شَقِيقٍ حِينَ نَهْتَجَرُ^(٢)

فقوله : إذا اهتجرنا ، أي إذا تهاجرنا ، وتضمين (افتعل) معنى (تفاعل) وارد في لغة العرب ، وفي مُعْجَمَاتِ اللُّغَةِ وَرَدَ الْفِعْلُ " اهْتَجَرَ " بصيغة المضارع " ، ولم يُعْهَدْ فِي غَيْرِهَا ، فَقَالُوا : يَهْتَجِرَانِ بِمَعْنَى يَتَهَاجِرَانِ^(٣) ، وَالَّذِي يُؤَكِّدُ أَنَّ الْفِعْلَ (اهْتَجَرْنَا) هُنَا مِنْ بَابِ التَّضْمِينِ أَنَّ الشَّاعِرَ ذَكَرَ (التَّهَاجَرَ) مُصَدَّرَ (تَهَاجَرَ) بَعْدَ ذَلِكَ ، وَإِلَّا لَقَالَ : إِذَا اهْتَجَرْنَا نَهَانَا عَنِ اهْتَجَرْنَا ، أَوْ قَالَ : إِذَا تَهَاجَرْنَا نَهَانَا عَنْ تَهَاجَرْنَا ، إِلَّا أَنَّ لَجُوءَ الشَّاعِرِ إِلَى ذِكْرِ الْفِعْلِ (اهْتَجَرْنَا) فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ ثُمَّ ذَكَرَهُ لِلْمُصَدَّرِ (تَهَاجَرْنَا) بَعْدَ ذَلِكَ هُوَ مَا جَعَلَ الْأَمْرَ يُحْمَلُ عَلَى التَّضْمِينِ ، وَالَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ صِيغَةُ (اهْتَجَرَ) هُوَ الْمُبَالَغَةُ فِي الْهَجْرِ ، وَالَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ صِيغَةُ (تَهَاجَرَ) هُوَ اشْتِرَاكُ كِلَيْهِمَا فِي الْهَجْرِ ، وَلَمَّا جَاءَتْ صِيغَةُ (اهْتَجَرْنَا) بِمَعْنَى (تَهَاجَرْنَا) فَقَدْ اشْتَمَلَتْ عَلَى كِلَا الْمَعْنِيَيْنِ ، إِذْ يَكُونُ النَّهْيُ مُشْتَمِلًا عَلَى الْإِشْتِرَاكِ فِي الْهَجْرِ مِنْ جَانِبِ الْمُبَالَغَةِ فِيهِ مِنْ جَانِبِ آخَرَ ، وَهُوَ مَعْنَى لَا يُمَكِّنُ الْوَصُولُ إِلَيْهِ دُونَ التَّضْمِينِ .

كُلُّ يَوْمٍ لِي مِنْكَ هَمٌّ جَدِيدٌ لَيْسَ يَبْلَى هَمِّي وَلَيْسَ يَبِيدُ^(٤)

والشاهد قوله : " ليس يبلى همي وليس يبيد " ، و " ليس " من أخوات " كان " ، و " كان " وأخواتها " كلها أفعالٌ اتِّفَاقًا إِلَّا " ليس " ، فذهب الجمهور إلى أنها فعلٌ ، وذهب ابن شقير والفارسي في أحد قوليه إلى أنها حرفٌ.^(٥)

والذي يبدو أنّ (ليس) في هذا البيت حرفٌ لا فعلٌ ، فهي بمعنى (لا) ، وهي في ذلك على خلاف الأصل الذي ذهب إليه جمهور النحاة ؛ لأنّ الأمر في هذا السياق يقتضي ذلك .
فقد يظنُّ الشَّخْصُ لِأَوَّلِ وَهَلَةِ أَنَّ الْفَعْلَيْنِ " لَيْسَ وَيَبْلَى " جَاءَا فِي الْبَيْتِ مِنْ بَابِ تَنَازُعِ عَامِلَيْنِ

(١) ينظر : البحث ، ٢٧ .

(٢) العباس بن الأحنف ، المصدر السابق . ١٤٦ .

(٣) ينظر : الزبيدي ، تاج العروس ، ٣٩٧/١٤ ، وابن منظور ، المصدر السابق ، ٢٥٠/٥ ، والفيروز أبادي ، القاموس المحيط ، ٤٩٥/١ . مادة (هجر) .

(٤) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٨٥ .

(٥) ينظر : ابن عقيل ، شرحه على ألفية ابن مالك ، ٢٦٢/١ .

على معمولٍ واحدٍ ، إلا أنهما ليسا كذلك ، لأن التنازع في هذا السياق يترتب عليه خللٌ في المعنى^(١) ، لإمكانية ذكر (همي) مرتين ، مرةً بالتقدير بعد (ليس) ، وأخرى بالذكر بعد (يبلى) ، حيث يُصبح السياق برمته : ليس همي يبلى همي ، وهي جملةٌ غامضةٌ غير مفهومةٍ ، لا يترتب عليها فهمٌ بين واضحٍ .

أما عدُّ (ليس) فعلاً ناقصاً فإنه يُوجب علينا جعل (همي) اسم "ليس" مؤخرًا ، وهذا يقتضي مخالفة قواعد النحو التي تؤكد بطلان جواز تقدم الخبر على الاسم إن كان فعلاً ؛ لاحتمالية أن يكون الاسم فاعلاً للفعل المذكور ، وهذا ما يدفعنا إلى البحث عن مسوغٍ آخر يُخرجنا من ذلك المأزق وتلك الصناعة ، وإذا ما أنعمنا النظر فإن الأمر يفرض علينا تضمين الفعل (ليس) معنى الحرف (لا) ، وهو أمرٌ تقبله الفطرة ، ويستسيغه الذوق ، وخصوصاً أن عدَّ الفعل (ليس) حرفاً له أصلٌ في الخلافات النحوية القديمة .

وهناك مواضع تبدو لأول وهلة أنها من باب التضمين ، فإذا ما أنعم فيها الشخصُ النظرَ وجدها على غير ذلك ، يقول العباس :

تركت صدوده وصبرت نفسي لطول تجرع الغيظ الشديد^(٢)

فقوله : صبرت نفسي : أي حبستها . فقد يظن الشخص أن "صبر" في هذا البيت تضمنت معنى "حبس" فأخذت حكمها ، غير أن الأمر ليس كذلك ؛ لأن الصبر في أصل معناه اللغوي هو الحبس ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾^(٣) ، أي احبس نفسك معهم.^(٤)

فالصبر في اللغة : حبس النفس عن الجرع ، وصبرته أنا : حبستها . ويقال : قتل فلان صبراً : إذا حبس على القتل حتى يقتل ، وحلف صبراً ، إذا حبس على اليمين حتى يحلف.^(٥)

(١) إذا حدث التنازع جاز إعمال أحد العاملين، وشرط صحته أن يكون كلٌّ من العاملين المتقدمين طالبا للمعمول بنفسه مع صحة المعنى على فرض عمل أيهما فيه . ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٧١/١ - ٧٣ .

(٢) الديوان ، ١٠١ .

(٣) الكهف ، ٢٨/١٨ .

(٤) ينظر : الزبيدي ، تاج العروس ، ٢٧٢/١٢ . مادة (صبر) .

(٥) ينظر : الجوهري ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، ٧٠٦/٢ . والفارابي ، معجم ديوان الأدب ، ١٥٥/٢ .

وفي الحديث أن رجلاً أمسك رجلاً وقتلته آخر، فقال: "اقتلوا القاتل، واصبروا الصابِر" (١) أي احبسوا الذي أمسكك. (٢)

وقال عنترة يذكر حرباً كان فيها:

فَصَبْرْتُ عَارِفَةً لِدَلِكِ حُرَّةً تَرَسُو، إِذَا نَفْسُ الْجَبَانِ تَطَلَّعُ (٣)

أي: حبستُ نفساً صابرةً. (٤)

ولعل الذي يدفع الشخص إلى توهم التضمين في بيت العباس هو أن استخدام "صبر" بمعنى "حبس" غير موجود في لغتنا المعاصرة، فيظن الشخص أنه من باب التضمين، وليس كذلك، إذ إن هذا التعبير موجود في أصل استخدام اللغوي، ومُعجمات اللغة خير شاهد على ذلك.

ومثل ذلك قول ابن الأحنف:

تَرَاهَا عِيُونَ شَانِئَاتٍ وَتَتَّقِي عَلَيْهَا عِيُونَ لَيْسَ تَكْذِبُهَا الْحَبَا (٥)

فالذي يتبادر إلى ذهن السامع أن "كذب" لازم وليس بمتعد؛ لما يدرج عليه استعمالنا اليوم، حيث نقول: كذب علي، وكذبت عليه، بمعنى افترى علي وافتربت عليه، فنأتي به لازماً دون النظر إلى معناه، وهو جائز، إلا أن الأصل فيه أن يكون متعدياً، قال الله تعالى: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ (٦)، يقول ابن منظور: "مَا أَوْهَمَهُ الْفُؤَادُ أَنَّهُ رَأَى، وَلَمْ يَرِ، بَلْ صَدَقَهُ الْفُؤَادُ رُؤْيَتَهُ" (٧)، فكذب معناها أوهم (٨)، وكذبتك: أي لم يصدقك (٩).

(١) البيهقي، السنن الكبرى، ٩١/٨ برقم (١٦٠٣١). وهو حديث مرفوع.

(٢) ينظر: الشوكاني، نيل الأوطار، ٣١/٧.

(٣) التبريزي الخطيب، شرح ديوان عنترة، ٩٥.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، ٤٣٤/٤. مادة (صبر).

(٥) العباس بن الأحنف، الديوان، ١١.

(٦) النجم، ١٢/٥٣.

(٧) لسان العرب، ٧٠٦/١، وينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ١٦٧/٥. مادة (كذب).

(٨) كتب اللغة تورد هذا الفعل على التعدي، ينظر: الأزهرى، تهذيب اللغة، ٩٨، ٩٩/١٠. مادة (كذب).

(٩) الخليل بن أحمد، العين، ٣٤٧/٥. مادة (كذب).

ومن هذه المواضع أيضًا :

إِنِّي وَدَعْتُ قَلْبِي حِينَ بِالْحُبِّ جَمَحَ
يَغْلِبُ الْهَمُّ عَلَيْهِ كُلَّمَا رَجَى الْفَرَحَ (١)

والشاهدُ قولُهُ : رَجَى الْفَرَحَ ، أي : رَجَا الْفَرَحَ ، والرَّجَاءُ فِي اللَّغَةِ نَقِيضُ الْيَأْسِ ، وَالْفِعْلُ مِنْهُ "رَجَا يَرْجُو" (٢) ، وَقَدْ يَأْتِي رَجَى بِمَعْنَى رَجَا إِذَا كَانَ هُنَاكَ مَا يَدْعُو إِلَى ذَلِكَ . يَقُولُ الْفَارَابِيُّ : "رَجَى ، وَرَجَا ، وَاحِدٌ" (٣) ، وَهُوَ هُنَا مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ ، إِذْ لَا حَاجَةَ تَدْعُو إِلَى إِيرَادِ الْفِعْلِ مُضَعَّفًا فِي هَذَا السِّيَاقِ ، فَلَيْسَ هُنَاكَ مَا يَدْعُو إِلَى الْمَبَالِغَةِ (٤) ، وَكُلُّ مَا فِي الْأَمْرِ أَنَّ ضَرُورَةَ الْوِزْنِ اقْتَضَتْ ذَلِكَ ، فَلَا دَاعِيَ لِحَمْلِ الْأَمْرِ عَلَى التَّضْمِينِ .

(١) العباس بن الأحنف ، المصدر السابق ، ٧٥ .

(٢) ينظر : الأزهري ، المصدر السابق ، ١١/١٢٤ .

(٣) معجم ديوان الأدب ، ٤/١١٢ .

(٤) غالبًا ما يفيد التضعيف في صيغة "فعل" التعديّة أو المبالغة ، فإذا أصبح الفعل بالتضعيف متعديًا كانت الفائدة من التضعيف هي التعديّة ، وإذا بقي على حاله من اللزوم أو التعديّة كانت الفائدة هي المبالغة ، ويصدد المبالغة يقول ابن سيدة : "تقول : كَسَرْتَهُ وَقَطَعْتَهُ ، فَإِذَا أَرَدْتَ كَثْرَةَ الْعَمَلِ قَلْتَ : كَسَرْتَهُ وَقَطَعْتَهُ " الْمَخْصَص ، ٤/٣٠٧ .

٢ - تضمينُ الاسم

وردَ تضمينُ الاسمِ في شعرِ العباسِ بنسبةٍ أقلَّ من تضمينِ الفعلِ ، وهو أمرٌ طبيعيٌّ ؛ لما سبقَ من أنَّ التَّضمينَ في أصلِهِ منوطٌ بالفعلِ أكثرَ من غيرهِ ، إلاَّ أنَّه موجودٌ ، فسَعَةُ اللُّغَةِ وتعدُّدُ مدلولاتها أوسعُ من أنَّ تكونَ مقتصرَةً على نوعٍ واحدٍ فقط ، فهي مِيزَةٌ تميِّزُ بها اللُّغَةُ عن غيرها من العلوم والفنون ، الأمرُ الَّذي يفرضُ علينا التَّعاملَ معها بمرورَةِ القواعدِ وتجديدِها ، والبُعدِ عن حرفيتها وتشديدِها .

ويمكنُ تقسيمُ الأمثلةِ على هذا النوعِ من التَّضمينِ في شعرِ العباسِ إلى أربعةِ أقسامٍ :

أ - تضمينُ الجامدِ معنى غيرهِ

وقد وردَ على هذا النوعِ من التَّضمينِ قولُهُ يصفُ حالَ أهلِ المحبوبِ معه :

وَمَا هَجَرُوكَ مِنْ ذَنْبٍ إِلَيْهِمْ وَلَكِنْ قَلَّ فِي النَّاسِ الْوَفَاءُ (١)

فقولُهُ : من ذنبٍ : أي من إساءةٍ ، وقد دلَّ على ذلك قولُهُ : " إليهم " ، فنحنُ نقولُ : أساءَ إليه ولا نقولُ : أذنبَ إليه (٢) ، والذنبُ في اللُّغَةِ _ كما سبقَ _ هو " الخطأ " أو " الإثمُ والجُرمُ والمَعْصِيَةُ ، والجمعُ ذنوبٌ " (٣)

والذنبُ يتبعُهُ الذَّمُّ ؛ فأصلُ الكَلِمَةِ مأخوذٌ من الذَّنْبِ ، وهو ما يتبعُ الحيوانَ في المؤخَّرَةِ (٤) ، أمَّا الإِسَاءَةُ فهي الظُّلْمُ " ، يُقَالُ : أساءَ إِلَيْهِ ، أي ظلمَهُ " (٥) ، والذَّنْبُ هنا يتضمَّنُ كِلا المعنيينِ ، فلم يصدِرْ من الشَّاعرِ إساءةٌ أو خطأٌ تجاهَ مَنْ يُحِبُّ ، فيكونَ لأهلِ المحبوبِ عذرٌ في تركِهِ وهجرانِهِ ، إلاَّ أنَّ قَلَّةَ الوفاءِ عندَ النَّاسِ - على حدِّ قولِهِ - هي ما تدفعُهُم إلى مثلِ هذا العملِ .

(١) الديوان ، ٤ .

(٢) ينظر : أبو هلال العسكري ، الفروق اللغوية ، ١٩٩ .

(٣) ابن منظور ، لسان العرب ، ٣٨٩/١ . مادة (ذنب).

(٤) أبو هلال العسكري ، المصدر السابق ، ٢٣٣ .

(٥) المصدر نفسه ، ١٩٩ .

ب _ تضمين (مفعولٍ) معنى (مُفْتَعِل)

وعلى هذا النوع من التضمين قوله :

أزین نساء العالمین أجيبي دعاء مَشوقٍ بالعراقِ غريبٍ (١)

في هذا البيتِ ضَمَّنَ الشَّاعِرُ اسْمَ المَفْعُولِ معنى اسمِ الفاعِلِ ، فمَشوقٌ بمعنى مُشْتاقٍ ، وهو مأخوذٌ من " الشَّوقِ " ، " والشَّوقُ والاشْتِياقُ : نِزاعُ النَّفْسِ إِلَى الشَّيْءِ ، وَالْجَمْعُ أَشْواقٌ... وَيُقَالُ : شاقني الشَّيْءُ يَشوقُنِي ، فَهُوَ شاقِقٌ وَأَنَا مَشوقٌ " . (٢)

وإيرادهُ في البيتِ بصيغةِ اسمِ المَفْعُولِ أبلغُ من اسمِ الفاعِلِ ، فكأنَّ الشَّاعِرَ وَقَعَ عَلَيْهِ الشَّوقُ فمُزَجَّ بِهِ ، وهذا بخلافِ التَّعبيرِ بـ"مشتاق" الَّذي يدلُّ بطبيعتهِ على من يتَّصفُ بالشَّوقِ دونما قُوَّةٍ أو زيادةٍ ، فكانَ لتضمينِ (مَشوقٍ) معنى (مشتاقٍ) أثرٌ في النَّفسِ تَرَكَ بصماتِهِ جليَّةً واضحةً .

ج _ تضمينُ (فَعِيلٍ) معنى (فاعِلٍ)

تأتي صيغةُ (فَعِيلٍ) في لغتنا بمعنى اسمِ الفاعِلِ ، سواءً أكانتْ صيغةً مُبالِغةً أم صيغةً مُشَبَّهَةً (٣) غيرَ أنَّ مَجيئَها بمعنى اسمِ الفاعِلِ المحضِ هو ما يسترعي الانتباهَ ، ويستدعي التأمُّلَ للبحثِ عنِ السَّببِ الكامِنِ وراءَ هذا الاستخدامِ ، ويمكنُ القولُ : إنَّها في شعرِ العباسِ جاءتْ في موضعٍ واحدٍ من هذا القبيلِ ، وهو قوله :

هذا كتابٌ نحوكم أرسلتهُ يبكي السَّميعُ لَهُ وَيبكي مَنْ قَرَأَ (٤)

ضَمَّنَ الشَّاعِرُ في هذا البيتِ صيغةَ المبالِغةِ (سميعٍ) معنى اسمِ الفاعِلِ (سامعٍ) ، وهو تضمينٌ لجأ إليه الشَّاعِرُ من أجلِ الضَّرورةِ ، حيثُ إقامةُ الوزنِ الشَّعريِّ ، ولعلَّ مِنَ الخِطأ أنْ يُذهَبَ في هذا

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٦ .

(٢) ابن منظور ، لسان العرب ، ١٠/١٩٢ . وينظر : ابن دريد ، جمهرة اللغة ، ٢/٨٧٦ . والجوهري ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، ٤/١٥٠٤ . مادة (شوق) .

(٣) ينظر : الأزهري ، تهذيب اللغة ، ٢/١٤٣ .

(٤) الديوان ، ١ .

البيت إلى أن الشاعر قصّد من لفظ السّميع المبالغة ؛ لما يُوجبُهُ ذلك من انحطاطِ المعنى ، وبعده عن الصّوابِ ، حيثُ يكونُ البُكاءُ ممّن يُكثرُ السّماعَ لرسائلِ الشّاعرِ لا ممّن يسمّعُها ، وهو أمرٌ يَأباهُ العقلُ ، ويرفضُهُ الذّوقُ ، ولا تستسيغُهُ الفطرةُ ، فقد نَسبَ الشّاعرُ البكاءَ لِمَن يقرأُ كتابَهُ ، فكانَ حريّاً بِهِ أن ينسبَهُ لسامعِهِ أيضاً ، حيثُ مشاكلةُ المعنى للمعنى .

وليس من تضمين الاسم قوله :

وما طببتُ نفساً عنكِ لما هجرتني وما كان سكتي عن سؤلٍ ولا صبرٍ (١)

لأنّ سكتي مصدرٌ بمعنى سكوتي إلّا أنّه قليلُ الاستخدامِ ، و"السكّتُ والسكوتُ: خلافُ النّطقِ" (٢) ، تقولُ : " سَكَتَ يَسْكُتُ سَكْتًا وَسُكُوتًا." (٣) ، ويقولُ الفارابيُّ : " والمصدرُ السّالمُ في هذا ما كانَ على الفَعْلِ والفُعُولِ؛ الفَعْلُ للمُتَعَدِّي في القياسِ والبناءِ، والفُعُولُ لِلآزِمِ، ويتبادلانِ، وربما اجتمعَا في مثلِ قولِكَ: سَكَتَ سَكْتًا وَسُكُوتًا، وصَمَتَ صَمْتًا وَصُمُوتًا." (٤)

ويبدو لأوّل وهلةٍ أنّ المصدرَ (سكتي) بمعنى (سكوتي) هو من بابِ التّضمينِ، إلّا أنّه ليس كذلكَ ، فذكرُهُ في مُعْجَماتِ اللّغةِ على أنّه مصدرٌ من مصادرِ الفَعْلِ " سَكَتَ " خيرٌ دليلٌ على ذلكَ . غيرَ أنّ قلةَ استخدامِهِ هي ما تدفعُ الشّخصَ إلى توهمِ التّضمينِ .

د _ تضمين (إذا) موضع (إن)

سبقت الإشارةُ في مَبَحَثِ حذفِ الفَعْلِ إلى أنّ الأصلَ في (إذا) أن يكونَ الشّرطُ فيها مقطوعاً بوقوعِهِ (٥) ، والأصلُ في (إن) ألا يكونَ الشّرطُ فيها مقطوعاً بوقوعِهِ ، (٦) قال اللهُ : ﴿فَإِذَا جَاءَهُمْ

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ١٣٥ .

(٢) ابن منظور ، لسان العرب ، ٤٣/٢ . مادة (سكت) .

(٣) ابن دريد ، جمهرة اللّغة ، ٣٩٨/١ . وينظر : الأزهري ، تهذيب اللّغة ، ٣٠/١٠ . والصّاح ، ٢٥٣/١ . وابن مالك ، إكمال الإعلام بتثليث الكلام ، ٣٠٧/٢ . مادة (سكت) .

(٤) معجم ديوان الأدب ، ١٣٩/٢ .

(٥) ينظر : البحث ، ٤٤ .

(٦) القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ١١٧/٢ . وينظر : السكاكي ، مفتاح العلوم ، ٢٤٢ . والبغدادي ، خزنة الأدب ، ٣٠٠/١١ .

الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ ﴿١﴾ ، " أتى في جانبِ الحسنةِ بلفظِ (إذا)؛ لأنَّ المرادَ بالحسنةِ الحسنةَ المطلقةَ التي حصولُها مقطوعٌ به ، وأتى في جانبِ السيئةِ بلفظِ (إن)؛ لأنَّ السيئةَ نادرةٌ بالنسبةِ إلى الحسنةِ المطلقةِ " . (٢)

ويجبُ التنبُّهُ هنا إلى أنَّ التَّضمينَ بينَ هاتينِ الأداتينِ لا يقعُ في المعنى وإنما في الموضعِ أو الاستخدامِ ؛ لأنَّ كلاً منهما يجعلُ المعنى في المستقبلِ ، وكلُّ ما في الأمرِ أنَّه قد يردُّ استخدامُ كلِّ من الأداتينِ في موضعِ الأخرى ، يقولُ الشَّاعرُ :

وَإِذَا (سِيَّخِرٌ) أَتَتْ زَائِرَةً كَشَفْتُ رُؤْيَهُ (سِحْرٍ) كُلَّ بَثٍّ (٣)

ويقولُ :

وَإِذَا الدَّارُ مَرَّةً جَمَعْتَنَا قُلْتُ وَاحْسِرْنَا عَلَى الظَّاعِنِينَا (٤)

في هذينِ المثالينِ ضمَّنَ الشَّاعرُ (إذا) موضعَ (إن) ؛ حيثُ يتجلى جمالُ التَّضمينِ هنا في الجمعِ بينِ متناقضينِ والتَّوفيقِ بيئهما ؛ للخروجِ بدلالةٍ جديدةٍ أكثرَ رونقاً وبلاغةً ، حيثُ الالتفاتُ إلى المعنى الأصليِّ والتَّحولُ إلى المعنى الجديدِ ، فصحيحٌ أنَّ زيارةَ محبوبتهِ لهُ ، واجتماعها معه في بيتٍ واحدٍ مستبعدٌ أو غيرُ مُمكنٍ ، إلَّا أنَّه جعلَ ذلكَ في صورةٍ المُمكنِ تفاقولاً بحصوله ، والتَّفاؤلُ أحدُ الأغراضِ التي قد يخرجُ إليها التَّعارضُ بينَ هاتينِ الأداتينِ (٥) . عداكَ عما يُحدثُهُ هذا التَّضمينُ من حتِّ الدَّهْنِ واسترعاءِ الانتباهِ من أجلِ البحثِ عن الأسبابِ الكامنة وراءَ هذا الاستخدامِ .

(١) الأعراف ، ١٣١/٧ .

(٢) ينظر: السكاكي ، مفتاح العلوم ، ٢٤٢ . والقزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ١١٧/٢ ، ١١٨ .

(٣) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ٧٠٠ .

(٤) المصدر نفسه ، ٢٦٩ .

(٥) ينظر : القزويني ، المصدر السابق ، ١١٩/٢ .

٣- تضمين الحرف

وهو في شعر العباس أقل أنواع التضمين الثلاثة ، وقد جاء في شعره على شكلين :

الأول : تضمين " إن " موضع " إذا " :

الأصل في "إن" _ كما سبق_ أن استخدامها يكون في مواطن الشرط غير المقطوع بوقوعه ، وأن الأصل في " إذا" هو العكس^(١) ، إلا أنه قد حصل تضمين بين موضعي هاتين الأداتين لأسباب يقتضيها المقام ، ومن ذلك استخدام (إن) في مقام الشرط المقطوع بوقوعه ، كتزليل العالم بالشيء منزلة الجاهل به لعدم جريه على موجب العلم ، كما تقول لمن يكذبك فيما تخبر: إن كان أباك فلا تؤذه . أو كعدم جرم المخاطب بحقيقة ما تقول، كقولك لمن يكذبك فيما تخبر: إن صدقت فقل لي ماذا تفعل؟^(٢) فتأتي ب (إن) مراعاةً لحال المخاطب المشكك أو غير ذلك .

ومن هذا التضمين في شعر العباس قوله يخاطب أصحابه حال عودتهم إليه :

وإن أنتم جئتم وقد حيل بينكم وبيني بيوم للمنون عصب
فرشوا على قبري من الماء واندبوا قتيل كعاب لا قتيل حروب^(٣)

وهنا ضمن الشاعر " إن " موضع "إذا" ، والأصل أن يقول : إذا أنتم جئتم ؛ لأن مجيء أصحابه إليه ممكن ، غير أنه أخرج هذه الصورة إلى غير الممكن ؛ لما يتوقعه من عدم الجدوى من رجوعهم إليه ، حيث الموت ، وانقطاع التواصل.

ومنه أيضاً :

إذا ما عصرنا الماء فيه مجة وإن نحن نادينا فغير مجيب^(٤)

والشاهد قوله : وإن نحن نادينا ، والأصل : إذا نحن نادينا ؛ لأن نداء أصحاب الشاعر له ممكن وغير مستحيل ، إلا أن عدم استجابة الشاعر لهم هي ما جعلت صورة النداء في غير الممكن ، وهي بلاغة اقتضاها السياق ، وتطلبها الحال ، حيث أسهم هذا التعبير في رسم ملامح أبعاد الشاعر الذاتية وعواطفه النفسية تجاه من يحب ، ولولا التضمين ما كان له أن يصل إلى تلك الصورة .

(١) ينظر: السكاكي ، مفتاح العلوم ، ٢٤٢ .

(٢) ينظر : القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ١١٩/٢-١٢٢ .

(٣) الديوان، ٩ .

(٤) المصدر نفسه ، ٨ .

الثاني : تضمين " ما " موضع " لا "

يبدو أنّ الأصل في استخدام حرف النفي " ما " للماضي ، و " لا " للمضارع ، تقول : ما أكلتُ ، وما شربتُ ، وما درستُ ، وتقول : لا آكلُ ، ولا أشربُ ، ولا أدرسُ ، وقد يتبادران الاستخدام (١) إلا أنه إذا دخلت " لا " على الماضي فغالبًا ما تفيد الدعاء ، كقوله ﷺ لرجلٍ أكلَ عنده بِشِمَالِهِ : " كُلْ بِيَمِينِكَ " ، قال : لَا اسْتَطِيعُ ، قال : " لَا اسْتَطَعْتَ " ، مَا مَنَعَهُ إِلَّا الْكِبَرُ ، قال : فَمَا رَفَعَهَا إِلَيَّ فِيهِ . (٢) فكان ذلك دعاءً منه ﷺ .

أمّا إذا دخلا على المضارع فغالبًا ما يكون حرفُ النفي " ما " للحال ، و " لا " للاستقبال (٣) يقول سيبويه : " وأما (ما) ؛ فهي نفي لقوله : هُوَ يَفْعَلُ ، إذا كان في حالِ الفعل ؛ فتقول : ما يفعلُ " (٤) ، ثُمَّ قال : " وتكون (لا) نفيًا لقوله : يَفْعَلُ ، وَلَمْ يَفْعَلِ ؛ فتقول : لا يَفْعَلُ " . (٥)

وبعد استقراء مواضع هذا الاستخدام في شعر العباس عثر على موضع واحدٍ منها ، وهو قوله :

والله ما أنساك ما جرت الركاب على الركاب (٦)

والشاهد : " والله ما أنساك " ، ويبدو أنّ تضمين " ما " معنى " لا " في هذا البيت لم يكن في محله ؛ فقد أخفق الشاعر في استخدامه ، وكان عليه أن يقول : " والله لا أنساك " ؛ لأنّ النفي هنا جاء في سياق المستقبل ، بدليل قوله : ما جرت الركاب على الركاب ، أي : مدّة جريانها ، وما لنفي الحال وليس الاستقبال ، حيث يترتب على هذا الوضع فسادٌ في التركيب ، وقد سبق بيانه .

(١) يقول الغلابيني : " فما وإن تنفيان الماضي ، نحو " ما جنّت . إن جاء إلا أنا " ، والحال ، نحو : " ما أجلس ، إن يجلس إلا أنا " ... و " لا " تنفي الماضي ، كقوله تعالى : ﴿ فلا صدق ولا صلى ﴾ القيامة ، ٣١/٧٥ . والمستقبل كقوله : ﴿ قل لا أسألكم عليه أجرًا ﴾ . الشورى ، ٢٣/٤٢ . " جامع الدروس العربية ، ٢٥٤/٣ .

(٢) مسلم ، صحيحه ، ١٥٩٩/٣ ، برقم (٢٠٢١) .

(٣) هناك من يعد نفي المضارع بـ " لا " عام مطلق يشمل الحال والمستقبل . يقول الهاشمي : " (لا) للنفي مطلقًا " جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع ، ١٥٥ .

(٤) الكتاب ، ٢٢١/٤ .

(٥) المصدر نفسه ، ٢٢٢/٤ .

(٦) الديوان ، ٥٧ .

بل إنَّ الشَّاعِرَ نَفْسَهُ فِي سِيَاقِ آخَرَ يَأْتِي فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ "بلا" ، يَقُولُ :

وَاللَّهِ لَا أَبْغِي سِوَاكَ حَبِيبَةً مَا أَخْضَرَ فِي الشَّجَرِ الْمُورِقِ عَوْدُ (١)

فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا أَبْغِي ، وَلَمْ يَقُلْ : وَاللَّهِ مَا أَبْغِي ، جَاءَ بِالتَّعْبِيرِ عَلَى الْأَصْلِ فَكَانَ مَوْقَفًا .

أَمَّا قَوْلُهُ :

كَتَبَ الْمُحِبُّ إِلَى الْحَبِيبِ رِسَالَةً وَالْعَيْنُ مِنْهُ مَا تَجِفُّ مِنَ الْبُكَاءِ
وَالْجِسْمُ مِنْهُ قَدْ أَضْرَّ بِهِ الْبَلَى وَالْقَلْبُ مِنْهُ مَا يُطَاوِعُ مَنْ نَهَى (٢)

فَاسْتِخْدَامُ "مَا" هُنَا جَاءَ فِي مَوْضِعِهِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : وَالْعَيْنُ مِنْهُ مَا تَجِفُّ مِنَ الْبُكَاءِ ، وَقَوْلُهُ :
وَالْقَلْبُ مِنْهُ مَا يُطَاوِعُ مَنْ نَهَى ؛ لِأَنَّ السِّيَاقَ هُنَا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ لَا الْاسْتِقْبَالَ ، فَكُنَّا الْجَمَلَتَيْنِ
تَتَقَدَّمُهُمَا وَأُو الْحَالِ ، وَالتَّقْدِيرُ : كَتَبَ الْمُحِبُّ ... إِذِ الْعَيْنُ مِنْهُ مَا تَجِفُّ ... إِذِ الْقَلْبُ مِنْهُ مَا يُطَاوِعُ ...

وَفِي الشَّعْرِ الْعَرَبِيِّ وَرَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْاسْتِخْدَامِ ، يَقُولُ الْأَسَدِيُّ :

خَلِيلِي هُبَا طَالَ مَا قَدْ رَفَدْتُمَا أَجْدَكُمَا لَا تَقْضِيَانِ كِرَاكُمَا (٣)

وَيَعْلَقُ الْمَرْزُوقِيُّ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ بِقَوْلِهِ : " وَقَوْلُهُ لَا تَقْضِيَانِ كِرَاكُمَا كَأَنَّهُ لَمَّا اتَّصَلَ رِقَادُهُمَا
وَدَلَّ عَلَى حَالِيهِمَا فِي امْتِدَادِهِ ... جَعَلَ النَّفْيَ "بلا" ، لِيَدُلَّ عَلَى اتِّصَالِهِ فِي الْاسْتِقْبَالِ ، وَأَنَّ سَوَالَهُ عَمَّا
يَجِيءُ لَا عَمَّا هُوَ فِيهِ . وَلَوْ جَعَلَ بَدَلَ " لا " " ما " ، كَانَ لِلْحَالِ . وَمَعْنَى الْبَيْتِ : يَا خَلِيلِي انْتَبِهَا فَقَدْ امْتَدَّ
رِقَادُكُمَا " (٤) .

وَقَوْلُهُ : " لَا تَقْضِيَانِ كِرَاكُمَا " نَفْيٌ فِي مَعْنَى النَّهْيِ ، فَهُوَ يَطْلُبُ مِنْهُمَا أَلَّا يَمْتَدَّ رِقَادُهُمَا إِلَى مَا
بَعْدَ زَمَنِ التَّكَلُّمِ ، فَقَدْ حَانَ وَقْتُ الْيَقْظَةِ ، وَلَا دَاعِيَ لِلنَّوْمِ .
" فلا " فِي هَذَا الْبَيْتِ تَوْكُّدٌ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّحَاةُ : فِي أَنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ فغَالِبًا
مَا تَفِيدُ الْاسْتِقْبَالَ ، بِخِلَافِ " ما " الَّتِي تَفِيدُ نَفْيَ الْحَالِ .

(١) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ١٠٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ١ .

(٣) المرزوقي ، شرح ديوان الحماسة ، ٦١٨/١ .

(٤) المصدر نفسه ، ٦١٨/١ .

ب- تضمينُ الجملةِ

لم يقفِ التّضمينُ في لغتنا عندَ حدودِ المفردِ ، بل تعدّاهُ ليشمَلَ الجملةَ أيضًا ، وهي بلاغةٌ يعمدُ إليها المتكلّمُ إذا كانَ هناكَ في الحالِ ما يدعو إليها ، كتضمينِ جملةٍ معنىً أخرى ، تبعًا لما يتطلّبُهُ الحالُ أو المقامُ .

والجملُ من حيثِ البلاغةُ نوعانِ : خبريّةٌ وإنشائيّةٌ ، ومجيءُ إحداهما بمعنى الأخرى واردٌ في اللّغةِ، يقولُ ابنُ جنّيٍّ : " فقد تجدُ لفظَ الأمرِ في معنى الخبرِ ... نحوُ قوله عزَّ اسمه : " قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا " أي: فَلْيَمْدَنْ^(١) . ووقعَ أيضًا لفظُ الخبرِ في معنى الأمرِ ... نحوُ قولهم : هذا الهلالُ . معناه: انظرِ إليه . ونظائرُهُ كثيرةٌ^(٢) .

ثم لا يلبثُ بعدها أن يقولَ : " ولما كانَ كلُّ واحدٍ من لفظِ الأمرِ والخبرِ قد يقعُ موقعَ صاحبه ، صارَ كأنَّ كلَّ واحدٍ منهما هوَ صاحبه ، فكأنَّ لا خلافَ هناكَ في لفظٍ ولا معنى . وما كانَ على بعضِ هذهِ القرى والشبّكةِ الحقُّ بحكم ما حمِلَ عليه^(٣) .

وفي شعرِ العباسِ ما يشهدُ على هذا النوعينِ من التّضمينِ ، أقصدُ تضمينَ الخبريّةِ معنى الطلبيّةِ ، وتضمينَ الطلبيّةِ معنى الخبريّةِ ، وإليك بعضُ النّماذجِ الشعريّةِ :

أولاً : تضمينُ الخبريّةِ معنى الطلبيّةِ :

وأكثرُ ما يقعُ هذا النوعُ في شعره في صيغِ الخبرِ الدالّةِ على الدّعاءِ ، فاللفظُ خبرٌ والمعنى دعاءٌ ، ومن ذلكَ قوله :

وَفَقَّ اللهُ مَلِيكًا لِي يَرَى قَتْلِي صَوَابًا
إِنَّ لِلْحُبِّ لِحَالِينَ نَعِيمًا وَعَذَابًا^(٤)

والنّقدِيرُ: اللَّهُمَّ وَفَّقْ مَلِيكًا .

وقوله يُعْرَضُ بالوُشَاةِ :

تِلْكَ فَوْزٌ فَقَبَّحَ اللهُ شَيْخًا
حَالَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا بِالْمَخَازِي^(٥)

(١) على اعتبار أن القسم عنده جملة خبرية .

(٢) الخصائص ، ٣٠٣/٢ .

(٣) ابن جنّي ، المصدر نفسه ، ٣٠٣/٢ .

(٤) الديوان ، ٢١ .

(٥) المصدر نفسه ، ١٥٦ .

إلى أن يقول على لسان صواحبها :

فَتَبَاكَيْنَ ثُمَّ أَخْلَصَ نَ لَهَا فِي الدُّعَاءِ غَيْرَ هَوَازِي^(١)
جَمَعَ اللَّهُ بَيْنَ فُوزٍ وَعَبَا سِ فَعَاشَا فِي غِبْطَةٍ وَاعْتَرَا^(٢)

ويلاحظ على هذه الصيغ الدعائية أنها جاءت في الماضي ، وهو أبلغ ، يقول القزويني :
" الخبرُ قد يقع موقع الإنشاء ، إمّا للتقاول ، أو لإظهار الحرص في وقوعه كما مرّ ، والدُّعاء بصيغة
الماضي من البليغ يحتمل الوجهين".^(٣)

وبصدد هذه الصورة أيضا يقول ابن جنّي : " إنّما كان ذلك ؛ تحقيقاً له وتفاوتاً بوقوعه أنّ
هذا ثابت بإذن الله ، وواقع غير ذي شكّ. وعلى ذلك يقول السامع للدُّعاء إذا كان مُريداً لمعناه: وَقَعَ إِنْ
شَاءَ اللَّهُ ، وَوَجِبَ لَا مَحَالَةَ ".^(٤)

وقد وردت صيغة الدُّعاء في شعره على هيئة المصدر النائب عن فعله ، وهي صيغة خبرية
أيضاً_ ومن ذلك قوله :

عَيْنَايَ شَامَتْ دَمِي وَالشُّومُ فِي النَّظْرِ بَعْدًا لِعَيْنٍ تَبِيعَ النَّوْمَ بِالسَّهْرِ^(٥)

والتقدير : أبعَدَ اللهُ عَيْنًا بَعْدًا ... ، أي : اللَّهُمَّ أَبْعِدْ عَيْنًا بَعْدًا ، دعاءً بالبُعد
وقوله :

سَقِيَا لِلَّيْلَةِ فَوْزًا ، لَوْ تَعَوَّدْنَا قَدْ أَحْرَقَتْ لُبَّ قَلْبِي أَيَّ إِحْرَاقِ^(٦)

والتقدير : سَقَى اللهُ لَيْلَةَ شِعْبَانَ سَقِيًا ، أَي : اللَّهُمَّ اسْقِ لَيْلَةَ شِعْبَانَ سَقِيًا ... دُعَاءً بِالسُّقْيَا ، وقد سبق
بيان ذلك في مبحث المصدر النائب عن فعله.^(٧)
ولعلّ التعبير بها أبلغ من الصيغة الحقيقية للدُّعاء ؛ لما فيها من التوكيد ، وعدول الشاعر بها
إلى هذه الشاكلة يؤكد ما تمت الإشارة إليه ، حيث التقاول بوقوع الدُّعاء وتحققه ، وهو ما يرمي إليه
الشاعر حقاً .

(١) أي : غير هازئات .

(٢) الديوان ، ١٥٦ .

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة ، ٩٢/٣ ، ٩٣ .

(٤) ابن جنّي ، الخصائص ، ٣٢٥/٣ .

(٥) العباس بن الأحنف ، الديوان ، ١١٨ .

(٦) الديوان ، ١٩١ .

(٧) ينظر : البحث ، ١٤٣ ، ١٤٤ .

الثاني : تضمينُ الطلبيّةِ معنى الخبريّةِ

ومن هذا النوع خروجُ الأمرِ إلى معنى التّسويةِ ، ويكثرُ مجيءُ هذا المعنى إذا كان المرادُ من الأمرِ التّسويةَ بينَ فعلينِ مُتناقضينِ (١) ، نحو قولهِ تعالى: ﴿قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُقَبَّلَ مِنْكُمْ إِنْكُمْ كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ (٢) أمرٌ في معنى الخبرِ، ومعناه الشرطُ والجزاءُ ، أي : إِنْ أَنْفَقْتُمْ طَائِعِينَ أَوْ مُكْرَهِينَ فَلَنْ يُقَبَّلَ مِنْكُمْ. (٣)

" وفائدتهُ المبالغةُ في تساوي الإنفاقين في عدم القبولِ كأنهم أمرُوا بأن يُمتَحَنُوا فَيُنْفِقُوا وَيَنْظُرُوا هَلْ يُقَبَّلُ مِنْهُمْ ". (٤)

ومن الأمثلةِ عليه في شعرِ العباسِ قولهُ :

فَأَكْثَرُوا أَوْ أَقَلُّوا مِنْ مَلَامِكُمْ فُكِّلُ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى الْقَدَرِ (٥)

والتّقديرُ : إِنْ أَكْثَرْتُمْ مِنْ كَلَامِكُمْ أَوْ أَقَلَلْتُمْ فَكُلُّ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى الْقَدَرِ . وكلاهما سواءٌ .
ومثلهُ (٦) قولهُ :

أَسِيئِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لِأَمْوَمَةٍ لَدَيْنَا وَلَا مَقْلِيَّةٌ إِنْ تَقَلَّتِ (٧)

وقد سبقَ شرحُ هذا البيتِ (٨) ، فهو كما يقولُ ابنُ سيده : " لفظُهُ لفظُ الأمرِ ، والمعنى معنى الشرطِ "أي : "أَعْلَمَهَا أَنَّهَا إِنْ أَسَاءَتْ أَوْ أَحْسَنْتَ فَهُوَ عَلَى عَهْدِهَا" (٩)
وبعضُ كتبِ البلاغةِ تُوردُ هذا البيتَ على معنى الإباحةِ (١٠) ، يقولُ القزوينيُّ في التّعليقِ على هذا البيتِ : " وَوَجْهٌ حُسْنِهِ إِظْهَارُ الرِّضَا بِوُقُوعِ الدَّاخِلِ تَحْتَ لَفْظِ الأَمْرِ حَتَّى كَأَنَّهُ مَطْلُوبٌ ، أَي مَهْمَا

(١) ينظر : البغدادي ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، ٢١٦/٥ .

(٢) التوبة ، ٥٣/٩ .

(٣) ينظر : الزمخشري ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، ٢٧٩/٢ . والقرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٦١/٨ .

(٤) البيضاوي ، أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، ٨٤/٣ .

(٥) الديوان ، ١١٨ .

(٦) ينظر : الهاشمي أحمد ، جواهر البلاغة ، ٧٤ . والدمشقي عبد الرحمن ، البلاغة العربية ، ٢٣٤/١ .

(٧) العباس بن الأحنف ، المصدر السابق ، ٦٤ .

(٨) ينظر : البحث : ١٠١ .

(٩) المحكم والمحيط الأعظم ، ١٩٨/٣ .

(١٠) ينظر : السكاكي ، مفتاح العلوم ، ٣٢٦ . والإيضاح في علوم البلاغة ، ٨٣/٣ .

اقتُرِفَتْ فِي حَقِّي مِنَ الْإِسَاءَةِ وَالْإِحْسَانِ فَأَنَا رَاضٍ بِهِ غَايَةً الرَّضَا فَعَامِلِيْنِي بِهِمَا وَانظُرِي هَلْ تَتَفَاوَتْ
حَالِي مَعَكَ فِي الْحَالِيْنَ".^(١)

وَعَلَى أَيِّ حَالٍ فَإِنَّ الْمَعْوَلَ عَلَيْهِ فِي نَهَايَةِ الْمَطَافِ مَجِيءُ الْأَمْرِ فِي مَعْنَى الْخَبْرِ ، سِوَاءَ أَخْرَجَ
إِلَى مَعْنَى الْإِبَاحَةِ أَمْ إِلَى التَّسْوِيَةِ ، وَلَا سِيَّمَا أَنَّ التَّقَارُبَ بَيْنَ الْمَعْنِيَيْنِ يُفْضِي إِلَى التَّقْدِيرِ نَفْسِهِ ، وَهُوَ
مَا تَمَّتْ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ .

وَقَدْ يَخْرُجُ الْاسْتِفْهَامُ أَيْضًا إِلَى مَعْنَى التَّسْوِيَةِ ، وَأَكْثَرُ مَا يَأْتِي بَعْدَ صَيْغِ بَعِيْنِهَا ، يَقُولُ
الْمُؤَادِيُّ : " قَالَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ : لَمَّا كَانَ الْمُسْتَفْهَمُ يَسْتَوِي عِنْدَهُ الْوَجُودُ وَالْعَدَمُ ، وَكَذَا الْمُسْوَى ، جَرَتْ
التَّسْوِيَةُ بِلَفْظِ الْاسْتِفْهَامِ . وَتَقَعُ هَمْزَةُ التَّسْوِيَةِ بَعْدَ سِوَاءٍ ، وَلَيْتَ شِعْرِي ، وَمَا أَبَالِي ، وَمَا أُدْرِي".^(٢)
وَمَنْ هَذَا النَّوْعِ فِي شِعْرِ الْعَبَّاسِ قَوْلُهُ :

إِذَا تَرَحَّلَ مَنْ هَامَ الْفُؤَادُ بِهِمْ فَمَا أَبَالِي أَقَامَ الْحَيُّ أَمْ رَحَلُوا^(٣)

والتَّقْدِيرُ : فَمَا أَبَالِي بِقِيَامِ الْحَيِّ أَمْ بِرَحِيلِهِمْ ، أَيُّ : كِلَاهِمَا سِوَاءٌ .
وَقَوْلُهُ :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي وَالْفُؤَادُ عَمِيدُ هَوَايَ قَرِيبٌ أَمْ هَوَايَ بَعِيدُ
وَفِي الْقُرْبِ تَغْدِيْبٌ وَفِي الْبُعْدِ حَسْرَةٌ وَمَا مِنْهُمَا إِلَّا عَلَيَّ شَدِيدُ^(٤)

والتَّقْدِيرُ : سِوَاءَ قُرْبِ هَوَايَ أَمْ بُعْدِهِ ، فَالْقُرْبُ عَذَابٌ وَالْبُعْدُ حَسْرَةٌ .
وَقَدْ يَخْرُجُ الْاسْتِفْهَامُ إِلَى التَّقْرِيرِ فَيَصِيرُ خَبْرًا ، وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ الْأَحْنَفِ :

أَلَمْ يَأْنِ أَنْ تَشْفِيَ الَّذِي قَدْ تَرَكَتَهُ يُقَاسِي طَوَالَ اللَّيْلِ مِنْ حُبِّكَ الْجَهْدَا^(٥)

والتَّقْدِيرُ : قَدْ أَنْ أَنْ تَشْفِيَ الَّذِي قَدْ تَرَكَتَهُ .

وَيَتَجَلَّى جَمَالَ التَّضْمِينِ هُنَا فِي مَحَاوَلَةِ الشَّاعِرِ حَمَلَ الْمَحْبُوبَةِ عَلَى الْاعْتِرَافِ مَعَهُ بِضُرُورَةِ إِجَادِ
حَلِّ لِحَالِهِ الْمَتَرَدِيَّةِ ، فَقَدْ أَنْ الْأَوَانَ لَذَلِكَ ، وَلَمْ يَعْذُ هُنَاكَ مَجَالَ لِلتَّأْجِيلِ وَالْمَمَاطَلَةِ ، وَهَذَا مَا تَخْتَلَفُ بِهِ

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ، ٨٣/٣ .

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني ، ٣٢ .

(٣) الديوان ، ١١٠ .

(٤) المصدر نفسه ، ٩٧ .

(٥) المصدر نفسه ، ٩١ .

هذه الصبغة عن مثيلتها الخبرية التي لا تُقيد سوى دعوة المحبوبة من جانبه وحده ؛ لإيجاد حل لهذه المعضلة ، ولولا جعل المعنى في هذه الصورة ما وصلنا إلى تلك البلاغة ، ولا كان لها ظهور في السياق .

ويجب التنبه هنا إلى ما يُسمى بالتضمين الأدبي ، وهو تضمين يلجأ إليه الشاعر للخروج بدلالة جديدة ، وهو ما يسمى في اصطلاحات النقاد المعاصرين بالتناص^(١) ، وهو على أنواع : فقد يكون أدبياً محضاً ، أو دينياً ، أو تاريخياً أو غير ذلك ، وكل ذلك يعتمد على شكل العبارة المضمنة .

ومن التضمين الديني في شعر العباس قوله :

لعل الذي بيديه الأمور سيجعل في الكره خيراً كثيراً^(٢)

فعبارة " سيجعل في الكره خيراً كثيراً " أخذها الشاعر من قوله تعالى : ﴿ فَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا

وَيَجْعَلِ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾^(٣) ؛ وقد لجأ الشاعر إلى هذا التضمين ليخرج بدلالة جديدة هي التناؤل ، فتأوله بعودة العلاقات مع محبوبته من جديد ، وهذا النوع من التضمين لا يمت إلى ما نحن بصددفه فهو تضمين أدبي نقدي لا يحمل في طياته حذفاً ، وكل ما في الأمر أن الشاعر ضمن نصه نصاً آخر ، سواء اقتبس لفظاً ومعنى أم معنى فقط ، وذلك من أجل الخروج بدلالة جديدة تتفق مع مراده في السياق .

وبمنأى عن ذلك فإنه يمكن القول : إن التضمين في شعر العباس لم يكن بدعاً ، بل هو موجود في صلب لغتنا وأبجدياتها ، يلجأ إليه المتكلم أحياناً عن قصد ، وأخرى عن فطرة وسليقة ، فيضفي على النص جمالاً وعذوبة لم تُعهد له من قبل ، إلا أن خفاءه في النص - أحياناً - هو ما ينأى بنا عن هذا الجمال ، فدقته تحتاج إلى إنعام نظرٍ وطول تأملٍ ، فإذا ما بدلنا الجهد ، وأطلقنا النظر ، وجدنا ثماره يانعة طيبة ، يسوغ للدارس هضمها ، وللقارئ تأملها والاستمتاع بها .

(١) ينظر : كريستيفا ، جوليا ، علم النص ، ٧٨ .

(٢) الديوان ، ١٣١ .

(٣) النساء ، ١٩/٤ .

الخاتمة

لم تقتصر ظاهرة الحذف في شعر العباس على حذف المفرد ، بل تعدته لتشمل الجملة أيضاً ، فجاءت مواطن الحذف في شعره تشهد على تنوع أشكال هذه الظاهرة ، وتبرز جمالياتها ، ولا أبالغ إن قلت : إن مواضع الحذف في شعره أضفت على ديباجته الشعرية رونقاً وجمالاً لم يُعهد لها من قبل ، حتى غدت هذه الظاهرة في شعره علامة فارقة ميّزت الشاعر عن غيره ، فما كان شعره ليصل إلى ما وصل إليه من الحُسن والبيان دون لجوئه إلى ظاهرة الحذف ، حيث يمكن إجمال النتائج التي تمخّضت عنها الدراسة فيما يأتي :

١- هناك فرق واضح بين الحذف والإضمار يكمن في التقدير ، فالتقدير واجب في الإضمار وليس بواجب في الحذف ، وهذا ما دلّ عليه كلام العرب القدماء ، وليس كما زعم بعض الدارسين أن هناك خلطاً بين المصطلحين عندهم .

٢- لا بدّ على المحذوف من دليل ، سواءً أكان هذا الدليل مقالياً أم حالياً ، وإلا كان الكلام ضرباً من الإلغاز والتعمية الذي لا يقود المخاطب إلى صيغة واضحة مفهومة .

٣- تنوّعت أشكال المحذوف في شعر العباس ، فشملت المفرد والجملة ، وهي بذلك تؤكد ما ذكره النحاة من تعدد أشكال هذه الظاهرة ، وتنوع أساليبها .

٤- تركّح حذف الحرف في شعره ظلالاً على المعنى لم يُعهد في ذكره ، سواءً أكان ذلك على صعيد حذف حرف الجرّ ، أم على صعيد حذف (أن) الناصبة ، أم على صعيد حذف حرف النداء (يا) .

٥- لم تخرج مواضع حذف الحرف في شعر العباس عن قواعدها القياسية إلا في موضع واحد ، وهو حذف (أن) الناصبة دون مسوغ ، وقد تمّ سُمّه بالحذف الشاذّ .

٦- جاء حذف الفعل في شعره على صعيد المفرد أقلّ أنواعه الثلاثة ، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن الفعل ركن رئيس في بناء الجملة الفعلية ، فإذا حذف كان لا بدّ من تقديره ، فهو إلى المضمير أقرب منه إلى المحذوف .

٧- جاء حذف الاسم في شعره أكثر أنواع المفرد الثلاثة ، ولعلَّ السبب في ذلك يعود إلى تعدد مواقع الاسم الإعرابية ، فالأصل في الاسم الإعراب وليس البناء .

٨- تعددت أغراض حذف الفاعل البلاغية ؛ ولعلَّ السبب في ذلك يعود إلى أن الفاعل إذا حذف ناب عنه غيره ، حيث علاقة البلاغة بالمحذوف من جهة ، وبالتائب من جهة أخرى .

٩- جاءت نسبة حذف المضاف إليه أقل من حذف المضاف ، وهذا يعود إلى أن المضاف إليه جزء رئيسي يكتسب منه المضاف التعريف أو التخصيص ، بخلاف المضاف الذي إذا حذف بقي معناه مختزلاً في المضاف إليه .

١٠- في حين أغفلت معظم كتب اللغة الحديث عن حذف البدل في الكلام ؛ لندرته وقلته مجيئه ، جاء حذفه في شعر العباس واضحاً بيئاً بعد اسم الإشارة ، وهي سمة تميز شعره بها على صعيد هذه الظاهرة .

١١- جاء حذف الجملة في شعر العباس ضمن أساليب مختلفة ، وهي في ذلك كله لم تخرج عن قواعدها القياسية التي ذكرها النحاة .

١٢- تراوحت نسب حذف الجملة في شعره ، فكان أكثرها حذف الجملة في أسلوب الشرط ، وأقلها حذف الجملة في أسلوب الاستثناء ، ولعلَّ هذه القلة ترجع إلى أن حذف الجملة في هذا الأسلوب يقتصر على (إلا) دون غيرها من الأدوات .

١٣- يشير حذف الجملة كاملة إلى بلاغة العربية وتميزها عن غيرها ، فقد تحذف الجملة وتقوم عليها قرينة ، وقد تختزل كلها في كلمة واحدة ، فتكون تلك الكلمة نفسها القرينة الدالة ، كما هي الحال في حرفي النداء والاستثناء (يا ، وإلا) .

١٤- من المواطن التي تشهد لهذه اللغة بالبلاغة والبراعة حذف الجملة في سياقات متفرقة ، فقد جاءت الحال المشاهدة أو المسموعة أحياناً تدل على حذف جملة كاملة وتُغني عن ذكرها .

١٥- كانَ للتَّضمينِ في شعرِ العباسِ بنِ الأحنفِ نصيبٌ ، فكما تمَّ تقسيمُ الحذفِ في شعرهِ إلى مفردٍ وجملَةٍ تمَّ تقسيمُ التَّضمينِ كذلك .

١٦- تكمنُ فائدةُ التَّضمينِ في كونِ اللَّفظِ المضمَّنِ يودِّي مؤدَّى كلمتينِ فأكثرَ ، وهوَ بذلكَ يختزلُ دلالتينِ يمكنُ الوصولُ إليهما من خلالِ هذا اللَّفظِ .

١٧- يرى الباحثُ أنَّ ظاهرةَ التَّضمينِ جديرةٌ بالدراسةِ ، فلعلَّ أحدَ الباحثينِ يُفردُ لهذهِ الظَّاهرةِ دراسةً مستقلَّةً تبرزُ جماليَّاتها ، فقد أسهمَ وجودُها في إغناءِ النَّصِّ الشعريِّ بدلالاتٍ عديدةٍ يحلو للقارئِ تأملُها والاستمتاعُ بها .

١٨- يُوصي الباحثُ أيضًا بإفرادِ دراسةٍ نفسيةٍ لموضوعِ الحذفِ تكشفُ لنا عن كثيرٍ من دسائسِ النَّفسِ وخفايا الطَّبعِ ما يمكنُ أن نمتَّعَ بهِ مشاعرنا ووجداننا ، فالنَّفسُ بطبيعتها يتفاعلُ ذاتها ووجدانها مع المحذوفِ كما يتفاعلُ اللسانُ مع المذكورِ ، واجتماعُ هذينِ التفاعلينِ وتأزرهما يُفضي إلى إشباعِ الأحاسيسِ والمشاعرِ .

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم .

- ١- ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد (ت: ٦٣٧هـ) ، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، المحقق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة ، القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت).
- ٢- الأحنف ، العباس بن أسود بن طلحة الحنفي اليمامي ، الديوان ، المحقق : عاتكة الخزرجي ، القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٥٤ م .
- ٣- الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي (ت: ٢١٥هـ) ، معاني القرآن ، المحقق: الدكتورة هدى محمود قراعة ، ط ، القاهرة : مكتبة الخانجي، ١٩٩٠ م .
- ٤- الأزهري ، محمد بن أحمد بن الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ) ، تهذيب اللغة ، المحقق: محمد عوض مرعب، ط ١ ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ٢٠٠١م .
- ٥- الأستراباذي ، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني (ت: ٧١٥هـ) ، شرح شافية ابن الحاجب المحقق: عبد المقصود محمد عبد المقصود ، ط١، مكتبة الثقافة الدينية ، ٢٠٠٤ م .
- ٦- الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (ت: ٩٠٠هـ) ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، المحقق: محمد محي الدين ، ط١، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٩٨ م .
- ٧- الأعشى، ميمون بن قيس ، ديوان الأعشى الكبير ، شرح وتعليق : محمد محمد حسين ، مكتبة الآداب بالجماميز ، المطبعة النموذجية .
- ٨- الأفغاني، سعيد بن محمد بن أحمد(ت: ١٤١٧هـ) ،الموجز في قواعد اللغة العربية ، بيروت : دار الفكر ، ٢٠٠٣م .
- ٩- الألوسي ، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (ت: ١٢٧٠هـ) ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، المحقق: علي عبد الباري عطية ، ط١، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٥ هـ .
- ١٠- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (ت: ٥٧٧هـ) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين،المحقق : محمد محيي الدين ط١ ، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣ م .
- ١١- الأنباري ، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، (ت: ٣٢٨هـ) ، الزاهر في معاني كلمات الناس ، المحقق: حاتم صالح الضامن ، ط١، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٢ م .

- ١٢- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي (ت: ٢٥٦هـ) ، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري ، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر ، ط١ ، دار طوق النجاة ، ١٤٢٢هـ .
- ١٣- البُستي، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي ، (ت: ٣٥٤هـ) ، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط ، ط١، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٨م .
- ١٤- البجلي ، محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل شمس الدين ، (ت: ٧٠٩هـ) ، المطلع على ألفاظ المقنع ، المحقق : محمود الأرنؤوط وياسين محمود الخطيب ، ط١، مكتبة السوادي للتوزيع ، ٢٠٠٣م .
- ١٥- البغدادي ، عبد القادر بن عمر (ت: ١٠٩٣هـ) ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون ، ط٤ ، القاهرة : مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م .
- ١٦- البغوي، محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد الشافعي (ت : ٥١٠هـ) ، معالم التنزيل في تفسير القرآن ، المحقق : عبد الرزاق المهدي ، ط١ ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٤٢٠هـ .
- ١٧- البيضاوي، ناصر الدين عبد الله بن عمر (ت: ٦٨٥) ، أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، المحقق : محمد عبد الرحمن المرعشلي ، ط١، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٤١٨هـ .
- ١٨- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني (ت: ٤٥٨هـ) ، السنن الكبرى ، المحقق: محمد عبد القادر عطا، ط٣ ، بيروت : دار الكتب العلمية، لبنان ، ٢٠٠٣م .
- ١٩- التبريزي الخطيب ، أبو زكريا يحيى بن علي (ت: ٥٠٢هـ) ، شرح ديوان عنتره ، تقديم : مجيد طراد ، ط١، بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م .
- ٢٠- الترمذي ، محمد بن عيسى بن سَؤْرة بن موسى بن الضحاك، (ت: ٢٧٩هـ) ، سنن الترمذي ، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف ط٢ ، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٧٥م .
- ٢١- التوحيد، أبو حيان علي بن محمد بن العباس (ت: ٤٠٠هـ) ، البصائر والذخائر ، المحقق: وداد القاضي ، ط١، بيروت : دار صادر ، ١٩٨٨م .
- ٢٢- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت: ٤٢٩هـ) ، فقه اللغة وسر العربية ، المحقق: عبد الرزاق المهدي ، ط١، إحياء التراث العربي ، ٢٠٠٢م .

- ٢٣- الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو إسحاق (ت: ٤٢٧هـ) ، **الكشف والبيان عن تفسير القرآن** ، المحقق : الإمام أبي محمد بن عاشور ، ط ١ ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ٢٠٠٢م .
- ٢٤- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني (ت: ٢٥٥هـ) ، **البيان والتبيين** ، بيروت : دار ومكتبة الهلال، ١٤٢٣هـ.
- ٢٥- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل (ت: ٤٧١هـ) ، **أسرار البلاغة** ، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر ، القاهرة : مطبعة المدني ، دار المدني بجدة.
- ٢٦- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل (ت: ٤٧١هـ) ، **دلائل الإعجاز** ، تعليق: محمود محمد شاكر، ط ٥ ، القاهرة : مكتبة الخانجي، ٢٠٠٤م.
- ٢٧- الجرجاني ، علي بن محمد بن علي الزين الشريف (ت: ٨١٦هـ) ، **كتاب التعريفات** ، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، ط ١ ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٣م .
- ٢٨- الجرجاني، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهرى المصري، المعروف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ) ، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو** ، ط ١ ، بيروت: دار الكتب العلمية ، ٢٠٠٠م .
- ٢٩- الجرجاني، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهرى المصري، المعروف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ) ، **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**، المحقق: عبد الكريم مجاهد، ط ١ ، بيروت : الرسالة ، ١٩٩٦م .
- ٣٠- الجزري، ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات المبارك الشيباني (ت: ٦٠٦هـ) ، **النهاية في غريب الحديث والأثر** ، المحقق : طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي ، بيروت : المكتبة العلمية ، ١٩٧٩م .
- ٣١- ابن جنى، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت: ٣٩٢هـ) ، **الخصائص** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٤ ، (د.ت) .
- ٣٢- ابن جنى ، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت: ٣٩٢هـ) ، **اللمع في العربية** ، المحقق: فائز فارس ، الكويت : دار الكتب الثقافية .
- ٣٣- ابن جنى ، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت: ٣٩٢هـ) ، **المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني)** ، ط ١ ، دار إحياء التراث القديم ، ١٩٥٤م .

- ٣٤- ابن الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد ، (ت: ٥٤٠هـ) ، شرح أدب الكاتب لابن قتيبة ،
 قَدَّمَ له : مصطفى صادق الرافعي ، بيروت : دار الكتاب العربي ، (د.ت) .
- ٣٥- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت: ٣٩٣هـ) ، الصحاح تاج اللغة وصحاح
 العربية ، المحقق: أحمد عبد الغفور عطار ، ط ٤ ، بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٧م .
- ٣٦- ابن أبي الحديد ، عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين (ت: ٦٥٦هـ) ، الفلك الدائر
 على المثل السائر ، المحقق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة ، القاهرة : دار نهضة مصر للطباعة
 والنشر والتوزيع ، (د.ت) .
- ٣٧- الحربي ، أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق ،(ت: ٢٨٥هـ)، غريب الحديث ، المحقق: سليمان
 إبراهيم محمد العايد ، ط ١ ، مكة المكرمة : جامعة أم القرى ، ١٤٠٥هـ .
- ٣٨- الحريري، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري (ت: ٥١٦هـ) ، ملحّة الإعراب ، ط ١
 القاهرة : دار السلام ، ٢٠٠٥م .
- ٣٩- حسان ، تمام عمر،(ت: ٢٠١١م)، اللغة العربية معناها ومبناها ، ط ٥ ، عالم الكتب ،
 ٢٠٠٦م .
- ٤٠- حسن ، عباس (ت: ١٣٩٨هـ) ، النحو الوافي ، ط ١٥ ، دار المعارف (د.ت).
- ٤١- حمودة ، طاهر سليمان ، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،
 ١٩٩٨م .
- ٤٢- الحموي ، ياقوت شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله الرومي (ت: ٦٢٦هـ) ، معجم الأدباء،
 المحقق : إحسان عباس، ط ١، بيروت : دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م .
- ٤٣- ابن حنبل أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني (ت : ٢٤١هـ) ، مسنده ، المحقق : شعيب
 الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون ، ط ١ ، بيروت ، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م .
- ٤٤- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)
 ،البحر المحيط في التفسير ، المحقق: صدقي محمد جميل ، بيروت : دار الفكر، ١٤٢٠هـ .
- ٤٥- الخراط ، أبو بلال أحمد بن محمد ، المجتبى من مشكل إعراب القرآن ، المدينة المنورة :
 مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، ١٤٢٦ هـ .
- ٤٦- الخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت: ٤٦٣هـ) ، تاريخ بغداد وذيوله ،
 المحقق: بشار عواد معروف ، ط ١، بيروت ، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٢م .
- ٤٧- الخفاجي الحلبي ، عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان (ت: ٤٦٦هـ) ، سر الفصاحة ، ط ١
 دار الكتب العلمية ، ١٩٨٢م .

- ٤٨- الخوارزمي ، أبو المكارم ناصر بن عبد السيد بن علي المُطَرِّزِي (ت: ٦١٠هـ) ، المغرب في ترتيب المغرب ، دار الكتاب العربي ، (د.ت).
- ٤٩- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت: ٣٢١هـ) ، جمهرة اللغة ، المحقق: رمزي منير بعلبكي ، ط ١ ، بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٧ م .
- ٥٠- الدمشقي ، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي بن عبد الله العلاني (ت: ٧٦١هـ) ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، المحقق: حسن موسى الشاعر ، ط ١ ، عمان : دار البشير، ١٩٩٠ م .
- ٥١- الدمشقي ، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَكَة الميداني (ت: ١٤٢٥هـ) ، البلاغة العربية ، ط ١ ، دمشق: دار القلم ، الدار الشامية ، ١٩٩٦ م .
- ٥٢- الراجحي، عبده ، (ت: ٢٠١٠م) ، التطبيق النحوي ، ط ١ ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩ م .
- ٥٣- ابن أبي ربيعة عمر ، الديوان ، المحقق: فايز محمد، ط ٢ ، بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٤١٦ هـ _ ١٩٩٦ م .
- ٥٤- الزبيدي ، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني (ت: ١٢٠٥هـ) ، تاج العروس من جواهر القاموس ، مجموعة من المحققين ، دار الهداية ، (د.ت) .
- ٥٥- الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي (ت: ٣٣٧هـ) ، اللامات ، المحقق: مازن المبارك ، ط ٢ ، دمشق : دار الفكر، ١٩٨٥ م .
- ٥٦- الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي (ت: ٣٣٧هـ) ، حروف المعاني والصفات ، المحقق : علي توفيق الحمد ، ط ١ ، بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤ م .
- ٥٧- الزركشي ، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت: ٧٩٤هـ) ، البرهان في علوم القرآن ، المحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ١ ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه ، ١٩٥٧ م .
- ٥٨- الزركلي ، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ) ، الأعلام ، ط ١٥ ، دار العلم للملايين ، ٢٠٠٢ م .
- ٥٩- الزمخشري ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت: ٥٣٨هـ) ، أساس البلاغة ، المحقق : محمد باسل عيون السود ، ط ١ ، بيروت : دار الكتب العلمية ، لبنان ، ١٩٩٨ م .
- ٦٠- الزمخشري ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت: ٥٣٨هـ) ، الفائق في غريب الحديث والأثر ، المحقق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٢ ، لبنان : دار المعرفة ، (د.ت).

- ٦١- الزمخشري ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت: ٥٣٨هـ) ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، ط ٣ ، بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٤٠٧هـ .
- ٦٢- الزمخشري جار الله ، محمود بن عمرو بن أحمد، (ت: ٥٣٨هـ) ، المفصل في صنعة الإعراب ، المحقق: علي بو ملح ، ط ١ ، بيروت : مكتبة الهلال ، ١٩٩٣م .
- ٦٣- ابن أبي زَمِين المالكي ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن المري الإلبيري (ت: ٣٩٩هـ) ، تفسير القرآن العزيز ، المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة ومحمد بن مصطفى الكنز ، ط ١ ، القاهرة : الفاروق الحديثة ، ٢٠٠٢م .
- ٦٤- السبتي ، عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى (ت: ٥٤٤هـ) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ، المكتبة العتيقة ودار التراث ، ١٣٣٣هـ .
- ٦٥- ابن السراج ، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت: ٣١٦هـ) ، الأصول في النحو ، المحقق: عبد الحسين الفتلي ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، (د.ت).
- ٦٦- السرقسطي ، قاسم بن ثابت بن حزم العوفي أبو محمد (ت: ٣٠٢هـ) ، الدلائل في غريب الحديث ، المحقق : محمد بن عبد الله القناص ، ط ١ ، الرياض : مكتبة العبيكان ، ٢٠٠١م .
- ٦٧- ابن سعد ، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، (ت : ٢٣٠هـ) ، الطبقات الكبرى المحقق: إحسان عباس ، ط ١ ، بيروت : دار صادر ، ١٩٦٨م .
- ٦٨- السكاكي ، يوسف بن أبي بكر بن محمد الخوارزمي الحنفي (ت: ٦٢٦هـ) ، مفتاح العلوم ، ضبطه وعلق عليه: نعيم زرزور ، ط ٢ ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٧م .
- ٦٩- السمرقندي ، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم (ت: ٣٧٣هـ) ، بحر العلوم ، المحقق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود وزكريا عبد المجيد النوتي ، ط ١ ، دار بيروت : الكتب العلمية ، ١٩٩٣م .
- ٧٠- السمعاني ، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار المروزي التميمي (ت: ٤٨٩هـ) ، تفسير القرآن ، المحقق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم ، ط ١ ، الرياض : دار الوطن ، ١٩٩٧م .
- ٧١- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (ت: ٥٨١هـ) ، نتائج الفكر في النحو للسهيلي ، ط ١ ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٩٢م .
- ٧٢- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي (ت: ١٨٠هـ) ، الكتاب ، المحقق : عبد السلام محمد هارون ، ط ٣ ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٨٨م .
- ٧٣- ابن سيده ، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (ت: ٤٥٨هـ) ، المحكم والمحيط الأعظم ، المحقق: عبد الحميد هنداوي ، ط ١ ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ٢٠٠٠م .

- ٧٤- ابن سيده ، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (ت: ٤٥٨هـ) ، المخصص ، المحقق : خليل إبراهيم جفال ، ط ١ ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٩٩٦ م .
- ٧٥- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١هـ) ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، المحقق: عبد الحميد هنداوي ، مصر : المكتبة التوفيقية ، (د.ت).
- ٧٦- شكري ، عبد الرحمن ، (ت: ١٩٥٨م) الديوان ، جمع وتحقيق نقولا يوسف ، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٠م .
- ٧٧- الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني (ت: ١٢٥٠هـ) ، فتح القدير ، ط ١ ، دمشق : دار ابن كثير ، ١٤١٤ هـ .
- ٧٨- الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني (ت: ١٢٥٠هـ) ، نيل الأوطار ، المحقق: عصام الدين الصبابطي ، ط ١ ، مصر : دار الحديث ، ١٩٩٣ م .
- ٧٩- ابن الصائغ ، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي ، (ت: ٧٢٠هـ) ، الملحمة في شرح الملحمة ، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي ، ط ١ ، المدينة المنورة : عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، ٢٠٠٤ م .
- ٨٠- صافي ، محمود بن عبد الرحيم (ت: ١٣٧٦هـ) ، الجدول في إعراب القرآن الكريم ، ط ٤ ، دمشق : دار الرشيد ، ١٤١٨ هـ .
- ٨١- الصبان ، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ) ، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، ط ١ ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٩٧ م .
- ٨٢- الصعيدي ، عبد المتعال (ت: ١٣٩١هـ) ، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ط ١٧ ، مكتبة الآداب ، ٢٠٠٥ م .
- ٨٣- الصفدي ، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (ت: ٧٦٤هـ) ، الوافي بالوفيات ، المحقق : أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى ، بيروت : دار إحياء التراث ، ٢٠٠٠ م .
- ٨٤- ابن أبي الصلت ، أمية ، شرح ديوان أمية بن أبي الصلت ، تقديم وشرح : سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب ، بيروت : دار مكتبة الحياة ، (د.ت) .
- ٨٥- ضيف ، شوقي ، البلاغة تطور وتاريخ ، ط ٩ ، القاهرة : دار المعارف ، (د.ت) .
- ٨٦- الطحاوي ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحجري المصري (ت: ٣٢١هـ) ، شرح مشكل الآثار ، المحقق : شعيب الأرنؤوط ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٩٤ م .
- ٨٧- ابن عابدين ، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الدمشقي الحنفي (ت: ١٢٥٢هـ) ، الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة ، المحقق: حاتم صالح الضامن ، ط ١ ، بيروت : دار الرائد العربي ، ١٩٩٠ م .

- ٨٨- ابن العبد، طرفة ، **الديوان** ، شرح وتقديم : مهدي محمد ناصر الدين ، بيروت : دار الكتب العلمية ، (د.ت) .
- ٨٩- العثيمين ، محمد بن صالح بن محمد (ت: ١٤٢١هـ) ، **مختصر مغني اللبيب عن كتب الأعراب** ، ط ١ ، مكتبة الرشد ، ١٤٢٧هـ .
- ٩٠- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (ت: نحو ٣٩٥هـ) ، **الفروق اللغوية** ، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم ، القاهرة : دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع ، (د.ت) .
- ٩١- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي (ت: ٦٦٩هـ) ، **ضرائر الشعر** ، المحقق: السيد إبراهيم السيد محمد ، ط ١ ، القاهرة : دار الأندلس ، ١٩٨٠م .
- ٩٢- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي (ت: ٦٦٩هـ) ، **المتع الكبير في التصريف** ، ط ١ ، مكتبة لبنان ، ١٩٩٦م .
- ٩٣- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ) ، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٢٠ ، القاهرة : دار التراث _ دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، ١٩٨٠م .
- ٩٤- العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي (ت: ٦١٦هـ) ، **شرح ديوان المتنبي** ، المحقق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي ، بيروت : دار المعرفة ، (د.ت).
- ٩٥- العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي (ت: ٦١٦هـ) ، **اللباب في علل البناء والإعراب** ، المحقق: د. عبد الإله النبهان ، ط ١ ، دمشق : دار الفكر ، ١٩٩٥م .
- ٩٦- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي (ت: ٦١٦هـ) ، **مسائل خلافية في النحو** ، المحقق: محمد خير الحلواني ، ط ١ ، بيروت : دار الشرق العربي ، ١٩٩٢م .
- ٩٧- العُكلي ، النمر بن تولب ، **ديوان النمر بن تولب العُكلي** ، المحقق: محمد نبيل الطريفي ، ط ١ ، بيروت : دار صادر ، ٢٠٠٠م .
- ٩٨- العلوي، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني الطالب الملقب بالمؤيد بالله (ت: ٧٤٥هـ) ، **الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز** ، ط ١ ، بيروت : المكتبة العصرية ، ١٤٢٣هـ .
- ٩٩- عيد ، محمد ، **النحو المصنفى** ، القاهرة : مكتبة الشباب ، ١٩٧٥م .
- ١٠٠- الغلابيني ، مصطفى بن محمد سليم (ت: ١٣٦٤هـ) ، **جامع الدروس العربية** ، ط ٢٨ ، بيروت : المكتبة العصرية ، ١٩٩٣م .

- ١٠١- الفارابي ، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين ، (ت: ٣٥٠هـ) ، معجم ديوان الأدب ، المحقق: أحمد مختار عمر ، القاهرة : مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، ٢٠٠٣م .
- ١٠٢- ابن فارس ، أحمد بن زكرياء القزويني الرازي (ت: ٣٩٥هـ) ، مجمل اللغة لابن فارس ، المحقق : زهير عبد المحسن سلطان ، ط٢ ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٦م .
- ١٠٣- ابن فارس ، أحمد بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ) ، معجم مقاييس اللغة المحقق : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر، ١٩٧٩م .
- ١٠٤- الفراهيدي ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد البصري (ت: ١٧٠هـ) ، الجمل في النحو ، المحقق: د. فخر الدين قباوة ، ط٥ ، ١٩٩٥م .
- ١٠٥- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد البصري (ت: ١٧٠هـ) ، كتاب العين ، المحقق : مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال.
- ١٠٦- الفرزدق، همام بن غالب، (ت: ١١٠هـ) ديوان الفرزدق، المحقق: علي فاعور، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٧هـ _ ١٩٨٧م .
- ١٠٧- الفيروزآبادي ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت: ٨١٧هـ) ، القاموس المحيط، ط٨ المحقق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة ، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ٢٠٠٥م .
- ١٠٨- القاضي ، نكري عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد (ت: ١٢هـ) ، دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص ، ط١، لبنان : دار الكتب العلمية ، ٢٠٠٠م .
- ١٠٩- ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت: ٢٧٦هـ) ، الشعر والشعراء ، القاهرة : دار الحديث ، ١٤٢٣ هـ .
- ١١٠- ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت: ٢٧٦هـ) ، عيون الأخبار ، بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٤١٨ هـ .
- ١١١- ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت: ٢٧٦هـ) ، غريب الحديث ، المحقق: عبد الله الجبوري ، ط١، بغداد : مطبعة العاني ، ١٣٩٧هـ .
- ١١٢- القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن فرح الأنصاري (ت : ٦٧١هـ) ، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي ، المحقق: أحمد البردوني وإبراهيم ، ط٢ ، القاهرة : دار الكتب المصرية ، ١٩٦٤م .
- ١١٣- القرظي ، الكفوي أيوب بن موسى الحسيني ، أبو البقاء الحنفي (ت: ١٠٩٤هـ) ، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، المحقق : عدنان درويش ومحمد المصري،

- بيروت : مؤسسة الرسالة ، (د:ت) .
- ١١٤- القزويني ، محمد بن عبد الرحمن بن عمر الشافعي، المعروف بخطيب دمشق(ت: ٧٣٩هـ) ،
الإيضاح في علوم البلاغة ، المحقق: محمد عبد المنعم خفاجي ، ط٣ بيروت : دار الجيل ،
(د:ت).
- ١١٥- ابن القَطَّاع الصقلي أبو القاسم علي بن جعفر (ت : ٥١٥هـ) ، كتاب الأفعال ، ط١ ، عالم
الكتب، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
- ١١٦- القفطي جمال الدين علي بن يوسف(ت:٦٤٦هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، ط١ ،
بيروت : المكتبة العصرية ، ١٤٢٤هـ .
- ١١٧- القيرواني ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي القرطبي المالكي (المتوفى : ٤٣٧هـ)
، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنونه
وعلموه ، المحقق : مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، ط١
جامعة الشارقة ، بإشراف أ.د. : الشاهد البوشيخي ، ٢٠٠٠م .
- ١١٨- القيسي ، أبو علي الحسن بن عبد الله (ت: القرن ٦هـ) ، إيضاح شواهد الإيضاح ، دراسة
المحقق:الدكتور محمد الدعجاني، ط١ ، بيروت : دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٧م.
- ١١٩- ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ) ، تفسير
القرآن العظيم المحقق:سامي بن محمد سلامة، ط١ ، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م .
- ١٢٠- كُنَيْرُ عَزَّة ، كثير بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعي (ت:١٠٥هـ) ، الديوان ، جمعه
وشرحه : إحسان عباس ، بيروت : دار الثقافة ، ١٩٧١م.
- ١٢١- الكرمي ، مرعي بن يوسف المقدسي الحنبلي (ت: ١٠٣٣هـ) ، دليل الطالبين لكلام النحويين
الكويت : إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية ، ٢٠٠٩م.
- ١٢٢- كريستيفا ، جوليا ، علم النص ، ترجمة فريد الزاهي ، ط٢، الدار البيضاء دار: توفال للنشر
١٩٩٧م .
- ١٢٣- ابن كلثوم، عمرو ، الديوان ، جمعه وحققه وشرحه الدكتور إميل بديع يعقوب ، ط١ ،
بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٤١١هـ ، ١٩٩١م .
- ١٢٤- الكندي، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث، الديوان ، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم
ط٤ ، القاهرة : دار المعارف، ١٩٨٤م.
- ١٢٥- ابن ماكولا ، سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله (المتوفى: ٤٧٥هـ) ، الإكمال في رفع
الارتياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ، ط١ ، بيروت: دار الكتب
العلمية ، ١٩٩٠م .

- ١٢٦- ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي الجبالي (ت: ٦٧٢هـ) ، إكمال الأعلام بتثليث الكلام ، المحقق: سعد بن حمدان الغامدي ، ط١ ، مكة المكرمة : جامعة أم القرى ، ١٩٨٤ م .
- ١٢٧- ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجبالي (ت: ٦٧٢هـ) ، شرح الكافية الشافية ، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي ، ط١ ، مكة المكرمة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، (د.ت).
- ١٢٨- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد البصري البغدادي(ت ٤٥٠هـ) ، تفسير الماوردي = **النكت والعيون** ، المحقق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم ، بيروت : دار الكتب العلمية ، (د.ت) .
- ١٢٩- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي (ت: ٢٨٥هـ) ، **المقتضب** ، المحقق: محمد عبد الخالق عزيمة ، بيروت : عالم الكتب ، (د.ت) .
- ١٣٠- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي (ت: ٢٨٥هـ) ، **الكامل في اللغة والأدب**، المحقق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١ ، القاهرة : دار الفكر العربي، ١٩٩٧ م .
- ١٣١- محمد حسين حسين علي (ت: ١٤٣١هـ)، **التحرير الأدبي** ، ط٥ ، مكتبة العبيكان ، ٢٠٠٤ م .
- ١٣٢- المرادي ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المصري المالكي(ت: ٧٤٩هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر ، ط١ ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٨ م .
- ١٣٣- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ) ، **الجنى الداني في حروف المعاني** ، المحقق: د فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل ، ط١ ، بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٩٩٢ م .
- ١٣٤- المرزوقي ، أحمد بن محمد بن الحسن الأصفهاني (ت: ٤٢١هـ) ، **شرح ديوان الحماسة** المحقق: غريد الشيخ ، ط١ ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ٢٠٠٣ م .
- ١٣٥- مصطفى، إبراهيم ورفاقه ، **المعجم الوسيط** ، دار الدعوة .
- ١٣٦- ابن المعتز عبد الله بن محمد العباسي(ت: ٢٩٦هـ) ، **طبقات الشعراء**، المحقق: عبد الستار فراج، ط٣ ، القاهرة ، دار المعارف ، د.ت .
- ١٣٧- ابن معمر، جميل بثينة، (ت: ٨٢هـ)، **الديوان** ، بيروت : دار بيروت ، ١٤٠٢ هـ .
- ١٣٨- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: ٧١١هـ) ، **لسان العرب** ، ط٣ ، بيروت : دار صادر ، ١٤١٤ هـ .

- ١٣٩- المناوي ، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين القاهري (ت: ١٠٣١هـ) ، **التوقيف على مهمات التعاريف** ، عبد الخالق ثروت ، ط ١ ، القاهرة: عالم الكتب ، ١٩٩٠ م .
- ١٤٠- الميورقي الحميدي، محمد بن فتوح بن عبد الله الأزدي (ت: ٤٨٨هـ) ، **تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم** ، المحقق: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز ، القاهرة: مكتبة السنة ، (د.ت) .
- ١٤١- النجار، محمد عبد العزيز ، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك** ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة ، ٢٠٠١ م .
- ١٤٢- النجدي ، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي (ت: ١٣٩٢هـ) ، **حاشية الأجرومية** ، ط ٤ ، ١٩٨٨ م .
- ١٤٣- النَّحَّاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد المرادي النحوي (ت: ٣٣٨هـ) ، **عمدة الكتاب** ، المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي ، ط ١ ، دار ابن حزم الجاني للطباعة والنشر، ٢٠٠٤ م .
- ١٤٤- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني، (ت: ٣٠٣هـ) ، **السنن الكبرى** المحقق: ط ١ ، حسن عبد المنعم شلبي ، بيروت : مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١ م .
- ١٤٥- النهرواني ، أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريري (ت: ٣٩٠هـ) ، **الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي** ، المحقق: عبد الكريم سامي الجندي، ط ١ ، بيروت : دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥ م .
- ١٤٦- النووي ، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت: ٦٧٦هـ) ، **تحريم ألفاظ التنبيه** ، المحقق: عبد الغني الدقر ، ط ١ ، دمشق : دار القلم ، ١٤٠٨هـ .
- ١٤٧- الهروي ، أبو سهل محمد بن علي بن محمد (ت: ٤٣٣هـ) ، **إسفار الفصيح** ، المحقق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش ، ط ١ ، المدينة المنورة ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٠هـ .
- ١٤٨- الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله البغدادي (ت: ٢٢٤هـ) ، **غريب الحديث** ، المحقق: د. محمد عبد المعيد خان ، ط ١ ، حيدر آباد- الدكن : مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، ١٩٦٤ م .
- ١٤٩- ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت: ٧٦١هـ) ، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت)
- ١٥٠- ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن يوسف ، (ت: ٧٦١هـ) ، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** ، المحقق: عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا .

- ١٥١- ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت: ٧٦١هـ) ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ١١ ، القاهرة ، ١٣٨٣هـ .
- ١٥٢- ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن يوسف ، (ت: ٧٦١هـ) ، اعتراض الشرط على الشرط ، المحقق: د. عبد الفتاح الحموز ، ط ١ ، الأردن دار عمار ، ١٩٨٦ م .
- ١٥٣- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف ، (ت: ٧٦١هـ) ، المسائل السفيرية في النحو ، المحقق: حاتم صالح الضامن ، ط ١ ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٣ م .
- ١٥٤- ابن هشام ، عبد جمال الدين عبد الله بن يوسف ، (ت: ٧٦١هـ) ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، المحقق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، ط ٦ ، دمشق : دار الفكر ، (د.ت).
- ١٥٥- الواحدي ، أبو الحسن علي بن أحمد ب النيسابوري الشافعي (ت: ٤٦٨هـ) الوسيط في تفسير القرآن المجيد ، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ورفاقه ، ط ١ ، بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٩٩٤ م
- ١٥٦- ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت : ٣٨١هـ) ، علل النحو ، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش ، ط ١ ، الرياض : مكتبة الرشد ، ١٩٩٩ م .
- ١٥٧- الوشاء أبو الطيب محمد بن أحمد (ت: ٣٢٥هـ) ، الموشى = الظرف والظرفاء ، المحقق: كمال مصطفى ، ط ٢ ، مصر ، مكتبة الخانجي ، ، ١٣٧١ هـ - ١٩٥٣ م
- ١٥٨- اليشكري ، الحارث بن حلزة ، الديوان ، المحقق: إميل بديع يعقوب ، ط ١ ، بيروت : دار الكتاب العربي ، ، ١٤١١هـ_١٩٩١م .
- ١٥٩- ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي ، (ت: ٦٤٣هـ) ، شرح المفصل ، تعليق مشيخة الأزهر ، مصر: إدارة الطباعة المصرية ، (د.ت) .

الرسائل الجامعية :

- ١- العرود ، زهير ، الحذف في شعر أبي الطيب المتنبى ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، إربد ، ٢٠٠٤م .

المجلات العلمية :

- ١- الأنصاري ، يوسف بن عبد الله ، من أسرار نزع الخافض في القرآن الكريم ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج ١٦ ، ع ٢٨ ، شوال ١٤٢٤ هـ .
- ٢- علي، عماد مجيد ، الحذف والإضمار في النحو العربي (دراسة في المصطلح) ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية ، ع ٢ ، م ٤ ، ٢٠٠٩م .

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقم الآية	الآية	السورة
١٢	٣	﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾	البقرة (٢)
٩٣	٦	﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾	
٥٢	١٨	﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمِّي﴾	
٦٨	٢٠	﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾	
٤٨	٢٣	﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾	
٦٩	٢٤	﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾	
١٣	٦٠	﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ ...﴾	
٨٥	٧١	﴿قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾	
٦٤	٧٢	﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾	
٧٧	١٨٩	﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى﴾	
٥٥	٢٢٠	﴿وَإِنْ تُخَالطُوهم فَإِخْوَانِكُم﴾	
٦٨	٢٥٨	﴿رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾	
١٣	١٣	﴿فَدَ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ النَّقَاتِ فَيَتَىٰ نَقَاتِلُ ..﴾	
١١٣	٣١	﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾	
١٨٩	١٩	﴿فَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾	النساء (٤)
٤٧	٧٩	﴿مِمَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمِمَّا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ ...﴾	
٨٨	٨٦	﴿وَإِذَا حُيِّئْتُمْ بِتَحِيَّةٍ﴾	
٢٩	١٢٧	﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِكُمْ فِيهِنَّ وَ مَا يُتْلَى ...﴾	
٧٧	١	﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾	المائدة (٥)
٧٦	٣	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾	
١٥	٦	﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾	
٨٣	٣٢	﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا ...﴾	
٩١	١١٣	﴿وَوَعَلَّمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتُنَا﴾	
١٢١	٣٥	﴿وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا ...﴾	الأنعام (٦)
٧٥	١٣٨	﴿وَأَنْعَامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾	
٦٨	٣١	﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾	الأعراف (٧)
١٨١، ٤٧	١٣١	﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبْهُمُ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا ...﴾	

٦١	١٤٩	﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾	الأعراف (٧)
١٦٠ ، ١٥٩	١٧٢	﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ، قَالُوا بَلَىٰ﴾	
٨٧	٦٣	﴿وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا...﴾	الأنفال (٨)
٤٥	٦	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾	التوبة (٩)
١٨٧	٥٣	﴿قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُقَبَّلَ مِنْكُمْ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ قَوْمًا﴾	
٦٤	١٧	﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾	
٥٥	١١٢	﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾	
٩٠	١	﴿وَأَخِرٌ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	يونس (١٠)
٥٧	١٨	﴿فَصَبَّرْ جَمِيلٌ﴾	يوسف (١٢)
٤١	٢٩	﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَن هَذَا﴾	
٧٧	٣٢	﴿فَتَلَكَّنَ الَّذِي لَمُنْتَنِي فِيهِ﴾	
٦١	٣٥	﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجْنَهُ﴾	
٥٥	٤٤	﴿بَلْ قَالُوا أَضْغَاثَ أَحْلَامٍ﴾	
٧٨ ، ٧٧	٨٢	﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾	
١٠٥	١٠٠	﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ﴾	
١٢٢	٣١	﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ ...﴾	الرعد (١٣)
٣١	٤٣	﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	
١١٣	٤٤	﴿رَبِّنَا أَخْرَنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُحِبُّ دَعْوَتَكَ وَتَتَّبِعِ الرُّسُلَ﴾	إبراهيم (١٤)
٦١	٤٦	﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾	
٩	١٦	﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾	النحل (١٦)
٤٧	٥٣	﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ﴾	
٦٢	١٢٦	﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾	
٤٥	١٠٠	﴿قُلْ لَوْ أَنَّكُمْ تَمْلِكُونَ﴾	الإسراء (١٧)
٨١	٢٠	﴿انظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾	
٨١	٨٤	﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ﴾	
٨١	١١٠	﴿أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾	
٥٥	٢٢	﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً﴾	الكهف (١٨)
١٧٥	٢٨	﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ...﴾	

٨٥	٧٩	﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾	
١٦	١٢	﴿ يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتِنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾	مريم (١٩)
٣٩	٨١	﴿ وَلَا تَطغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾	طه (٢٠)
٩١	٨٩	﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾	
٥٠	٦٢	﴿ أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتَانِ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾	الأنبياء (٢١)
٧٦	٣٢	﴿ ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمَ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾	الحج (٢٢)
٨١	٤	﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾	المؤمنون (٢٣)
٣٣	٣٣	﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾	
٩٠	٩	﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾	النور (٢٤)
١٦٩ ، ١٥	٦٣	﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾	
٦٩	١٩	﴿ وَمَنْ يظْلِمِ مِنْكُمْ نُدْفَهُ عَذَابًا كَبِيرًا﴾	الفرقان (٢٥)
٧٢	٤١	﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾	
٦٨	٢٣	﴿ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾	النمل (٢٧)
٩٩	٢٥	﴿ أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾	
٢٢	٢٠	﴿ إِنَّ الْمَلَائِكَةَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ﴾	القصص (٢٨)
١٢٢	٥	﴿ مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾	العنكبوت (٢٩)
١١٦	٥٦	﴿ إِنْ أَرْضِي وَاسِعَةً فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾	
٨٧	١١	﴿ أَنْ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾	سبأ (٣٤)
٣٩	٣٦	﴿ لَا يَقْضِي عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا﴾	فاطر (٣٥)
١٦٦	٥٨	﴿ أَفَمَا نَحْنُ بِمَبِينِينَ﴾	الصفافات (٣٧)
٨٧	٥١	﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾	ص (٣٨)
١٤٨	٥٩	﴿ هَذَا فَوْجٌ مُفْتَحِمٌ مَعَكُمْ لَا مَرْحَبًا بِهِمْ إِنَّهُمْ صَالُوا النَّارِ﴾	
١٤٨	٦٠	﴿ قَالُوا بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ أَنْتُمْ قَدَّمْتُمُوهُ لَنَا فَبئْسَ الْفَرَارُ﴾	
٦٥	٩	﴿ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾	الزمر (٣٩)
١٦٥	٢٢	﴿ أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ...﴾	
١٧٣	٦٩	﴿ وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾	
٦٤	٦٧	﴿ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾	غافر (٤٠)
٥٤	٤٦	﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾	فصلت (٤١)

١١٥	٩	﴿ أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَالَهُ هُوَ الْوَلِيُّ ﴾	الشورى (٤٢)
١٨٣	٢٣	﴿ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾	
٨٥	٢٥	﴿ تَدْمُرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾	الأحقاف (٤٦)
١٥٢	٤	﴿ فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ... ﴾	محمد (٤٧)
٦٤	٢٤	﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عِنْدِ ﴾	ق (٥٠)
٨٥	٤٢	﴿ مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ ﴾	الذاريات (٥١)
٧٦	٩	﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ ﴾	النجم (٥٣)
١٧٧	١٢	﴿ مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى ﴾	
٩٠	٣٩	﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾	
٦٩	٤٣	﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكٌ وَابْكِي ، وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتٌ وَأَحْيَا ﴾	
٦٨	٥٤	﴿ فَعَشَاهَا مَا عَشَى ﴾	
٨٢	٨٣	﴿ وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ ﴾	الواقعة (٥٦)
١٦٧	١٠	﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلَ أُولَئِكَ... ﴾	الحديد (٥٧)
١٣٢ ، ١٢٥	١٢	﴿ لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ... ﴾	الحشر (٥٩)
١٠	٥	﴿ بئسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾	الجمعة (٦٢)
١٥٩	٧	﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ، قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثَنَّ ﴾	التغابن (٦٤)
٦٩	١٦	﴿ وَاسْمِعُوا وَأَطِيعُوا ﴾	
٥٧ ، ٥٣	٤	﴿ وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ... ﴾	الطلاق (٦٥)
٦٢	١٣	﴿ فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾	الحاقة (٦٩)
٩١	١٦	﴿ وَالْوَالُو اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ ﴾	الجن (٧٢)
٩١	٢٠	﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ﴾	المزمل (٧٣)
٧٢	١١	﴿ دَرَنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾	المدثر (٧٤)
١٠٣	٣٠	﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾	
١٨٣	٣١	﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾	القيامة (٧٥)
٩١	٤	﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾	
١٢	٣٧	﴿ أَلَمْ يَكْ نُطْفَعًا مِّنْ مَّنِيِّ يَمْنَى ﴾	
٣٠	١٨	﴿ فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى ﴾	النازعات (٧٩)
١٣٣	٣-١	﴿ وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا ، وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطًا ، وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا ... ﴾	

٤٥	١	﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾	الانشقاق (٨٤)
٧٦	٢٢	﴿وَجَاءَ رَبِّكَ﴾	الفجر (٨٩)
٩١	٧	﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدًا﴾	البلد (٩٠)
١١٩	١١-٩	﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ، وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ...﴾	الضحى (٩٣)
١٢٦	١٠٢	﴿وَالْعَصْرِ ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ...﴾	العصر (١٠٣)

فهرس الأحاديث النبوية

رقم الصفحة	الحديث
١٣٠	"أَلَا، إِنَّ اللَّهَ يَنْهَأكُمْ أَنْ تَخْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ، وَالْأَلَا..."
١٠١	"إِنِّي أُعْطِيتُ أُمِّي حَديقَةً حَيَاتِهَا ... "
١٢٠، ١١١	"فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَالْأَلَا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا "
١٧٦	"أَقْتُلُوا الْقَاتِلَ، وَأَصْبِرُوا الصَّابِرَ "
١٨٣	"كُلُّ بِيَمِينِكَ"، قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ، قَالَ: "لَا اسْتَطَعْتَ"، مَا مَنَعَهُ إِلَّا الْكِبْرُ..."
٩٧	"لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ ... "
٧٧	"لَقَدْ حُرِّمَتِ الْحَمْرُ وَمَا بِالْمَدِينَةِ مِنْهَا شَيْءٌ"
١٣٠	"مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلَا يَحْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ، وَكَانَتْ فُرَيْشٌ تَخْلِفُ بِآبَائِهَا، فَقَالَ: ..."
١٤٨	"إِنَّ عَمَّارًا مَلَى إِيمَانًا إِلَى مُشَاشِهِ"

فهرس الأشعار

الصفحة	اسم الشاعر	البحر	البيت	القافية
٩٦	الحارث بن حلزة اليشكري	الخفيف	أَدْنَتْنا بِيئِها..... يَكُونُ اللَّقاءُ	الهمزة
١٠٢	عبد الرحمن شكري	الكامل	أرثو إليك..... خاشعا مغلوبا	الباء
١٧٣	جميل بثينة	الطويل	وأول ما يا بُثينَ سبابُ	
٧٥	امرؤ القيس	الطويل	فلما دَخَلناهُ جَدِيدِ مُشطَبِ	
١٥٥	أمية بن أبي الصلت	البسيط	سُبْحانَهُ تَمَّ الجودِ والجمدُ	الذال
١٠١	طرفة بن العبد	الطويل	فإن متَّ يا بنةَ مَعبدِ	
٤٠	طرفة بن العبد	الطويل	ألا أيْهَذَا..... هل أنتَ مُخلِدي	
١٧٢	امرؤ القيس	الطويل	فَقُلْتُ لَهُ: لا أو نُموتَ فَنُعذِّرا	الراء
١١٧	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	رأتُ رَجَلاً..... بالعِشيِّ فيخَصِرُ	
٩٣	الفرزدق	الطويل	أسكرانُ كانَ أم مُتساكِرِ	
٢٠	الفرزدق	الطويل	إذا قِيلَ أيُّ بِالأكْفِ الأصابعُ	العين
١٧٦	عنتره بن شداد	الكامل	فَصَبَرْتُ عارِفَةً الجَبانِ تَطَلُّعُ	
٥٨	قيس بن الخطيم	المنسرح	نَحْنُ بِما والرأيِ مُختَلِفُ	الفاء
١٠	مجهول	الرجز	يا أيها المائِحُ الناسَ يَحْمَدونَكَ	الكاف
٦٢	الأعشى	البسيط	عَلَّقَها عَرَضًا..... غيرَها الرَجُلُ	اللام
٢٥	امرؤ القيس	الطويل	وَلَيْلٍ كَمَوجٍ ألْهُومِ لِيَبْتَلِي	
٢٥	امرؤ القيس	الطويل	فَمِثْلِكَ حُبْلَى تَمائِمَ مُحولِ	
٩٥	محمد بن مالك	الرجز	والحَدْفُ بَعْدَ لَيْتٍ..... بَعْدَهُ حُتِمِ	
١٨٤	رجل من بني أسد	الطويل	خَليلِي هُبَا..... لا تَقْضيانِ كِراكَما	الميم
١٣٩	قيس بن ذريح	الكامل	يا لِلرِّجالِ لِعاشِقَيْنِ أنْ يَتَكَلَّمَا	
١٢٤	النمر بن تولب	المتقارب	فإنَّ المَنِيَّةَ..... تُصادِفُهُ أَيْنَما	
١١١	الأحوص	الوافر	فَطَلَّقَها فَلَسَتْ مَفْرَقَكَ الحُسامُ	
٢٥	رؤية بن العجاج	الرجز	بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ..... كَتانُهُ وَجَهْرُمُهُ	

٩٠	محمد بن مالك	الرجز	وَإِنْ تُخَفِّفْ أَنْ.....من بعدِ أَنْ	النون
١٢٤	رؤبة بن العجاج	الرجز	بِنَاتُ الْعَمِّ..... قَالَتْ وَإِنْ قَالَتْ	
٨٠	عمرو بن كلثوم	الوافر	نَزَلْتُمْ مَنْزِلَ..... أَنْ تَسْتُمُونَا	
٩٧،٩٦	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	فَوَاللَّهِ مَا أُدْرِي.... الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانٍ	
١٥٠	عمر بن أبي ربيعة	الخفيف	أَيُّهَا الْمُنْكَحُ الثَّرِيًّا.....كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ	

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	الإهداء
ث	الشكر والتقدير
ج	الملخص باللغة العربية
١	المقدمة
١٦-٦	التمهيد :
٦	أولاً- الحذف والإضمار
٩	ثانياً- أدلة الحذف وشروطه
١١	ثالثاً- أهميته وأقسامه
١٤	رابعاً- أسبابه
١٥	خامساً- التعريف بالشاعر
٤٣-١٧	- المبحث الأول : حذف الحرف
١٩	أولاً- حذف حرف الجر
٣٤	ثانياً- حذف (أن) الناصبة
٤١	ثالثاً- حذف حرف النداء (يا)
٤٩-٤٤	- المبحث الثاني : حذف الفعل
٤٥	الشكل الأول : حذف الفعل بعد أداتي الشرط (إن ، إذا)
٥٠	الشكل الثاني : حذف الفعل بعد همزة الاستفهام
١٠٨-٥٢	- المبحث الثالث : حذف الاسم
٥٣	أولاً- حذف المبتدأ والخبر
٦١	ثانياً- حذف الفاعل
٦٨	ثالثاً- حذف المفعول به
٧٥	رابعاً- حذف المضاف والمضاف إليه
٨٥	خامساً- حذف الصفة والموصوف
٩٠	سادساً- حذف اسم(أن) المخففة

٩٣	سابع- حذف أخبار النواسخ : - حذف خبر (كان) وأخواتها
٩٥	- حذف خبر (ليت)
٩٧	- حذف خبر (لا) النافية للجنس
٩٩	ثامنا- حذف المنادى
١٠١	تاسعا- حذف الظرف
١٠٤	عاشرا- حذف التمييز
١٠٧	حادي عشر- حذف البدل
	الفصل الثاني : حذف الجملة والتضمين
١١٠-١٦٧	- المبحث الأول : حذف الجملة
١١١	أولا- حذف الجملة في أسلوب الشرط
١٢٦	ثانيا- حذف الجملة في أسلوب القسم
١٣٥	ثالثا- حذف الجملة في أسلوب النداء
١٤١	رابعا- حذف الجملة في أسلوب الاستثناء
١٤٤	خامسا- حذف الجملة في سياق المصدر النائب عن فعله
١٥٧	سادسا- حذف الجملة بعد أحرف الجواب
١٦٣	سابعا- حذف الجملة في سياقات متفرقة
١٦٨-١٨٩	- المبحث الثاني : التضمين
١٦٩	أولا- تعريف عام بالتضمين
	ثانيا- مواطن التضمين في شعر العباس بن الأحنف
١٧١	١- تضمين المفرد : أ- تضمين الفعل
١٧٨	ب- تضمين الاسم
١٨٢	ج- تضمين الحرف
١٨٥	٢- تضمين الجملة : الأول : تضمين الخبرية معنى الطلبية
١٨٧	الثاني : تضمين الطلبية معنى الخبرية
١٩٠	الخاتمة
١٩٣	المصادر والمراجع
٢٠٦	فهرس الآيات القرآنية

٢١١	فهرس الأحاديث النبوية
٢١٢	فهرس الأشعار
٢١٤	فهرس المحتويات
٢١٧	الملخص باللغة الإنجليزية

Abstract

" Deletions in the poetry of Abbas bin Ahnaf "

Preparation: Jihad Abdel Halim Mohammad Al-amleh

The supervision of Dr. Yasser Mohammad Khalil Al-Hroub

The phenomenon of the deletion is the most important methods of construction and installation, and this study comes to monitor the positions of this phenomenon in the poetry of Abbas bin Ahnaf and it highlights its aesthetic, not only on the word alone, but surpassed to include a sentence.

More than this, the inclusion in his poetry has big share, which is a form of deletion that gives the poetic text intensive meanings that isn't acquired in its absence.

Because of the ease of Abbas' poetry, the deletion emerged clearly in his poems, and it was no longer covered by the ambiguity . This made the aesthetics of deletion in his poems smooth, not surprising and not complex.

I am not exaggerating if I say: The phenomenon of deletions in poems of Abbas became a milestone marked this poet at this level. Despite the simple size of his poems, the percentage of deletions in his poems was great, probably the deletions wasn't made available for many poets whose more than Abbas' poems .

Perhaps the reason is that this poet was created on the art of courtship, and this was the case for he used the hints more than others, and he found the deletions the way that fills his emotions .

Despite the large size of the deletions , they all came in accordance with the rules of the language, and this deletion didn't go out except in one

place, the deletion of (that) in accusative case without justification, and this case was described as abnormal .

All of this demonstrates the poet's eloquence and prestige, but this also confirms the possibility of taking his poems as an evidence of rules of language. Especially, this poet was close to the era of language strength, but he lived part of his life in it, even he was described the most important poet in his time.